جمال الشاعر

سياسي يتذكر

تجربة في العمل السياسي



رياض الريس للكتب والنشر

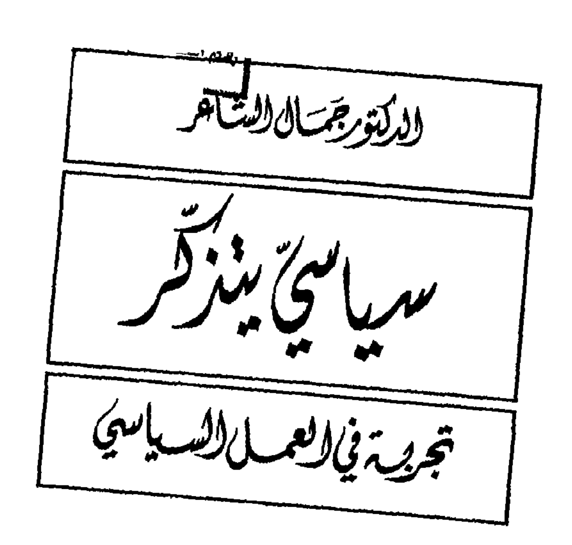


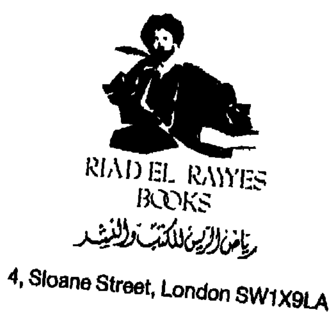












4, Sloane Street, London SW1X9LA

A Politician Remembers

Commentary on my political experience

by

JAMAL ALSHA'ER

First Published in Great Britain in 1987

4 Sloane Street, London SW1X 9LA

British Library Cataloguing in Publication Data

Alsha'er, Jamal
Commentary on my political experience.
1. Jordan —— Politics and government
I. Title
956.95'04'0924 DS154.5
ISBN 1-869844-82-3

Photosetting by: Riad El-Rayyes Books Ltd., London
Printed & Bound in Great Britain By: Biddles Ltd., Guildford & King's Lynn

إهداء

إلى روح والدي عبده عفنان الشاعر الذي احب السياسة من خلال عزوفه عنها، ثم عاد فاحبها من
:ل انغماس اولاده بها. ذلك لانه في كل الاحوال كان حريصاً على القيم اولاً وقبل كل شيء آخر، وكما كان
ظم اقرانه.

وإلى حفيدي جمال الشاعر الصغير واحفاد اقراني، عسى ان يجدوا فيما رآه السلف، وما رآه ومارسه
لنا شيئاً يستحق الانتباه في مشوارهم الوطني والقومي.

جمال عبده الشاعر



محتويات الكتاب



مقدمة

من الملاحظ ان عددا قليلا جدا من الاردنيين الذين ساهموا بأدوار مختلفة في الحيـاة السيـاسية الاردنية، قد كتبوا بعض الشيء عن جانب أو آخر من تجربتهم. واذا استعرضنا الأربعين عاما المنصرمة (بين ١٩٤٠-١٩٨٠)، نلاحظ ان الساحة الاردنية كانت مليئة بالأحداث، وأن العديد من الذين شهدوا تلك الأحـداث عن كثب، قد أصـابهم الكثـير منهـا. كما ان بعضهم كان في مواقع مسؤولة ، حيث شاركوا في صنع القرار أو اتيحت لهم فرصة معرفة دواخل الامور.

استطيع القول انني كنت قريبا من الأحداث خلال الأربعين عاما الماضية، وفي هذه الملاحظات ساحاول قدر الامكان ان أضيف شيئا لما كتب عنها، ليس باسلوب المـذكـرات التي تدافع عن النفس أو تمجدها، أو من زاوية الايمان المسبق بنـظرة اساسية متكاملة بحيث تسخر رواية الحدث لهذا الغرض أو ذاك. وانمـا بمحـاولة ابـراز صورة فيها ما يكفي من الحيوية، بهدف تفسير الاحداث والوصول الى استنتاجات لمفاهيم العمل السياسي من حيث الهدف والاسلوب. وذلك اعتقـاداً مني بأن مثل هذا الجهد سيلقي بعض الضوء لما يحتاج اليه العامل في الحياة العامة في المستقبل.

قمت بمحـاولة الكتابة هذه في أوائل الثمانينات التي بدت فيها ملامح لا بدَّ من استقصاء حقائقها، وربط معطياتها بحقائق ومعطيات العلاقات العربية والانسـانيـة، بحيث تكـون المـراجعـة هادفة لا تقتصر على تأريخ الأحداث بالطريقـة الساكنة أو اللائمة فحسب، بل قادرة أيضا على رسم الاطار الذى يحوي خطوطا ايجابية تصلح لدفع عجلة الطموحات الوطنية والقومية. فلا نطلب من القيادات الناشئة أن تفكر كما نفعل نحن اليوم، أو تعالج القضايا العامة بالطريقة التي عالجتها الأجيال المتلاحقة في الأربعينات وما بعدها. بل الأكثر من ذلك فإن الحاجة أصبحت ماسة الى نظرة متجددة ومتقدمة لطبيعة العمل العام ومقتضيات مواجهة القضايا الوطنية بمختلف أبعادها بشكل أكثر تحديدا، اضافة الى مقتضيات بروز القيادات التي تتعامل مع العمل العام على

انه وظيفة اجتماعية ووطنية لها مواصفاتها ومنطقها، كما أن لها المعايير التي تتابع تلك القيادات، فتعطيها الدعم اللازم أو تحجب عنها تأييد المواطن، أو تخضعها لتقييم متواصل يساعد على التصحيح أو التعديل من خلال استيعاب المتغيرات الدائمة في أولويات العمل نفسه، أو انسجامه مع التقدم الانساني بشكله الواسع، أو التبدل في ملامح وقواعد المجتمع الوطني والقومي نفسه.

لو عدنا مثلا الى بداية الأربعينات من هذا القرن، لوجدنا ان الدراسة في شرقي الاردن كانت تقتصر على مدرسة ثانوية واحدة في مدينة السلط لا يتجاوز عدد طلاب الصف النهائي فيها عن الثلاثين طالبا، الى جانب مدرسة المطران الثانوية المستقلة في عمان، وعدد قليل جدا من الطلاب الذين أكملوا هذه الدراسة في فلسطين.

وبالمقارنة، مع هذا العصر في النصف الثاني من الثمانينات، فقد صارت الضفة الشرقية من المملكة الاردنية، تعج بالآلاف من الخريجين في مختلف الحقول الفكرية والمهنية لدرجة ان الاردن أصبح عاجزا عن استيعاب اعداد كبيرة منهم، كالاطباء مثلا، حيث يتوقع ان يكون هناك طبيب واحد لكل ثلاثمائة مواطن مع بداية العقد المقبل.

مثل هذا التغيير في البنى الاساسية للمجتمع يطرح على القيادات السياسية واجب تفهم طبيعة العمل العام ومهمات تحديد العلاقات مع مختلف فئات المجتمع المتطورة في تكوينها وأعدادها، كذلك في طريقة طرح الأفكار والبرامج عليها، والتفاعل والتجاوب المستمر مع افكارها وطموحاتها.

كما يطرح أيضا تصور القيادات السياسية لواجبات الأجيال القادمة بوضع قواعد الانتماء أو التأييد السياسي، بحيث تتلاءم مع متطلبات التماسك الوطني، وتتجنب امكانية الخلل في المعادلات الضرورية لدفع المجتمع في عملية البناء والتقدم.

عندما كان عدد الطلبة والخريجين في الاردن قليلا جدا، كانت القضايا الوطنية التي يواجهونها قضايا أساسية ومتفّق عليها الى حدود بعيدة، كما كان من الطبيعي أن تشعر نسبة عالية جدا بمسؤولية العمل السياسي القيادي. كذلك فان بساطة المطالب الوطنية، كانت عاملا في تبسيط الشعارات والبرامج دون التعمق في دراسة التفاصيل، واستقراء مستقبل المتغيرات الذهنية التي ارتبطت بنمو الفئات الجديدة، وتأثرت بمختلف الأفكار الانسانية والأحداث العربية والدولية.

ففي أوائل الأربعينات تحدثت الكتب وطرحت في البيوت قضية الأمة العربية التي ثارت وحاربت من أجل الاستقلال وقيام الدولة الموحّدة، التي من شأنها فتح الأبواب الواسعة لتحقيق الآمال بالتقدم والحرية. ولكنها تحدثت أيضاً عن إحباط كل تلك الآمال ببقاء الاحتلال الأجنبي الجديد، واستمرار

تجزئة الوطن العربي، وفشل الثورة الفلسطينية ضد السياسات البريطانية الناشطة في ترسيخ أقدام الحركة الصهيونية في فلسطين.

وهكذا فقد تلخصت الطموحات والمطالب الوطنية باستئناف النضال السياسي من أجل الاستقلال الوطني وصدّ الغزو الصهيوني وتحقيق حلم الوحدة العربية. وكان اسلوب العمل السياسي أقرب الى التبشير منه الى وضع النظريات المتكاملة أو البرامج المحدّدة.

واذا ألقينا نظرة على جيل اليوم خلال الثمانينات، لوجدنا انه يتعرض الى مختلف الآراء ووجهات النظر التي تتنازعه وتزرع بين صفوفه بذور الخلاف حول أية قضية مطروحة كبيرة كانت أم صغيرة. وعندما يرفض أبناء هذا الجيل الاستجابة لنداء القيادات السياسية والمساهمة معها في تعميق هذه الخلافات والأحقاد المتبادلة، فانهم يتعرضون للملامة وللنقد القاسي ويصبحون عرضة لليأس.

ان الوحدة التي نادى بها بعض المثقفين، وتظاهر من أجلها الشعب لم تعد الوحدة التي نسمع عنها اليوم. فقد كانت الصورة أكثر بساطة ووضوحا عندما قامت الثورة العربية الكبرى من أجل الدولة العربية الموحدة، رغم انها لم تشمل كل اجزاء الوطن العربي كما نعرفه اليوم.

وبالرغم من أن قيام جامعة الدول العربية لم يشبع طموحات الوحدويين، بالاضافة الى معاداة اليساريين والامميين لها واعتبارها اجهاضا للمطالب الوحدوية الأكثر التزاما، وتكريسا لأنظمة الحكم التي تدور في فلك الاستعمار الغربي، فقد أصبحنا نواجه طروحات وبدائل لشعار الوحدة تبتعد كثيرا عما كانت عليه تلك الصورة. وكان ذلك الشعار - كغيره - تحوّل الى ورقة تستعملها مختلف الأنظمة في ديباجات سياساتها القطرية، كما تستعمل غيرها أيضا من كلمات تظن ان لها مفعولا جماهيريا.

واذا نظرنا مثلا الى آخر محاولة للوحدة جرت في أواخر السبعينات بين سورية وليبيا، لوجدنا في هذه المحاولة خلافا نوعيا في المحتوى والاسلوب عن الكثير من المحاولات التي سبقتها، كالثورة العربية الكبرى، وجامعة الدول العربية، والوحدة السورية - المصرية، بالاضافة الى العديد من المشاريع الوحدوية التي بقيت في مراحل الاعلان ولم تصل الى المراحل الدستورية أو القانونية. ذلك أن القول بالوحدة الاندماجية أو غير الاندماجية، اصبح تعبيرا عن موقف سياسي، ايجابي أو سلبي، من حدث معين على الساحة العربية أو الدولية أو القطرية، أو تعبيرا عن موقف معين من نظام حكم عربي لنظام قطر آخر.

واذا استعرضنا ردود الفعل لدى الشعب الاردني عند قيام الجمهورية العربية المتحدة، أو اعلان الوحدة السورية - الليبية، لوجدنا في ذلك دليلا

قويـا آخر يؤكد ما ذكرته. فعند قيام الوحدة بين سورية ومصر، اندفعت كل الجمـاهـير في الاردن لتـاييـدهـا، رغم ان الشيوعيين والاخوان المسلمين قد عارضـوهـا لاسبـاب عقائدية واضحة. في حين عندما اعلن مشروع الوحدة السورية ـ الليبية قامت مجموعة صغيرة جدا من السياسيين الاردنيين الذين تجمع بينهم اسباب ودوافع كثيرة لا علاقة لها بشعار الوحدة نفسها بارسال برقيات التاييد. وبقي المواطنون خارج الموضوع كليا.

وما يمكن أن ينطبق على هذا الشعار الذي تحوّل الى ورقة في أيدي الأنظمة والتنـظيمـات، ينـطبق ايضا على شعار التحرير، سواء بالنسبة الى القضية المـركزية الاولى في فلسطين، أو بالنسبة الى بقية الاجزاء السليبة من الوطن العـربي. اذ نجـد ان معاني التحرير والأولويات قد أصبحت موضع خلاف وغمـوض خلال الاربعـين عاما المنصرمة، وكان ذلك سببا في حدة الصراعات الفكـريـة والعسكـرية، خلال الفترة التي اعقبت قيام دولة اسرائيل، بحيث شملت تلك الصراعات كل الأنظمة والتنظيمات العربية والفلسطينية.

بالاضـافـة الى قضيتي الوحـدة والتحرير، تواجه الساحة العربية ايضا قضـايا كبيرة كقضية البناء السليم لمؤسسات الحكم، وقضية توزيع الثروة العربية، وقضية المعاصرة، وقضية اقامة علاقات دولية متوازنة. وهذه القضايا بمجملها لم تعد تعني بالنسبة للأجيال الجديدة ما كانت تعني لهم قبل أربعين عاما، ذلك انه أصبح لكل فئة أو نظام حكم مفهوم خاص يختلف عن مفاهيم الآخرين، ولم يعد أمام هذه الأجيال ان تواجه وتستوعب المفاهيم الأساسية التي تطرحها قضايا التجربة البرلمانية في الوطن العربي مثلا، أو ديمقراطية اليسار الشيوعي، أو شورى الفئات الدينية، بل صار عليها ان تفهم ما تعنيه ديمقراطيات الأنظمة العربية بمختلف أشكالها ومظاهرها.

في مواجهة هذه الطروحات، تقف الأجيال العربية حائرة أمام هذه الافرازات والامتدادات للفكر الانساني على اختلاف اتجاهاته، ولكنها تستمر في سعيها نحـو التـطور والنمـو ومـواجهة التحديات، ما عدا قلة مترددة، حيادية في طبيعتها، تحاول الهرب من واقعها كلما تراكمت عليها الصعوبات وعوامل اليأس.

ان ما اريد ان اخلص اليه في هذه المقدمة لملاحظاتي في العمل السياسي، هو أن الفجوة بين أجيال الثمانينات، وبين القيادات السياسية أصبحت واضحة، ولا بدّ من الاعتراف بأن القيادات قد تخلفت عن الكثير من الحقائق والمعطيات التي تعمل على تغيير الملامح الأساسية للمجتمع العربي بشكل عام والمجتمع الاردني بشكل خاص. وكل ما اصبو اليه في هذه الملاحظات، هو المساهمة في استعـراض الأحـداث التي كنت قريبـا منها، ومحاولة تفسيرها بالموضوعية والحيـويـة الممكنتـين. وذلك من أجل مراجعة مجمل جوانب الحياة العامة

والعمل العام، من حيث النظرية والموقف والاسلوب، ومن أجل فتح باب الحوار في هذه المراجعة لتطوير الاسلوب في طرح النظرية والموقف، كي يكون العمل السياسي طريقا متميزا، ينظر الى المجتمع بمختلف فئاته نظرة شاملة تهدف الى تطوره ودفعه الى الامام.

وفي اعتقادي، ان الوصول لهذه الأهداف يكون بالحرص قدر الامكان على دقة التفاصيل في الرواية، وتقدير كافة الجهود النضالية وتفهم ما رافقها من سلبيات دون الانشغال أو التورط في الادانة واصدار الأحكام.

جمال الشاعر



١

مدينة السلط



خلال الأربعينات، كانت هناك مدرسة ثانوية وحيدة في الاردن هي «ثانوية السلط»، وكانت هناك مدرسة ابتدائية وحيدة هي مدرسة اللاتين التي كان يشرف عليها كاهنان ايطاليان، اعتقلتهما السلطات اعتقالا احتياطيا.

في تلك المرحلة كان الطالب الاردني قليل المعرفة بحقيقة الانتماء، الوطني أو القومي. وكانت المدرسة الثانوية، هي المؤسسة الوحيدة، المفروض أن توفر له شيئا من المعرفة التي تساعده على فهم ذاته وتحديد انتماءاته، خصوصا في جو كان مشحونا بالعواطف والتيارات والأفكار السياسية.

فمن جهة كان أهالي السلط ميالين للتعاون مع البريطانيين ضد الأتراك العثمانيين، ولا سيما المسيحيون منهم الذين هاجروا الى القدس هرباً من اضطهاد الأتراك، وكانت عواطف السلطيين موزعة بين الولاء للثورة العربية الكبرى وبين الانحياز الى صفوف الحلفاء أو أعدائهم الألمان في الحرب العالمية الثانية. ورغم سيطرة الاتجاه المعادي لبريطانيا وفرنسا فقد تخوف الجميع من انعكاسات دخول النازيين الى سورية، وفي مجمل القول كانت الدوافع التي حركت العواطف والأفكار والتوقعات متعددة وغامضة وتتفاوت بين فئة وأخرى.

في هذا الجو المشحون بالأفكار والتيارات، انتقلت سنة ١٩٤١ من مدرسة اللاتين الى الصف الثانوي الأول في ثانوية السلط. وكان المرحوم الاستاذ محمد أديب العامري مديرا للثانوية ومعلما للرياضيات في نفس الوقت.

ولقد كان المرحوم العامري من الذين ركّزوا على أهمية الانصراف الكامل للتعليم دون القيام بأية محاولة لنشر أفكاره الخاصة. ولكنه أيضا كان يشجع الأعمال الثقافية كتنظيم فرق التمثيل للقصص العربية، وتنمية المكتبة، وعقد المحاضرات، والندوات الدورية، في قاعة

المدرسة، وأحيانا في عمان.

وأما في ادارة المدرسة نفسها، فلقد كان العامري دقيقا وموضوعيا، يناقش القضايا التي ترفع اليه بجوانبها المختلفة، ويتخذ القرارات المتسمة دوما بالجدّية. ولم يحاول أن يحيط نفسه بمجموعات من الأساتذة أو الطلاب، بل حافظ على مسافة بينه وبين الآخرين. والذين عرفوا الأستاذ العامري فيما بعد، وبالرغم من انتماءاته الفكرية، عرفوا فيه تمسكه بنفس الخصال والاسلوب حتى وفاته.

كان الأستاذ حسني فريز الذي تخرّج من الجامعة الأميركية في بيروت، يدرس العلوم الاجتماعية. ولم يكتف بسرد حقائق وقصص التاريخ والجغرافيا والعلوم المدنية والأدب العربي كما جاءت في الكتب، بل كان يبذل الجهود في تفسيرها وربطها بالمعاني الحيّة التي يؤمن بها.

وبالرغم من وضوح اتجاهاته الفكرية، فقد حاول عدم اقفال أبواب المعرفة على عقول الطلاب، وحثهم باستمرار على قراءة الكتب غير المدرسية. وعندما بدأ فوج جديد من المعلمين في العمل بعد عامين، حاول بعضهم استقطاب مجموعات من الطلاب، قاوم الأستاذ حسني فريز تلك المحاولات، وحث على الانفتاح على كل الأفكار والاطلاع على كل الكتب المتوفرة.

أذكر مرة انه نصحني بقراءة وتلخيص كتاب «روح الاجتماع» للكاتب الألماني «جوستاف لوبون». وربما كان لذلك الكتاب الأثر الكبير على نظرتي للعمل العام منذ ذلك الزمن. فقد أشار لوبون الى العمل الجماعي والأحزاب، وقال في هذا الصدد بأن أية نظرية أو برنامج حزبي لا يمكن أن تنال موافقة الجميع، وشدد على ضرورة العمل الجماعي في الحياة السياسية، اذ يكفي للمنتمي الى العمل السياسي الموافقة على معظم ما تتضمنه النظرية، ثم يعود الى طرح أفكاره من داخل الجماعة ليؤثر فيها. ولعلّ أحد أسباب فشل الديمقراطية في المنطقة العربية بشكل عام وفي الاردن أيضا عدم استيعاب القواعد الأساسية للعمل السياسي. اذ نشاهد الأحزاب تنقسم على نفسها، ثم تعود وتنقسم أجزاؤها الجديدة وهكذا.

ان معظم الذين ينادون بالديمقراطية والحياة البرلمانية في بلادنا لا يدركون مدى النزق الذي يصيبهم عندما يتعرضون للتصويت من أجل

اتخاذ القرار والديمقراطية ـ كغيرها ـ جاءت نتيجة المعاناة والتجربة في بلاد لم تستطع مختلف الأحداث وأنظمة الحكم العسكرية أو الفردية أن تقضي عليها. وعندما دخلت مثل هذه الكلمات الى أدبياتنا والى مختلف حقـول حيـاتنـا، ارتطمت بصخور الواقع. وقد يكون واقعنا أقرب الى الشورى في الممارسة من المناظرة أو النقاش أو التصويت الذي تلجأ اليه المؤسسات الغربية.

يعتمد معظمنا في تكوينات العمل الجماعي على صورة الأخ الأكبر أو شيخ القبيلة، الذي يستمد سلطانه المعنوي أو المادي من جهة خارجة عن العمل نفسه. كأن يستولي على السلطة بالقوة أو يستند إلى جهة قوية خارج الحدود، أو في بعض الحالات النادرة الى جهد مميّز عن الآخرين بذله على مرور الزمن. وعندما يلتقي القائمون على المؤسسة، يكون على رأسها الأخ الأكبر أو الشيخ الذي يفترض به أن يعرف كل شيء وكل الاختصاصات، كما يفترض أن يكون حائزا على جميع المعلومات التي تلزم من أجـل اتخـاذ القرار. وقد يكون صبورا وقادرا على الاستماع للآخرين، ولكن رأيه بالنهاية هو القول الفصل.

سمعت من أكثر من شخص كان له تاريخ طويل في النضال السياسي بأن الشعار الوحيد الذي يؤمن به بعد أربعين عاما من العمل السياسي، ومـا آلت اليـه الأوضـاع في المنـطقة العربية، هو شعار الديمقراطية. وسمعت من عديدين في النصف الثاني من السبعينات، الكلام الكثير عن ضرورة عودة الحياة البرلمانية الى الاردن. ومنهم من ذهب الى القول، بأن هذا هو المـطلب الوحيد الذي يمكن النظر اليه مستقلا عن أية قضية وطنية أو قومية أخرى.

وفي الفتـرة نفسها وما سبقها لم أستطع أن أجد العدد الكافي من السياسيين العاملين أو المفكرين في الاردن، الذين يتقبلون الرأي الآخر، أو يلتزمون بأي موقف يخضع للمناقشة وللتصويت.

كان الاهتمام الأساسي للأساتذة في ثانوية السلط الثانوية ـ أديب العامري، وحسني فريز، وجريس القسوس، وحسن البرقاوي ـ هو وضع القواعد الأساسية للثقافة المعاصرة. وكما أحبّ الطلاب التاريخ، كذلك أحبّ معظمهم اللغتين الانجليزية والعربية.

وفي تلك الفترة من حياة الاردن، كانت نسبة عالية من الخريجين قد

تلقت تعليمها على يد أولئك المعلمين، وحصلت على الثقافة العامة العميقة، بحيث برز العديد منهم في مختلف المجالات، ووصلوا الى المواقع القيادية.

وان نظرة فاحصة الى الأربعين عاما الماضية، تؤكد على أن ملامح المجتمع الاردني، قد تغيرت كميا ونوعيا، بحيث أصبحت تتطلب تصورا مدروسا وعميقا لمواصفات القيادات ومهماتها. ولا بد أن نأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل التي كانت تشكل تلك الملامح.

في عام ١٩٧٠ كتب المؤرخ الشهير ارنولد توينبي مقالا استعرض فيه السنوات العشر التي سبقت ذلك العام واستنتج أن العالم يشهد فكرا سياسياً متخلفاً عن الحقائق الجديدة . فقد وصل الإنسان إلى القمر، وقفز الطب والعلوم الأخرى قفزات كبرى، كذلك ظهرت موارد جديدة للثروة الطبيعية والصناعية، ومرت سنوات عديدة على الحرب العالمية الثانية، وما تكوّن بعدها من مؤسسات انسانية ودولية مختلفة. ورغم ذلك فقد ظل الفكر السياسي يجتر نفسه دون أن يواكب ذلك التقدم ليعطي تفسيرات متطورة، ويبتدع حلولا جديدة للعلاقات البشرية. واذا نظرنا الى رموز القيادات السياسية والفكرية في الاردن، لوجدنا مثل هذه الظاهرة بارزة في صفوفهم أكثر من بروزها في بلدان أخرى.

سنة ١٩٤٣ قدم الى مدينة السلط فوج جديد من المعلمين. وكان من أبرزهم على الصعيد السياسي المرحوم الرئيس وصفي التل، والأستاذ حمد الفرحان، بالاضافة الى آخرين تخرّجوا أيضا من الجامعة الأميركية في بيروت، ولم يكن لهم اهتمامات سياسية بالرغم من وعيهم بضرورة بذل الجهود في تثقيف الجيل، وفتح كل الآفاق الممكنة أمامنا.

كان وصفي التل شخصية جذابة جدا، يحيط نفسه بالرومانسية والغموض، ويهمس الطلاب قصصا عن حياته الجامعية بما فيها الجانب العاطفي، كما كانوا يعجبون بأناقته وكرمه وعذابة اسلوبه في التعامل. وأذكر أنه كان يحب اعطاء الدروس خارج غرف الدراسة خاصة عندما يكون الطقس جميلا. وفي أحد الأيام أثناء درس الكيمياء، طلب منّا التل أن نجلس على الأرض ونغلق الكتب ونتحدث عن أوضاع البلاد. وبدأ يصف الوضع العربي والاردني القائم بأنه مثل مجموعة محطمة ومبعثرة من جرار الفخار قد يكون بينها واحدة فقط فيها الخدوش الكثيرة ولكنها

لم تتحطم نهائيا بعد. وتساءل عن الحكمة من مداراة الجرّة الأخيرة، كي لا تتكسر وتتبعثر، ودعا الى التعجيل في الانتهاء منها، والعودة الى بناء جديد أكثر متانة وصلابة!

استمر وصفي التل في ثانوية السلط لمدة عام واحد، وتتبع الطلاب أخباره ونشاطاته السياسية والعسكرية. وفي عام ١٩٤٨، سمعت أنه في بيروت، فقمت مع آخرين بزيارته حيث مكثنا بضعة أيام مع حراسه ومعاونيه من جيش الانقاذ.

تذكرت أيام السلط، وشعرت بمدى تأثير أقواله على محاكمتي للأمور التي واجهت أبناء السلط عندما انتقلوا الى عالم جديد في جامعة بيروت الأميركية. كان التل يتمسّك بقواعد أخلاقية في التعامل بين الأصدقاء والزملاء، كما كان يدعو ويؤمن ايمانا حقيقيا بمساواة الرجل بالمرأة. وكان الشباب الاردني متعطشا للسفر الى لبنان، والتمتع بالحرية خارج أنظمة عائلاتهم القاسية، وكان التل يذكر باستمرار بأن حدود حرية الشاب يجب أن تقف عند تقبله للفتاة كشقيقة أو زوجة المستقبل. وظهرت أهمية تعاليم وقناعات وصفي التل، في السنوات التالية حيث بدأت تتضح الفوارق بين ما يقوله أو يكتبه القائد السياسي والمفكر الاجتماعي وبين ما يمارسه فعلا في حياته اليومية، وعلاقاته مع أفراد أسرته والآخرين.

بعد عشر سنوات، عدت الى دمشق، فوجدت أن الفئة المتعلمة والمهنية والمتوسطة تعيش حياة اجتماعية لا تختلف بشيء عما شاهدته في بريطانيا. ودعوت فريقا من الأصدقاء السوريين والاردنيين الى بيتي مع زوجاتهم. وكان من المدعوين الأستاذ ميشيل عفلق وشقيقته. وبعد انتهاء ذلك اللقاء، مكث الأستاذ ميشيل الذي ربطتني به علاقات شخصية وعائلية بالاضافة الى العمل الحزبي، وذكرني بخطأ ما فعلت، معتبرا أن دمشق بلد عربي عريق له تقاليده التي لا تتقبل الاختلاط بين الرجال والنساء في حفلة كبيرة في البيوت. وظلت تلك الملاحظة راسخة في النفس لمدة عشرين عاما أخرى، وهي تدل مع غيرها من المؤشرات والممارسات لدى اليسار العربي بشكل عام، على أن الكثير من الأقوال والتعاليم والشعارات التي كانت تنسخ من الكتب الأجنبية إستندت الى تجربة ومعاناة المجتمعات الأجنبية، وبقيت كلمات دون معاني حقيقية أو قناعات صادقة طرحتها قيادات اليسار بكل فئاته.

وافق المرحوم وصفي التل على قضاء أمسية مع تلميذه السلطي جمال الشاعر، لم نتحدث في تلك الأمسية أية أحاديث جدية، ولكن الذاكرة لا تزال تحفظ تلك الأمسية رغم لقاءاتي به على الصعيد الشخصي والسياسي أكثر من مرّة.

أذكر أن النقاش كان حادا في تلك الأمسية حول موضوع الأرستقراطية، وكانت تلك الكلمة تستعمل في الأحاديث اليومية لتعني التكبّر في المسلك والاستعلاء. ولقد حرّك ذلك النقاش محاولتي احضار الطعام للمائدة بصفتي مضيفا، فإحتج وصفي بشدة وقال بأن الخادم موظف لهذا الغرض، وإحتد في كلامه عندما قلت له لا حاجة بنا للتصرف الأرستقراطي. وقد ألقى التل أمامي في تلك الأمسية محاضرة عن تاريخ الأرستقراطية في بريطانيا وأوروبا، وعلاقة تلك الكلمة بتاريخ أوروبا. ومما قاله بأن الطبقة الأرستقراطية تكوّنت في بريطانيا من جذور مختلفة، وبعض من أصبح في تلك الطبقة نتيجة خدمات كبيرة قدموها للتاج البريطاني.

بقيت علاقاتي مع وصفي التل قائمة من خلال أفراد من عائلتي، وتابعت كغيري نشاطات التل مع الدكتور الأستاذ قسطنطين زريق، والتي اشترك فيها آخرون فيما بعد كالدكتور أديب نسّور من سورية، والدكتور جورج حبش، والدكتور أحمد الخطيب من الكويت، والسيد هاني هندي والدكتور المرحوم وديع حداد وغيرهم. وكان الدكتور قسطنطين زريق قد أمضى فترة في التدريس في الولايات المتحدة، وكان مع غيره من العرب الذين حملوا الجنسية الأميركية كالدكتور المرحوم نبيه فارس، يطرحون أمام الشباب المتحمس، الاتجاهات الفكرية للعمل القومي العربي. ومن هنا جاء دفاع وصفي التل عن فكرة الانتساب الى الجيش البريطاني، على أنها كانت بتوجيه وطلب من القوميين العرب. والحقيقة أن مثل ذلك التفكير كان قد طرح في لقاءات قسطنطين زريق الذي دعا إلى ضرورة الاستفادة من خبرات الدول الكبرى في العمل العسكري، كما فعل اليهود أنفسهم. ولا أعتقد أو بالأحرى لا أدري اذا كانت هناك صلة بين وصفي التل وحركة القوميين العرب بقيادة الدكتور جورج حبش، أم أنّه كان يشير الى الحركة الفكرية التي سبقت قيام حركة القوميين العرب كحزب سياسي.

وعلى كل حال فالذين عرفوا وصفي لا يمكن أن يتقبلوا اتهامه بوطنيته واتصاله بجهات أجنبية. لقد كانت الأمور بالنسبة له مسألة اجتهادات وطموحات وطنية، ولم يكن يخفي اعجابه بطريقة التفكير والعمل في الدول الغربية وخاصة بريطانيا. كذلك كان يؤمن بأن العلاقات العربية لا يمكن أن تتجه نحو الشيوعية الدولية والاتحاد السوفياتي، بل عليها أن تظل في جبهة الديمقراطيات الغربية، وتواظب على التعامل والتفاعل مع الغرب، من أجل حل القضايا القومية وذلك بالرغم من عداء الغرب للطموحات العربية بالاستقلال ورد أذى الصهيونية.

وللانصاف، فان القوميين على وجه العموم كانوا غير بعيدين عن ذلك النوع من التفكير. وبالرغم من حرصهم على صداقة الاتحاد السوفياتي، إلا أنهم اعتبروا الشيوعية حركة أممية مضادة لأماني الأمة العربية في تحقيق الذات والشخصية القومية. ولقد قال الأستاذ ميشيل عفلق في أحد مقالاته في الأربعينات، بأن العرب وبطبيعة طموحاتهم وتقاليدهم، هم في صف الديمقراطيات الغربية ضد التجاوزات الشيوعية للفكر القومي والديمقراطي وللتقاليد العربية نفسها. إلا أن الأمة العربية وجدت نفسها دائما أمام تحديات الغرب في كل القضايا التي تواجهها، ولا سيما قضايا الوحدة والاستقلال الوطني والصراع مع الصهيونية.

من هنا يمكن القول أن الخط الذي ميّز بين أفكار وصفي التل والبعثيين، كان خطاً رفيعا جدا، وربما كانت الصراعات والمنافسات السياسية عاملا في المبالغة بتوجيه الاتهامات الوطنية، وقد يكون من المناسب في هذا المجال أن أذكر، أن مؤسسي حركة القوميين العرب رفضوا الانتماء الى حزب البعث العربي بسبب قول الحزب بالاشتراكية، اذ اعتقد القوميون العرب أن وحدة الأقطار العربية أو بعضها لا يجوز أن ترتبط بأي مفهوم اقتصادي، اذ ان الصراعات الاجتماعية يمكن أن تنشأ داخل الوطن العربي الموحّد، وليس قبل تحقيق الوحدة. وكانت فلسفة حزب البعث تستند الى أن الفئات المثقفة والمسحوقة هي وحدها مادة العمل الوحدوي، وانه على هذا الأساس لا بد اذن من طرح شعار الاشتراكية رديفا لشعار الوحدة.

وأما بالنسبة لطريقة التفكير التي اعتمدها وصفي التل، فقد شاركه بها الكثيرون. وكنت ألمس أن الرئيس التل لم يكن يؤمن بأن المجتمع

الاردني والمجتمعات العربية قد وصلت الى مرحلة النضوج التي تؤهلها لحياة سياسية شبيهة بتلك التي في بريطانيا أو الغرب. وأذكر مثلا على ذلك انه طلب من وزارة العمل في حكومته الأخيرة اجراء بعض التعديلات على قوانين العمّال. وكلّف صديقي الأستاذ ناجي عبد العزيز وضع مسودّة تعتمد أفكار وصفي التل. وقرأت تلك المسودة، التي أتيح لي أن أناقشها معه في جلسة خاصة، وكان رأيي قاسيا آنذاك، اذ اعتبرت أن تلك الأفكار بعيدة جدا عن المفاهيم البريطانية لدور النقابات في الحياة السياسية. فلقد كانت خطوطها العريضة مزيجا من الاعتراف بالعمل النقابي وفي نفس الوقت ابعاد ذلك العمل عن المشاركة في صنع القرار السياسي. ورغم قساوتي، إلا أن وصفي كعادته، أصرَّ على أن مثل ذلك الموضوع لا يمكن أن ننظر اليه إلا في إطار فهمنا لطبيعة الأولويات في حياة الاردن في أوائل السبعينات.

***

في عام ١٩٦٠ عدت الى عمان، وكان وصفي التل قد ساهم في الحصول على موافقة للسماح لي بالعودة دون التعرض للمشاكل. وعندما شكل التل حكومته الأولى كنت عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن. وذهبت اليه في فندق عمان للتهنئة والحديث، فكان واضحا في التعامل معنا، مما شجع قيادة الحزب على اتخاذ القرار بالاستمرار في الحوار معه. ولقد ساعد على ذلك ما كان له من صداقات شخصية مع أعضاء قيادة الحزب، برئاسة الدكتور منيف الرزاز. وبناء على طلب القيادة الحزبية، فقد عقد اجتماع مشترك مع التل في بيتي بحضور كامل أعضاء القيادة وأصدقاء مشتركين. استقبلنا الرئيس في مكتبه في اليوم التالي لذلك الاجتماع، وناقش المذكرة التي رفعها له الحزب واستجاب الى معظم المطالب، ووضع لها المراحل من أجل تنفيذها. وكان من أهم ما جاء في تلك المذكرة موضوع حرية العمل السياسي والاشتراك في معركة الانتخابات البرلمانية، وفتح صفحة جديدة بالنسبة الى مجموعات السياسيين والعسكريين الذين تعرضوا لأشكال مختلفة من الاضطهاد وحجبت عنهم امكانات العمل. وبالفعل فقد سار وصفي بتلك الخطوات، وازدادت لقاءاته مع الدكتور منيف الرزاز وآخرين من خارج قيادة الحزب، ولم أكن على معرفة بما تم في تلك

اللقاءات من اتفاقيات.

بعد أحداث اليمن بدأت تتكشف بعض الخيوط، لم يكن بعض أعضاء قيادة الحزب مرتاحين للمواقف التي سار عليها الأمين القطري. وكانت بعض تلك الخيوط قد وصلت أطرافها الى القيادة القومية للحزب في بيروت، فبدأت تلك القيادة بالتساؤل، ثم وجهت الاتهام حول نشاطنا في الاردن. وقد حاول أصدقاء وصفي التل شرح بعض جوانب تفكيره لنا، ولم تتوفر لدى البعض القناعة حول موضوع اليمن والانتخابات البرلمانية التي قرر الأمين القطري مقاطعتها وتجميد نشاط الحزب دون اطلاع القيادة على التفاصيل. وكان ذلك التطور الجديد سببا في قطيعة جديدة مع الرئيس التل. كما كان سببا في الخلافات التي دبّت بين قادة الحزب، بما في ذلك عضوين في المجلس النيابي هما الأستاذ ياسر عمرو، والدكتور أحمد خريس.

كانت تلك الأيام واحداثها المنعطف الجدي في بداية الشعور بالغربة عن حزب البعث، وكان ذلك الاحساس قد بدأ بالنمو عندي تدريجيا منذ عام ١٩٥٥ في بريطانيا، ثم عام ١٩٥٨ في دمشق. إلا أن الهزّة الحقيقية في أسلوب العمل ككل ومواصفات القياديين بشكل عام بدأت تفعل في النفس عام ١٩٦٢. وكان لا بد لي من تقديم استقالتي من عضوية القيادة القطرية، والعودة الى القاعدة من جديد، ومراجعة كل جوانب العمل الحزبي. وقد فتح ذلك الاختبار ذهني على جوانب أخرى توفرت عند أشخاص أمثال وصفي التل. وقد حرصت على الحفاظ على الحدّ الممكن من الصداقة الشخصية معه، بعد أن استقالت حكومته الأولى. وبالرغم من تزايد اعجابي به على الصعيد الشخصي، وربما الرغبة الخفيّة بالعمل معه، إلا أن الانتماء لحزب البعث كان يشدّني بالاتجاه المعاكس.

بعد هزيمة عام ١٩٦٧ بدأ وصفي يراقب الأحداث ويطرح أفكاره، ويجمع أصدقاءه. وكان يدرك ان الاصطدام لا بدّ آت بين مختلف المؤسسات السياسية والعسكرية في الضفة الشرقية. ولكن رغم الأفكار والمقترحات التي طرحها لم تكن الظروف قد نضجت لتسلمه الحكم ولتكليفه بتنفيذها، كما أن كل المؤسسات خارج الحكم لم تدخل في حوار معه حول أفكاره، وذلك رغم محاولاته تجاوز كل الشكليات في شتى

المجالات. وعلى أثر أحداث حزيران عام ١٩٧٠، جاء الى بيتي صديق مشترك لي ولوصفي. وبعد مناقشة معه حول ضرورة تشكيل حكومة جديدة بدلاً من حكومة السيد بهجت التلهوني، إقترح أن يعطى وصفي التل فرصة بحكم مقدرته على مواجهة الظرف الجديد. وبالرغم من اعجابي الشديد بوصفي وثقتي بوطنيته ومقدرته، إلا أنني لم أقتنع بذلك الاقتراح، كما انني اعتذرت عن نقله الى لجنة المتابعة الوطنية التي كان يراسها المرحوم سليمان النابلسي، وبالتالي الى أوساط المقاومة. ولا أدري ما اذا كان ذلك الموقف السلبي يعود الى الخوف من التيار الذي كان سائدا في تلك الأيام.

بعد أن تشكلت الحكومة العسكرية في أيلول من ذلك العام، استدعيت الى قصر الحمّر، حيث كان وصفي التل يجلس الى يمين الملك، وأجلسني جلالته الى يساره. وقبل أن يبدأ الحديث السياسي، أنقذني رحمه الله من موقف محرج، مستشهدا بمعرفته الشخصية بشؤون والدي الصحية. وعندما بدأ الحديث أصرَّ على أن الأمن والنظام في الاردن يأتيان في سلم الأولوية وفوق أي اعتبار آخر، وذكر أن ما كان يجري في البلاد لا بدّ أن يقود الى الاصطدام الذي كان هو مهندسه. وأضاف اذا تحقق الأمن والنظام وفرضت الدولة سلطتها، يصبح بالامكان الحديث بأي موضوع.

قبل تشكيل التل لحكومته الأخيرة، وبعد تشكيلها بأيام قليلة أيضا اجتمع وصفي بحضوري مع السيد ضافي جمعاني بناء على رغبتهما. وبالرغم من حدة النقاشات إلا انني كنت ألمس المحبة والاعجاب المتبادلين. ولكن وصفي تميّز بالحجة القوية والصراحة المتناهية في كل ما كان يقوله. ومن أبرز ما كان يتمسّك به، هو أن الحقيقة في القضايا السياسية شيء نسبي، وان موقف المرء في كثير من الأحيان يحدده موقعه الرسمي اذا كان له موقع رسمي، وكان السيد جمعاني زعيما «للصاعقة» في المقاومة، والأمين القطري في التنظيم الفلسطيني الموحد لحزب البعث العربي الاشتراكي.

تحدث وصفي قائلا بأن الحقيقة المطلقة الوحيدة هي الموت، وبأنه يعمل وفق معتقداته وكأنه يعيش الى الأبد لأنه يؤمن بأن الانسان يموت مرة واحدة. وفي ندوة عامة بعد ذلك اللقاء بأيام، جرى سجال ثنائي بينه وبين الأستاذ ابراهيم بكر الذي كان أمين سر اللجنة التنفيذية في منظمة

التحرير والناطق الرسمي لها. وقد وصل الى قمة الحديث عندما قال، بأن ما ذكره، ينعكس عند كل واحد منهما في ما لو كان في الموقع الرسمي للآخر.

عندما بدأت الأحوال الأمنية بالاستقرار في عمان،كان الرئيس التل مستعدا لتقبّل البحث والحوار حول أي موضوع. ومن المواضيع التي جرى الحديث حولها، كما جرى أيضا في كل مرّة تسلم فيها الحكم، موضوع العمل السياسي الجماعي. فكان قبل بضعة أعوام من وفاته، يصرّ على أن من يتكرس للعمل السياسي، لا بدّ وأن يتفهم الحقائق والمعطيات ويدرك أبعاد اللعبة السياسية في الاردن والمنطقة العربية بشكل عام. فكان يقول مثلا بالصداقات خارج الحكم، اذ يستحيل العمل الحزبي على طريقة الأحزاب الأوروبية، ولا بد من أن يكون الانتماء داخل الحدود، وبالتالي تكون البرامج السياسية مبنية على هذا الأساس. وكان يعتقد بأنه يستحيل النظر الى حدود الاردن على أنها مستقلة عن المنطقة العربية، ولا يمكن أن يكون هناك تنظيم حزبي يؤمن بذلك. ولكنه في كل مرّة تسلّم فيها الحكم كان يحث على اعتبار الفريق الوزاري، وكأنه حزب يسعى الى وضع برامجه المتكاملة. فاذا ما خرج الفريق من المسؤولية، تظل اهتماماته المشتركة أساسا للتفاهم على الخطوط العريضة لأي برنامج.

ظل وصفي التل على الصعيد الشخصي يعمل خارج الحكم بنفس الحماس والجدية كأي رئيس في الظل، فكان يلاحق كل أمور الدولة في كل أجهزتها، ويقوم بالدراسات مع المسؤولين في تلك الأجهزة، ويعقد الاجتماعات الرسمية مع البعثات الدبلوماسية الأجنبية، ليجد ما يمكن أن يضع في حسابه يوم عودته الى الحكم سواء بالنسبة الى تقييم المواقف السياسية أو اقامة المشاريع الاقتصادية وغيرها.

أما بعد أحداث أيلول من عام ١٩٧٠، فقد دعا الى مراجعة القواعد الجديدة التي نشأت، لاستكشاف ما يمكن استكشافه من امكانات العمل السياسي. وقد تداول مع مجموعة من الشباب المثقف من مختلف الاتجاهات العقائدية حول ذلك الموضوع. وكان يصّر على أمرين أساسيين: الأول ضرورة فهم الواقع وربط قضية المشاركة بقضايا أخرى لا تقل أهمية عنها. والثاني أن أي عمل سياسي يرتبط إنتماء أو تمويلا أو

تنـظيما بقوى خارج حدود الاردن يستهدف بالضرورة معارضة نظام الحكم في خطه ووجوده.

اعتقـد وصفي التـل ان أحـداث أيلول قد أدت الى وجود انتمائين شعبيـين مستقلين عن بعضـهمـا البعض وذلك بالرغم من التصنيفات العقـائـدية والتنظيمية. ومن القصص الطريفة التي حدثت ودلّت على قنـاعته تلك، ما جرى معه عندما عاد فريق من القادة الشيوعيين من خارج البلاد وحجزت قوى الأمن جوازات سفرهم. وعندما قابل القادة الشيـوعيون الرئيس وطالبوه بإعادة جوازات السفر، أمر بأن تعاد للشرق اردنيـين منهم فقـط، قائـلا أولئك هم «شيوعيّونا»! وبالرغم من ادعاء الشيوعيين بأن ذلك التصرف وضع الاسفين الاقليمي في صفوفهم، الا ان السنوات التي تلت ذلك الحادث دلت على أن الانتماء الحقيقي للتنظيمات السياسية لم يكن للعقيدة فقط، بل عكس الشرخ الحقيقي الذي حدث بين الفلسطينيين والاردنيين.

ومع ذلك كله لم يدعو وصفي التل الى قيام تنظيم سياسي شرق أردني. وبالرغم من فتح الباب للحوار بين مختلف المجموعات إلا أنه ظل يعتقد أن محـاولات التنظيم كانت سابقة لأوانها، وأنه لا بد من مرور الوقت الكافي لتتبلور المفاهيم العملية لوظائف العمل السياسي نفسه، ليستطيع أن يساهم جديا في الحياة العامة بكل جوانبها، بما في ذلك المشاركة في صنع القرار.

ليلة سفـر وصفي التـل الأخـيرة الى القاهرة، قضيت معه وصديق مشتـرك لحظات تطرق فيها الحديث مرة أخرى الى الحكم والمعارضة، وأبدى استعداده للتحدث مجددا بذلك الموضوع بعد عودته. وبالرغم من تشددّه بانكار وجود المعارضة في الاردن، إلا أنه لم يجد سببا لمنع الحوار.

لقـد كان اسلوب وصفي التـل وفهمه لطبيعة ووسائل العمل العام، موضع اهتمام العديدين، ورغم اختلاف الآراء حول معتقداته الأساسية ودوافعـه والتـزامـاتـه الفكرية، فان أكثرية الذين عرفوه يذكرون فيه الرجـولة والمثابرة والصدق في التعامل، بالاضافة الى الشخصية الفذة التي فرضت الاحترام والجاذبية في نفس الوقت.

كان الأستاذ حمد الفرحان أكثر ميلا للاختلاط مع طلاب السنتين الأخيرتين في ثانوية السلط. ولم أكن على صلة وثيقة به أو بأصدقائه، كما

أن تأثير المعلمين الآخرين على بعض الطلبة كان فاعلا، لا سيما الأستاذ حسني فريز الذي عارض بوضوح مثل تلك النشاطات وربما سخر منها. والقليل الذي عرفناه في تلك الأيام وفيما بعد، يدل على وجود تنظيم اتخذ طابع السرّية والعسكرية، دون اتضاح أهدافه الآنيّة أو المستقبلية. ولا أستطيع الجزم بمدى تأثر أولئك الزملاء بأية أفكار أو أساليب محدّدة، فيما انصرفوا اليه في السنوات التي تلت. علما بأن نسبة لا بأس بها منهم، لعبت أدوارا ظاهرة وهامة على مسرح السياسة والعمل العسكري في الاردن.

خلاصة القول أن مدينة السلط قد تميزت بكثافة العمل الفكري في الفترة التي امتدت حتى عام ١٩٤٨، وقد برز عدد غير قليل من شباب السلط ومن الطلاب والأساتذة الذين وفدوا الى السلط من خارجها وعملوا في مختلف القطاعات الحكومية وغيرها.

تأسس خارج ثانوية السلط في الأربعينات نادي جلعاد الرياضي وذلك من قبل فريق من شباب المدرسة الثانوية. ثم تحوّل ذلك الى نادي الاتحاد. وكان أول رئيس له المرحوم القاضي عبد الرحيم الواكد، أحد أوائل الحقوقيين الجامعيين الذين تلقوا التعليم العالي في مدينة دمشق، وعادوا الى السلط ليعملوا في المحاماة أو في دوائر الدولة. وكان من أصدقاء الواكد المرحوم عبد الحليم نمر الحمود وميخائيل الصالح، وهؤلاء جميعا كانوا يطرحون الآراء الاصلاحية، وكان شباب السلط يتطلعون اليهم باعجاب لتميزهم بالجرأة في توجيه النقد لسياسات الدولة الخارجية والداخلية. ولم يكن لأحد منهم أية التزامات تنظيمية ظاهرة، الا أن المرحوم عبد الحليم النمر الحمود كان عضوا في الحزب السوري القومي، ومسؤولا عاما لمنفذية شرقي الاردن، نسبة لتسميات ذلك الحزب.

وقد علمت بعضوية ومسؤولية عبد الحليم في الحزب السوري القومي، عندما انضممت الى ذلك الحزب عام ١٩٤٥. وبعد عودتي الى السلط في نهاية العام الدراسي الأول، قمت بزيارة له في بيته برفقة عضو آخر في الحزب من مدينة السلط. ولم اكوّن انطباعا جيدا عن النمر في تلك المقابلة، اذ كنت في قمة الحماس الحزبي، بينما كان هو غامضا في انتمائه. وكان الموضوع الوحيد الذي تطرّق اليه، هو مهمة الحزب في

مكافحة الأفكار الشيوعية التي بدأت تنتشر في مدرسة السلط الثانوية عن طريق بعض المعلمين الذين جاءوا اليها من جامعات مختلفة.

الحقيقة أن الانتماء الوحيد الذي جذب شباب السلط، كان الانتماء القومي لوطن عربي واحد، تحدثت عنه معظم الكتب، وشكل أساسا لأحلام تلك الأجيال، دون أن يكون لذلك الانتماء صيغ محدّدة. وكان دخول الحزب السوري القومي الى المدينة، شيئا موقتا بسبب غياب نشاطات الأحزاب الأخرى. ولقد كان نادي الاتحاد عبارة عن شبه جبهة تضم شتى الأفكار، بينما كان التيار الآخر الذي بدأ نوعا من المعركة الثقافية، هو تيار الاخوان المسلمين، الذي استطاع مع زيارة أحد المبشرين المصريين - سعيد رمضان - أن يلقى التأييد عند مجموعات من الأهالي تأثرت بالعاطفة الدينية. ولقد حرّك ذلك الشاب الذي تمتع بالمقدرة الخطابية الجيدة صراعا لم يدم طويلا بسبب المدّ اليساري الذي استجابت له المدينة، وسيطر على أذهان شبابها لفترة طويلة من الزمن.

وصل ذلك المدّ اليساري الى قمته عام ١٩٤٨، عندما تدفق عدد كبير من أهالي فلسطين الى مدينة السلط. وبدأ في تلك الفترة زخم جديد من الاهتمامات السياسية التي عبرت بالدرجة الأولى عن غضبها الشديد على كل المؤسسات الحاكمة في الوطن العربي. وهكذا بدأ بالفعل العمل السياسي الذي ارتكز الى أهداف وأساليب وبرامج أكثر تحديدا. فانصرف العقائديون الى تحريك الشارع باستمرار، بينما تبلورت زعامات تقدمية معتدلة، التقت مع الزعامات التي برزت في الضفة الغربية، لتلعب دورا هاما في الحياة السياسية الاردنية فيما بعد.

استمر ذلك الزخم على الصعيد العقائدي، فكان لمدينة السلط دورٌ بارزٌ في صياغة الأفكار والآراء والبرامج بين ١٩٤٨ و ١٩٥٧. وتفاخر أهل المدينة بعدد الشخصيات التي كانت تعود مساء كل يوم لتقضي أمسياتها ولياليها فيها. ولكنها كباقي أجزاء الاردن بضفتيها، شهدت النكسة الوطنية ونتائجها، وربما دفعت ثمنا أكبر من غيرها من المدن.

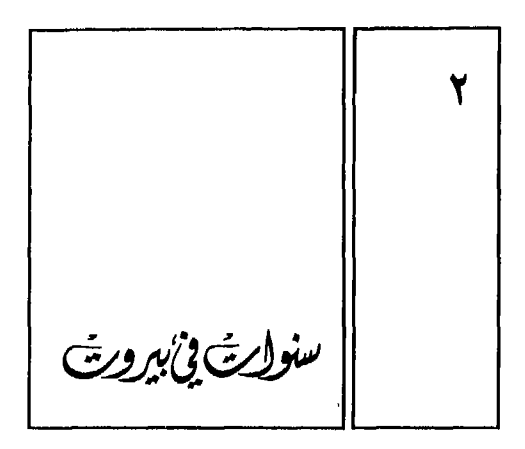
وعند عام ١٩٥٧، بدأت المدينة بالركود بالرغم من ازدياد عدد سكانها، ورغم المساعي التي بذلت لدفعها الى الأمام. ولا يزال العديد من الناس ينظرون الى مدينة السلط نظرة تتميز بالتقدير والاحترام. وهذه النظرة لا تنحصر في أبنائها، أو في الطلاب الذين تخرجوا من مدرستها

الثانوية فحسب، بل من آخرين عرفوا عن تاريخها، والتقوا أبناءها في مختلف أنحاء المعمورة.

أذكر مرة زائرا جاء من العراق عام ١٩٦٦ ليزور الأماكن المقدسة في فلسطين. ومنذ ان دخل حدود الاردن حتى لقائي به في عمان كان يصادف في طريقه شخصا أو آخر من أبناء السلط. وقد لفت انتباهه كل ذلك، كون صديقه الذي تلقى معه الدراسة ومارسا سوية النشاط الطلابي كان من السلط أيضا، وكان قد أسس وترأس اتحاد الطلبة هناك. وعندما تساءل عن حجم تلك المدينة في الاردن، استغرب صغرها، وقد أسعفني تفسير دفعني اليه ربما تعصّبي للمدينة، اذ قلت له أنه لا يوجد بالفعل قطعة جغرافية بذلك الاسم، وانما الانتماء الى السلط مفتوح لكل أردني وربما لكل غير أردني، لأن السلط هي طريقة تفكير وطريقة سلوك! ولم يعترض الزائر العراقي على ذلك التعليق اذ ظهر لي أنه كان معجبا بكل ما شاهده من السلطيين!

كأية مدينة عريقة في الاردن، فان جذور الانتماءات في السلط كانت انتماءات عائلية، ولكن الحواجز بين عشيرة وأخرى تبدلت في التاريخ الحديث لتكون قوى ايجابية بين الناس. كذلك فقد كان أهل المدينة يميلون الى التديّن العفوي والايمان المنفتح على التقدم والأفكار والآخرين. وعندما دخلت التيارات العقائدية والبرامج السياسية الى المدينة، بدأت تتلاشى حدود الانتماءات الأخرى. وكان عام ١٩٥٧، نقطة تحوّل جديدة في السلط كما في غيرها من مدن الاردن. وعندما سارت الحركات الفكرية من فشل الى آخر، كان من الطبيعي أن يعود أبناء السلط الى الاحتماء من جديد بالولاءات العشائرية والاقليمية والطائفية، بأشكالها الأكثر سلبية. والسؤال المطروح هل تلعب المدينة وأبناؤها دورا آخر ونحن على أبواب التسعينات ؟




٢
سنوات في بيروت



بعد الحصول على الشهادة الثانوية العامة، سافر فريق من الطلاب الاردنيين الى مختلف البلدان لمتابعة دراساتهم الجامعية، وكان نصيبي أن أدرس الطب في الجامعة الأميركية في بيروت.

وكانت هذه الجامعة قد شهدت عام ١٩٤٤، أواخر سنوات الحرب العالمية الثانية، وبسبب طبيعة ادارة الجامعة آنذاك فقد كانت مختلف التيارات تتنافس على كسب تأييد الطلبة لها أو الانتماء اليها.

كان الرئيس بيار د. دودج آخر تلك الأجيال المتلاحقة التي أدارت الجامعة الأميركية منذ تأسيسها كمدرسة تبشيرية عام ١٩٦٦. وقد عكس الرئيس دودج تلك العقلية التي حملها المبشرون الأميركيون، كما عكس عقلية الولايات المتحدة التي دخلت بها مسرح السياسة الدولية بين الحربين العالميتين، وهي عقلية مشاعر أصحاب رسالة في العالم تستند دوافعها الى وحدانية البشرية وريادة دور الولايات المتحدة العالمي وهي التي حصلت على الاستقلال الوطني ووحّدت أراضيها وتدفقت فيها الثروة وتقدمت في ميادين العلوم الانسانية والتقنية. وفي أواخر أيام الحرب تمثلت بوادر طرح الأفكار الأميركية في بناء عالم جديد في قيام هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

كان رئيس الجامعة الأميركية يتجول في ساحاتها ويختلط بالطلاب، ويتقاضى راتبا سنويا مقداره دولار واحد. وعندما كانت تأتي مناسبة وطنية أو قومية، كان يلقي في الطلبة خطابا يحثهم فيه على المشاركة الوطنية، ويقدم لهم النصائح حول أفضل الأساليب للتعبير عن مشاعرهم الوطنية أو القومية، مع ضرورة المحافظة على أسلوب راق يتميز به تلامذة الجامعة الأميركية في أية مسيرة أو تظاهرة احتجاج خارج أسوار الجامعة. وكانت المشاعر السياسية آنذاك بالدرجة الأولى ضد بريطانيا وفرنسا.

فتحت ادارة الجامعة الأميركية أبواب النشاط السياسي لجميع أنواع

التنـظيمـات الطلابية، فكان هناك العشرات من الجمعيات بما في ذلك السيـاسيـة منهـا. وكانت العادة أن يلقي أحد الأساتذة أو الضيوف محـاضرة في الشـؤون العـامـة صبـاح كل سبت، وكـان حضور تلك المحـاضرات اجباريا. وكانت معظم تلك المحاضرات تتركز على القضـايا التي تشغل بال الطلبة.

كانت نسبة الطلبة اللبنانيين في الجامعة الأميركية قليلة وكان معظمـهم يتلقى الدروس في الجـامعـة اليسوعية، بينما كانت أكثرية الطلاب في الجامعة الأميركية من البلدان العربية، لا سيما فلسطين. وكان ذلك سببا في زيادة النشاط الفكري والسياسي في الوسط الطلابي في بيروت، لدرجة ان المدارس الثانوية كانت تتطلع لمبادرات الطلبة في الجامعة الأميركية للاقتداء بها.

وفي تلك الفتـرة كان لبنـان يستكمـل اجـراءات الاستقـلال من الفرنسيين، الأمر الذي زاد من اهتمامات الطلبة بالأمور العامة، فأقبلوا على قراءة الصحف اللبنانية، وفتح المجال أمام الطلاب العرب للتعرف الى الشباب اللبناني وبعض الشخصيات السياسية والفكرية. وقد اضطرت الجـامعـة الى تقصـير العام الدراسي في ربيع ١٩٤٥ بسبب الأحداث السياسية، وعاد الطلاب الى بلدانهم لقضاء عطلة الصيف والتحدث من كل ما شاهدوه أثناء العام الدراسي السابق.

في تلك الأجواء التي عاشها طلبة الجامعة الأميركية في بيروت نشطت عصبـة العمل القومي في منطقة رأس بيروت . وبالرغم من أننا كطلبة اردنيين تركنا مدينة السلط ، بالمشاعر القومية العربية ، إلا أننا لم نكن نشعر بأي تقارب مع الشبان الذين كانوا يتنقلون بسياراتهم الكبيرة ، ويرتادون نادياً لم نحلم قط بالاقتراب منه . كان أولئك الطلاب يتحدثون بلغـة لم نستـطع فهمهـا ، وقد تميزوا عنا باللباس الفاخر والأحاديث المقتضبة التي كان معظمها أقرب الى الأحاديث الاجتماعية .

تأثر أولئك الشباب بكتابات ساطع الحصري بالدرجة الأولى . تلك الكتابات التي ركّزت الاهتمام على وجود العوامل والمقومات الكافية لوجود أمّة عربية واحدة ، وكان أولئك الشباب يحاورون ويردّون على الأفكار التي أنكرت مثل تلك المقومات ، وطرحت بدائل اخرى لعلاقات شعوب المنـطقـة العـربية . جاء كل ذلك نتيجة للخيبة والاحباط الذي أصاب

الاتجاه القومي بعد الحرب العالمية الأولى وتعثر الثورة العربية الكبرى ، وانصراف رجالاتها الى تكريس المصالح الشخصية والطبقية والقطرية في مختلف البلدان العربية ، وتحت النفوذ أو الحكم المباشر للأجنبي .

وفي خضّم الحديث عن استقلال لبنان ، وما رافق ذلك من تصورات للهوية اللبنانية وعلاقاتها السورية والعربية ، كان بعض الطلبة اللبنانيين يؤكدون على أهمية العلاقات اللبنانية الخاصة مع فرنسا بعد نيل الاستقلال الوطني . وكانت تنظيمات الكتائب قد بدأت بالفعل على أساس تثبيت تلك العلاقات ، وتثبيت أهمية الوجود المسيحي الماروني ، وتحجيم العلاقات مع سوريا والأمة العربية بما لا يتناقض مع تلك النظرة . ولكن مثل ذلك الكلام لم يكن مسموعاً به كثيراً في أوساط الجامعة الأميركية بحكم تركيب المجموعات الطلابية فيها كما سبق ان ذكرت ، وانصراف الجميع الى المطالبة بالاستقلال الوطني واقامة العلاقات القومية .

بين القطبين الضعيفين ، عصبة العمل القومي ، والقومية اللبنانية ، كان التنافس الجدّي قائماً بين نشاط الحزب السوري القومي والحزب الشيوعي اللبناني . ولقد اشترك هذان الحزبان في تأييد الحركة الاستقلالية الوطنية ضد الفرنسيين ، كما اشتركا في طرح التساؤلات حول الفكر القومي العربي كما عرفناه وتعلمناه . وكان الحزب السوري القومي عدواً لدوداً للشيوعيين الذين اتهموه بالنازية والفاشية والدعوة الى استعمار أوروبي جديد . وقد أنكر الشيوعيون وجود أية قواعد لاقامة علاقات قومية ، واكتفوا بالدعوة الى الأممية وثورة العمال والمسحوقين بقيادة الاتحاد السوفياتي الذي حارب النازية والفاشية ، الا ان الحزب السوري القومي دعا الى قومية سورية الكبرى ، ولم يكن عدائياً بالشكل الواضح لوضع متميّز للبنان أو لعلاقات عربية متميزة . بل أنه قبل عودة مؤسسه المرحوم أنطون سعاده ، كانت قيادة الحزب تتمتع بوضع متوازن ومريح الى حد ما مع السلطة اللبنانية. وقد تحرك فريق من القياديين في الوسط اللبناني بقيادة نعمة ثابت ، وتحدثوا عن الكيان اللبناني المتميز ، فوجدوا في صفوف اللبنانيين تأييداً جيداً لافكارهم خاصة عند الأقليات المسيحية غير المارونية وعند الطوائف المسلمة غير السنية . وفي الوقت نفسه ، برز في أوساط الجامعة الأميركية

وفي بيروت مفكر فلسطيني معروف ، هو الاستاذ فايز صايغ الذي أبرز الجانب العربي من ذلك الحزب . بل انه ذهب الى القول بأن سورية الطبيعية جزء من الوطن العربي . وهكذا أقبل الاردنيون والفلسطينيون على الانتماء الى الحزب الشيوعي أو تأييده ، كما أقبلوا أيضاً على الحزب السوري القومي ، لا سيّما أولئك الذين تأثروا بالثقافة القومية في دراساتهم الثانوية .

* * *

انتهت الحرب العالمية الثانية ، وحصل لبنان على الاستقلال الوطني ، وبدأت الصيغة اللبنانية الجديدة في البرلمان والرئاستين، وأقيم التوازن بين مختلف الطوائف . كذلك نشطت الحركات الفكرية والسياسية العقائدية ، التي لم تكن قد وجدت طريقها بعد الى الصيغة اللبنانية . ولكن السياسيين اللبنانيين في الحكم أو المعارضة ظلوا على علاقة بتلك الحركات والأفكار العقائدية: في لعبة تستهدف تثبيت قواعد المؤسسات السياسية في لبنان ، والحصول على التأييد لتجييره في التنافس السياسي .

كانت حدود عروبة لبنان أو لبنانيته ، والعلاقات الخاصة مع سورية ، معادلة وضعها زعيمان تاريخيان هما بشارة الخوري ورياض الصلح ، كما رسما حدود اللعبة البرلمانية والعلاقات الدولية . وكان يشغل بال هاتين الشخصيتين الفذتين ترسيخ دعائم تلك الصيغة الفذة ، والعمل البطيء في دفع عجلات التقدم من خلالها ، كما تركزت جهود السياسيين الآخرين على حسابات تأمين مستقبل زعاماتهم . كان الرئيس كميل شمعون يلعب دوراً بارزاً في مساعدة الحزب السوري القومي على السماح لزعيمه انطون سعادة بالعودة من المنفى من خلال صداقة شمعون الخاصة مع البريطانيين الذين لعبوا دوراً هاماً في المراحل الأخيرة من حركة الاستقلال الوطني . وعند عودة أنطون سعادة ، لعب شمعون دوراً آخر في تخفيف الضغط عليه وملاحقته في حين أصرّ رياض الصلح على الاستمرار بملاحقة سعاده وحزبه ، فدفع الاثنان ثمن المواجهة حيث اعدم سعادة واغتيل الصلح فيما بعد .

وأما سامي الصلح أحد رؤساء الحكومات اللبنانية ، فقد جمعته صداقات شخصية مع قيادات الحزب الشيوعي اللبناني ، وكان يحضر

المهرجانات الشعبية التي اقامها الشيوعيون في أكثر من مناسبة . كذلك فقد حافظ سامي الصلح وغيره من السياسيين اللبنانيين على علاقات مع مختلف الحركات التي لم تكن قد دخلت اللعبة البرلمانية بعد .

عاد انطون سعادة من المهجر عام ١٩٤٦ ، والحقيقة أنني لم أشاهد في حياتي رجلاً خارج المواقع الرسمية يستقبل كما استقبل الزعيم في مطار بيروت . فكانت مئات السيارات وآلاف الناس يغطّون كل ما يمكن ان تقع عليه العين من منطقة المطار الى رأس بيروت .

جاءت الجماهير من مختلف أنحاء لبنان وسورية ومن شتى المعاهد المدرسية في العاصمة اللبنانية وغيرها . وكانت هناك موجة عارمة من العواطف تجاه سعادة ، كادت تنظر اليه وكأنه ليس من البشر ، فكيف يرونه يسير على قدميه ؟!

ألقى قادة الحزب كلمات قصيرة عندما صعدوا مع سعادة الى شرفة أحد البيوت . وكانت الكلمة الرئيسية للاستاذ فايز الصايغ ، واستهلها بترديد الشعار تحيا سورية ثم خاطبه « يا زعيمي » . وكان ذلك اللقاء بمثابة القمة التي وصل اليها الحزب ووصل اليها الزعيم وبدأ بعده الصراع في مختلف أبعاده ومعانيه سواء على صعيد فكر الحزب ، وأساليب العمل التي ينتهجها ، أو على صعيد تركيبته وأنظمته الداخلية .

قبل مجيء الزعيم كانت قيادة الحزب تمارس نوعاً من الديمقراطية في اتخاذ المواقف والمقررات . كما أنها ـ كما اسلفت ـ وصلت الى وضع متوازن من حيث المجالات التي يدور فيها كل واحدٍ من أعضاء تلك القيادة . وكانت رسائل الزعيم تصل اليهم بين الحين والآخر ، فيقرأون شيئاً منها في الاجتماعات أو الاحتفالات التي تقام ، لتزكي الحماس من جديد ، وبعد ذلك يذهب كلٌ في الطريق الذي لا يصطدم به مع الآخرين ، محافظاً على موقعه . أما على صعيد العضوية في الحزب فقد كانت الاجتماعات تتسم دائماً بدقة النظام ، وكان يغلب على الاجتماعات طابع قراءة تعليمات القيادة ، دون الاستماع الى وجهات نظر الأعضاء . كذلك فان التقدم في درجات العضوية والمسؤولية ، كان يستند الى سلوك العضو وتمسّكه بالاجراءات والأنظمة .

بدأ أنطون سعادة في تقوية قبضته على القيادة ، بمراجعة ونقد

مجموعة الكتابات والقرارات التي تمت أثناء غيابه في المهجر . وقد أعاد النظر بالحدود الجغرافية للأمة السورية ، لتشمل جزءاً من العراق وجزيرة قبرص . كذلك اختار اسماً جديداً للحزب فأصبح الحزب القومي الاجتماعي . ومن أوائل الذين فصلوا من الحزب أو انشقوا عنه نعمة ثابت واصدقاؤه، فأغلق الباب بذلك الفصل على الاعتراف بأية خصائص لبنانية . ولم يكن لذلك الاجراء اهمية عند غير الاعضاء اللبنانيين ولكن الحرج بدأ يتنامى في صفوفهم بالنسبة الى صلاحيات القيادة وطريقة تشكيلها . وكان قد عهد الزعيم إليّ بأن أكون رسوله الخاص الى « منفذية » الاردن ، فأتاح لي ذلك الموقع الجديد أن أشارك في المداولات في سن مبكرة جداً من العمر لم تتجاوز الثامنة عشرة .

عندما تأزمت الأمور كثيراً داخل الحزب دعا الاستاذ الدكتور فايز صايغ فريقاً من الأعضاء الى اجتماع هام وطارىء ، دام ستة ساعات متواصلة . وقد تبين فيما بعد أن الصايغ كان قد اتخذ قراره حول الوضع الجديد ، وفي صباح اليوم التالي وجدنا كتاب « إلى أين ؟ » للدكتور صايغ يباع في المكاتب . وقد شرح الدكتور فايز صايغ في هذا الكتاب التغييرات الجذرية التي جاء بها الزعيم وفرضها على الحزب ، كما شرح المساعي التي قام بها مع الآخرين للضغط على الزعيم كي يتراجع عن مواقفه .

أذكر انه كان من بين الذين حضروا تلك الجلسة الأستاذ الشاعر المعروف يوسف الخال ، والسيد فوزي معلوف الذي كان مسؤولاً عن تنظيمات الطلبة ، وربما الدكتور هشام شرابي الذي بدأ « عروبياً » عند بداية دراسته الجامعية ولكنه عاد فانضم الى الحزب السوري القومي فيما بعد ، والاستاذ الصحفي غسان تويني . وبعد التداول ، كلف المجتمعون الاستاذ يوسف الخال لنقل وجهات نظرهم التي تم الاتفاق عليها الى الزعيم . وعاد الاستاذ الخال بعد ساعتين ليبلغنا برفض الزعيم لجميع وجهات نظرنا ، وعندما طالب الخال بضرورة إعطاء المجال للتفكير أجابه الزعيم باللهجة اللبنانية : « تقبر التفكير يا يوسف » !

دعاني الاستاذ انطون سعادة الى بيته بعد أيام قليلة من تلك الجلسة التي أعلن فيها المجتمعون استقالاتهم من الحزب . وقد عبرت له عن عدم ارتياحي لما يجري ، وكان ملخص حديثه أنه لا حاجة به الى العودة

الى الآخرين في اي تغيير يجريه ، إذ إنه لا يعتبر نفسه كرأس تنفيذي لمجموعة من الناس ، لأن ما يتم لديه من قناعات ، هو الحقيقة بعينها ، إذ أنه يمثل « حقيقة وروحية الأمة السورية » . وإن تكن الأمة نفسها لا تعي حقيقتها وروحها ، فانه هو المرسل الذي يغوص الى أعماقها ويعرف ماهيتها .

وبالرغم من غرابة ما قاله لي الزعيم المرحوم آنذاك ، إلا إن نظرة القائد من موقع الزعامة الشعبية أو المسؤولة ، ظل يتكرر صداها في كل مؤسسة عملت فيها أو كنت على قرب منها خلال الأعوام الثلاثين التي تلت ذلك اللقاء .

شيخ القبيلة الذي له صلة مباشرة بالقوى الخارجة عن نطاق البشر الآخرين ، هو وحده الذي تظهر الحقيقة أمامه ، وهو وحده الذي يستطيع أن يتخذ القرار ، وعلى التلاميذ ان يتعلموا ، وعلى الأتباع السير خلفه ، وكذلك الرعية التي يرعاها .

عن قبرص نجمة سورية ، قال الزعيم بأن ما يحدد رقعة الأمة هو امتداد حيويتها ، وإن لم يكن في قبرص غير الأتراك واليونان ، فان الأمة السورية قادرة على تفريغها منهم لاستبدالهم بالسوريين . وما يصدق على قبرص بالنسبة لامتداد حيوية الأمة السورية ، ينطبق كذلك على شمولها جزءاً من الأرض العراقية . وقد فسّر انطون سعادة احتلال تركيا للاسكندرون ، في انحسار حيوية الأمة التي لا بدَّ أن تعود يوماً فتستعيدها وربما تستعيد أكثر منها . وكان من الطبيعي أن نستغرب هذا النوع من التفكير بالنسبة لتعريف حدود الأمة ، وبالنسبة الى العلاقات العربية ، والنزاعات بين الدول المتجاورة حول قضايا حدودها .

خلال الأسابيع التي تلت تلك المداولات ، كتب انطون سعادة وغيره من الذين تقبلوا ذلك المنطق كالاستاذ المرحوم سعيد تقي الدين المقالات المطولة عن النيورجعية العربية ، فوصفها سعيد تقي الدين بأنها قومية المسبحة والقهوة المرّة والجلسة في الخيمة ! وعلى اية حال فقد كان الحزب القومي الاجتماعي قد بدأ بالتقلص على الأقل في أوساط الجامعة الأميركية في بيروت .

* * *

تيقـظ الحس القـومي عند طلبة الجامعة الأميركية إثر قرار تقسيم فلسـطين ، واشتـد النقـاش في جلسـاتهم وصفـوفهم . وكـان موقف الشيـوعيـين واضحـاً في الدفاع عن قرار التقسيم بعد أن وافق عليه الاتحاد السوفياتي . وبالرغم من كل ما قالوه قبل تلك الموافقة فقد عادوا فتحـدثـوا عن انتهاء عهد القومية العربية باعتبارها جزءاً من الحركة الفـاشيـة العـالميـة ، وأعلنوا بداية عهد جديد من كفاح قوى العمال والمثقفين والمسحوقين ذلك الكفاح الذي سيكون للاسرائيليين فيه موقع القيادة في منطقة الشرق الأوسط .

لم يلاق موقف القوميين الاجتماعيين التأييد الكافي بالرغم من شجبهم لقرار التقسيم وللذين عملوا من أجله . وبالرغم من شجبهم لليهود ، لم يستطيعوا الاستناد الى أي تفسير يتناسب مع فهمهم التاريخي لتكوين الشعب السوري . إذ أنهم اعتبروا كل الهجرات الى الأرض السورية قد استطاعت أن تندمج واحدة بعد الأخرى ، كما إعتبروا دخول العرب الى سورية غزواً فاتحاً عليه أن يندمج كذلك ويتأقلم .

وكان من الطبيعي أن يبرز التفسير القومي العربي للردّ على ذلك كله . ولم تكن بدايات البعثيين وجماعة الدكتور قسطنطين زريق ، من القوة أو العدد الذي يستطيع قيادة ذلك التيار الغاضب ، فكانت جزءاً منه فقط . إلا أن تلك البدايات وجدت امامها التربة الخصبة للعمل على استقطاب بعض الطلبة وضمهم الى صفوفهم . وقد كثف تلامذة زريق نشاطهم ، وعقدوا الاجتماعات والندوات فطرحوا فكرة تأسيس حركة قومية تدعو الى الوحدة العربية ، والانتقام من اليهود ، دون أن يكون لهم رأي واضح بالنسبـة لمفاهيم الحكم الاجتماعية . وظل الجو قلقاً ومشحوناً الى أن وصـل الى قمتـه عام ١٩٤٨ ، واصـدر الدكتور زريق كتابه المشهور « معنى النكبة » ، ذلك الكتاب الذي حدد الخطوط العريضة لقيام حركة القوميين العرب فيما بعد .

عدت مع الطلاب السلطيين الى السلط صيف ذلك العام ، لنشترك في استقبال النازحين الفلسطينيين الذين جاءوا السلط . وكان قد عاد الى المدينة أيضاً أبناء السلط الذين واصلوا دراستهم الجامعية في دمشق ، وأحضروا معهم كراسـاً صغـيراً يتضمن مبادىء ودستور ونظام حزب البعث العربي . وكان من بين الذين استجابوا لدعوة البعث العربي قبل

ذلك الصيف أحد زملائي في ثانوية السلط ، الذي لم يتح له السفر الى خارج الاردن ، فعمل موظفاً في الدولة . التقيت به وتحدثنا كثيراً ، فلم أسمع منه كلاماً تستغربه الأذن ، بل كان كلامه مقبولاً مني في الاساس على الأقل . ولم تكن التفصيلات مطلوبة على أية حال . ولعلّ غياب تلك التفصيلات كان العامل الكبير في نجاح حزب البعث العربي ، كما كان أيضاً عاملاً هاماً من عوامل أزماته فيما بعد . على أنني لا أستطيع القول بأن ما ذكر عن عدم وضوح مبادىء حزب البعث ، وتكامل نظريته من حيث الاشتراكية على الأقل ، كان السبب الحقيقي لأزماته . وذلك لأن كل المحاولات العقائدية والحزبية الأخرى تعرضت هي أيضاً للصعوبات التي تعرض لها حزب البعث .

والواقع ان حقائق ومتغيرات المنطقة العربية وارتباطها بالأحداث الدولية عبر مئات السنين ، كانت أقوى بكثير من أية نظرية سياسية اقتصادية او اجتماعية . ولربما تكمن الحقيقة في غير ما قيل عن عدم تكامل النظرية البعثية ، فالحزب لم تكن له القوة الكافية لمقاومة الحقائق والمتغيرات العربية والدولية التي احاطت به وبالحركات السياسية الاخرى . فالأحزاب السياسية المتكاملة في عقائدها كالشيوعيين والقوميين الاجتماعيين والاخوان المسلمين وحركات التحرير الوطني في الجزائر وتونس وسوريا ولبنان والمقاومة الفلسطينية ، لم تسلم أيّ منها من الأزمات المتلاحقة ، التي زعزعتها بين الحين والآخر ، أو قضت على بعضها كلياً . فالقضية بنظري ليست في مراجعة النظريات وتكاملها ، أو حتى في أخطاء القيادات وأساليبها ، بل في دراسة الملامح الأساسية للمجتمع الاردني والعربي ، وطبيعة تركيب المجتمع نفسه في المراحل ما بين الاربعينات والثمانينات ، وهذا ما يلقي الضوء على مهمات الحركات السياسية وقياداتها .

* * *

بدأت تتضح في أوائل عام ١٩٤٩ معالم جديدة ومتطورة في أوساط الجامعة الأميركية وفي بيروت وبعض المناطق اللبنانية . فإدارة الجامعة الأميركية تبدلت في الأشخاص والأساليب . فوصل الى رئاسة الجامعة الدكتور بنروز الذي امضى أيام شبابه في الادارة السياسية الأميركية بما في ذلك الجيش والمخابرات . وقد بدأ الدكتور بنروز حملة مركزة

استهدفت سيطرة الادارة على نشاطات الطلاب داخل الحرم الجامعي وخارجه . وبالرغم من المقاومة التي اظهرها بعض الاساتذة الأعضاء في مجلس الهيئة التعليمية لبعض الاجراءات ، إلا أن بنروز بقي مثابراً على خطته ...

بدأ الرئيس الجديد للجامعة يطرح أفكاراً لاقت تأييداً من الطلاب كإقامة المجلس الأعلى للطلبة لكي يشارك في ادارة شؤون الجامعة ، لا سيما ما يختص منها بشؤون الطلبة أنفسهم . وتألفت لجنة تحضيرية من مندوبي الصفوف المختلفة لوضع دستور وأهداف المجلس المقترح وأنظمته الداخلية . وقد أتيح لي كمندوب لصف السنة الثالثة الطبية أن أكون عضواً في تلك اللجنة التحضيرية . وفي الحقيقة كانت المداولات التي جرت موضع إعجاب العديدين . وقد تم وضع النظام الداخلي الذي اعتمد على تشكيل مجلس الطلبة الاعلى من مندوبي مختلف الصفوف ، على أن يكون الترشيح لرئاسة ذلك المجلس من الطلاب ، وان ينتخب الطلبة أحد المرشحين مباشرة ، وهذا النظام هو أشبه ما يكون بالنظام الرئاسي ، حيث يستمد المرشح الناجح شرعيته من الطلبة مباشرة .

في تلك الفترة كان الدكتور قسطنطين زريق نائباً لرئيس الجامعة ، وقد حاول من خلال منصبه إحياء جمعية « العروة الوثقى » . وقد شكل البعثيون والقوميون العرب قائمة مشتركة ، خاضت المعركة الانتخابية ، فنجح الدكتور جورج حبش كرئيس للهيئة الادارية ، وفاز الدكتور سعدون حمادي بعضوية تلك الهيئة . ونجحت كرئيس للهيئة العامة التي كانت تشكل برلمان الجمعية ، الذي يجتمع دورياً لمناقشة سياسة الهيئة الادارية والموافقة عليها . ولم يكن القوميون العرب قد بدأوا نشاطهم كحزب سياسي ، بل كمنظمة تلتقي للتباحث والنقاش ودراسة كتابات الدكتور زريق وغيره من الاساتذة كالدكتور نبيه فارس والدكتور أديب نسّور الذي كان عضواً في البرلمان السوري ، ويتردد على بيروت لالقاء بعض المحاضرات .

أما البعثيون فكانوا بالرغم من قلة عددهم يحظون بصداقات بين الأساتذة والطلاب . وقد قررت الانتساب الى الحزب في ربيع عام ١٩٤٩ . وكان أول نشاط ساهمت به القاء محاضرة عن حزب البعث في جمعية « العروة الوثقى » ، تطرقت فيها الى الحديث عن التمايز بين

الحزب والدعوتين الشيوعية والقومية الاجتماعية .

لم تلفت تلك المحاضرة النظر إلى علاقتي الجدّية بحزب البعث العربي . وقد أصبحت تلك العلاقة واضحة بالنسبة لادارة الجامعة ، عندما القيتُ خطاباً في حفل وداع الدكتور زريق الذي كلفه حسني الزعيم بالسفر الى دمشق ليكون رئيساً لجامعتها . وعلى أثر ذلك الخطاب ، اجتمع مجلس الطلبة باعضائه الخمسة والعشرين ، لينتخب رئيساً موقتاً ريثما تتم انتخابات الدورة الجديدة ويطبق النظام الداخلي في الترشيح والانتخاب . ورغم كوني المرشح الوحيد للرئاسة المؤقتة ، إلا أن ادارة الجامعة حثت بقية الاعضاء وبتدخل شخصي من الرئيس بنروز على انتخاب طالب آخر ، وبالفعل فقد نجح ذلك الطالب بفارق صوت واحد . وقد بلغ الغضب بالقوميين العرب نتيجة ذلك حداً كبيراً .

في عام ١٩٥٠ عاد الطلبة من جديد لمواجهة التصعيد في المعارك السياسية مع الادارة ، ومع تشكيلاتهم . وبدأت المعركة الأولى الضارية في انتخاب مندوبي الصفوف، وقد خسرت مقعدي بفارق صوتٍ واحد فقط ، بعد أن أعيدت الانتخابات مرتين . وأما الشيوعيون فقد نجح منهم عضو واحد خاض معركة الرئاسة لمجلس الطلبة الأعلى ، ونجح فيها ، وذلك بالرغم من مقاومة تحالف البعثيين والقوميين العرب اضافة الى مقاومة القوميين السوريين أيضاً . وكان نجاح ذلك الطالب التابع لكلية الطب حدثاً لم تكن تتوقعه ادارة الجامعة الأميركية ، لا سيما وأن شعارات المعركة الانتخابية ركزت على اللهجة العدائية للولايات المتحدة ، واتهمت إدارة الجامعة بالعمل على تغيير تركيبة الجسم الطلابي من حيث انتماءاتهم الاجتماعية ونشاطاتهم العامة .

في ذلك العام أيضاً ، انتمى فريق من البعثيين الى المنظمة القومية التي تزعمها الدكتور جورج حبش . كما انتمى فريق آخر منهم كنت من بينهم الى كتائب الفداء التي تزعّمها أيضاً الدكتور حبش ، وبالتحديد في خلية الدكتور حبش الذي أخبرنا بأن هناك خلايا عديدة أيضاً ، تتدرب كخليتنا على استعمال مختلف أنواع الأسلحة التي خبئت في مناطق بعيدة عن بيروت حيث كنا نذهب لمتابعة التدريب . ولم نكن نعرف من اخبار تلك الجمعية السرية الكثير ، باستثناء عملياتها ضد اليهود في فلسطين ، ونشر بعض أخبارها عن محاولات لاغتيال بعض القادة العرب

والاعتداء على مدرسة لليهود في بيروت . وفي تلك الفترة وصل كتاب من القيادة القومية في دمشق ، يطلب الى قيادة شعبة بيروت التي كنت رئيساً لها ، أن ينسحب البعثيون من كتائب الفداء ، وبالفعل فقد تم ذلك ، كما تم فصل الذين رفضوا الانسحاب من الحزب .

فتحت تلك الحادثة العيون على النشاطات الاخرى للقوميين العرب ، وقد تبين أنهم لا يريدون مشاركة البعثيين في المنظمة التي اشرف عليها الدكتور زريق ، وبدأت بذلك معركة بين القوميين العرب والبعثيين . وكان الفـريقـان قد اتفقـا في السابق على خوض معركة انتخابات « العروة الوثقى » في قائمة موحدة ، ودعا البعثيون الى اجتماع كبير لأصدقائهم والقوميين العرب . وقد ترأست ذلك الاجتماع وألقيت خطاباً شاركني في تحضيره الاستاذ منح الصلح المفكر اللبناني المعروف والذي كان ميالاً في صداقته الى البعثيين ، بالاضافة الى تأثره بصيغة رياض الصلح حول علاقة لبنان بالعروبة ، والمعادلة المارونية السنية ، وقد ظلت تلك الأفكار أســاســاً لفلسفتـه السيـاسية فيما بعد عندما عين مستشاراً للرئيس اللبناني فؤاد شهاب والرئيس شارل حلو ، كما ساهم الاستاذ منح في تفسير تلك الفلسفة المتطورة لابن عمه الآخر الرئيس تقي الدين الصلح . واشتـرك في كتابة الخطاب ايضاً الشاب السوري عاطف دانيال الذي لعب ادواراً سياسية من وراء الستار فيما بعد من مقر عمله في جنيف حيث كان يستقبـل كبـار البعثيين ورجالات عبد الناصر وقيادات دول المغـرب العـربي ولا سيمـا الجزائريين منهم . وكان من بين البعثيين الدكتـور محمـد عطا الله من مدينـة صيـدا ، وهـو من الاقتصاديين المرموقين في لبنان وذوي الطموحات السياسية خارج العمل البرلماني .

إنسحب الدكتـور جورج حبش ورفـاقه من ذلك الاجتماع وخاض البعثيون انتخابات « العروة الوثقى » منفردين وسيطروا على المجلة التي كانت تصدر عنها ونشروا فيها عدة مقالات انتقدت وهاجمت نشاطات القـوميـين العـرب ، كمـا هاجمت الاسـاتذة الذين أشرفوا على تهيئة النشاطات الفكرية لهم كالدكتور قسطنطين زريق والدكتور نبيه فارس وغيرهما . وكان من النقاط التي أثيرت ضد مجموعة الأساتذة هؤلاء انهم يحملون الجنسيات الأميركية ويطرحون الأفكار القومية بالمفاهيم التي تخـدم مصـالح الولايات المتحدة ، وفي نفس الوقت فهم يستفيدون في

مواقعهم الأمـيركيـة من اتصالاتهم العربية ومساهمتهم في المحاولات الفكـرية والسياسية التي تطرح في الساحة العربية . كذلك فقد انتقد البعثيون غياب النظرية المحددة والمفهوم الوحدوي عند القوميين العرب وعـلاقة ذلك المفهوم بالفئات الاجتماعية التي تنمو وتتغير ملامحها في الوطن العربي .

إثر تلك الحملات اشتدت النزاعات الحزبية ، وتوتر الجو في أوساط الجـامعـة الأميركية وأوساط بيروت بشكل عام ، وعقد مجلس اساتذة الجـامعـة جلسـة صاخبـة طرح فيهـا رئيس الجامعة موضوع خطر الشيوعيين ، واتخذ المجلس قرارات بحل مجلس الطلبة وفصل عدداً من الشيوعيين من مختلف الكليات ، ومنهم من كان في المراحل النهائية لدراسته .

كنت والدكتـور منصور أرملي زعيم الشيوعيين في السنة الاخيرة في الكليـة الطبيـة وكـذلك الدكتـور حبش وكنت أيضاً مسؤولاً عن حزب البعث . وقد طرح بعض الأساتذة في اجتماعهم موضوع العمل الحزبي بشكـل عام، ووجدوا أن قرار طرد الشيوعيين فقط غير منصف، ولكن القرار كان قد صدر واكتفى فقط بانذار الآخرين ومنع نشاطهم . كانت تلك القرارات أول دليل ملموس على ارتباط الجامعة الأميركية بسياسة الولايات المتحدة في المنطقة التي وضعت في الاولوية مكافحة العمل الشيوعي .

تخرجنا من كلية الطب في عام ١٩٥١ ، وكان صفنا كما ذكرت يضم زعـامات الشيوعيين والبعثيين والقوميين العرب .. وكان الدكتور حبش مختفياً في منازل الأصدقاء بعيداً عن سلطة الدولة اللبنانية التي لاحقته بهـدف اعتقـاله ، وقد قدم له الزملاء كل المساعدات الممكنة لمواصلة الدراسة ، وبالفعل فقد تخرج وكان من اللامعين في الصف وتمتع بذكاء كبير . وأما الدكتور منصور أرملي فقد تأجل تخرجه للعام التالي، وقد تخلى عن العمـل السياسي وهاجر الى الولايات المتحدة ليصبح فيما بعد من أشهـر الاسـاتذة الاخصائيين في امراض العيون وجراحتها ، ولينشر الكتب الطبية ويكون مرموقاً في الأوساط العلمية .

أمـا الدكتـور زريق فقـد عاد من دمشق الى الجامعة الأميركية في بيروت، واضطر إلى اتخاذ قرار حل جمعية «العروة الوثقى» بنفسه، مما

أثار الألم لدى الذين نشطوا فيها وتابعوا أخبارها من مواقعهم المختلفة خارج لبنان . كما انصرفت ادارة الجامعة الى تقنية نشاطات الطلبة غير الدراسية ، في اتجاه اكثر اعتدالاً ، وبمراقبة الأساتذة الذين اعتمدتهم لهذه الغاية .

جاء لندن رئيس تحرير المجلة الدورية « الكلية » التي صدرت باللغة العربية والانكليزية ، في الجامعة الاميركية ، وكنا قد بدأنا العمل في إنشاء رابطة الطلاب العرب في بريطانيا ، وجرى معه حديث مطول حول الدور الكبير الذي لعبته الجامعة الأميركية في النصف الأول من القرن العشرين ، بتثقيف العديد من الأشخاص الذين ساهموا في مختلف القطاعات الفكرية والسياسية والعلمية في المنطقة العربية . كذلك تطرق حديثنا الى فقدان الجامعة الأميركية لذلك الدور الثقافي الكبير ، وانصرافها الى تقوية وخدمة سياسة الولايات المتحدة في المنطقة . وعبرت في حديثي لرئيس التحرير الذي نشر في « الكلية » عن شعوري بخيبة الامل لدرجة لا أستطيع أن أتفاخر بتخرجي من تلك الجامعة .

كان ذلك موقفي عام ١٩٥٥ ، ولكني إذ أتطلع اليوم الى ربع قرن مضى على ذلك العتب والغضب ، واستعرض مجمل أوضاع الجامعة الأميركية من مختلف الجوانب ، وبالمقارنة بينها والجامعات الأخرى في المنطقة العربية بما في ذلك الجامعات الوطنية ، فإنه من الصعب الحديث الآن عن الشعور بخيبة الظن أو المرارة . إذ مهما قست الجامعات الأجنبية على عقول طلبتها وطموحاتهم ، ومهما حاولت أن تسخّر أجهزة التعليم لمصالح أنظمتها فإنها تبقى أخف بكثير من معظم الجامعات الوطنية التي فاقت بقسوتها على الجامعات الاجنبية .

عقدت جمعية الخريجين العرب في بريطانيا في عام ١٩٥٧ مؤتمرها الأول في مدينة اكسفورد . وكان الدكتور قسطنطين زريق احد الضيوف البارزين ، ولم يشترك في نقاش أي موضوع سياسي طيلة أيام المؤتمر . التقيت بعد إنتهاء اعمال المؤتمر بالدكتور زريق في لندن ، وعدت معه بالذاكرة الى فترة الأربعينات، فقال لي أنه فقد كل الاهتمام بأية جوانب سياسية للقضايا العربية ، ويكتفي فقط بدراسة التاريخ .

عندما كان الدكتور زريق يهتم بالقضايا العربية، على حد تعبيره ، كانت المرحلة مرحلة ما بعد اليقظة العربية التي تحدث الاساتذة العرب

المؤرخون عنها وعن الهوية والعلاقات العربية ووسائل النهضة بمعانيها العريضة . ولكنه ـ على حدّ تعبيره أيضاً ـ لا يجد لنفسه مكاناً عندما تطرح قضايا أكثر حدّة كقضية مثل قضية حلف بغداد وخلافات العرب حولها قبل ثلاثين عاماً .

عندما تصادمت الأفكار والمصالح العربية حول حلف بغداد ، كانت الأمة العربية كلها ضد ذلك الحلف ، كما كان لها مفهوم واحد لتحرير الأراضي العربية السليبة . كذلك كانت الامة العربية موحدة الأفكار حول المفاهيم الوحدوية والديمقراطية والتقدم والاستقلال الوطني لدرجة أن تفرّد أي نظام حكم أو تنظيم سياسي بمفهوم خاص به ، كان يدفعه الى مواجهته المصاعب أو ربما العزلة . أما اليوم فاننا نجد الخلافات الفكرية المتعددة والمتعاكسة والمنقسمة على كل قضية .

فما هو العمل إذن وأين هي نقطة البداية ؟

وأعود هنا من جديد إلى القول بأننا لسنا الوحيدين في تاريخ الأمم والشعوب والأفكار والطموحات ، الذين نواجه مثل هذا الوضع الذي يصفه البعض بالوضع اليائس ، ويذهب البعض الآخر الى إعلان أن الأمة العربية على طريق الانقراض ، بينما ينتظر آخرون الاعجوبة أو القدر . لقد سبق ان تساءل لينين عندما رأى الطريق المسدود ما العمل ؟ كما كتب الشيخ الاستاذ خالد محمد خالد من أين نبدأ ؟ وكتب الاستاذ ميشيل عفلق عن نقطة البداية .

والسؤال الآن هل نعود الى المسلّمات التي طُرحت على الساحة العربية عبر التاريخ القديم والوسيط والمعاصر ؟؟ رغم ان تلك المسلمات قد اختلف عليها قادة الفكر ، ثم عادت الطموحات والمصالح لتبني حولها جداراً يتفاوت في اتساعه أو ارتفاعه .

وهل نعود الى رؤية الحقائق كما هي على الساحة العربية ، ونشارك البشرية في الطموحات التي تناضل من أجلها لتحقيق أهداف الانسان التي لم تتغير عبر العصور وهي في العمل من أجل الكرامة الانسانية والتقدم الانساني ؟

ولعلّ القضية في مثل تلك العودة تكون أقرب الى الشكل والطريقة منها الى المسلّمات حول الأهداف والمواقف والنظريات والأشخاص والأحداث . وإذا انصرفنا الى تبسيط الأمور أكثر مما يجب ، تبقى

الأفكار مهما اختلفت حول الأممية والدين والقومية والقطرية ، تجمع على حقيقة وجود منطقة عربية مميّزة ، قد يريد لها البعض أن تكون جزءاً من شيوعية دولية ، أو أن تكون جزءاً من الأمة الاسلامية ، أو أن تكون متميزة ضمن كلٍّ ذلك ، وقد يجد البعض في كل جزء من أجزاء الوطن العربي خصائص تستدعي استمرار الكيان الوطني وعدم إضعافه . ولكن كل هذه الاتجاهات تدرك حقيقة الوجود العربي ، وتتعامل معه ، وتتأثر به .

وإذا نظرنا الى الأربعين عاماً الماضية لوجدنا ظاهرة اتفق عليها معظم القادة العرب سواء أولئك الذين وصلوا الى السلطة أو الذين لم يصلوا، وهي وجود مؤسسات عربية تقوم على قواعد الحوار والنقاش وإقرار الرأي بأكثرية المشتركين بها . كذلك انهيار المؤسسات واحدة بعد الأخرى ، فكان بذلك في رأيي سبباً جديدا لاضافة الصعوبات للحوار والنقاش . اذ نكاد نعرف سلفاً ماهية الرأي حول أية قضية يواجهها المواطن في الاردن مثلاً ، بمعرفة المسلمات والارتباطات والمصالح والطموحات التي تحرك المهتمين بالأمور العامة . واي حوارٍ أو نقاش لا يزحزح أصحاب الرأي عن رأيهم .

وفي رأيي، إذن، أن العمل الجديد ونقطة الانطلاق الجديدة، هو في بذل المزيد من الجهد لتنمية ما تبقى من المؤسسات التي تسمح بالنقاش والحوار والتصويت .

٣

حكايتي مع البعث



لم يكن انتمائي الى حزب البعث العربي بالامر الغريب او الصعب بعد الثقافة المدرسية التي تلقيتها في مدينة السلط ، وتجربة الحزب السوري القومي ، وأحداث ١٩٤٨ والأجواء السياسية في الجامعة الأميركية وبيروت ودمشق .

لقد وجد جيل الآمال العريضة بالصيغة التي طرحها حزب البعث ، المواقع الطبيعية في الانتماء الى الحزب وتأييده . فقد آمن جيلنا بالوحدة والديمقراطية هدفاً للكرامة والعزة ، وأسلوباً لتقدم البلاد وتحقيق الشخصية القومية .

لقد شغلت أحلام الوحدة والديمقراطية والتقدم بكل معانيها وأبعادها ذهن جيلنا . وعلى الرغم من السعادة المحدودة التي شعر بها الناس عند قيام الجامعة العربية ، إلا أن المثقفين الوحدويين لم يجدوا فيها الجواب على تساؤلاتهم . كذلك فان الكلام حول الحرية لم يذهب دستور حزب البعث بعيداً في تفسيره . فكان الكلام حول العموميات بالنسبة لنضالات الاستقلال الوطني في كل أنحاء الوطن العربي ، ولأهمية دور الشعب في تقرير أموره ، دون تحديد كيفية الممارسة . وأما الكلام عن الاشتراكية فلم يكن أكثر من التعبير عن عدم الرضا عن الحكام العرب ، والعمل على استقطاب الفئات التي لم تكن راضية عن ما حدث من تطورات اقتصادية في الساحة العربية بعد الأربعينات .

وصف الأستاذ ميشيل عفلق جامعة الدول العربية أثر اعلان قيامها ، على أنها تزوير لارادة الامة العربية في الوحدة الحقيقية قام به الاستعمار البريطاني . وكان المقصود بذلك طبعاً بأن الفئات التي اخذت على عاتقها اقامة الوحدة العربية ، يمكن أن تضعف امكانياتها باقامة الجامعة .

والحقيقة ان ذلك الموقف يشير الى أن التحليل الذي وصل اليه مؤسسو الحزب وهو اعتبار انفسهم استمراراً للثورة العربية الكبرى

واختيارهم علم تلك الثورة علماً للحزب نفسه . ولكن قيادة الثورة العربية الكبرى لم تستطع الاستمرار ، بل أصبحت عائقاً للوحدة العربية وذلك بسبب طبيعة انتمائها للطبقات العليا من العائلات المرموقة والعسكريين الكبار الذين حاربوا في صفوفها . وعلى هذا الاساس لا بد من نقل قيادة العمل الوحدوي والاستقلالي الى الطبقات التي بدأت تظهر في الوطن العربي ، ولا سيما في سوريا والمشرق بشكل عام ، وهي البرجوازية الصغيرة ، والفئات المهنية والمثقفين والطلاب ، والفئات التي وصفت بالمسحوقة من عمال وفلاحين وفقراء ..

عاد الاستاذ ميشيل عفلق والاستاذ صلاح الدين البيطار من فرنسا ، حيث اطلعا على مزيج من التيارات اليسارية التي نشطت في باريس ، وتأثرا ببقايا الفكر القومي في أوروبا ، وكتابات الثورة الفرنسية . وكان الاستاذ عفلق يكتب حينذاك في مجلة « الطليعة » التي أشرف على تحريرها فريق من الشباب العرب الذين تأثروا بالأفكار الشيوعية . فكان لا بدَّ له من القول بالاشتراكية ، كشعار آخر من شعارات الحزب وتأكيده على التوجه الى الفئات التي اعجبت بذلك الشعار في الأربعينات وصرفت الجهود في محاولة التمييز بين إشتراكية الحزب التي تتناسب مع العروبة وترتبط بتاريخها وتقاليدها ، وبين الأممية الدولية ، التي لم تقم وزناً كبيراً للاتجاه القومي العربي ، واكتفت بالاشادة بزخم الانتصارات التي ساهم بها الاتحاد السوفياتي مع الدول الغربية في الحرب العالمية الثانية ، والتأكيد على ان معارك شعوب العالم الثالث بطبيعة الحال ستكون مع الدول الغربية التي حكمت تلك الشعوب ، بينما يقف الاتحاد السوفياتتي معلناً صداقته للشعوب المستعمرة .

إنطلق حزب البعث من دمشق ، فكان تعبيراً عن الصراعات الفكرية التي جرت فيها ، وبحكم أفكاره القومية وفلسفته التنظيمية ، استطاع الحزب أن ينشر أفكاره وتنظيمه في المشرق العربي الذي كان الساحة الأساسية لمثل هذا الفكر . وكانت مجموعات الطلبة الجامعيين في جامعة دمشق والجامعة الأميركية في بيروت ، كما كان الطلبة الاردنيون الذين سافروا الى بغداد ، بمثابة صلة الوصل بين المركز في دمشق والبلدان الاخرى التي بدأت تتكون فيها التنظيمات الحزبية بشكل سريع بعد عام

١٩٤٨ .

كانت المجموعة البعثية الأولى في بيروت تتكون من عدد قليل جداً بينهم الاستاذ منصور الأطرش ، الشخصية السياسية السورية المعروفة ، وابن قائد ثورة الدروز سلطان باشا الأطرش . وقد لعب الاستاذ منصور دوراً كبيراً في حياة الحزب والحياة السياسية في سوريا حتى عام ١٩٦٦ ، عندما انقسم الحزب على نفسه في سوريا ثم بقي في لبنان مع الأستاذ المرحوم صلاح الدين البيطار الذي أعلن انتهاء حزب البعث وحاول مع أصدقائه الآخرين أن يلعبوا دوراً في الحياة العامة في سوريا ، وحافظوا على صداقاتهم العربية في نفس الوقت . وبعد حرب تشرين عام ١٩٧٣ سمح لهم بالعودة الى سوريا حيث حاولوا ايجاد صيغة جديدة للتفاهم مع نظام الحكم والمساهمة في العمل السياسي ، ولكنهم عادوا فاختلفوا حول تلك الصيغة ، إلى أن ترك الاستاذ صلاح الدين البيطار البلاد ، واستقر في باريس ليصدر مجلة « الاحياء العربي » . وبالرغم من دعم مختلف الأصدقاء من غير السوريين للبيطار ، وطرحه في تلك المجلة الفكر القومي وتقييمه ، إلا أن الأستاذ البيطار عاد فركز إهتمامه على معارضة الحكم السوري من الخارج ، وطرح نفسه وأصدقاءه بديلاً لذلك الحكم، فاغتيل في باريس دون أن يقدم أية مساهمة جدية في المراجعات والدراسات التي كان الأصدقاء العرب يتوقون اليها .

والحقيقة أنه باستثناء الاستاذ ميشيل عفلق الذي حافظ على علاقاته العربية مع الحدّ الأدنى من عقدة الاضطهاد والاحباط في بلده دمشق ، فان مجمل اهتمامات البعثيين السوريين انحصرت في الصراعات الفكرية والسورية ، مستفيدين من علاقاتهم العربية التي أعطتهم النفس الطويل في البقاء على ساحة العمل السوري ، بالمقارنة مع الحركات السياسية الأخرى كالحزب الوطني وحزب الشعب وغيرهما .

وتشير صورة الوضع هذه الى جانب من جوانب الحركات العقائدية والثورية التي وان بدأت رافعة شعار وحدة النضال العقائدي والثوري على صعيد يتجاوز حدود البلاد التي نشأت فيها ؛ إلا أنها لا بدَّ وأن تخضع لمنطق الظروف التي انطلقت منها ، ولذا فعند استلامها الحكم كانت تخضع الى منطقه ومقتضياته ، فتنقلب تحالفاتها وتنظيماتها خارج

حدود حكمها الى أجهزة تنفيذية غير قادرة على التأثير على مسارها .

كان حزب البعث في سوريا مركز الثقل الفكري لبقية فروعه في لبنان والعراق والاردن وغيرها ، التي لم تستطع بالرغم من انتشارها وقوتها القطرية أن تؤثر تأثيراً جدياً على المركز . وعندما وصل البعثيون في الاردن الى مقاعد الحكم عام ١٩٥٦ لم يواصلوا الاتصال التنظيمي أو التنسيقي مع دمشق ، ولقد شكا الاستاذ صلاح الدين البيطار للاردنيين كثيراً عن المرحوم الاستاذ عبد الله الريماوي ، الذي لم يهتم كثيراً بالاتصال به يوم كان الأول وزيراً لخارجية سوريا والثاني وزير دولة للشؤون الخارجية في الاردن . بل كثيراً ما كان يردد الاستاذ البيطار قصة مرور الريماوي بدمشق دون أن يتصل به !

وعندما حكم حزب البعث بغداد ودمشق عام ١٩٦٣ ، وبالرغم من الصلات التنظيمية ، إلا أن المؤتمر القومي كان صيغة جديدة لتوازن سوري عراقي تدور في فلكه التنظيمات القطرية الأخرى . وكان الاصطدام بين السوريين والعراقيين قد بدأت بذوره منذ ذلك الحين واستمر يسير في خط بياني متأرجح وإنما بارتفاع بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٠ .

وأخيراً فان ظهور عبد الناصر على المسرح القومي ، كان من أسباب تفتت الكثير من الحركات والجبهات القومية والوطنية بسبب تحوّلها الى أجهزة تنفيذية لأفكاره ومخططاته دون أن تستطيع التأثير بمسار الخط القومي الذي تزعّمه ، وبعض هذه الحركات اصطدم بالناصرية وصارعها عندما حاول التعامل معها بالتساوي . وبالرغم من ضخامة الحركة الناصرية ، وتقبّل خطها القومي ، للكثير من المواقف التي انبثقت عن ظروف مصر ومقتضيات الحكم فيها ، إلا أن غياب عبد الناصر عن المسرح العربي بوفاته عام ١٩٧٠ ، لم يترك ما يمكن اعتباره نواة لاستمرار الناصرية كما عرفها العالم العربي وعاش معها .

واذا ذهبنا الى أبعد من حدود الوطن العربي ، لشاهدنا أيضاً أن الثورة الشيوعية التي وضعت أفكارها خارج روسيا ، وقامت لتعتبر موسكو نقطة الانطلاق فقط ، لشاهدنا أنها استقرت هناك واحاطت نفسها بأنظمة شيوعية في أوروبا الشرقية تتركز في حقيقة وجودها على القوة العسكرية السوفياتية ، وعلى توازن دولي يعترف للاتحاد

السوفياتي بحقه في البقاء في تلك الدول كإطار أمني له بالدرجة الأولى . ولم تختلف الأنظمة أو الأحزاب الشيوعية خارج حزام الأمن السوفياتي كثيراً في علاقاتها الأممية مع موسكو عن علاقة الأنظمة والتنظيمات القومية في الوطن العربي بالقاهرة أو بغداد أو دمشق .

ومنذ ان قامت الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧ ونحن نقرأ حول المعادلات المختلفة المطروحة لتحديد العلاقات بين مختلف أجزاء العمل الأممي . كذلك فانه منذ قيام الثورة العربية الكبرى من أجل الوحدة والاستقلال الوطني ، وبروز الحركات الفكرية والقيادات السياسية المختلفة ، اصبح من الضروري مراجعة شتى التجارب ، ومواجهة الحقائق والمتغيرات على الساحة العربية لاستخلاص العبر ووضع المعادلات المتطورة للعمل القومي .

* * *

كان من بين أعضاء المجموعة الصغيرة للبعثيين في بيروت شباب سوريون وأردنيون تخرجوا في صيف عام ١٩٤٩ ، وعهد إلي برئاسة الشعبة الطلابية ، وكان عددنا خمسة أشخاص فقط . ولقد تركز اهتمامنا بالدرجة الأولى على وضع أسس العمل في اوساط الجامعة الأميركية وبيروت الى حدٍّ ما . كما وضعنا برنامجاً لدراسة ادبيات الحزب وتفهمها ، وتنظيم قواعد الاتصال بالقيادة القومية في دمشق من خلال الاستاذ صلاح الدين البيطار ، ونشر أفكار الحزب والدعوة الى عضويته ، ثم المشاركة في مختلف النشاطات الفكرية والسياسية في الجامعة . ومع مرور الزمن فقد وضعت قيادة الشعبة برنامجاً متشدداً لتحقيق الانضباط داخل الحزب ، وضبط المسلك الشخصي خارج التنظيم .

في الواقع لم نجد صعوبة في زيادة عدد الأعضاء ، وقد بلغ عددهم في نهاية العام الدراسي ١٩٥٠ ، خمسين عضواً ، وفي خريف ذلك العام تجاوزت العضوية حدود الجامعة الأميركية الى بعض مناطق بيروت والجامعة اليسوعية ، وصيدا وصور وطرابلس وحتى جبل لبنان . ولقد ساعد في ذلك الانتشار وجود الدكتور علي جابر الذي كان يدرس الطب في سوريا ، وقد نشط في مختلف المناطق اثناء العطلات المدرسية . وعندما تخرّج الدكتور علي جابر ساهمت معه في تأسيس فرع لبنان ، وكان

الرئيس الأول لقيادة ذلك الفرع .

كان المرحوم الاستاذ صلاح الدين البيطار دقيقاً في العلاقات التنظيمية ، وكان طلبة الجامعة الأميركية بطبيعة ثقافتهم ، يجيدون العمل التنظيمي من كل جوانبه ، من حيث متابعة الأمور التنظيمية المعلقة . وقد دعا الاستاذ البيطار شعبة الجامعة الأميركية لزيارة دمشق ، حيث أقيمت حفلة طلابية كبيرة تحدث فيها عن إعجابه باسلوب العمل في بيروت ، وعرض على المؤتمرين نماذج من التقارير المتبادلة ووسائل العمل المتبعة ، كما قدم لنا شكر وتقدير القيادة القومية ، وكان ذلك حافزاً لنا للمزيد من الجهد . وبعد فترة قصيرة زارنا الاستاذ البيطار في بيروت ، وعرضنا عليه تفاصيل نشاطاتنا ، وتبادلنا الأفكار معاً . ثم قدم لنا نصيحة لا أزال اذكرها من جملة نصائحه ، خلاصتها انه اذا كنا نخطط للدخول في معركة سياسية ، علينا أن نعتبر قوتنا الحقيقية مساوية لربع أو خمس عدد الأعضاء العاملين ، فيكون هدفنا في تلك المعركة متناسباً مع هذا التقدير . عندها نجد في أي تأييد أو جهد إضافي عاملاً جديداً في سبيل تحقيق النجاح . وقال الاستاذ البيطار بأن هناك طريقة أخرى يمكن اتباعها في إحصاء عدد الأعضاء العاملين والمؤيدين والأصدقاء ، فاذا دخلنا المعركة على هذا الأساس ، فاننا نجد الكثيرين ممن يبتعدون عنا عند الجدّ والحسم ، ويكون الفشل نتيجة مؤكدة لمثل تلك الحسابات . ولقد عمل البعثيون بنصيحة الاستاذ البيطار ، وبالفعل فقد حققوا النجاح والانتصارات باستمرار . ولقد اتبعت وآخرين من البعثيين نصيحة البيطار خلال ربع قرن من العمل وحققنا الكثير . كما اتبعت وآخرين من البعثيين في بعض الاحيان اسلوبا مضادا فكانت النتيجة خائبة في معظم الأحيان ومضحكة في مراتٍ كثيرة .

* * *

لم تكن العضوية في حزب البعث صعبة المنال ، وذلك لأن طبيعة الحزب كانت أقرب الى كونها حركة تبشيرية من كونها عقيدة متكاملة الجوانب ، أو برنامجاً سياسياً محدداً . ولم يكن العمل سرّياً بالمعنى المتعارف عليه في الحركات الثورية التي تنشط تحت الأرض . صحيح أن العضو لم يكن يفترض به اذاعة اخبار عن تفاصيل المواقع القيادية أو التركيبات التنظيمية، ولكن معظم قيادات الحزب ومقرّراته لم تكن

سراً ، سواء في سوريا أو لبنان أو الأردن أو العراق . ولقد ساعد ذلك طبيعة الحياة السياسية في تلك البلدان ، وطبيعة انظمة الحكم والظروف الدولية وعلاقات كل ذلك بالوجود الفرنسي والبريطاني في هذه المنطقة .

ولما كان الأعضاء القياديون معروفين في أوساطهم ولدى دوائر السلطات ، فكان ذلك يقتضي منهم المسلك المعين ، وانسجام أقوالهم وأفعالهم مع مواقف الحزب ومقرراته . لكن حزب البعث تأثر كثيراً فيما بعد بطرق العمل الشيوعي ، كما لم يسلم من تأثره بالكثير من طرائق تفكير الشيوعيين وأدبياتهم في النهج اليساري واسلوب العمل الحزبي . يضاف الى ذلك أن البعثيين العراقيين كانوا متأثرين بذلك النهج ، وكانوا يصرون على التشدد في العضوية وعلى سرّية العمل والتنظيم ، وبلغ ذلك الاتجاه ذروته ، عندما دخلت تنظيمات الحزب الى صفوف الجيش ولجأت الى العسكريين بهدف فرض الآراء والمواقف ، ومن ثم من اجل الوصول الى السلطة .

قدم الاستاذ صلاح الدين البيطار في أواخر عام ١٩٦٥ ، لزيارة الأردن حيث قضى عدة أيام كنت ألتقي به خلالها ، ودار النقاش بيننا في مختلف المواضيع . ولم يكن البيطار يعتقد أن موضوع سرّية الحزب قد أعطى النتائج الجيدة، واعتبر أنه خلق فجوة بين قياداته والشعب، فضعفت إمكانات المدنيين من الأعضاء ، وانتقلت القوة الحقيقية الى صفوف العسكريين في القوات المسلحة والأمن وأجهزة المخابرات . كما فتح باب الانتهازية على أوسع ما تكون ، إذ لم يعد يطلب من العضو شرح نظريات الحزب ومواقفه ومناقشة أعمال قياداته مع الناس . بل الأكثر من ذلك ، فقد أصبح العضو في الحزب يبالغ في سرّية الانتماء إليه ليشارك في نقده . وقد قاد مثل هذا الوضع الى الاندفاع لاقتسام الغنائم ، والتهرب من المسؤولية من اجل حماية النفس عند الملمات .

ولقد أظهرت الأحداث والتطورات المتلاحقة منذ تلك الزيارة صدق ذلك القول ، لا سيما بعد الانقسامات المتعددة التي اصابت الحزب ، وظهور العمل الفدائي ، واستلام البعثيين السلطة في العراق . وقد ساعدت سرّية العمل على تداخل الانتماءات التنظيمية ، وتقديم المعلومات البعيدة عن الدقة أو الحقيقة ، وعلى اختراق مختلف المحاولات للعمل الحزبي .

جاء الاستاذ ميشيل عفلق الى بيروت أثر انقلاب حسني الزعيم وزاره البعثيون في فندق رويال على الزيتونة ، وتحدث الاستاذ عفلق عن أن انقلاب حسني الزعيم كان متوقعاً وربما كان مرحباً به ، إذ أنه سبق للحزب ان طالب بانهيار الفئات الحاكمة ، ولكن انقلاب حسني لم يكن « إنقلابنا » : لأن الحزب كمنظمة « إنقلابية » طالب بالانقلاب على النفس عند كل مواطن وهذا الانقلاب سيقود الى التغيير الجذري في المجتمع ، ولم يكن المقصود بالانقلاب على النفس ما عُرف بعد ذلك بالانقلابات العسكرية . ومنذ ذلك الحين والبعثيون بمختلف فئاتهم يتحدثون عن الفروقات بين الانقلاب الذي ارادوه والانقلابات العسكرية كما عرفتها سوريا وغيرها . ثم عادوا فاستعملوا كلمة « الثورة » للتمييز بين أساليب الوصول الى الحكم عن طريق الشعب ، وليس عن طريق الجيش . ولكن انتشار الحزب في القوات المسلحة وقوى الأمن وأجهزة المخابرات فيما بعد ، لم يساعد الحزب على الخروج من الدوامة التي أعطت الحق بالاستمرار للذين يملكون القوة لفرض النظرية والتحليل والموقف والقرار . وقد وصلت الامور الى حد أن تسلمت قوة السلاح قرار العضوية نفسها في الحزب وكذلك الاسس التي تستند اليها تلك العضوية ، ليس في الأقطار التي يحكمها البعث فحسب بل خارج تلك الأقطار أيضاً .

* * *

عاد المنتمون للحزب الى بلدانهم ، ليشاركوا في استمرار النشاطات الصيفية . وكان نادي الاتحاد في مدينة السلط قد وضع البرامج الثقافية لذلك الصيف ، ومن أبرزها المهرجان الذي أقيم بمناسبة عيد المولد النبوي حيث القيت خطاباً أوضحت فيه النقاط الاساسية في الكراس الذي كتبه الاستاذ ميشيل عفلق « في ذكرى الرسول العربي الكريم » . ولقد بقيت تلك المناسبة وذلك الخطاب موضوعاً للتداول والبحث لسنوات عديدة فيما بعد .

اعتبر البعث الاسلام جزءاً أساسياً من التراث العربي وليس جزءاً بديلاً عن الوجود العربي . فالأساس بالنسبة للبعث ليس الاسلام الذي يمكن أن يصادف وجوده عند العرب وغيرهم ، بل العروبة ذات الحضارة الاسلامية ، دون أن يكون الدين الاسلامي بالضرورة هو المقياس

للعـروبـة . لقد التقى حزب البعث بالثورة العربية الكبرى ، وكتابات المفكرين القوميين في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . بل ان مذكـرات المرحوم الملك عبد الله تشير في أكثر من مكان إلى أن المجتمعات الاسلامية غير العربية ، لم تأخذ من الاسلام العربي غير الايمان بالدين دون الحضارة نفسها بما في ذلك لغة الاسلام نفسه . والأكثر من ذلك فان تمييز الأمة العربية في الوجود الاسلامي كما قال بها القـرآن الكـريم والحـديث الشريف ، لم تتقبله الشعـوب والأمم غير العربية ، بل إنها وقفت في صفوف الأعداء ، عندما نهضت الأمة العربية لتدافع عن هويتها ووجودها أكثر من مرة .

لم يستطع البعثيون استيعاب تلك المعاني الكبيرة بما فيه الكفاية ، فقـد انـدفعـوا بالاتجـاه القومي متجاوزين الأسس الحضارية ودور الاسـلام في بنـاء الوجود القومي نفسه ، ومتجاوزين المشاعر الدينية نفسها ، ووقفوا المواقف غير المجدية من المواطنين الاردنيين مثلاً ، الذين عاشوا مختلف مراحل الصراع مع السلطة العثمانية والحركات التركية التي سعت الى القضـاء على الهـوية العربية ، وساهموا في النضالات الدستـوريـة والقومية ، بينما بقيت مشاعر التدين قوية في نفوسهم . وعنـدمـا أصاب البعثيين وغيرهم من التيارات القومية ما أصابهم من الانحسار ، وحدثت ردود الفعل عند عامة المواطنين بالعودة الى العواطف الدينيـة والعشـائـريـة والاقليمية ، فإن قيادات الفكر الاسلامي على الساحة الاردنية والعربية ، رغم ما تمتعت به من نجاحات ، وقعت في نفس الخطأ من حيث تجاوز الحدود المقبولة ، بالتنكر للمشاعر القومية الأصيلة عند أفراد الشعب . وبتجاوز حق المواطن في التطلع الى الفكر الانساني المعاصر ، من أجل تحقيق طموحاته في التقدم .

عاد أبنـاء السلط والاردن الى دمشق وبـيروت في ذلك الخـريف ، ليشهـدوا المعـركة التي خاضها حزب البعث مع حسني الزعيم . فقد اعتقـل الاستاذ ميشيل عفلق ، ووجه رسالة الى الزعيم يعلن فيها حل الحزب ، وأنه لم يعد هناك حاجة لحزب البعث أو لأي حزب آخر ، إذ أن كل أهداف الشعب السوري ستتحقق من خلال الدولة الجديدة . وكان تأثـير تلك الرسـالة سيئـاً على نفـوس البعثيين في بيروت ، بالرغم من التفسيرات التي جاءت فيما بعد حول التعذيب الشديد الذي تعرض له

الاستاذ ميشيل شخصياً ، وحول حزنه الشديد على الشباب حديثي السن الذين رآهم يتعرضون للتعذيب ، مما جعله يحس بمسؤولية الوالد تجاههم . ولكن تلك الرسالة بقيت مصدر شعور بالاحباط عند البعثيين عامة . وفي أول مؤتمر قومي عقد للحزب في دمشق بعد الافراج عن المعتقلين وذهاب حسني الزعيم ، انتدبت شعبة بيروت اثنين من أعضائها لذلك المؤتمر وأرسلت مذكرة بقراراتها المحددة التي لا يحق لمندوبيها الخروج عنها . وكان من تلك القرارات فصل الاستاذ ميشيل عفلق من قيادة الحزب . ولكن أحد المندوبين تأثر من خطاب عفلق وبكائه ، فحمل بنفسه عريضة يجمع التواقيع عليها وتطالب بتثبيت الاستاذ ميشيل عميداً للحزب مدى الحياة . وبالفعل فقد أعيد انتخابه أميناً عاماً للحزب في القيادة القومية والقيادة القطرية .

هذه القصة التي حدثت قبل ثلاثين عاماً ، ظلت تعيد الى دائرة البحث أكثر من موضوع واحد يتعلق بطبيعة العمل السياسي وموضوعيته . ولقد تكررت مثل هذه القصة في حياة الحزب والحزبيين ، كما تكررت خارج الحزب نفسه في مختلف المواقع القيادية أو المسؤولة . فلقد طرح مثلاً موضوع سرّية العمل الحزبي ، ودور الطلاب في العمل السياسي بشكل عام ، كما طرح موضوع العقوبة التي على الفرد أن يتحملها أو يتقبلها إذا ما ارتكب عملاً اجرائياً غير مقبول أو غير متفق عليه في صلب الأنظمة التي تحدّد العلاقات الحزبية . وأخيراً تطرح باستمرار موضوع الزعامة نفسها في الحزب ، وأهمية الفرد في العمل القيادي في مختلف مستويات المسؤولية .

من الأقوال التي تتردد عن السياسي السوري المعروف فارس الخوري أنه قال لحسني الزعيم عندما قابله بعد انقلابه العسكري ، بأن صفحة جديدة قد فتحت في الوطن العربي وهذه الصفحة ستبقى لمدة نصف قرن من الزمن . وها قد مضى على هذه الصفحة ثلاثون عاماً . فهل كتب علينا الانتظار عشرين عاماً أخرى ، أم أن التجارب اصبحت كافية لنراجع هذا الأمر ، ونناقش السلبيات والفوائد التي تحققت من وسيلة العمل السرّي الذي لا بد وان يستهدف الوصول الى السلطة عن طريق العنف .

وقد يكون من الصحيح أن تتصلّب أنظمة الحكم العربية في عدم

السماح للمعارضة العلنية المنظمة ، وهذا الموقف قد يعود الى لجوء القوى المعارضة للعمل تحت الأرض . ولكن علينا أن ننظر الى محصلة هذا المنطق في تحليل دقيق بعيد عن العواطف والتخيلات .

بالنتيجة يمكن القول بأنه بالنسبة الى الاردن على الأقل ، نجد الكثير من السياسيين مهما قسوا في حكمهم على محصلة الأمور ، يعترفون بأن أية محاولة للعمل السري أو التآمري ، لا يمكن لو قدر لها النجاح أن تقود هذا البلد الى وضعٍ أفضل من وضعه اليوم . وربما ليس هذا للدفاع عن سلبيات كثيرة حدثت ، ولكن من أجل وضع جيل الثمانينات على طريق اختيار اسلوب بناء في العمل العام والمعارضة السياسية . وفي رأيي اننا في حاجة الى طرح الرأي العلني وقول الكلمة الموجهة لجميع المواطنين ، لا كما في حسابات المنتمين والمؤيدين الوهمية والبعيدة عن عامة الناس . كذلك فانه بالرغم من تسارع الأحداث وعنفها وارتباطها الوثيق بكل ما يجري في الساحة العربية ، فإن في الأردن أرضية صلبة يمكن البناء عليها ، سواء من تقاليد في التعامل بين المسؤولين وغير الرسميين ، أو من مؤسسات ديمقراطية تستوعب في صفوفها معظم المواطنين ، او حيز من إمكانية التعبير عن الرأي الفردي والجماعي ، وتوفر مختلف القنوات لإيصال الرأي والتأثير بالأحداث. كما أنه بالرغم من توقف الحياة البرلمانية الفعلية طيلة السبعينات ، إلا أن مؤسسات الحكم المحلي ، والنقابات العمالية والمهنية ، ومختلف الانشطة الفكرية الأخرى استطاعت أن تفتح المجال لظهور القيادات الاجتماعية والسياسية . كما ان وجود المجلس الوطني الاستشاري قد دفع أيضاً في ذلك الاتجاه . ولعلنا نحتاج الى المزيد من الجهد من اجل عودة الحياة البرلمانية ولتطوير كل تلك المؤسسات ، التي لا بدَّ وأن تكون في وضعٍ اكثر صحة مما كانت عليه قبل توقفها .

عندما كان الاستاذان ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار يدرّسان في مدرسة التجهيز في دمشق ، كان الوسط الذي تحركا فيه هو وسط طلبة الصفوف الثانوية بالدرجة الأولى ، ومع مرور الزمن فقد استطاعا العمل في اوساط الطلبة الجامعيين والمثقفين . ولو عدنا الى تاريخ نشوء حزب العمال في بريطانيا مثلاً لوجدنا وضعاً مماثلاً . فقد كان المفكر الاشتراكي البريطاني كلير هاردي ، ينشر تعاليمه الاشتراكية الديمقراطية بين

أساتذة وطلاب الجامعات ، الذين تأثروا بحالات الفقر الشديد عندما كانـوا يزورون المنـاطق الشعبيـة أثنـاء دراسـاتهم الاقتصـاديـة والاجتمـاعية ، ولم تمنع انتماءاتهم الى الطبقة الارستقراطية والغنية والمتوسطة من انتسابهم الى الفكر الاشتراكي الديمقراطي . وبعد مرور أربعـين عاماً على تشكيل حزب العمال البريطاني من تحالف المفكرين والسياسيين ونقابات العمال والجمعيات التعاونية فقد استطاع الحزب ان يكسب الانتخـابات ويكون البديل لحزب الأحرار ، ولم يعد للطلبة والمـدرسين المكان المميّز في صفوفه وقياداته . واقتصر دور الطلبة على دراسـة أدبيـات الأحـزاب السياسية بالانفتاح الذي تتطلبه الدراسة الجامعية ، دون أن ينعكس ذلك على دراستهم وتحصيلهم ونشاطاتهم السياسية عندما يدخلون المجتمع كقوى عاملة فيه يتحملون مسؤولية آرائهم والتنظيمات التي ينخرطون فيها .

كذلك عنـدما عمل لينين ورفاقه على محاولة نشر افكارهم واستلام السلطة كانت العناصر الشابة هي البارزة . ولكن بعد مرور اربعين عاماً اختلفت تركيبة الحزب الشيوعي وأعطي للطلبة والشبيبة مواقع وبرامج طويلة قبل أن يقرر القليلون منهم الاستمرار في العمل السياسي أو احترافه .

وكان من الطبيعي أن تتوجه معظم الحركات الفكرية والسياسية في الاربعينـات الى الطلبة في مختلف أنحاء الوطن العربي ، لا سيما وأن معظمهم كانوا يتهيأون للعمل في المواقع القيادية للعمل العام . وفي البلاد العـربيـة التي تصل فيها أعداد الطلبة الى الملايين اليوم ، لا بُدَّ وأن تنصرف جهـود الطلبـة في الدرجـة الأولى الى التحصيل العلمي الذي تحتاجه البلاد العربية من أجل سدِّ الحاجات في برامج التنمية باستعمال كل وسـائـط العلوم المعـاصرة . كمـا أن الطالب في الصفوف الثانوية والجـامعيـة بحاجة لأن يظل عقله منفتحاً على الحقيقة دون أن تغلق الانتماءات المحددة وتعرضه للاضطهادات والمتاهات التي تسلّطها عليه مؤسسات الدولة والقيادات الحزبية امكانية ذلك الانفتاح .

* * *

عندما كتب الاستاذ ميشيل عفلق رسالته الى حسني الزعيم تعرّض للانتقاد ، لكنه استمر في موقعه القيادي وازداد ثباتاً . ولم يكن الاستاذ

عفلق الأول أو الأخير ليفعل ما فعل في تاريخ العمل السياسي . ويمكن هنا أن نشير الى جوانب أخرى تتعلق بمثل هذا الموضوع . فهناك فرق بين المؤسسات ذات العضوية الاختيارية ، والمؤسسات الحاكمة ، كما أن هناك فرق بين الأنظمة البرلمانية والأنظمة التي تعتمد على القوة في بقائها . وأخيراً هناك المرحلة الحضارية التي تحدد للمجتمع نظرته للأمور . فعندما انتهت الحرب العالمية الثانية ، ارتفعت الأصوات في بريطانيا تتحدث عن الرجل الذي لا يمكن الاستغناء عنه . ومع ذلك فقد انشق إتلي عن صديقه ورفيقه في الحرب التي خاضتها بريطانيا ، فأعلن عن حاجة البلاد الى قيادة خدمات لاعادة بناء بريطانيا لا الى حكومة ارباح الأعمال الصناعية والتجارية . فاختار البريطانيون حكومة العدالة الاجتماعية والخدمات ، وخسر تشرشل الانتخابات بعد أن ربح الحرب . وعندما خاض انتوني إيدن حرباً ضد عبد الناصر معارضاً حزب العمال ، ونصائح مستشاريه في الحكومة وحزب المحافظين ، لم يجد أمامه الا الاستقالة من أرفع منصب في بريطانيا . اما ستالين الذي أحكم سيطرته على الدولة والحزب ، وقتل الملايين من المواطنين ، لم يستطع النظام السوفياتي آنذاك أن يزحزحه من مكانه وهو على قيد الحياة ، فحاكمه وأوقع به العقاب بعد موته . كذلك فانه بالرغم من تمسّك نيكسون بموقعه في الرئاسة الأميركية فقد استطاع النظام الأميركي أن يعفيه من منصبه . كذلك فقد استطاعت انتخابات أواخر السبعينات أن تسقط رئيساً عاملاً عندما فشل في مهمة منصبه لأول مرة بعد خمسين عاماً .

لكن رؤساء أنظمة الحكم المؤسسي في المنطقة العربية ودول العالم الثالث تمكنوا من المحافظة على مواقعهم من خلال المؤسسات لأنهم كانوا دائماً أكثر قوة منها فاعتمدوا على القوات المسلحة وعواطف الناس ، أكثر من اعتمادهم على تلك المؤسسات . وكان عبد الناصر قادراً أن يهزم ويسقط رئيس حكومة بريطانيا ، ورئيس حكومة فرنسا ولكن من خلال المؤسسات البريطانية والفرنسية ، بينما لم تستطع المؤسسات المصرية أن تحاسب عبد الناصر ، وانما اختار هو أن يعلن مسؤوليته عن كارثة ١٩٦٧ ، ليعود الى الموقع الأول في الجمهورية المصرية من خلال الأجهزة القوية المهزومة وعواطف الشعب المهزوم .

قلت فيما سبق أن المجموعة الحزبية في بيروت التي بدأت بخمس أشخاص في أوائل عام ١٩٥٠ ، بلغ عدد أعضائها الخمسين في نهاية العام الدراسي . وكان معظم الأعضاء من الأردنيين والفلسطينيين والسوريين في حين كان عدد اللبنانيين قليلاً جداً ، ومن بينهم كان ماروني مسيحي واحد . وقد كان تعليق الأستاذ ميشيل عفلق ، بأننا لم ننجح في إدخال حزب البعث الى لبنان . فالمسلمون هناك استجابوا بطبيعة الحال الى كل دعوة أو زعامة عربية خلال فترة ما بعد الثورة العربية ، بالرغم من ان المسيحيين هم الذين شاركوا في صياغة الأفكار القومية العربية نثراً وشعراً وتحليلاً فكرياً في أواخر العهد العثماني . وكان ذلك لتأثرهم عن قرب بالافكار القومية التي سادت في أوروبا ، ومحاولتهم ايجاد الصيغة لحلّ مشكلة الفروقات الدينية والطائفية .

وعندما قام الكيان اللبناني على أساس طليعية المارونيين وأكثرية المسيحيين ، ظلت طوائف المسلمين تستجيب لمختلف الدعوات غير اللبنانية ، وخاصة العربية منها أو الاسلامية . كذلك فان المسيحيين من غير الموارنة كانوا أكثر استجابة من الموارنة لمثل تلك الدعوات ، كالدعوة السورية القومية والشيوعية والأفكار العروبية .

لم تكن تلك الظاهرة بارزة في سوريا كما كانت بارزة في لبنان أو بلدان عربية أخرى . ففي الاردن مثلاً كانت نسبة المسيحيين في حزب البعث مرتفعة لدرجة أن معظم الكوادر القيادية دون القيادة القطرية كانت مسيحية، يضاف الى ذلك الارتباط العشائري أو العائلي ، اذ من النادر أن تجد في نفس البيت أو العائلة الكبيرة أو حتى العشيرة أكثر من اتجاهٍ واحد . وأذكر مثلاً أنه عندما اعتقلت في الاردن لأول مرة عام ١٩٦٠ ، ذكر لي المحقق الذي عرفته وعرفني شخصياً بأنه تسلم تقريراً عن شقيقتي المتهمة بأنها شيوعية . ولما كانت القوانين التي تعاقب الشيوعيين بعد أحداث ١٩٥٧ أكثر قسوة من غيرها ، فقد رفض المحقق ذلك التقرير جملة وتفصيلاً واعتبره تقريراً كاذباً ، لأنه حسب اعتقاده لا يعقل أن تكون فتاة صغيرة من السلط ، شيوعية وجميع اخوانها واخواتها بعثيين !

لكن تلك الظاهرة لم تكتسب اهمية في الاردن وسوريا كما اكتسبت في لبنان والعراق . ذلك ان المسيحيين في الاردن وسوريا كانوا في غالبيتهم

عرباً في انتمائهم التاريخي ولم يشكلوا أقلية طالبت بحقوق قانونية أو دستورية تحكم علاقاتهم مع الآخرين . بينما كانت تركيبة لبنان الطائفية مرتبطة بالتوازن الذي وضعته تصورات وقناعات بشارة الخوري ورياض الصلح ، ليس بالنسبة للحقوق الدستورية فحسب ، وانما بالنسبة للتوجه العاطفي والقومي أيضاً ، بحيث كان للبنان دائماً وضع خاص احترمه الوضع العربي كله . حتى أن الاستاذ ميشيل عفلق كتب مقالاً هاماً في مجلة الحزب في لبنان عندما لجأ الى بيروت بعد انقسام الحزب عام ١٩٦٦ طالب فيه ان ينظر العرب الى لبنان نظرة خاصة .

وأما في العراق ، فقد بدأ تكوين الحزب في اوساط السُّنّة من العرب . وكان الشيعة قد اقبلوا على الحزب في بداية تأسيسه ، إلا أن اقتراب البعثيين من السلطة ، أعاد الى الاقلية السنية امتيازاتها التقليدية وسيطرتها على الدولة والحزب . وقد لعب الحزب منذ ذلك الحين دوراً ثانوياً، فعكس ما كان في الدولة والجيش من التواجد الطائفي ليس بالنسبة لتناقص الحضور الشيعي فحسب ، وانما بالنسبة للأكراد أيضاً . وبينما اختفى الأكراد تماماً كوجود فعلي في السلطة والحزب ، فان الصراعات على السلطة بين البعثيين قد اكتسبت الطابع الطائفي بين الشيعة والسنّة من جهة وبين الحكم والحركات الكردية من جهة أخرى .

لا شك أن من طبيعة الأمور أن تقبل الأقليات في أي مجتمع على الأفكار التي تفسح لها المجال لممارسة حقوق المواطنة الكاملة ، ليس في التساوي أمام القانون فحسب ، بل في تحقيق مشاعر المساواة الكاملة ، بحيث لا تكون صيغة المجتمع مرتبطة بصفة مميزة للأكثرية من السكان . كذلك قد يكون من الطبيعي ان تحافظ كل طائفة أو تجمّع معيّن على السلطة بالرغم من الأفكار التي تطرح للبلد عامة . وان لم تكن القيادات الثورية قادرة على القضاء الكامل على هذه الظاهرة ، فلا بدَّ لها على الأقل من أن تحد من تأثيرها . ولا يتم ذلك إلا بمواجهة الواقع ، بحيث لا يكون الفرق شاسعاً بين تركيبة المجتمع نفسه وبين تركيبة المؤسسة التي تطرح نفسها بديلاً للوضع القائم .

وفي عقد الثمانينات ، لنتعامل في الاردن مثلاً مع حقائق لا بدَّ من مواجهتها من أجل تجنب مضاعفات سلبياتها . فلا نستطيع أن ننكر مثلاً ان فشل كل الحركات اليسارية على الساحة الأردنية ، قد أوجد

المناخ الملائم لتقوية الانتماء الاقليمي والعائلي والطائفي ، لا سيما وأن موجة العودة الى التدين والأمية الدينية قد تعاظمت في عقد السبعينات . كما ان التطورات والأحداث التي رافقت القضية الفلسطينية ، قد خلقت وضعا اقليميا حادا على الساحة الاردنية . فاذا أخذنا النقابات المهنية مثلاً لوجدنا أن جيل الستينات لم يتحسس الشعور الطائفي أو الاقليمي ، بينما بلغ التعصب الحدّ الأقصى في انتخابات نقابة المهندسين عام ١٩٨٠ . وباعتقادي أن أي برنامج للعمل السياسي في الاردن ، لا بدَّ وأن يأخذ بعين الاعتبار أهمية الاشتراك الفعلي لمجموعات ينبثق القائمون عليها من مختلف شرائح التركيبة السكانية .

* * *

عندما عدت الى الاردن عام ١٩٥١ ، كانت الفرصة متاحة لي للتعرف الى شخصيات ونشاطات حزب البعث ، والحزب الوطني الاشتراكي ، والشيوعيين والقوميين العرب . وساعدني على ذلك الفترات التي قضيتها متنقلاً بين القدس واربد وعمان ومخيم الكرامة .

كان المرحوم الاستاذ عبد الله الريماوي في منطقة رام الله ، والمرحوم الاستاذ عبد الله نعواص في منطقة القدس . ولقد تمتع كلاهما بتأييد شعبي كبير ليس لكونهما انتميا الى حزب البعث بل لشخصيتهما المميزة . يضاف إلى ذلك أن أهالي الضفة الغربية تأثروا بالتيارات الراديكالية كردّ فعل متوقع بعد التقسيم والاحتلال . والحقيقة ان الوعي السياسي ، والمقدرة على العمل العام كان واضحاً في الضفة الغربية اكثر مما كان عليه في الضفة الشرقية . ولقد تميز المرحوم الريماوي بالنشاط المكثف والذكاء الشديد ، مما افسح المجال له للوصول الى المركز الأول في الحزب في فترة قصيرة من الزمن .

وكان الاستاذان المذكوران قد شكلا مع آخرين حزباً سياسياً مستقلاً عن دمشق في الضفة الغربية سمي ايضاً بحزب البعث . ولكنهما بعد زيارة دمشق ، والتباحث مع قيادة الحزب هناك ، حول امكانية الاستقلال الكامل للحزب في الاردن بضفتيه ، رفضت القيادة فكرة الحزب المنفصل ، واقتنع الريماوي ونعواص بالانضمام الى حزب البعث العربي ، في حين ان بقية أصدقائهم لم يفعلوا ذلك . وقد نجح الاثنان في انتخابات برلمان عام ١٩٥١ ، ولم ينجح أيٌّ من مرشحي

الحزب الآخرين في الضفتين ، فسهّل ذلك لهما الصعود السريع في المراكز القيادية . والحقيقة ظل الريماوي الرجل الأكثر تأثيراً على حياة الحزب الى ان انشق عنه عام ١٩٥٩ .

عندما بدأت الحملة الانتخابية لبرلمان ١٩٥١ ، كنت اعمل طبيباً لوكالة غوث اللاجئين في إربد . وتم الاتفاق بين البعثيين هناك والقيادة القطرية في عمان ، على أن ننشط في تلك المعركة ، وصدر قرارنا بتأييد المرحوم الاستاذ فرح اسحق ، الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة في اللواء الشمالي ، كما كانت له سمعة طيبة جداً . ولقد استغرب الاستاذ فرح إقبال مجموعة من الشبّان المثقفين على العمل له وبذل الجهود الكبرى في الدعوة الى انتخابه ، دون أية شروط ، فكان لذلك الأثر الكبير في نفسه ، ولم يهتم كثيراً بفشله في المعركة ، لا سيما وأن القناعة قد توفرت لدينا ، بأن السلطة قد لجأت إلى تزوير الانتخابات ضده . وعندما أوضحنا له حقيقة الأمر ، طلب الانضمام الى الحزب في نفس اليوم الذي أعلنت فيه النتيجة . ولم يكن له رأي سياسي محدّد ، كما كان وضعه المالي لا بأس به ، وقد رمى بكل ثقله للعمل الحزبي على حساب راحته وأملاكه وعائلته . وعندما لجأ الى دمشق عام ١٩٥٧ ، كان قد فقد كل املاكه ، وعاش هناك فقيراً ، ولكنه كان يتمتع بالمحبة والاحترام الكبيرين من الجميع . وعندما عاد الى الاردن بعد العفو العام الذي صدر عام ١٩٦٥ ، اصيب بمرض خبيث اضطره أن يقيم في المستشفى الحكومي وفي وضعٍ بائس جداً ، ولم يمهله المرض فمات بعد فترة قصيرة من عودته .

* * *

لم يكن من الصعب اكتساب أعضاء جدد لحزب البعث في مخيم الكرامة ، الذي كان فيه عدد من المعلمين والمعلمات ، وبعض المتعلمين الذين عملوا في مختلف أقسام وكالة الغوث . والحقيقة أنه لم يكن هناك برامج تثقيفية تفصيلية ، بل كان يكفي الحديث عن الوحدة العربية طريقاً الى الخلاص ، وعدم الاعتراف بالحدود السياسية القائمة بين أجزاء الوطن العربي . ولم يكن شعار الاشتراكية مطروحاً كشعار نظام اقتصادي متكامل ، بقدر ما كان حثاً للأجيال المتعطشة لأن تكون القوة المسيطرة على مقدرات البلاد ، والبديلة للحكام الذين تحالفوا مع كبار

الاقطاعيين ورجال الأعمال ذوي الثروات الطائلة . وكان الحديث عن الحرية أقرب ما يكون الى التغزّل بكسر كل القيود التي وجد فيها الشباب عقبات أمام ممارسة طموحاتهم. وأما ذوو الميول السياسية الجديّة فقد وجدوا في الحزب مؤسسة وطنية مقبولة يعملون من خلالها لطرح ما يرون من الأفكار ، كما يتمتعون بحماية العمل الجماعي .

هنا أود ان اشير الى ما قاله الاستاذ صلاح الدين البيطار في ندوة « القومية العربية في الفكر والممارسة » التي دعا اليها مركز دراسات الوحدة العربية في أواخر تشرين الثاني من عام ١٩٧٩ في بيروت :

« كانت الناس والشباب تأتي الى حزب البعث أفواجاً في سوريا الطبيعية التي تنزع بفطرتها الى بعث القومية كقوة عربية ثورية ، لأن سوريا وُجدت في ظروف تاريخية وجغرافية جعلتها تسبق البلاد العربية في موضوع الوعي القومي ... فمثلاً كانت سوريا مع ثورة الشريف حسين منذ مطلعها ... الأمير فيصل توج ملكاً في دمشق عام ١٩٢٠ ... هيئة أركان الملك فيصل كانت عربية فيها العراقي والسوري والفلسطيني . وطبيعي أن تسبق سوريا الطبيعية مصر والمغرب بالحقيقة العربية لأن التحدي التركي الطوراني كان يجابه سوريا دون البلاد العربية الأخرى ...

« كان الحزب غير الأحزاب القائمة . لم يكن حزباً تقليدياً ، تقدمياً أو رجعياً . لم يكن يبحث فقط في زيادة الأجور وتحديد ساعات العمل وكل ما تقوم به الأحزاب التقليدية في البلاد العربية . بل كان حزباً يرمي الى بعث حضارة يشارك فيها الجميع ويتقدم الصفوف من هو المؤهل نضالياً للتقدم » .

* * *

غادرت مخيم الكرامة عام ١٩٥٢ ، لأسمع أخبار الأردن والوطن العربي وحزب البعث من بعيد في ايرلندا وبريطانيا ، ولأكتب وأستلم الرسائل بين الحين والآخر من البلاد ، الى أن وصلتني رسالة من الاستاذ عاطف دانيال من سويسرا وأنا في أحد مستشفيات ويلز . وبدأ نشاط جديد في أواسط عام ١٩٥٣ عبر اتصالات مع مجموعة صغيرة من البعثيين جاءوا للدراسة من سوريا والعراق . وتركز النشاط في بريطانيا على تأسيس رابطة الطلاب العرب في شهر شباط من عام ١٩٥٤ . وكان

قد حدث في اوائل ذلك العام أن اشترك البعثيون في توقيع عريضة كتبها بعض الطلاب من الاخوان المسلمين تشجب اضطهاد جمال عبد الناصر لهم في مصر . وحتى ذلك الوقت فان التوجيهات التي كانت تصلنا من القيادات الحزبية في الوطن ، تميزت بالتشكيك بحركة عبد الناصر باعتبارها حكم فئة عسكرية قضت على الحياة الحزبية في مصر . كما أن حزب البعث لم يكن مطمئناً الى وجهة نظر عبد الناصر بالنسبة للعلاقات العربية .

ولكن ذلك الوضع ما لبث أن تبدّل بسرعة عندما توضح خط عبد الناصر العربي ، فانتعشت آمال البعثيين في بريطانيا لا سيما وأن الحزب قد حقق انتصارات جيدة في سوريا والاردن في الانتخابات البرلمانية التي تمت في القطرين . وبالرغم من أن البعثيين حصلوا على سبعة عشر مقعداً في البرلمان السوري من أصل ١٠٥ أعضاء فيه، إلا أن الحزب قد سيطر على الشارع في سوريا ، وتحمّس له العسكريون أيضاً . وكان الحزب يستند على الطليعة المثقفة التي وان لم تكن قادرة على مخاطبة الجماهير ، إلا أن شعاراتها سيطرت على أذهان المواطنين .

وكان في الاردن وضع مماثل أيضاً ، فقد رشح حزب البعث عدداً كبيراً من أعضائه ، وفاز كل من الاستاذ الريماوي والمرحوم الاستاذ الشاعر كمال ناصر ، والاثنان من منطقة رام الله . وأما عبد الله نعواص فقد خسر مقعده في القدس ، وذلك بسبب رفض البعثيين إقامة الجبهة الوطنية مع الشيوعيين . وكان ذلك الموقف قد أدّى الى خلافات في وجهات النظر بين البعثيين ، وكان من أبرز البعثيين الذين أيدوا قيام الجبهة الوطنية مع الشيوعيين المرحوم الاستاذ ابراهيم حباشنه والدكتور عبد الرحمن شقير . وكان الأخير قد طرح هذا الموضوع وضرورة وحدة جبهة اليسار قبل ذلك بأعوام ، وتجمدت عضويته في حزب البعث بناء على طلبه .

لم أكن مهتماً بالتعاون مع الشيوعيين بقدر اهتمامي بوحدة الحزب ، لا سيما وأنني كنت أنظر الى الدكتور عبد الرحمن شقير بكثير من الاحترام والتقدير ، فأثر ذلك على وجهة نظري بالنسبة الى موضوع الجبهة الوطنية التي يمكن أن تضم جميع فئات المعارضة بما فيها الحزب الوطني الاشتراكي والقوميين العرب . وقد كان الدكتور شقير

بالرغم من الصفة الانفعالية في معظم مواقفه ، أقرب الى المثالية والنقاء الوطني . ولكنه لم يستطع أن يكسب الكثير من المؤيدين بسبب انفعاليته وعدم مثابرته . يضاف الى ذلك أن المرحوم الريماوي كان الأكثر انصرافاً للعمل في قيادة الحزب وأجهزته . كما أنه فتح باب العضوية على مصراعيه، إذ أنه اعتقد أن المطلوب في تلك المرحلة توسيع القواعد الشعبية المنتمية الى كوادر الحزب ، كطريقة اكثر فعالية في منافسة الزعامات الأكثر اعتدالاً والتي كانت الفئات غير الملتزمة تقدم لها التأييد الفعلي في المعارك الانتخابية ، وكانت تلك الزعامات المعتدلة قد استندت الى أوضاع أفرادها الشخصية سواء من حيث النفوذ المحلي أو الزعامة الموروثة ، أو العلاقات الشعبية الواسعة من خلال طبيعة العمل المهني أو في دوائر الدولة . وقد تطابق ذلك على البعثيين أنفسهم والشيوعيين والقوميين العرب أيضاً .

ففي انتخابات عام ١٩٥١ ، لم ينجح منهم إلا الذين تمتعوا بتلك الأوضاع . وأما في انتخابات عام ١٩٥٦ ، فقد نجح الدكتور يعقوب زيادين عن مدينة القدس رغم أنه من الكرك . وكان السبب في ذلك قوة التيار اليساري في تلك المدينة ، واقتناع أهلها بفكرة قيام الجبهة الوطنية . ولقد أثر ذلك على المواطنين العاديين الذين رأوا في وحدة الوطنيين طريقاً أقرب الى مقاومة الصهيونية الغازية .

مثل ذلك الوضع لم يكن سائداً في الضفة الشرقية ، فلم ينجح البعثيون أو الشيوعيون فيها ولا القوميون العرب بالرغم من وجود اللاجئين . كذلك فان زعيم الحزب الوطني الاشتراكي نفسه لم ينجح في مدينة عمان ، بينما نجح عدد كبير من أعضاء الحزب للأسباب التي ذكرتها . وكان الأردنيون في بريطانيا يراقبون تلك الأحداث والمعارك ، وأما البعثيون منهم فقد تركز اهتمامهم على النشاط الحزبي ، وذلك بسبب تعاليم الحزب التي نصّت على اعتبار التواجد الجغرافي لعضو الحزب هو الأساس ، وليس الانتماء الى أي قطر من الأقطار العربية .

كان من الطبيعي إذن أن يضع البعثيون خطة عملهم في بريطانيا بهدف كسب الأعضاء الجدد للحزب ، والتعرف على القادمين الجدد من البلدان العربية ، واقامة رابطة الطلاب العرب . وقد بدأ الخلاف في طريقة العمل عندما أراد فريق من البعثيين أن تكون رابطة الطلاب

العرب حلقة موسّعة للعمل الحزبي ، بينما رأى الفريق الآخر ان يتجه العمل لتأسيس الرابطة من جميع الطلاب المتواجدين في بريطانيا واعتبارها منبراً لطرح الآراء ومجالاً للتعارف . وقد نجح الرأي الآخر نظراً لأن عدد البعثيين لم يكن يتجاوز السبعة اشخاص بينما بلغ عدد الطلبة العرب حوالي ثلاثة آلاف سيطر على معظمهم الشيوعيون في ثلاث تجمعات كبيرة هي المصرية ، والسودانية ، والعراقية .

بدأ نشاط البعثيين في أواخر عام ١٩٥٣ ، فاستجاب لهم، بعد الجهود الكبيرة ، عدد من الطلبة العرب لا يزيد عن السبعين ، وبعد أربع سنوات كان كل الطلبة العرب في بريطانيا والجمهورية الايرلندية أعضاء في الرابطة ، فتجاوز العدد الثلاثة آلاف . ومع زيادة عدد المنتمين وزياة أوجه النشاط ، توترت العلاقات بين أعضاء حزب البعث ، بسبب الخلافات في وجهات النظر حول رابطة الطلاب العرب من جهة ومحاولات الجهات المختلفة من عربية وبريطانية التأثير على أفكارهم ومسلكهم من جهة أخرى .

عندما إنضم جميع الطلبة الى عضوية الرابطة ودخلت أيضاً جميع أندية الطلاب العرب في عضوية جماعية ، وكذلك الجمعيات القطرية التي ذكرتها ، كان التوازن دقيقاً جداً بين البعثيين والشيوعيين من حيث قوة التصويت ، بحيث احتفظت رابطة الطلاب العرب بالتوازن عبر تقدير الكفاءات وتوزيع المناصب . وكان أول خلاف حول منصب أمين السر ، وعلى من يشرف على المجلة والعدد الخاص بالمغرب العربي الذي احتوى على مجريات المؤتمر الناجح الذي عقدته الرابطة عام ١٩٥٥ ، والذي نتج عنه تعرف الكثيرين من الطلاب المتقدمين في الدراسات العليا الى سياسيين ومفكرين وصحفيين من بريطانيا . ولم يكن هناك من البعثيين من كان قادراً على هذه المهمات ، لا سيما وأن العدد الخاص كان سينشر باللغة الانجليزية، ولم يكن الرفيق الذي رشح نفسه للاشراف عليه ، يستطيع تركيب جملة واحدة بتلك اللغة . وكان ذلك القرار بتجاوز البعثيين سبباً في ازدهار الرابطة وتعاون كل الفئات على انجاحها ، بينما وضع أول إسفين في علاقات البعثيين فيما بينهم .

كان من بين الطلبة العراقيين شاب شديد الذكاء عمل على تقوية الرابطة ، وتسلّم فيما بعد أمانة السرّ فيها ، ثم تسلم بعد ست سنوات

منصباً رفيعاً جداً في الحكومة العراقية . وكان ذلك الشاب عضواً في الحزب الشيوعي العراقي ، انضم اليه في سن السادسة عشرة ، ولكنه ترك الحزب فيما بعد ، وكالعادة فان الطلبة العراقيين حقدوا كثيراً عليه وعزلوه عن أوساطهم . وعندما حاول الانتساب الى حزب البعث لقي مقاومة بسبب تصريحاته حول دوافعه لدخول الحزب والتي تلخصت بأنها وسيلة لحماية نفسه والوصول الى المناصب . فالشخص الذي كان مؤهلاً في رأيه للوصول ، يجد المؤيدين ، واذا ارتكب خطأ ما ، فان المؤسسة الحزبية قادرة على حمايته ريثما يستطيع الوقوف على قدميه . ولم يكن ذلك المنطق مقبولاً عند البعثيين . لكن شاباً سورياً حديث السن اشترك معه في النشاطات المختلفة خارج قاعات الدروس التي لم يوفقا بها على كل حال . وكان من بين تلك النشاطات الاتصال بأحد موظفي السفارة المصرية والحصول على المساعدات المالية لاستخدامها في النشاط الطلابي العربي .

كشف الشيوعيون النقاب عن تلك الاتصالات والعلاقات المالية ، فكانت فرصة لهم لتقوية نفوذهم في رابطة الطلاب العرب . وعندها استطاع الشابان العراقي والسوري تأليب البعثيين على بعضهم البعض ، ومن ثم تأليب القيادة القومية . ولم تكن القيادة القومية قادرة وهي في دمشق على استيعاب أهمية ذلك الأمر فلجأت الى أسلوب الترضية في الكتابة الى الفئات البعثية التي إختلفت على هذه القضية ، مؤكدة أن العمل الحزبي الحقيقي يكون عند العودة الى الوطن العربي . فكانت بذلك قد ساهمت في خلخلة أهمية النظام الداخلي ، وأهملت جانباً هاماً من العمل الحزبي الذي انعكست سلبياته فيما بعد على العلاقات الحزبية ككل .

وعندما عدت الى البلاد ، وجدت أن ما حدث في بريطانيا كان قد تكرر في مختلف البلدان التي تواجد فيها الطلاب البعثيون . وحدث في الكويت شيء مماثل وذلك عندما بدأ شاب فلسطيني العمل الحزبي ، وانصرف فيما بعد الى جمع الثروة وتثبيت النفوذ ، فكان ذلك سبباً في اصطدامه مع أفواج جديدة استقرت في الكويت لنفس الأهداف . ولجأت القيادة القومية أيضاً الى ترضية جميع الأطراف . وتبيّن أن ذلك الاسلوب قد قاد الى تأليف الكتل والمجموعات ، فعندما كانت القيادات العليا في الحزب

تختلف حول عدد من القضايا ، كانت تلجأ الى المجموعات لتأييدها ، دون الاهتمام بالقرارات التنظيمية الصادرة بحق شخص أو مجموعة أشخاص .

وكان لهذا الوضع بالطبع أسباب كثيرة ، منها وأهمها ان الطموحات والقدرات التنظيمية لمؤسسي الحزب لم تكن بالمستوى المطلوب . ففي الكويت مثلاً لم يستطع الحزبيون أن يكسبوا إلا عدداً نادراً من الكويتيين أنفسهم . وكان العرب يذهبون الى الكويت لجمع المال اللازم للعودة والعمل في أقطارهم ، أو للحصول على الأموال بهدف استكمال الدراسات العليا . ولم يكن مثل هذا الجوّ مناسباً لعلاقات حزبية موضوعية أو جدّية ، لا سيما وان نظرة المواطن الكويتي للوافدين العرب كانت نظرة شفقة أو استعلاء . حدث ذلك أيضاً في بريطانيا التي كان يؤمها الطلاب من مختلف الأقطار العربية الذين ابتعدوا عن حقائق ومعطيات أقطارهم ؛ ونظرا لأن مستويات التحصيل العلمي قد اختلفت بين طالب وآخر ، فقد اختلفت بذلك الآراء حول حقيقة مهمات الحزبيين في البلاد الأجنبية .

ومما زاد في تعقيد الأمور وصول البعثيين الى الحكم في العراق وسوريا . اذ لم يعد للطلبة البعثيين أي دور جدي في العمل الطلابي النقابي ، وتحوّلت مجموعات البعثيين الى تنظيمات في خدمة الدوائر الحكومية الرسمية . ولقد كان ذلك واضحاً في احتفالات اليوبيل الفضي لتأسيس رابطة الطلاب العرب الذي سُمي فيما بعد بالاتحاد العام للطلاب العرب في بريطانيا وايرلندا . وقد حضرت مع آخرين من المؤسسين تلك الاحتفالات في شهر شباط من عام ١٩٧٩ ، فاذا بالعمل الطلابي النقابي قد تحوّل الى تنظيمات جبهوية ، دستورها شبيه بالمانيفستو الثوري ، وتركيبها يعكس علاقات الدول العربية التي تسيطر حكوماتها على طلابها سيطرة كاملة .

ففي عام ١٩٧٩ ، انضم الطلبة السوريون الى الاتحاد بعد المصالحة السورية ـ العراقية ، وكانوا خارجه قبل ذلك ، بسبب سيطرة الطلبة البعثيين العراقيين على ذلك الاتحاد .

ويتساءل المرء عن الفائدة المحتملة من مثل هذا التحول ، سواءً للدولة المعنية أو للحزب أو للطالب نفسه أو للقضايا العربية التي تطرح

على مسرح التنظيمات الطلابية البريطانية وغيرها . فمهما أضاع الطالب من الجهد في تفسير موقف حكومته للوسط الطلابي غير العربي، فإن ذلك الوسط يستطيع الحصول على المعلومات والآراء من مختلف الوسائل التي تتوفر له . ثم إنه لا يرغب كثيراً في الدخول في معارك نقاش بين طالب عراقي وطالب سوري مثلاً حول قضية يختلف عليها نظاما الحكم في القطرين . وقد اقفل هذا الوضع أبواب الاستفادة من التواجد العربي في البلاد الأجنبية لتنمية التعارف والاطلاع على منابع الثقافة خلال فترة الدراسة في تلك البلاد ، والتدرب على ممارسة النقاش والحوار بالطرق الديمقراطية .

كنت سعيداً جداً أثناء تلك الاحتفالات عندما علمت أن الغالبية العظمى من الطلبة الاردنيين قد بقيت خارج تلك النشاطات . وبالرغم من ردود الفعل السطحية عند بعض المسؤولين في الاردن ، الذين أغرتهم فكرة السيطرة على الطلاب المغتربين بواسطة مختلف الوسائل ، وتجنيدهم في مختلف الأجهزة ، إلا أن هذه الفكرة لم تجد القبول عند . اكثرية المسؤولين . وكانت الندوة التي عقدت في شهر تموز من عام ١٩٨٠ ، حول مهمات جيل الثمانينات ، قد ركزت على بناء الروح الديمقراطية ، وتنمية المؤسسات الديمقراطية أثناء الدراسة الجامعية سواء كان ذلك في الاردن أو خارجه .

***

بعد معركة السويس ، وانتعاش الخط القومي ، وسرعة تطور العلاقات بين سوريا ومصر ، تزايد نفوذ البعثيين في صفوف الطلبة العرب في بريطانيا . وتغلّب الرأي القائل بالسيطرة على أجهزة الرابطة واضعاف دور الشيوعيين فيها . وقد قاد ذلك الى تدهور سريع في نفوذ البعثيين فيما بعد ، بحيث تعرّضوا الى الفشل في كسب التأييد الكافي لكسب الانتخابات في أوائل ١٩٥٨ رغم الاعلان عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا . لكنهم عادوا وجمعوا صفوفهم على الاعتدال المؤقت لكسب نصف مقاعد اللجنة التنفيذية . وما ان انتهت تلك الانتخابات حتى بدأ الصراع من جديد مع الشيوعيين ، بحيث وصل الى قمته بعد الانقلاب العراقي ، وانشقت الرابطة وبقي الوسط الطلابي منقسماً على نفسه .

عندما عدت الى القاهرة ودمشق صيف ١٩٥٨ ، كان قد أعلن عن حل

حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا ومصر بعد قيام الوحدة . لكن علاقاتي الشخصية والفكرية استمرت لعقد من الزمن مع عددٍ من السوريين والمصريين ، لا سيما الاستاذ ميشيل عفلق ، والاستاذ المرحوم صلاح الدين البيطار والاستاذ اكرم الحوراني وغيرهم . وكانت القاهرة تستضيف فريقاً من العسكريين والسياسيين الاردنيين ، وأما دمشق فقد كان فيها عدد كبير منهم ، وكان البعثيون الاكثر عدداً ونشاطاً . حتى تولى المرحوم الاستاذ عبد الله الريماوي منصب الامين العام للقيادة القطرية .

كانت قضية حلّ الحزب تشغل بال العديد من البعثيين ، ففتشوا عن صيغة تعكس لقاء مصر وسوريا ، وبالتالي لقاء عبد الناصر والبعثيين . فطرحت فكرة الاتحاد القومي على أن يكون البعثيون في سوريا عموده الفقري . ولكن الريماوي لم يترك الأمر لينضج ويتضح ، فباشر الاتصال بجميع البعثيين خارج الجمهورية العربية المتحدة ، ونجح في كسب ثقة القيادة القطرية العراقية التي كان يرأسها المرحوم فؤاد الركابي ، والقيادة اللبنانية التي كان يرأسها الدكتور علي جابر . وقد ركّز علاقته مع اللبنانيين بالذات من خلال نشاطه أثناء احداث ١٩٥٨ في لبنان ، واشرافه المباشر على مساهمات الاردنيين في تلك الاحداث . وكان فريق من البعثيين الاردنيين متضايقا من نشاطات الريماوي ، فعقدوا عدداً من الاجتماعات بحثوا فيها مسألة فصله من الحزب . وكان من أبرز اولئك البعثيين الاستاذ المرحوم كمال ناصر والاستاذ عبد المحسن أبو ميزر . وكان الاستاذ ميشيل عفلق يشجع تلك المعارضة ، وقد حاول الجميع تأليب بعض الشخصيات الاردنية البارزة من غير البعثيين على الريماوي ، ومنهم الاستاذ المرحوم شفيق رشيدات . وأما المرحوم الاستاذ عبد الله نعواص ، فكان حائراً لا يدري ماذا يفعل إذ أنه لم يكن راضياً من أعمال صديق العمر ، ولكنه رأى في إبعاد الريماوي انشقاقا للحزب ، فرفض عرضاً ان يكون البديل عنه .

استطاع عبد الله الريماوي أن يقضي على تلك المحاولة ، وساعده في ذلك دعم عبد الحميد السرّاج رجل عبد الناصر القوي في سوريا . وبعد أن فعل ذلك كثّف نشاطه للسيطرة على حزب البعث خارج الجمهورية العربية المتحدة ، واختار عدداً من العراقيين واللبنانيين والاردنيين

لتشكيل قيادة قومية جديدة للحزب ، ووضع صيغة للتعامل مع عبد الناصر كقائد للحركة القومية الوحدوية ، ومن خلال تنظيم فكري شعبي يؤسس في مصر وسوريا ، مقترحاً احتمال أن يكون الاستاذ ميشيل عفلق على رأس مثل ذلك التنظيم .

بالرغم من وجاهة مثل ذلك التفكير إلا أن عدداً من المهتمين والمتعاطين مع الأحداث ، لم يطمئنوا كثيراً لجدية الموضوع ، لا سيما وأن المرشحين للقيادة المقترحة كانوا يسمعون كلاماً لا ينسجم تماماً مع طموحاتهم ، وكان الريماوي يضطر أحياناً الى استرضاء البعض بهدف تأمين التأييد الكافي لمشروعه . ولقد ساعد على ذلك اضطراب الأفكار والمواقف والصراع الذي بدأ يدب بين قيادات البعثيين ورجال عبد الناصر من مصريين وسوريين حول حقيقة تصورهم للاتحاد القومي المقترح ، والممارسات المصرية في سوريا والتي أزعجت العديد من أعضاء الحزب من مدنيين وعسكريين سواءً الذين تولوا مناصب في الدولة الموحّدة أو الذين ابعدوا عنها .

وبينما كان الاستاذان البيطار والحوراني يكتفيان بالنقد ، ومحاولة انقاذ الوضع ، اعتكف الاستاذ ميشيل عفلق في بيته واستقبل القيادات البعثية السابقة والبعثيين من غير السوريين والمصريين ، معبراً لهم عن مخاوفه مما يجري . كذلك رأى الاستاذ عفلق في الوضع الجديد الذي قام في العراق فرصة جديدة لإحداث التوازن بين مصر وسوريا ، على أن يكون أساس ذلك التوازن العودة الى حزب البعث كعمود فقري يساعد الحكم وقيادة عبد الناصر .

* * *

كان الدكتور سعدون حمادي في دمشق ، وبحكم الصداقة الطويلة والثقة المتبادلة بيننا فقد التقينا وتبادلنا الرأي مع الأستاذ عفلق. وكان الأستاذ عفلق يرى في أفكار الريماوي ومسلكه داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها خطراً على مستقبل الحزب ككل وعليه شخصياً . وبعد مداولات استمرت بضعة أيام ، تبين لنا أن الأستاذ الريماوي كان قد قطع شوطاً كبيراً في الترتيبات التي اقترحها . وفي زيارة خاطفة الى بيروت ، قبل انعقاد اجتماع القيادة القطرية اللبنانية بساعات قليلة علمت أن قرار تأليف قيادة قومية خارج الجمهورية العربية المتحدة ،

كان جاهزاً للتوقيع وان هذه القيادة كانت برئاسة الريماوي، ويمثل لبنان فيها كل من الدكتور علي جابر والاستاذ جبران المجدلاني . كما أخبرني الدكتـور جابـر بأن القيادة القطرية العراقية وافقت على هذا الترتيب الجديد وانتدبت المرحوم المهندس فؤاد الركابي لعضوية القيادة القومية الجديدة . وأما القيادة الاردنية فكانت ستشكل من الاستاذ بهجت أبو غربية المختفي في الداخل بالاضافة الى الاستاذ الريماوي . وبعد وفاة المرحوم عبد الله نعواص ، عرض الريماوي على عدد من الأعضاء أخذ مكانه .

في الحوار الذي جرى مع الدكتور علي جابر ، حول خطورة مثل ذلك الاقتراح ، تبين لي أن أحد الأسباب الرئيسية لموقف الدكتور جابر كان فتور في العلاقات مع الاستاذ ميشيل عفلق ، بسبب اجراءات تمت أثناء الثورة اللبنانية . فقد تفرغ الدكتور جابر للعمل كما تفرغ غيره . وعندما تم بحث موضوع التعويضات ، فوجيء الدكتور جابر أن ما دفع له كان مبلغـاً قليلاً يشكل نسبة بسيطة من مدخوله الطبي وبالتالي التزاماته العائلية ، بينما خصص لشاب صغير السن كان معلماً ، ضعف راتبه الرسمي . وقد استطعت اقناعه بأن مثل ذلك الخطأ لا يمكن ان يشكل سبباً جوهرياً في إتخاذ الموقف الذي سيقرّر مستقبل العمل الحزبي .

وكما ذكرت سابقاً انطلق الحزب من الأوساط الطلابية والمثقفة ، ثم اكتسب بشكـل محـدود أعضاء من الفئات الدنيا من عمال وكسبة ، وخلال العشرين عاماً الأخيرة كان الوجود العسكري فيه بارزاً وفعالا على مجمل نشاطاته ووسائل عمله . ولما كانت العضوية عند تكوين الحزب اختيارية ، فان نوعية خاصة من البعثيين استطاعت أن تتحكم بروتين العمل الاداري ، وبالتالي تنفيذ ما تراه مناسباً من القناعات والمصالح . فالعضو الحزبي الذي أصبح رجلاً مهنياً ارتفع مستوى معيشته وكذلك الالتـزامـات التي رافقت مثل ذلك المستوى . بحيث لم يعد قادراً على إعطاء الوقت الكافي لممارسة مسؤولياته القيادية . وإذا اضطر الى توكيل غيره تنفيذ مهامه ، كان من الطبيعي ان يقوم بهذه المسؤوليات من يتوفر الوقت لديهم . ومع مرور الزمن فقد رافق التفرغ للعمل الحزبي امتيازات مالية لا تتوفر لمثل اولئك الناس في اعمالهم وكفاءاتهم العادية في المجتمع خارج الحزب . فكان من الطبيعي ان يتمسكوا بهذه المصالح الجديدة ،

وأن يسخّروا قربهم من الآلة الحزبية في ذلك الاتجاه .

وفي معالجة مثل هذه القضية في العمل السياسي بشكل عام في الاردن وفي البلاد العربية ، من المفيد الفصل بين صانعي السياسة وبين الموظفين . وبالطبع تختلف الصورة إذا تسلم الحزب السلطة لأنها بحد ذاتها تفتح الباب للاقبال على عضوية الحزب دون أن تكون القناعة كاملة بذلك . كما أن انتشار العضوية خارج حدود الكيان السياسي الذي يسيطر عليه الحزب اضافت عوامل التبعية التي برزت في الحركة الناصرية ، كما برزت أيضاً في حزب البعث .

* * *

اقتنع الاستاذ ميشيل عفلق بالاقتراح الذي تقدمنا به ، للدعوة الى عقد اجتماع لما سمي باللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي شبه التأسيسي على الأسس التالية :

أولاً : على الاستاذ عفلق بوصفه الأمين العام للحزب الدعوة الى ذلك الاجتماع لتسليم المسؤولية لمن يراه الحزب مناسباً .

ثانياً : يتمتع الاستاذ ميشيل عفلق بصفة متميزة عن المصريين والسوريين من البعثيين بوصفه مؤسسا ومفكراً للحزب .

ثالثاً : التباحث في وضع العمل الحزبي خارج الجمهورية العربية المتحدة .

كذلك فقد تم الاتفاق على أن يكون الوضع القانوني للجنة التحضيرية ، وقراراتها بالاجماع بهدف تكريس الشرعية . وعندما اعلن الاستاذ ميشيل تلك الدعوة لم يستطع أحد مقاومتها على الصعيد الرسمي ، كما أن الذين أيدوها ساهموا مع الاستاذ ميشيل في استقطاب التأييد لها للحيلولة دون أية ترتيبات ترتبط بالنفوذ الأدبي للجمهورية العربية المتحدة ، ويمكن استغلالها لحساب اشخاص آخرين .

عقدت اللجنة التحضيرية اجتماعاتها في شهر شباط عام ١٩٥٩ لمدة ثلاثة أيام في دمشق، وكانت القيادات الرئيسية جميعها ممثلة في تلك الاجتماعات سواء من العراق أو لبنان أو الاردن . وتم الاتفاق بالاجماع على عقد المؤتمر القومي شبه التأسيسي الذي يناقش موضوع حل الحزب في مصر وسوريا ، وعلاقة الحزب بالجمهورية العربية المتحدة وبعبد الناصر ، وبما يمكن ان يقوم في الدولة الجديدة من تنظيمات فكرية

وشعبية ، وأخيراً وضع الاستاذ ميشيل عفلق .

وكان من أهم ما دار من أبحاث في اجتماعات اللجنة التحضيرية موضوع حل الحزب. فقال الأستاذ ميشيل أنه عندما فاجأه عبد الناصر بهذا الموضوع في أواخر مراحل المباحثات عن الوحدة بين مصر وسوريا ، لم يترك له المجال للعودة الى القيادة القومية أو المؤتمر القومي عملاً بالنظام الداخلي للحزب . واضطر أن يعطي الجواب في نفس الجلسة ، ففكر بأمور هامة أصبحت أساساً لموقف كان لا بد له أن يتخذه وهي :

أولاً : لقد لاحت فرصة لتحقيق الوحدة التي طرحها الحزب ، وعليه أن يبرهن للأعضاء وللجماهير العربية أن الوحدة لم تكن مجرد شعارات وأناشيد لحلقات الحزب ، وانما هي قضية يمكن تحقيقها .

ثانياً : ان الشيوعيين سيطروا في سوريا على الشارع وعلى الكثير من المؤسسات خلال الأشهر التي سبقت المحادثات عن الوحدة بين مصر وسوريا ، فكان لا بد من إيقاف ذلك المدّ الشيوعي في اقامة دولة جديدة بزعامة عبد الناصر .

وثالثاً وصل الخلل والاضطراب داخل صفوف حزب البعث إلى حالة كان من المؤكد أن تقود الى التفتيت والانهيار للمؤسسة الحزبية . فالوحدة وحل الحزب هما طريق الانقاذ .

والحقيقة أن السبب الأخير هو المفتاح الحقيقي للموضوع كله . فلقد أثبتت الأحداث منذ حل الحزب ، أن تلك المؤسسة التي قامت رسمياً عام ١٩٤٧ ، قد انتهت عام ١٩٥٨ . وكانت جميع المحاولات التي بذلت بعد ذلك أمراً غريباً عن حزب البعث سواء من حيث أفكاره ومواقفه وتركيبه أو أساليب العمل فيه . وقد سهلّت تلك المحاولات لمجموعات مختلفة تسعى الى الوصول الى السلطة ، وتتمسك باسم البعث لتأكيد شرعية وجودها ، وقد استطاعت تلك المجموعات استقطاب الأسماء المعروفة في تاريخ الحزب لتأكيد شرعيتها . ولم يكن ذلك سيّئاً ، بل على العكس فقد اسهم في الحفاظ على الحدّ الأدنى المعقول من العلاقات في العمل الجماعي ، ولكن الحقائق الجديدة أوضحت تطور العلاقات التي سادت بين المجموعات الجديدة سواءً قبل استلامها أو بعد استلامها للسلطة ، وبين المؤسسات المسلحة والأمنية من جهة ، والبعثيين خارج العراق وسوريا من جهة أخرى . والمهم في الموضوع أن تكون هذه الحقائق

واضحة للعاملين في الحقل العام ، إذ أن الوضوح في التعامل هو الأساس الأكثر أهمية للعاملين في السياسة .

بعد ذلك الاجتماع التحضيري انتخب ثلاثة اشخاص هم : الدكتور سعدون حمادي والاستاذ المحامي اللبناني جبران مجدلاني وأنا ، كأمانة سر تساعد الاستاذ ميشيل عفلق في التحضير للمؤتمر شبه التأسيسي الذي انعقد خلال شهر آب من عام ١٩٥٩ .

ومنذ أن انتهى اجتماع اللجنة التحضيرية بدأت النشاطات المكثفة ، وتلاحقت الأحداث على المسرح العربي ، في القاهرة ودمشق . أما في صفوف البعثيين فكانت هناك حمّى أصابت ذلك النشاط .

إنصرف الاستاذ عفلق الى وضع ترتيباته الخاصة والتي تركزت على تقوية موقعه بين البعثيين خارج سوريا وداخلها ، وعلى شن الهجوم على الاستاذ عبد الله الريماوي . وقد لجأ في ذلك الى الاعتماد على شخصيات خارج أوساط البعثيين كعبد الحميد السرّاج والاستاذ شفيق رشيدات وغيرهم . وبالرغم من تعاون السراج مع عبد الله الريماوي في كثير من الأمور السياسية المتعلقة باللاجئين السياسيين والعمل خارج الجمهورية العربية المتحدة ، إلّا أن السرّاج سعى الى تفتيت الحزب أيضاً سواء داخل الجمهورية أو خارجها . وقد رفض أن يسمح بعقد مؤتمر للحزب في دمشق ، بعد أن تقدمنا منه بطلب رسمي وجهناه مباشرة الى الرئيس المرحوم عبد الناصر .

كنت قد تسلمت أمانة سر شعبة دمشق والتي كانت تضم عدداً من فرق الطلبة في الجامعة السورية ، وفرقة من اللاجئين السياسيين . وعندما بدأ الاستاذ الريماوي في طرح وجهات نظره بين أعضاء الحزب في تلك الشعبة ، كان قد ركز نشاطه على جمع المعلومات والوثائق التي تدين العاملين مع الاستاذ ميشيل عفلق والتآمر على عبد الناصر . وقد استطاع بالفعل أن يحصل على بعض المراسلات والتقارير التي تعزز اتهاماته الى حد ما ، ولكن انتقادات مختلف التنظيمات لعبد الناصر لم تكن تخرج عن إطار التعبير عن خيبة الامل في حلِّ الحزب ، والممارسات السلبية لأجهزة عبد الناصر . ولم تصل كل تلك الانتقادات الى حدود التبشير بالقضاء على الوحدة السياسية التي قامت بين مصر وسوريا .

في المقابل أجرى الاستاذ عفلق اتصالات ببعض البعثيين ، امثال

الدكتـور منيف الرزاز في الاردن ، وعـلي صالح السعـدي في العـراق وغـيرهم . ولم نكن نحن الثلاثة في أمانة السر مرتاحين الى بعض هذه النشاطات والاتصالات التي تمت دون معرفتنا لا سيما انني والدكتور سعـدون حمـادي كنا نشعر ببعض التحركات التي لم تكن تستهدف انجاح المؤتمر القومي المقترح بقدر ما كانت تهدف لخدمة مصالح أخرى بعيدة عن مصلحة الحزب . وكان من أهم ما حدث ، ان استطاع الشاب السـوري الذي عمـل مع السفارة المصرية في لندن والذي اشرت اليه سابقاً ، أن يتقرّب من الاستاذ عفلق ، وأن يعمل في مكتب أمانة السرّ بالرغم من معارضتنا. وبذلك حصل على كل الوثائق التي استند إليها الاتهام بالعداء لعبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة .

وعنـدمـا أجـريت انتخابات المندوبين للمؤتمر القومي ، كان بعض الأعضاء يظهرون عداءهم للريماوي كي يحصلوا على أكبر تأييد ممكن ، بينما كانوا في الواقع من انصاره كما تبين فيما بعد . ومن هنا فقد رأى كل من الاستاذ البيطار والاستاذ اكرم الحوراني ، أن المؤتمر القومي قد ينحرف عن حقيقة الغرض من انعقاده ، بحيث يصبح مسرحاً للصراع بين عفلق والريمـاوي . واعتبر الحوراني هذه الظاهرة على جانب كبير من الخطورة ، وأن نتائج المؤتمر ستكون سلبية على الاتجاه القومي والوضع العربي بشكل عام . وأما الاستاذ البيطار فقد رأى أن لا ضرورة لعقد مثل ذلك المؤتمر ، وأن المطلوب توضيح الخط الفكري ضمن المعطيات الجـديـدة ، واقترح اصدار مجلة في بيروت توزع على البعثيين في كل مكـان ، وتكـون مجالاً للحوار والنقاش ، بهدف تقريب أفكار البعثيين ووجهـات نظرهم من بعضهم البعض . ورأى البيـطار ايضـاً اننـا لا نستطيع ان نغفل أن وضعاً جديداً قد تكوّن منذ قيام الجمهورية العربية المتحدة وحل الحزب والانقلاب على الحكم الملكي في العراق .

والحقيقة أن الاستاذ البيطار كان منسجماً مع نفسه فيما كان يطرح من آراء ويتوصل الى استنتاجات . وعندما بدأ الوضع في سوريا يتجه نحو الفتور تجاه الوحدة الجديدة ، ذكر البيطار بأن أية معارضة لعبد الناصر تبدأ من دمشق ، لا بد وأن تقود الى انفصال الوحدة بين مصر وسـوريـا . كمـا انه كان يصرّ على أن يلعب البعثيون دوراً من خلال اتصـالاتهم وصـداقاتهم التي تكونت عبر السنوات الأخيرة ، لتكوين

معارضة تبدأ من القاهرة ، ويكون قادتها من المصريين ان أمكن ، ولكن الأحـداث تسارعت كثيراً قبل أن يتاح لذلك الرأي أن ينضج ويوضع موضع التنفيذ .

كذلك فقـد كانت دراسـة البيـطار لعلوم الفيـزيـاء ، قد ميزته عن الكثيرين ، فقد كان ميالاً الى إخضاع الأمور للمناقشة الواقعية والتقليل هذه النظرة العاطفية أو التركيز على احداث وأخطاء الماضي . ولكن مثل هذه النظرة لم تكن مقبولة عند غالبية البعثيين ولم يفهمها الا من درس العلوم بمختلف فروعها .

في تلك الفترة قامت الدكتورة ايديث سمرسكل السياسية البريطانية المعروفة بجولة على بعض الدول العربية ، وعندما عادت الى بلادها ، ذكرت بأنها أعجبت بالاستاذ البيطار الذي كان وزيراً لخارجية سوريا أكثر من إعجابها بأية شخصية سياسية عربية التقت بها ، وقالت أنه ربما كان لذلك علاقة بعقليته العلمية التي تبتعد عن العاطفة عند تقييم الأمور .

هكذا كان تقييم الأمور ـ خطأ أم صواباً ـ عند البيطار بعد انفصال سوريا عن مصر . وعندما لم يجد فائدة في التباكي على ما حدث ، انصرف الى محاولة بناء المؤسسات السياسية التي تبعثرت في سوريا ، من أجل إعادة الحياة البرلمانية والحزبية ومنع سيطرة العسكريين . وقد كان ذلك الاجتهاد الذي اشترك معه فيه الاستاذ أكرم الحوراني ، والجهد الذي ساهما به مع سياسيين آخرين موضع نقد ومراجعة للسنوات التي تبعت ذلك الحدث عام ١٩٦١ . وقد تم كل ذلك بغياب التنظيم الحزبي والقيادة الحزبية في سوريا .

ولكن القضية في الواقع كانت أكثر عمقاً من ظاهرها ، إذ أن صلاح الدين البيـطار لم يعد يؤمن فعلياً أن حزب البعث الذي حلّ من أجل الوحدة قادر على الاستمرار كما كان في السابق ، لا سيما وأن العسكريين قد أصبحـوا أصحـاب النفوذ الحقيقي فيه ، لذلك رأى أنه لا بد من التفكير بطريقة أخرى للعمل السياسي ضمن التفكير القومي . وعندما انتهى عهـد الانفصـال استمـر البيطار بالتعاون مع البعثيين ، وعاد مجدداً الى التنظيم ، وذلك بسبب واقعية وعملية تفكيره ، وليس لايمانه

بأن الوضع الحزبي الجديد هو الطريق الصحيح . وبالرغم من الجهود التي بذلها البيطار مع الاستاذ ميشيل عفلق والآخرين لعودة الحزب الى ما كان عليه سابقاً ، إلا أن حركة شباط عام ١٩٦٦ قضت على كل إمكانيات النجاح . وهكذا أعلن البيطار أن حزب البعث قد انتهى بالفعل ، واتجه مع اصدقائه لطرح الأفكار الجديدة حول وسائل العمل الوحدوي ومراجعة جوانبه المتعددة . وبالرغم من إستلام البعثيين للسلطة من جديد في العراق عام ١٩٦٨ ، الا أنه ظل يتمنى لهم النجاح ، دون العودة اليهم ، كما كان يوجه لهم الانتقاد الأخوي . وعاد البيطار من جديد الى إصدار مجلة « الاحياء العربي » التي حملت نفس الاسم لحركة البعثيين قبل المؤتمر التأسيسي . وبدأت تلك المجلة كما ذكرت سابقا في الدعوة الى تقييم وتصحيح مسار الفكر الوحدوي ، إلى أن دخل البيطار في مسرح السياسة السورية القطرية ، وربما كانت تلك الغلطة الكبرى في حياته ، وعلى اية حال فانها كانت الغلطة القاتلة .

* * *

قبل انعقاد المؤتمر القومي في بيروت ، سافرت والدكتور سعدون حمادي والاستاذ جبران المجدلاني الى القاهرة ، لنلتقي هناك مع الاستاذ ميشيل عفلق والاستاذ صلاح الدين البيطار ونستعرض بعض الأمور المتعلقة بالمؤتمر . ولقد اتضح لي في تلك الزيارة ، أن تفكير عفلق كان منصباً بالدرجة الأولى على دراسة كل ما يتعلق بنشاط الريماوي . وكان المرحوم كمال رفعت مسؤولاً مصرياً عن بعض جوانب العلاقات العربية ، وفي جلسة ضمتنا معه اشار الى انتقادات البعثيين للوحدة ولعبد الناصر ، وأطلعنا على مجمل العلاقات مع الاستاذ عبد الله الريماوي ، والتي كانت تستهدف العمل السياسي في الاردن ولبنان في الدرجة الأولى . ولم يكن كمال رفعت واضحاً كل الوضوح بالنسبة الى حقيقة تفكير عبد الناصر بمهمات البعثيين خارج الجمهورية العربية المتحدة ، والعلاقة الممكنة والمميزة معهم من خلال أجهزة الدولة أو أي تنظيم سياسي مقترح .

هكذا ذهبنا الى بيروت لحضور المؤتمر القومي في شهر آب من عام ١٩٥٩ . وبعد الافتتاح والمناقشات الاجرائية ، تم الاتفاق على تأكيد شرعية المؤتمر وشرعية الحاضرين جميعاً . وقد كان عدد أعضاء المؤتمر

آنذاك حوالي المائة عضوا ، وبلغ عدد الاردنيين حوالي الأربعين ومعظمهم من اللاجئين السياسيين أو من التنظيمات الطلابية . أما عدد اللبنانيين فكان قريباً من ذلك العدد أيضاً . وأما النسبة القليلة الباقية فقد كانت من العراقيين والسعوديين وبعض دول الخليج . وكانت أهم الموضوعات التي عولجت هي : موضوع النظام الداخلي المعدّل المقترح ، وموضوع العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة ، وموضوع حل الحزب . لكن حدة الصراع وسياسة شد العضلات بين الاستاذ ميشيل والاستاذ عبد الله الريماوي ، كانت النغمة الأساسية في ذلك المؤتمر .

كان النظام الداخلي القديم للحزب قد اعتبر ان الأقطار العربية التي يتواجد فيها البعثيون هي بمثابة وحدات للعمل الحزبي تتبع القيادة القومية مباشرة ، وان مستوى كل وحدة يتوقف على عدد الأعضاء وعلى مدى نشاطهم السياسي في ذلك القطر . كان هيكل التنظيم يبدأ بالحلقة التي تنتخب أمين سر لها ، وتتكون من مجموعة الحلقات الفرقة التي تعقد الاجتماعات العامة لمناقشة سياسة الحزب وتقديم المقترحات والتوصيات وانتخاب قيادة الفرقة التي تشكل بحد ذاتها وحدة سياسية باستطاعتها العمل في المجال السياسي باشراف مباشر من قبل القيادة القومية . واذا تواجد في المنطقة ـ وليس بالضرورة كامل القطر ـ عدد من الفرق ، تجتمع قيادتها لتكون مؤتمر الشعبة الذي ينتخب قيادة الشعبة ، التي لها الحق بالعمل السياسي ايضا وباشراف القيادة القومية . ويتشكل من قيادات مختلف الشعب مؤتمر الفرع الذي ينتخب قيادته . وبالامكان أن يكون الفرع في محافظة أو منطقة إدارية كبيرة ، ولكن يمكن أيضاً أن تكون قيادة الفرع هي القيادة القطرية ، ومؤتمر الفرع هو المؤتمر القطري . واذا وجد في قطر عربي أكثر من فرع واحد تكون كل الفروع عندئذ تابعة للقيادة القطرية ، على ان يحق للقيادة القومية أن تحلّ أو تجمد القيادة القطرية وتعيد تنظيم الحزب في ذلك القطر من جديد .

وعندما تتشكل القيادة القطرية أو قيادة الفرع في بلد عربي معيّن ، فانها تتمتع بالكثير من الاستقلال في اطار مبادىء الحزب ، وقرارات قيادته القومية والمؤتمر القومي . كذلك فانها تنتدب عضواً أو أكثر للقيادة القومية ، على أن تقرر هذه الأخيرة العدد المطلوب .

اعطى الأساس التنظيمي الحزبيين في مختلف الاقطار العربية حرية الحـركة والمرونة في التعامل مع الاوضـاع القطرية سواء السياسية او الثقـافية او الاجتماعية . وظلت القيادة القومية رمزاً للنظرة الوحدوية اكثر منها جهازاً ادارياً فعّالاً ، وهي بالتالي ملتقى القيادات التي عليها ان تثبت وجودها في الساحة التي تعمل بها . وكانت آخر قيادة قومية على اســاس النـظام الداخــلي القديم ، تتكون من ثلاثة سوريين هم عفلق والبيـطار والحـوراني ، واثنين من الاردنيين هما الريماوي ونعواس ، ولبنانيين هما الدكتور علي جابر والاستاذ جبران المجدلاني ، وعراقي هو فؤاد الركابي .

عكس ذلك التـرتيب حقيقة تطور العمل السياسي في مختلف البلاد العربية ، وكانت القيادة القومية تشرف على نمو الحزب البطيء في المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ومصر والسودان ودول المغرب العـربي ، الا ان الحمـاس عنـد فريق من البعثيين قادهم الى تناسي الحقـائق والمعطيات التي تؤمن للعمل الحزبي افضل الظروف الممكنة لنمو القيادات المسؤولة . كذلك فإن تواجد البعثيين من مختلف الأقطار العربية في بيروت والبلدان الأجنبية ، ركز الشعور بالانتماء العربي على حســاب الانتماء الواقعي لتلك الأقطار . وأخيراً فان من طبيعة الرجل السياسي أن يسعى الى تطوير الأنظمة التي توفّر له امكانية زيادة نفوذه في الحزب . وهكذا فقد اقر المؤتمر القومي شبه التأسيسي بما تواجد فيه من مجمـوعـات الطلبـة وموافقة الاستاذ ميشيل عفلق لتعديل النظام الداخــلي تعـديـلاً جذرياً وكان ذلك القرار من أسباب تفتت الحزب . وبالرغم من أنني كنت متحمساً جداً للتعديلات الجديدة ، بل انني قدت حملة تأييدها ، وقدمت مذكرة طويلة شرحت فيها كل موجبات التعديل إلا أنني اتطلع الى ذلك الجهد اليوم بالكثير من الأسف وأوجّه اللوم لنفسي للمسـاهمة في مثل ذلك التعديل .

* * *

إعتبر النظام الداخلي الجديد أن المؤتمر القومي هو الهيئة المسؤولة عن الانتخاب المباشر للقيادة القومية ، وذلك بصرف النظر عن المناطق التي يفد منها أعضاء المؤتمر والمرشحون للقيادة القومية . وهذا يعني أن باستطاعة العضو الحزبي الفائز في انتخابات فرقته أن يرشح نفسه

لعضوية القيادة القومية . فماذا كانت النتيجة العملية لذلك النظام الداخلي ؟

في ذلك المؤتمر القومي بالذات ، وبعد أن انسحب الاستاذ عبد الله الريماوي ومعه اكثر من ثلاثين من أعضاء المؤتمر معظمهم من الاردنيين ، استطاع اللبنانيون ان يتحكموا بانتخابات القيادة القومية . وكان من الواضح أن العضوية الحزبية في لبنان لم تكن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقتضيات النضال السياسي كما كانت عليه في البلدان العربية الأخرى خاصة في سوريا والاردن والعراق. لذلك نستطيع أن ندرك الآن الخلل الذي أصاب تشكيل القيادة القومية من جراء ذلك المؤتمر . فعلى الرغم من أن الأغلبية الساحقة من الأعضاء الاردنيين بما في ذلك الموجودين داخل الاردن آنذاك ، قد قاومت نتائج المؤتمر ، وبالرغم من قبول الدكتور منيف الرزاز على مضض انتخابه عضواً في القيادة القومية رغم غيابه عن المؤتمر ، فقد تلاحقت الأمور التي قادت الى تفتيت الحزب في الاردن .

كذلك أصبح السيد طالب شبيب من العراق عضواً في القيادة القومية الجديدة ، رغم أنه لم يكن عضواً رسمياً في المؤتمر ، بل كان مبعوثاً من قيادة قطر العراق حمل معه تعليمات وأفكاراً محدّدة لم تقرأ في ذلك المؤتمر . اما الاستاذ ميشيل عفلق فقد استمر أميناً عاماً للحزب بحجة أنه وإن كان سورياً إلا أنه اكتسب وضعاً قومياً على الحزب أن يتجاوز معه شكليات الجنسية نفسها .

وفي عام ١٩٦٢ عقد المؤتمر القومي للحزب في حمص ، قبل ان يعاد تنظيم الحزب في سوريا . وكان عدد الاردنيين في ذلك المؤتمر لا يتجاوز الثمانية اشخاص تم تعيينهم من القيادة القطرية في الاردن . وتسلل عبر الحدود السورية ـ العراقية خفية عن السلطة ضعف ذلك العدد من العراق . وأما اللبنانيون فكانوا الأكثرية هذه المرة أيضاً ، ولم يشترك السوريون في المؤتمر رغم تواجد بعضهم ، وخاصة الدكتور الأتاسي الذي عقد المؤتمر في بيته . وكان الاستاذ ميشيل عفلق السوريّ الوحيد في المؤتمر ، وقد كلّف المؤتمر بعض العراقيين بالعمل على تنظيم حزب البعث في سوريا من جديد .

وعندما استولى البعثيون على السلطة في بغداد ودمشق ، عقد المؤتمر

القـومي الأول الذي عكس توازن السلطة ، في بغـداد ودمشق ، وجاء البعثيون من خارج القطرين ليلعبوا دوراً ثانوياً جداً ، وكانت قيادات الحـزب في الاردن قد اعتقلت في شهـر تموز عام ١٩٦٣ . وهكذا فقد استمرت المؤتمرات القومية تتشكل من الذين باستطاعتهم الحضور ، أو من الذين يحكمون قطراً أو آخر ويكون لهم القول الفصل في عضوية المؤتمر القومي .

وباعتقادي فان النظام الداخلي الذي وضع عام ١٩٥٩ ، كان سبباً رئيسياً من أسباب حركة شباط ١٩٦٦ . إذ أن السيطرة السورية ولا سيما العسكرية هي التي شكلت المؤتمر القومي الأخير للحزب الموحّد . وبالرغم من محاولة السلطة السورية العسكرية تسيير القيادة القومية الجـديدة ، ونجاحها في ابعاد الاستاذ عفلق عن أمانة سرّها ، إلا أن القيـادة الجـديدة بقيادة الدكتور منيـف الرزاز حاولـت ممارسـة صلاحياتها ، ضـد منطق ومعطيات ومسؤوليات الحكم القطري .

ومنـذ عام ١٩٦٨ ، كانت المـؤتمرات القطرية عبارة عن أجهزة من أجهـزة الحكم القـطري سواء في العراق أو سوريا ، وظلت المؤتمرات القومية أشكالاً تعبّر في الحقيقة عن امكانيات أنظمة الحكم في استقطاب من يمكن استقـطابـه من خارج القطر نفسه . فلو تسلّم حزب البعث الحكم وفق النـظام الداخـلي القديم ، لبقيت القيادة القومية مؤسسة للتنسيق بين مجموعة النضالات السياسية ، لتربطها في الخط القومي ، آخذة بعين الاعتبار متطلبات الحكم دون أن تصطدم به . ولقد انتبه الحكم القائم في العراق عام ١٩٨٠ لهذه الحقيقة ، فوضع في بنود الميثاق القـومي المقتـرح ، ما يشـير الى ضرورة مراجعـة الاسلوب الذي كان سائداً ، وترك العمل الحزبي في كل قطر عربي حرية الاعتماد على نفسه ، فيكون جزءاً من تطور الحياة السياسية في ذلك القطر .

* * *

بحث المـؤتمـر القـومي عام ١٩٥٩ في بيروت موضوع حلّ الحزب والعلاقة مع عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة . وجاء ذلك بعد إنسحاب عبد الله الريماوي ومؤيديه . فكلفني الاستاذ ميشيل عفلق بالسفـر الى دمشق اثناء بحث ذلك الموضوع الخطير ، لمقابلة الاستاذ اكـرم الحـوراني الذي كان نائباً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ،

ومقيماً في دار الرئاسة في دمشق .

أبدى الاستاذ الحوراني تخوفه الشديد من موضوع ما يمكن ان يترتب على الانشقاق الذي حدث في الحزب ، لا سيما وأن الريماوي كان حريصاً على ربط انسحابه باتهامه للاستاذ عفلق والمؤتمرين بمعاداة عبد الناصر والعمل على إضعاف الوحدة المصرية السورية . ونصح الاستاذ الحوراني ببذل كل الجهود الممكنة لاعادة الريماوي ضمن أية شروط ممكنة . وقال بأن القرار المقترح بتكريس حل الحزب في سوريا ومصر ، واعتبار عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة بديلاً له ، لا يمكن ان يكون قراراً حكيماً ، وأنه من الأفضل أن يهمل بالمرّة .

لكن بعض القياديين في الحزب رأوا ضرورة عملية لمثل ذلك القرار . ولا أدري بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على ذلك الحدث ، مدى اثره على حياة الحزب . ولكن بعودة تحليلية الى تلك الفترة ، أستطيع أن أقول وبقناعة كاملة انه لم يكن ضروريا عقد مؤتمر عام ١٩٥٩ ، وكان من الافضل أن تترك الأمور لتأخذ مجراها الطبيعي . اذ لم يقدّم ذلك المؤتمر شيئاً إيجابياً غير تكريس زعامة الاستاذ ميشيل عفلق ، ليكون دائماً نقطة الانطلاق لإعادة تجميع من يُمكن تجميعهم من مدنيين وعسكريين في برنامج يستهدف الاستيلاء على السلطة، دون الخروج من دوامات الحكم القطري بطريقة يمكن أن تميّزه على غيره من الاتجاهات الوحدوية . وقد يكون هذا الأمر ايجابياً فقط اذا افترضنا أن حزب البعث الذي تأسس رسمياً عام ١٩٤٧ لم ينته بالفعل عام ١٩٥٨ . وأما من حيث القرارات الأخرى في وضع النظام الداخلي الجديد ، وتكريس حلّ الحزب ، وفصل الاستاذ المرحوم عبد الله الريماوي ، فانها لم تكن ابداً من العوامل التي أعطت لحزب البعث العربي الاشتراكي امكانية البقاء الفعّال على الصعيد القومي .

في أول اجتماع للقيادة القومية الجديدة صدر قرار يقضي بضرورة عودتي الى الاردن لإعادة تنظيم الحزب . ولكنني طلبت تعديل ذلك القرار بحيث يدعى الدكتور منيف الرزاز وآخرون غيري لتلك المهمة . وبالفعل فقد عدّل بهذا المعنى ، ولكن شريطة ألا يترك الأمر لفترة طويلة . كذلك صدر قرار آخر بضرورة أن يقوم الاستاذ ميشيل عفلق بالظهور العلني في احتفالات الوحدة مع السفير المصري في بيروت ، ولم يكن الاستاذ

عفلق راضياً عن ذلك . فكلفني بنقل رسائل الى دمشق للاستاذ الحوراني والاستاذ منصور الأطرش والسيد خالد الحكيم الذي كان من قيادات الحزب النقابية ، طالباً من الجميع حث أعضاء القيادة القومية الجديدة على الغاء قرارهم . وكان ذلك الموقف عودة الى الحالة التي كانت سائدة دوما في الحزب ، من حيث الالتزام بالقرارات المتخذة .

شرح لي الاستاذ الحوراني طبيعة عمل القيادات القومية فقال بأنه ندر أن جرى أي تصويت في تلك القيادات . وكان إذا طرح موضوع اختلفت عليه الآراء ، خرج المجتمعون باعتقاد كل واحد منهم أن ما قاله هو قرار الحزب . وحدث مرّة أن بحثت المعركة الانتخابية في سورية ، فعاد الحوراني الى حماة معلنا في تصريح صحفي موقف الحزب من العلاقات السورية العراقية. وقد فوجىء في اليوم التالي بافتتاحية في جريدة « البعث » السورية تناقض وتدين ما صرح به . وكان الاستاذ ميشيل عفلق بالذات هو الذي كتب تلك الافتتاحية وأمر بتأجيل صدور الجريدة ريثما ينهي كتابة الافتتاحية .

لم يكن الاساتذة الثلاثة كما سمّاهم البعثيون دائماً على اتفاق في الرأي بالنسبة للعمل السياسي في سوريا بشكل خاص ، ولكن معارضة الاستاذ ميشيل لسياسات الحزب القومية لم يكن من السهل أن يكتب لها النجاح . رغم أن صورة العميد أو الأخ الأكبر الذي يكون له حق القول الفصل ومخالفة قرارات أو آراء الأكثرية ، كانت القاعدة الدائمة في العمل الحزبي .

* * *

عدنا الى دمشق لنعيش الصراع المتعدد الجوانب على مسرح السياسة في الجمهورية العربية المتحدة .. فقد اعلن الريماوي عن تأسيس القيادة القومية الثورية التي اعتبرت نفسها الممثل الشرعي لحزب البعث العربي الاشتراكي . ثم صعدت حدة الصراع بين البعثيين السوريين من جهة وعبد الناصر وعبد الحميد السرّاج من جهة أخرى . وكان القوميون العرب قد حاولوا مع البعثيين انقاذ الوضع ، وتألفت لجنة مشتركة من الدكتور جورج حبش والسيد هاني الهندي والاستاذ حكم دروزة من جهة ، ومن الاستاذ ميشيل عفلق والدكتور سعدون حمادي ومني من جهة أخرى ، وذلك من أجل التباحث وتوحيد وجهات النظر . ولكن الأمور

كانت قد ساءت كثيراً ، وبدأت المعركة مع مصطفى حمدون الذي كان وزيراً للاصلاح الزراعي في الحكومة التنفيذية للاقليم السوري ، فتحرك الاستاذ ميشيل عفلق بين الوزراء البعثيين الآخرين من أعضاء الحكومة المركزية معلنين الاستقالة الجماعية . وفي صباح اليوم التالي زارني باكراً الدكتور جورج حبش ، ولم يقبل أن يدخل بيتي ، بل اكتفى بالقول وهو خارج الباب أن الاستقالات هي موقف خيانة وطنية وقومية ، وهكذا انقطع الحديث وتوقفت اعمال اللجنة المشتركة .

وعاد الاستاذ اكرم الحوراني الى بيته ، فزرته مرة مع المرحوم الاستاذ كمال ناصر . وكان ملخص حديثه لنا أن المشكلة الرئيسية كانت في محاولة تمصير سوريا وليس في اللقاء الناصري - البعثي الذي كان مطلوباً منه ان يكون الأساس الفكري للوحدة المصرية السورية . وقال أيضاً بأن السياسيين المحترفين والبعثيون منهم، وهو من بينهم، قد دخلوا الوحدة بقلوب أطفال ولم يلعبوا كما فعلوا في الحياة السياسية السورية قبل الوحدة.

بدأ عبد الحميد السرّاج سياسة إحكام سيطرته على سوريا ، وبدأت بذلك حملة إضعاف البعثيين وتقريب مختلف الفئات الأخرى من مواقع النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي ، وغادر الاستاذ ميشيل عفلق دمشق الى بيروت . والتقى بعض البعثيين السوريين وتبادلوا وجهات النظر ، بينما رفض البعض الآخر المشاركة في هذه اللقاءات . واذكر اني زرت الدكتور نور الدين الأتاسي والدكتور ابراهيم ماخوس ، حيث عملا مقيمين في مستشفى المجتهد الحكومي ، وكان رأيهما أنهما يفضلان الانتظار ريثما يخرج للمسرح اشخاص غيرهم .

لم يكن هناك دعوة صريحة للبعثيين في سورية للعودة الى أي تنظيم حزبي ، ولم يكن غريباً على مجموعات كبيرة من الشبان الذين عملوا سوياً وعرفوا بعضهم ونشأت بينهم صداقات أن يلتقوا ويتحدثوا . ولكن السرّاج ظل حريصاً على الا يتطور هذا اللقاء الى عمل جدّي مشترك . وفي مثل تلك الأجواء ، وصلتني رسالة مستعجلة من الاستاذ جبران المجدلاني ، يقترح علي أن أغادر دمشق الى بيروت لأن انظار أجهزة الأمن قد إتجهت نحوي للاعتقاد بأنني كنت أسعى الى تجميع البعثيين السوريين . وكان الاستاذ المجدلاني صديقاً لكمال رفعت الذي أبلغه

ذلك . ولم أجد خياراً آخر غير الاستجابة لذلك الاقتراح والسفر الى بيروت ، بانتظار العودة الى عمان في اوائل عام ١٩٦٠ .

* * *

لم يكن الدكتور منيف الرزاز مقتنعاً بما جرى في المؤتمر القومي الذي عقد في بيروت ، ولكنه اقتنع بضرورة اعادة تقييم الأمور والتفكير بامكانية تنظيم الحزب على الأسس الجديدة . ولم يُقبل عدد كافٍ من القياديين للاشتراك بتلك المباحثات ، الى أن وقعت حادثة اغتيال المرحوم هزّاع المجالي التي استأنا منها كثيراً ، ورأينا أن تحمّل مسؤولية الموقف الموحّد تقتضي أن نبدأ التشاور في مختلف الأمور كقيادة قطرية جديدة وذلك في أواسط عام ١٩٦٠.

بعد تلك الحادثة رأى الملك حسين أن يلتقي ببعض الشباب وكنت من بينهم وقد تم اللقاء الأول لي مع الملك ، وكان انفرادياً . وبالرغم من طلب مدير دائرة المخابرات الذي أبلغني عن رغبة الحسين ، ألا اتشاور بالضرورة مع الدكتور منيف الرزاز ، إلا أنني فعلت ذلك ، ونصحني الدكتور أن لا أخوض مع الملك نقاشاً سياسياً وأن أدّعي أنني لم أعد مهتماً بالأمور العامة ، وانني انصرفت للعمل الطبي . وقد عتب جلالة الملك على ذلك النوع من الحديث ، فأبلغته بأنني كنت قد وعدت المرحوم الرئيس القتيل بأن أهتم بخدمة البلاد عن طريق الجهود الطبية ، وكان ذلك بناء على نصيحته .

عندما عدت الى عمان بعد المساعي التي بذلها المرحومان وصفي التل وهزاع المجالي ، زرت المجالي لأقدم له الشكر على مساعيه ، وبالفعل فقد كان رأيه أن اترك العمل السياسي للسياسيين ! اعتقلت بعد عدة ايام من ذلك اللقاء ، وكان السيد محمد رسول الكيلاني يرغب في معرفة حقيقة علاقاتي مع الذين خططوا لدخول الحدود الأردنية والقيام بأعمال تخريبية . والحقيقة انني لم أكن على معرفة بتلك المخططات ، ولكنني كنت اعرف عن محاولة الانقلاب التي اتهم بها صادق الشرع ، وقد بلغت تلك المعلومات الى الاستاذ عبد الله الريماوي وآخرين بالرّغم من أن الذي أخبرني عن تلك المحاولة طلب إلي ألّا أفعل ذلك .

لم تكن المساعي التي بذلت لاعادة تنظيم الحزب سهلة جداً بسبب انشقاق الريماوي ولعدم وجود الحماس الكافي عند معظم البعثيين .

كذلك فقد ازدادت الأمور تعقيداً عندما نجحت حركة الانفصال بين مصر وسوريا . وعلى أثر إعلان البلاغ الأول من دمشق ، وبعد أقل من يومين دعـاني المستر لودار لمعاينـــة زوجته التي كانت قد وصلـــت معه من الى بيته . ولم أكن أعرف ذلك الرجل ، ولكن الدكتور الرزاز كان يتحدث لنـا عن صداقتـه الشخصية به ، وعن لقائه المنتظم معه ، حيث كانا يتبـادلان الآراء والتحليلات السياسية ، كما كان الرزاز يأتي لنا منه ببعض المعلومات التي لم تكن متوفرة عند الآخرين .

دعاني المستر لودار لمعاينة زوجته التي التي كانت قد وصلت معه من بيروت عبر دمشق ، وبعد ان عاينتها طلب منّي أن نتحدث بالأمور العامة وســألني عن تواجـد الحـزب في صفـوف الجيش ، وعن امكانية قيام البعثيين بحركة انقلابية . وكان منطق ذلك الرجل أن الولايات المتحدة ترغب في تحجيم دور عبد الناصر ، وانها ساهمت في عملية الانفصال لأن عبد الناصر تجاوز الحدود التي يمكن للولايات المتحدة أن تتعامل معه ضمنها للتفاهم على حلّ مشاكل المنطقة . وانه عندما مرّ في دمشق وجد أن ما يقارب نصف المواطنين في سوريا غير مرتاحين لما حدث ، وانه لا بد إذن ـ حسب رأيـه ـ من رد الاعتبار الجزئي لجمال عبد الناصر وذلك بواسـطة انقلاب في الاردن . وذكر لي ان هذه فرصة مناسبة للسياسة الأميركية لأن تصلح ما أفسدته من العمل على تقويض حكومة سليمان النابلسي ، وذلك بتأثير سياسة دالاس التي اعتمدت على فرضية أن أية جهة لا تسير مع الولايات المتحدة ، فهي حتماً تسير في ركاب الاتحاد السوفياتي والشيوعية الدولية ، وانه ليس هناك امكانية لقيام أنظمة حكم وطنية وحيادية في العالم الثالث .

أخبـرت الدكتـور الرزاز عما دار من حديث مع المسؤول الاميركي واتفقنا على طلب مقابلة مع جلالة الملك لابلاغه بما جرى . وبالفعل فقد تمت تلك المقابلة . وكنت في هذا اللقاء الثاني مع الملك أكثر إنطلاقاً في الحديث وأكدت له رفضنا لمبدأ الانقلابات العسكرية . وكان الملك صريحاً في التحـدث حول ضرورة تعـاون الشبـاب الوطني ومســاهمته في بناء البـلاد ، واعتقـاده بأن الفتـرة التي مرّت على الأردن أفسحت المجال للكثيرين لأن يتسلّموا مقاليد الأمور ، بينما ظل العديد من الشباب الجيد موضع إتهام . ولقد كان ذلك الحديث قبل تسلّم وصفي التل منصب

رئاسة الحكومة الأردنية .

بعد التفاهم مع الرئيس وصفي التل ، وبحكم الصداقات التي كانت تربطه بعدد من القيادات الحزبية ، قررت القيادة القطرية أن يخوض عدد من البعثيين الانتخابات البرلمانية التي تمت في عهد وصفي التل عام ١٩٦٢ . وتبين نتيجة استفتاء جرى في مختلف المناطق موافقة أعضاء الحزب على دخول المعركة الانتخابية ، وبالفعل فقد أعلن بعضهم نيته بذلك وبدأوا بالعمل في مناطقهم . لكن انقلاب اليمن بدَّل الصورة الى حد كبير ، اذ قطع الدكتور الرزاز اجتماعات القيادة القطرية ووقف في موقع الحوار الفردي مع وصفي التل . في حين اعتقد بعض البعثيين بأن الفرصة مواتية لخوض المعركة الانتخابية وشرح مواقفنا من مختلف الأحداث . وقد سادت الحزب وجهتا النظر هذه وتصارعتا عبر السنين المقبلة .

كانت احدى وجهات النظر تقول بأن على الحزب خوض المعارك وفتح كل الجبهات لاستقطاب الجماهير . اما إذا تسلَّم السلطة أو اشترك بها بشكل أساسي ، فان عليه ان يغلق ما أمكنه من الجبهات من أجل تثبيت مواقعه . وان على الجمهورية العربية المتحدة وعلى البعثيين ان لا يغلقوا الحدود ويستعدوا الآخرين . وكانت فترة الانفصال مناسبة لطرح وجهات نظر الحزب . وعندما تسلّم البعثيون الحكم مع عبد السلام عارف في العراق ، ومع الناصريين في سوريا ، كان عليهم أن يحيطوا نفسهم بالاصدقاء . كذلك عندما حكموا سوريا وحدهم في أواخر عام ١٩٦٣ ، كان عليهم أن يغلقوا كل الجبهات الداخلية والخارجية ، لا سيما مع الأردن .

ولكن وجهة النظر الثانية كانت تتشدد في المواقف عندما يكون الحزب او جزءاً منه في الحكم ، وترتخي عندما يفقد الحزب مواقعه الرسمية . وكان ذلك الاختلاف في التكتيك الحزبي سبباً في الصراعات التي نمت وتصاعدت ، كما كانت سبباً في الاتهامات المتبادلة .

وبعد أن عادت القيادة القطرية للاجتماع بعد توقف استمر ثلاثة أسابيع ، فوجئت بأن الاتفاق كان قد تم بين الأمين العام والآخرين على عدم خوض المعركة الانتخابية ، وهكذا لم أجد خياراً آخر غير الاستقالة والعودة الى قواعد الحزب لابداء وجهة نظري المعارضة . وبالرغم من أن

استقـالتي كانت معلّقة إلا أن مساعي عديدة بُذلت لعودتي عنها والحفاظ على الصداقات الشخصية التي كان الرأي يتجه الى أنها أساسٌ هام في العلاقات الحزبية .

والحقيقة أن ذلك الرأي لم يطرح لأول مرة ، فقد سبق أن وقع خلافٌ حول العلاقات النظامية في الحزب عندما اكتمل عدد القيادة القطرية في الاردن واصبح سبعة اشخاص ، فقد انتدبتني القيادة القطرية آنذاك لأن أكـون أمـين سر شعبـة عمـان . وعنـدما بحثت القيادة القطرية الخلاف ، وسُويت الأمور ، جرى عتاب خارج الاجتماع الرسمي حول أولويات العلاقة بين الأفراد ، وما اذا كانت الصداقات هي التي ترسم حدوداً لما يمكن ان تختلف عليه الآراء .

وحدث ذلك أيضاً في بريطانيا حيث كانت الصداقات الشخصية توحد المواقف وتجمد الخلافات التي تظهر في الاجتماعات الرسمية . ولعلّ مثل ذلك الاعتقاد كان له ما يبرره من حيث تطور الذهنية في العمل العام في المنطقة العربية . فكان لا بدَّ للقيادات من أن تحمي نفسها بأن تلجأ لعوامل الحماية خارج حدود الرأي الذي تناقش ، فتوفرت تلك الحماية بعلاقات الصداقة أو القرابة ، لا سيما بعد وصول البعثيين الى السلطة ، وخضوع مختلف العلاقات الى القوة العسكرية . فاذا نظرنا الى السنوات الأولى من تأسيس الحـزب كان من النادر أن تتم التحالفات في مواقع القيـادة على اسـاس الصداقة أو القرابة ، بينما تشير الحقائق خلال السبعينات الى تقوية تلك الأسس في المواقع القيادية المختلفة العسكرية منها او المدنية .

***

بعـد فترة من تسلّم وصفي التل رئاسة الحكومة، التقيت مـع الملك حسين في حفلة خاصة لصديق مشترك ، وكان الملك متفائلاً الى حدٍّ كبير ، كمـا كان يأمـل في إقبـال العنـاصر الوطنية بما فيهم العقائديون على المساهمة في الحياة العامة في مختلف المؤسسات . وأبدى الحسين رغبته في لقائي والدكتور الرزاز . وبالفعل فقد تمت تلك الزيارة خلال أيام ، وحضر اللقاء المرحوم وصفي التل ، وكان الشريف حسين بن ناصر رئيساً للديـوان الملكي آنـذاك . واستعـرض الملك الأحـداث منـذ تسلّمـه المسـؤولية ، واقترح أن يبدأ التعاون الجدي لتغيير الملامح السلبية،

ودفع الأمور بالاتجاه الصحيح . ولكن الدكتور الرزاز اقترح بأن تعود الأمور الى ما كانت عليه قبل استقالة النابلسي وطالب بأن يعود سليمان النابلسي رئيساً للحكومة ، وأن يشترك في الحكومة الوزراء الذين كانوا معه من مدنيين وعسكريين . واعتبر الرزاز مثل هذا الاجراء شرطاً وحيداً لاعادة الثقة .

بعد استقالتي من القيادة القطرية لم يوافق الأمين العام على عودتي الى التنظيم كعضو في حلقة ، فكان ذلك عاملاً من عوامل تهدئة الخواطر . وبقيت بعيداً عما كان يجري داخل الحزب إلى أن التقيت في بيروت مع الصديق القديم المرحوم خالد اليشرطي في أوائل عام ١٩٦٣ . وقد عاتبني خالد على ابتعادي عن الحزب بسبب الانصراف الى العمل الطبي ، وأخبرته بأن ذلك لم يكن سبباً أساسياً وشرحت له كل الجوانب الأخرى في هذا الموضوع . وكان ذلك مفاجأة له إذ أن استقالتي المعلّلة لم تقدم للقيادة القومية حسب أصول النظام الداخلي للحزب الذي يقضي بأن تبت القيادة القومية بعضوية القيادة القطرية وذلك بعد التحقيق مع العضو المستقيل نفسه . وكانت القيادة القومية بالرغم من استغرابها ، قد قبلت تقريراً شفهياً من الدكتور الرزاز عن رغبتي بالتفرغ للمهنة . وعدت من بيروت عازماً على خوض معركة من أجل تصحيح الأمور ، لكن رسالة طويلة وصلت من قيادة العراق عن طريق طالبين يدرسان في بريطانيا بدّلت موقفي، وجاء في تلك الرسالة أن هناك ترتيبات يقوم بها البعثيون في العراق لاستلام الحكم . فكان الحديث مع الدكتور الرزاز مركزا على ذلك الأمر ، وكان لا بدّ من تأجيل البحث في أي أمر آخر .

بعد استلام البعثيين للحكم في العراق في شباط من عام ١٩٦٣ ومن ثم في سوريا (آذار ١٩٦٣) ، اتصل بي القائم بالأعمال العراقي ليبلغني محتوى برقية وصلته من وزير الخارجية الجديد السيد طالب شبيب . وقد طلبت تلك البرقية أن نعمل على تقييم الوضع في الاردن ، لمساعدة الحكم الجديد لتحديد موقف منه . وبالفعل فقد عقد اجتماع لهذا الغرض بحضوري متجاوزين بذلك الشكليات ، وطرحت من جديد الاقتراح التقليدي بضرورة إنهاء كل الخلافات الممكنة مع الحكم في الأردن ، والسعي للمساهمة في إعادة الحياة السياسية الصحية ، وتنشيط البرلمان وتحسين مختلف الأجهزة الادارية . وقد كان ذلك الرأي

مقبـولاً إلى حدٍّ ما ، كمـا أن الملك حسـين أظهر بكل الوسائل الممكنة الاستعـداد للدخـول في الحوار القائم بين مصر وسوريا والعراق وذلك عنـدما بدأت المحادثات الوحدوية الثلاثية . وسافر الدكتور الرزاز الى العراق ، فطلب اليه الحسين أن يبذل جهده للحفاظ على العلاقات الطيبة بين العراق والأردن ، وطلب أن يلعب البعثيون دوراً في تنشيط الأوضاع الأردنية لتنسجم مع الاتجاه الوحدوي المطروح . ولكن الأمين العام عاد منتشياً من بغـداد ، ودعـا الى جلسـة مفتوحة حضرها عدد من غير البعثيين ، وروى لنا قصة السيد صالح مهدي عماش الذي كلّفه بعرض مبلغ كبير من المال على الملك حسين كي يرحل عن الأردن محافظاً على كرامتـه وهيبتـه . وبعـد فترة قصيرة استدعى الملك الدكتور الرزاز ، وعندما عاد الرزاز من لقائه مع الملك قال لنا بأنه أبلغ الحسين أن عليه أن ينضم الى الامام البدر في طلب اللجوء السياسي ! وأخبرني أيضاً بأن ما يشغل باله هو أن الناصريين في الاردن يسعون منفردين الى القيام بانقـلاب عسكـري ، وأن المسألة هي مسألة تسابق ، بعد أن فشلت محادثات الوحدة .

لم يسبق أن كان لي أيـة علاقـة بدخائل الأمور العسكرية ، ولكن الدكتـور الرزاز كلفني باجراء بعض الاتصالات مع بعض معارفي من العسكريين ، كذلك ساهمت في ترتيب بعض الجلسات بحضور الملحق العسكري العراقي الجديد ، دون أن اشارك فيها . ولم أكن مقتنعا بأن ما طرحه الدكتور منيف هو الذي يعكس الحقيقة ، كما لم يكن لديّ أية معلومات عن حقيقة التنافس الذي كان قائماً بين البعثيين والناصريين والقوميين العرب ومخططاتهم في تلك الفترة .

* * *

كان الاستاذ ياسر عمرو المحامي من الخليل ، والدكتور أحمد خريس من إربد قد خاضا المعركة الانتخابية ونجحا فيها بالرغم من طلب القيادة القـطرية لهما ألا يفعلا ذلك ، وقد فصلا من الحزب نتيجة لموقفهما . وعنـدمـا قوي المدّ الوحدوي ، طلب الأمين العام للحزب من النائبين المـذكـورين إلقـاء خطابين يوافق عليهما الحزب ، فيعودا بذلك اليه . واستجاب الأستاذ ياسر عمرو لذلك الطلب، وصوّت معظم أعضاء البرلمان على حجب الثقة ، فتم حل البرلمان واعتقل بعض اعضاء المجلس ، ومنهم

ياسر عمرو وأحمد خريس .

تلاحقت الأخبار الصحفية والدبلوماسية والتقارير السياسية والعسكرية والأمنية عن نيّة الفئات المعارضة القيام باستلام السلطة في الاردن بواسطة الانقلاب العسكري . وبعد أن وضح العداء بين جمال عبد الناصر والسوريين ، وتوقفت محادثات الوحدة الثلاثية ، جرت مذبحة حلب ودمشق بعد أن حاول الناصريون الاعتداء على حكم البعث برئاسة امين الحافظ، واعتقل في الاردن عدد من البعثيين المدنيين في ١٩٦٣/٧/٢٨ ، وكانوا اثني عشر شخصاً من الأطباء والصيادلة والمحامين وكبار موظفي الدولة . كما كان بينهم من لم يكن له اية صلة بالحزب ولمدة طويلة. ولعلّ ذلك يؤيد إلى حدٍّ ما، ما قيل لي فيما بعد، بأن مجلس الأمن الوطني في الاردن أقرّ الاعتقال لهؤلاء ، ثم لإثني عشر عسكرياً بعد ثلاثة أيام كإجراء احتياطي . وبعد ثلاثة اشهر أعتقل عدد كبير بلغ المائة شخص لنفس الاسباب وبنفس الطريقة .

قضيت فترة خمسة اشهر معتقلا في سجن الجفر ، كنت أقوم خلالها بالقراءة والنقاشات الثنائية والجماعية . وكان الدكتور منيف الرزاز نشيطاً في القراءة والكتابة ، وعقد الجلسات الكثيرة التي ألقى فيها أحاديث عن مختلف جوانب التفكير السياسي . وكان البعثيون يتابعون أخبار الحكم في العراق وسوريا ، بينما كان الناصريون يظهرون عداءهم لهذين النظامين . وعندما انهار حكم البعثيين في أواخر عام ١٩٦٣ ، أصبنا بنوع من الاحباط وخيبة الامل . ولكن الاوضاع في السجن على وجه العموم توفر جواً من الإلفة يحاول السجناء فيه الابتعاد عن الانفعالات ما أمكن . كذلك تظهر خلال فترة السجن الكثير من الصفات التي لا تظهر في الحياة العادية خارج السجن ، وتفتر صداقات ، وتتكون صداقات جديدة . والسجناء كالمسافرين في الطائرة أو الباخرة ، يبتعدون بعض الشيء عن الواقع وما يفرضه من علاقات عمل ومسؤوليات عائلية .

لم تستطع فترة معتقل الجفر أن تخلق الجوّ المناسب لمراجعة الافكار والتخطيط للمستقبل . وكما ذكرت سابقا كانت نسبة عالية من البعثيين قد ابتعدت عن تنظيمات الحزب لسنوات، كما أن الفترة التي مرت على اعادة تنظيم الحزب بعد كل الذي جرى لم تكن كافية لقيام الأفكار

المشتركة . إلا أن من الممكن القول بأن فترة الاعتقال والسجن كانت فترة مفيدة لاستكمال الخبرة اللازمة للعمل السياسي . وأعتقد أن الساحة الاردنية شهدت من الأحداث والصعوبات ما يكاد يجعل ذلك الاختبار جزءاً أساسياً في حياة العاملين في الحقل السياسي العام .

يختلف معتقل الجفر عن دائرة المخابرات وسجونها وزنازينها كما يختلف عن سجن المحطة، لبعده عن الناس، ولا يواجه المعتقلون فيه السلطة الحكومية مباشرة . وفي أوائل عام ١٩٦٤ ، وبعد أن أعلن جمال عبد الناصر دعوته لعقد مؤتمر القمة الأول ، نقلت والدكتور منيف الرزاز والاستاذ أمين شقير الى سجن دائرة المخابرات ، بينما نقل معظم المعتقلين الى سجن المحطة ، وحقق معهم في دائرة المخابرات لساعات وأيام ثم أعيدوا الى السجن ، ومنهم من أفرج عنه على دفعات ، وقد بقينا نحن الثلاثة في دائرة المخابرات لمدة ستة أسابيع .

كان اختبار السجن الانفرادي واختبار التحقيق تجربة غنية جداً ، زادت في قناعتي بمساوىء العمل السياسي السرّي، وكان قادة الحزب على مختلف مستوياتهم يسارعون بالاعتراف بوجود التنظيم السري بشكل أو بآخر . فأحدهم مثلاً سئل من قبل المحقق عن التنظيم السري فأجاب بأنه على أساس التحقيق الرسمي فليس هناك تنظيم ، ولكن اذا كان السؤال موجهاً بصفة الصداقة الشخصية فالجواب نعم . وعندما اعترف آخر ، وعوتب كان تفسيره أن أزمة نفسية أصابته اضطرته أن يكذب . كذلك اشترك فريق من البعثيين بكتابة مذكرة وقعوها باسمائهم ومواقعهم القيادية ، وصفوا فيها حزب البعث بأنه عبارة عن مجموعة إجرامية تقوم بالأعمال التي لا تخدم الوطن .

ولا بد هنا من الاعتراف بأن طريقة ووسائل التحقيق مع القياديين كانت ناعمة جداً ، ولم تكن بنفس النعومة مع الأعضاء العاديين . وقد وصلت الى القناعة الكاملة بأن العمل السياسي يجب أن يكون عملاً علنياً، وبالتالي فالذين يتصدون للعمل السياسي، لا بُد وأن يضعوا في حسابهم تحمل المسؤولية ونتائجها اذا ما تعرضوا للاصطدام مع السلطة . وقد يكون من الجدل النظري فتح باب النقاش حول مجمل نتائج العمل السياسي السري في البلاد العربية بشكل عام خلال الثلاثين عاماً الماضية . وماهية نتيجة النضال السياسي غير الانقلابي خلال تلك

الفترة ونتائج اعتماد السياسيين والمفكرين على العسكريين للوصول الى السلطة . وعلى اية حال فان جميع الدلائل تشير الى الايجابيات العديدة التي تميزت بها الاردن بسبب فشل مختلف المحاولات الانقلابية : سواء على صعيد البناء الداخلي للاقتصاد والمؤسسات الديمقراطية ، او على صعيد امكانات الاردن الذي لعب دوراً كبيراً في السياسة العربية من أجل تحقيق التضامن العربي ومقاومة الضغوط عليه منذ مؤتمر كامب ديفيد .

نقلنا الى سجن المحطة لنقضي هناك شهرين آخرين ، تميّزا بالنقاشات الحادة وفتور العلاقات بين عدد كبير من البعثيين بسبب نتائج التحقيق السياسي بالدرجة الأولى .

وحدث أن طلب بعض السجناء تجنيد بعض الشخصيات الأردنية لتقديم طلب الاسترحام لاخراجنا من السجن والافراج عنا ، ولم تنجح تلك المساعي لأن هناك من اعتقد بأن الذين كان يفترض بهم أن يضغطوا من اجل الافراج عنا هم الفئات التي تدّعي أننا نمثلها وليست تلك التي نعلن العداء لها بهدف القضاء عليها . وكانت احدى الجلسات التي احتد فيها النقاش ذات تأثير كبير على النفس ، وأظهرت التناقض الحقيقي بين ما نقول ونؤمن به . ولعلّ جانباً من التمسّك الشكلي بالشعارات كان نوعاً من المكابرة والادمان والتمسك بالكرامة الشخصية التي ترفض الرجوع عن مواقع تشبثنا بها لعقدين من الزمن . وعلى الرغم من أن أكثر القياديين قد اعترفوا بذلك ، الا انهم استمروا على نفس النهج الامر الذي قادهم الى أكثر من منزلق .

أذكر أنه بعد الخروج من السجن زارني عربي مقيم في الغرب ، وطلب اللقاء بصديق قديم من كبار البعثيين، فرتبت له ذلك. وقد فوجئت ومن كان معي بتصريح ذلك القائد ، بأنه بعد مرور أكثر من خمسة عشر عاماً على عضويته في الحزب فإنه لم يعد يؤمن بأفكار الحزب ومواقفه وأسلوب عمله . ولم تكد تمر بضعة أيام على ذلك التصريح حتى تسلّم ذلك القائد منصباً كبيراً في الحزب ، وبقي فيه إلى أن أقيل منه فاعلن انه مستمر على ايمانه بالفكر الوحدوي والاشتراكي الا انه لم يعد له اية صلة تنظيمية بالبعثيين .

ولم يكن ذلك القائد الوحيد بين العسكريين او المدنيين الحزبيين ،

الذين تكررت تنقلاتهم بين الإيمان المطلق والكفر المطلق. فالعسكريون من البعثيين قد تميزوا في هذه الظاهرة كما تميزوا بظواهر أخرى عن الحزبيين المدنيين . ذلك ان الباب الوحيد المفتوح للعمل السياسي كان يرتبط دائماً عند العسكريين بتأمين ثلاثة شروط : المكتب والمرافق والمخصصات .

عندما تأسس الحزب ، ولعدد غير قليل من السنين ، كان يسيطر على اذهان وعواطف نسبة كبيرة من المواطنين في سوريا والاردن بالدرجة الأولى . فكان اذا خرج القائد للشارع استجابت له بعفوية صادقة جماهير المواطنين . ولكن عندما فقد الحزب استجابة الشارع العفوية ، ظل الكثيرون من قياداته يشترطون الجماهيرية ، فاذا توفرت من أي مصدر آخر غير افكار وبرامج الحزب ، توهموا أنهم قادرون على تحويلها باتجاههم . ولقد كان ذلك واضحاً عندما كان المدّ الجماهيري قوياً في تأييد العمل الفدائي ، وظن قادة البعث أن ذلك التأييد هو تأييد لهم ، وقد ساعد على نمو ذلك الوهم وجود أنظمة الحكم البعثية التي استطاعت أن توفّر المتطلبات اللازمة للشكليات على الأقل .

* * *

لم أعد قادراً على الاقتناع الحقيقي بالالتزام بالأفكار والاجتهادات التي كانت سائدة ، لا سيما وانني لم أكن منتظماً بالفعل ، بالرغم من المحاولة لاقامة قيادة جديدة تبدأ من سجن المحطة ، على أثر ما ظهر من مواقف في التحقيقات السياسية . في ذلك الجو ، رأيت ان دعوة جمال عبد الناصر لمؤتمر القمة العربي الأول ، وانعقاد ذلك المؤتمر قد نقل العالم العربي الى وضع جديد ، تكمن أهميته في ضرورة مراجعة كل الأفكار والمواقف والأساليب ، فكتبت رسالة الى الملك حسين حملها اليه المرحوم سليم البخيت الذي كان يتحدث عن موضوع المعتقلين من موقعه في الدولة ، وكان قد اقترح علي أن أفعل ذلك .

ذكرت في تلك الرسالة أن مؤتمر القمة خلق وضعاً جديداً على مسرح السياسة الأردنية يفرض أن يكون هناك حوار مع العاملين في الحياة العامة . كما ذكرت أن الحسين دعا السياسيين في سجونهم للحوار قبل ذلك ، وأن وجودنا في السجن يجب ان لا يحرمنا من حق إبداء الرأي أمام الملك . ولقد أطلعت اثنين من الأصدقاء فقط على تلك الرسالة . وبعد

ثلاثة أيام نقلت وحدي الى سجن دائرة المخابرات ، فرأيت من واجبي أن أكتب إلى الدكتور الرزاز عن موضوع تلك الرسالة، وهرّبت زوجتي رسالتي له ونقلتها الى سجن المحطة . وبالرغم من دقة روايتي ، إلا أن الدكتور عقد اجتماعاً لبعض السجناء ، وأعلن أنه لم يصدّق ما قلت ، وان الحقيقة أنني أرسلت استرحاماً للخروج من السجن واستنكاراً لسياسة الحزب . وقد ساعد على تقبّل ذلك الإدعاء ، إطلاق سراحي من السجن قبل إطلاق سراح السجناء الآخرين بخمسة أيام بمن فيهم الدكتور الرزاز نفسه .

* * *

في أواسط عام ١٩٦٤ وبعد خروجي من السجن بأشهر قليلة ، التقيت مسؤولاً اردنياً كبيراً فجرى البحث حول تقييم الوضع العربي القائم . وكان رأيي ورأي مجموعة من البعثيين ان المسرح السياسي العربي قد اختلف بعد انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول ، وأنه لا بدَّ من السعي لتحسين العلاقات بين سوريا والاردن ، لأن ذلك سيساعد حتماً على اعتدال الحكم السوري من جهة ، والسير في خطوات انتعاش الحياة السياسية في الاردن من جهة اخرى . وعلى أثر ذلك اللقاء قابلت الملك حسين ، فبارك ذلك المسعى . ولكن بالرغم من موافقة الدكتور منيف الرزاز على ذلك ، فقد حذرني بأن ما أقوم به هو اجتهاد فردي لا يلزم بالضرورة قيادة الحزب في الاردن . ولم أكن أدري ما اذا كان هناك قيادة حزبية في ذلك الوقت ، نظرا لأن الدكتور الرزاز كان يطرح ضرورة انشاء قيادة سرّية ، على ان نبقى نحن ومن هم على شاكلتنا مظهراً خارجياً للتحرك العلني فقط .

سافرت الى دمشق وعقدت جلسة مطولة مع المرحوم الاستاذ صلاح الدين البيطار الذي كان رئيساً لوزراء سوريا ، ووضعنا سوية مذكرة احتوت على اربعة عشر بنداً عرضها أثناء وجودي في دمشق على مجلس الرئاسة الذي اقر جميع بنودها ، وعدت الى عمّان بعد أن ساهمت بالاسراع في وصول السفير السوري الجديد الدكتور أسعد الاسطواني الذي كانت تجمعني به صداقة تعود الى عام ١٩٥٨ في دمشق ، وكان طبيباً يعتبر من البعثيين المعتدلين . وطلب البيطار من السفير الجديد ان يعود اليّ في كل ما يمكن أن يقوم به من نشاط في عمان . وقد اتفقت معه

على صيغة الخطاب الذي ألقاه عند تقديم أوراق اعتماده . ومما جاء في ذلك الخطاب أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو امتداد للثورة العربية الكبرى التي قادها الحسين الأول . وبعد عودة الدكتور الاسطواني الى بيته دعاني للاشتراك في فرحته من نتائج ذلك الخطاب اذ كان الحسين سعيداً جداً به لدرجة أن عينيه اغرورقتا بالدموع عند إلقاء الخطاب.

بعد ذلك بفترة قصيرة الغي قرار الاقامة الجبرية بحق الدكتور منيف الرزاز ، وعاد الى عمله الطبي ، ولكن إلحاح السوريين عليه كان متواصلاً فسافر الى دمشق وتسلّم منصب الأمين العام للقيادة القومية والحزب كله طبعاً . وقد رأيت مع بعض القياديين أن علينا التباحث في أمر قيادة وتنظيم الحزب في الأردن . وكان اجتهادنا نابعاً من الايمان بأن كل من استمر على انتمائه للبعث واكتسب الخبرة الطويلة ، هو المؤهل لأن يشارك في قيادة الحزب، وبالرغم من أخطاء قد يكون ارتكبها. ورفضنا تسليم قيادة الحزب ومقدراته الى مجموعة من الشبان حديثي السن الذين لن يكونوا معصومين عن الخطأ ، بل سيعرضون الخبرة النضالية الطويلة الى تجارب جديدة ، لا يمكن ان تكون نتائجها أحسن مما كانت عليه تجارب الذين سبقوهم . وكنا نعتقد أن الرعيل الحزبي الاول سيكون أكثر قدرة على الاتصال بالناس وبالمسؤولين وغيرهم لطرح آراء ومواقف الحزب . كما ان هذا الرعيل هو الاكثر ضمانة للاستمرار وكسب ثقة الشعب ، وتطوير العمل الحزبي .

سافرت الى دمشق مع اثنين من الذين شاركوا في تلك الجلسات هما المرحوم هاجم الهنداوي ، والسيد شاهر ابو شاحوث وتقدمنا للأمين العام للحزب باقتراح خمسة عشر من كبار البعثيين لكي يختار من بينهم قيادة قطرية للأردن . لكن الأمين العام لم يكن مقتنعاً باقتراحنا ، واكد على ضرورة افساح المجال امام الشباب الثوري الجديد لتولي القيادة ، وان علينا أن نعمل في خدمة الشباب الجديد . ثم شجب الأمين العام فكرة العمل السياسي العلني لأنه حسب رأيه يؤخر عجلة الثورة ، بالاضافة الى عدم توفّر الكفاءات اللازمة له ، وانتهازية معظم البعثيين المكشوفين !

لم تمض فترة طويلة على تولي القيادة الثورية الشابة حتى بدأت

باذاعة البيانات من اجهزة الدولة الرسمية التي تندد بالحزب وسياسته ، الأمر الذي اكد على استهانة الدوائر الحكومية في الاردن بالمستوى الذي كانت عليه تلك القيادة . وباعتقادي ان حزب البعث في معظم الأقطار العربية قد أصيب أكثر من غيره من الأحزاب بمرض القضاء على الأجيال المتعاقبة من قياداته ، ليدخل في تجارب كانت تفتقر الى النضوج . وقد ساعد على ذلك بعض القيادات المدنية التي لم تكن تتحمل فكرة ان ينافسها احد من تلك الأجيال المتعاقبة ، اضافة الى تغلغل العسكريين الحزبيين وتمتعهم برجحان النفوذ في مختلف مستويات كوادر الحزب .

قبل اعتقال القيادة الثورية صدرت نشرة حزبية لم أشاهدها اشارت الى ان هناك تعميماً من الأمين العام الجديد للحزب مفاده بأن لا علاقة لي بحزب البعث العربي الاشتراكي. ولم يتح لي معرفة سبب ذلك بالضبط ، كما لم أستطع متابعة هذه المسألة بسبب قيام انقلاب شباط عام ١٩٦٦ في دمشق ، وقد قمت مع آخرين بزيارة السفارة السورية وكان الدكتور الاسطواني لا يزال فيها ، وسجلنا احتجاجاً على تلك الحركة . والحقيقة أننا لم نكن نعرف الكثير عن اهدافها رغم أنني كنت في دمشق قبل وقوعها بأيام قليلة . ولا أعتقد أن أسبابها تتعدّى موضوع الصراع على السلطة .

فاللجنة العسكرية الحزبية التي تشكلت في أواخر عهد الوحدة المصرية ـ السورية لعبت دوراً في الأحداث التي قادت الى انفصال تلك الوحدة وتسلمت السلطة في شباط ١٩٦٦ . وعندما سقط عهد الانفصاليين اضطرت اللجنة العسكرية البعثية استخدام الأسماء الحزبية المعروفة كالأستاذ ميشيل عفلق الى حين . ولكن الرجل القوي في تلك المجموعة العسكرية رأى أن الوقت قد حان لاضعاف عفلق ، كما رأى في الدكتور الرزاز وسيلة جيدة لذلك . ولكن الصراع الذي بدأ بين الرزاز من جهة والاستاذين عفلق والبيطار من جهة أخرى ، اضافة الى طموحات الدكتور الرزاز قد سهلت على العسكريين والمدنيين السوريين الذين لم يكونوا مرتاحين لسياسة الاساتذة الكبار ، أن يتخلصوا منهم جميعا .

في تلك الفترة كانت الساحة الاردنية دون وضع قيادي . فدعاني بعض السوريين والاردنيين للاشتراك في تشكيل قيادة جديدة تتعاون مع

من سمّوا بالقطريين السوريين ، ولكن تحذيرات وضغوطات المرحوم كمال ناصر والمرض الذي ألمّ بي لمدة طويلة كانت اسباباً أضيفت الى عدم قناعتي أصلاً بجدوى ذلك ، فبقيت بعيداً عن تلك المحاولة حتى حرب حزيران عام ١٩٦٧ .

***

بعد حرب حزيران نشط السياسيون في الاردن ، وتحرك أيضاً البعثيون للتفتيش عن امكانات العمل العام والمساهمة في اعادة بناء المعنويات . وكان هناك فريق من البعثيين الذين لم يؤيدوا حركة شباط ، وكانوا يعتقدون بأن وضع نظام الحكم السوري لم يكن أحسن حالاً من غيره . يضاف الى ذلك أن الاستاذ ميشيل عفلق والعراقيين أدانوا الحكم السوري البعثي ، بل أن عفلق ذهب الى القول بأن حركة شباط كانت سبباً رئيسياً في كارثة حزيران . وعلى اثر جولة على العديد من العسكريين المتقاعدين والمدنيين ، طرح اقتراح تشكيل قيادة قطرية تتصل بالاستاذ عفلق في بيروت ، وتتعاون مع مؤيديه في كل مكان وخاصة في العراق . ولكن تلك المحاولة فشلت عندما اتجه رأي أكثرية الذين ساروا فيها الى تكوين « العمل البعثي الموحّد» من كل الراغبين بالاشتراك في برنامج سياسي يطرح في الأردن ، ويدعو الى تشكيل جبهة وطنية . وبالفعل فقد اشترك بذلك البرنامج ما يقارب الاربعين بعثياً ، وكان بينهم من التزم بالتنظيم الحزبي والفدائي التابع لسوريا ، ومنهم من كان بعيداً عن التنظيمات ، وعواطفه كانت مع القيادة القومية التي كان عفلق يرمز الى استمرارها . ولكن الذين أصروا على الاستمرار في محاولة تشكيل قيادة قطرية باشراف مباشر من عفلق ، قاطعوا تلك المحاولة المشتركة ، واعتبروها موجهة من قبل السوريين .

انتخبت أميناً لسر « العمل البعثي الموحد » كما انتخب ستة أعضاء كهيئة ادارية ، وتم الاتفاق على اصدار بيان علني يتضمن برنامجنا السياسي . وعندما كنا نجهز البيان للطبع تسلّم البعثيون العراقيون الحكم . وقد شعر مؤيدوهم بالارتياح وانصرفوا للتفكير بتشكيل قيادة جديدة يدعمها حكم العراق ، كما فضل مؤيدو سورية أن يجمعوا قواهم للدخول في الصراع مع مؤيدي العراق . ووجد المستقلّون أنفسهم عاجزين عن القيام بأي شيء ، سوى الانتظار ومتابعة ما يجري . وبعد

فترة وجيزة وبالرغم من النصائح المتكررة للعراقيين بضرورة دعم المقاومة الفلسطينية بشكل عام ، إلا أن بعض العسكريين العراقيين أصروا على تشكيل الجبهة العربية لتحرير فلسطين ، أسوة بالصاعقة السورية . ومن الطريف أن الذين تحمسوا لتشكيل الجبهة العربية التابعة للعراق ، عادوا فيما بعد واعترفوا بأن الدافع الرئيسي لذلك كان لتأكيد الذات بعد أن برز فريق عسكري من الأردنيين في العمل الفدائي ولا سيما في قيادة الصاعقة .

كان مؤيدو سورية قد ساروا أشواطاً كبيرة في العمل واكتسبوا قوة وتأييداً ، ومن خلال الصاعقة والعمل الفدائي استطاعوا ان يستقطبوا عدداً من البعثيين للتنظيم الحزبي الذي سموه « التنظيم الفلسطيني الموحد ». وقد ناقشت السيد ضافي جمعاني في ذلك الأمر، فكان تفسيره أن كلمة فلسطين أصبحت أكثر جاذبية من كلمة الأردن ، وأن كره الناس للبعثيين دفعه مع الآخرين الى التركيز على العمل الفدائي وليس على العمل الحزبي. وكان السيد جمعاني حينذاك قائداً للصاعقة وأميناً عاماً للتنظيم الفلسطيني الموحّد .

وأما الجبهة العربية فلم تكن موفقة كثيراً ، وكانت تضم عدداً قليلا من الاردنيين والفلسطينيين ، بينما كثر فيها عدد العراقيين والسوريين الهاربين من سوريا . وكان المرحوم كمال ناصر قد أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فخفف من إنحيازه للاستاذ ميشيل عفلق ، وفضّل ان يسخّر علاقاته الطيبة مع جميع البعثيين لخدمة المقاومة . وعندما اشتدت الاصطدامات بين الصاعقة والجبهة العربية ، قمت بالتعاون معه على عقد اللقاءات الدورية بحضور السيد ضافي جمعاني والسيد شاهر أبو شاحوت للتفاهم على الكثير من القضايا . والحقيقة كنا نعجب لروح التعاون والمحبة التي سادت بين الاثنين وساعدت على حل الكثير من المشاكل . وقد كان واضحاً وفي أكثر من مرة التنافس بين المؤسستين ، ومحاولة الكثيرين الاستفادة المالية من ذلك التنافس .

في ربيع عام ١٩٧٠ توفرت لدي القناعة بفائدة التعاون مع «الصاعقة» وتقديم بعض الخدمات لها . وكنت قد استجبت قبل ذلك لتقديم خدمات للجبهة العربية، ولكنهم عادوا عن تلك الرغبة .

كذلك كنت مرتاحاً لتركيبة «الصاعقة» وكانت لي صداقات شخصية مع عدد كبير من افرادها إذ ان الاردنيين والفلسطينيين كانوا العنصر البارز في الصاعقة . طلب السيد ضافي جمعاني مني أن أعود الى التنظيم الحزبي ، وبالرغم من انني لم اكن راغباً رغبة شديدة بذلك ، فقد وافقت على طلبه. ولكن نموذج «العودة الى الحزب» احتوى على سؤال عن رأي الراغب في العودة بأحداث شباط ، فأجبت على ذلك السؤال بأنني شجبت تلك الحركة في وقتها ، ولكن الظروف القائمة قد تجاوزت ذلك الحدث ، وأنني أؤمن بالعمل من أجل وحدة الحزب ، وأن المؤتمر القومي الذي ينبثق عن الحزب الموحد والذي سينعقد في المستقبل ، هو المؤهل لاعطاء الحكم على حركة شباط . وكان من الطبيعي أن لا يعجب ذلك الرأي المسؤولين عن عودة الحزبيين القدامى ، وأبلغني السيد جمعاني فيما بعد بأن الرفاق المسؤولين يعتقدون بأنني متخلف عقلياً لعدم استيعابي الأهمية العقائدية والثورية لحركة شباط . ومن الطريف أن ثلاثة من أولئك المسؤولين لا يزالون في سجون حركة التصحيح ، كما أن واحداً منهم أصبح من المتحمسين لبعث العراق بل ومن قياداته ، والاثنان الآخران يعملان بحماس مع الرئيس حافظ الاسد ، ولم يكن رأيهما به ايجابياً ، بل كانا يتهمانه في وطنيته ويطالبان بإبعاده !

عندما دعا المرحوم سليمان النابلسي الى اجتماع ضم حوالي ثلاثماية شخص في شهر آذار من عام ١٩٧٠ ، كانت جميع فصائل المقاومة تؤيد ذلك الاجتماع الذي أقر قيام قيادة وطنية سياسية تسير جنباً الى جنب مع المقاومة . وبالرغم من معارضة الجبهة العربية ، فقد أصرّت الصاعقة على اختياري عضواً في لجنة المتابعة التي تألفت من خمسة عشر عضواً برئاسة سليمان النابلسي . وقد اختار الأعضاء ثلاثة من بينهم كأمانة سرّ ، من أجل التحضير لمؤتمر وطني ينتخب قيادة وطنية دائمة ، بينما تقوم اللجنة بكامل اعضائها باتخاذ القرارات الوطنية ريثما يعقد ذلك المؤتمر .

بعد ذلك الاجتماع التمهيدي التقيت بمندوب الجبهة العربية وتعاهدنا على أن نوجّه كل اهتمامنا الى التنسيق على طريق وحدة الحزب في الاردن على الأقل . الا أن الصراع بين الفئتين اشتد كثيراً ، كما بدّلت الجبهة العربية مندوبها أكثر من مرة ، بحيث تعذر تحقيق اية خطوات

ناجحة على ذلك الطريق . ولكن القناعة بدأت تتوفر عند الكثيرين بأن الجبهة العربية لتحرير فلسطين لم يحالفها النجاح في استقطاب البعثيين أو أن تحـوز على ثقة الآخرين . وعلى أثر احداث حزيران عام ١٩٧٠ زارني شاب سوري من مؤيدي العراق ، وكان ذا سمعة طيبة في تاريخ نضاله الحزبي ، أبلغني بأن الدلائل تشير الى أن السيد ضافي جمعاني يتمتع بالكثير من الاحترام والثقة ، وأنه قد يكون مؤهلاً لقيادة الحزب الموحّد في الاردن ، على ان تكـون هناك مؤسسة واحدة أيضاً للعمل الفـدائي تدعمهـا العراق وسوريا . ولكن السيد جمعاني رفض ذلك الاقتراح واعتبره مصيدة يعدها العراقيون لاضعاف دور سوريا والصاعقة .

ولم يقتصر الصراع فقط بين مؤيدي سوريا والعراق ، ولكن الخلافات الشديدة والاتهامات المتبادلة سادت ايضاً اوساط الفئتين . واذكر انني بحثت موضـوع الخـلاف مع الرئيس حافـظ الأسد عندما كان وزيراً للدفاع ، وكنت قد التقيت به مطولاً في شهر تموز من عام ١٩٧٠ . وكان الأسـد متقبلا فكرة المصالحة بين البعثيين في الصاعقة ، ولكن عندما عدت لم يلق ذلك الموضوع التأييد الكافي . وأما الخلافات التي تكررت واشـتـدت بيـن أعضاء الجبهة العربيـة فكنت أعرف عنها الكثيـر ولكن لم يكن بمقدوري أن أفعل شيئاً .

* * *

بعـد أحداث ايلول ١٩٧٠ اختلط الحابل بالنابل وتغيرت الكثير من التحـالفـات والانتمـاءات بين البعثيين وغيرهم من العاملين في الأمور العـامـة . وفي أواخر عام ١٩٧٠ ، قبل احداث ايلول التقى عدد من البعثيين من مختلف الاتجاهات في بيتي . واتفق سبعة منهم على إعلان قيادة قطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الاردن ، واتفقنا جميعا على وضع برنامج للعمل في الاردن ، وبذل الجهود الممكنة للمساهمة في وحدة الحزب القومية . وكنت في ذلك الوقت قد تباحثت مع مجموعة من الشباب المثقف بأمور البلاد ، وذلك بهدف تشكيل تنظيم سياسي . ولكن قيـام الاتحـاد الوطني أوقف تلك المساعي . وقد قبلت عضوية اللجنة التحضيرية للاتحاد الوطني ، ولكنني عدت وانسحبت منها .

كلفني البعثيون باجراء بعض الاتصالات خارج الاردن ، فكان أول

من التقيت بهم حافظ الأسد بعد فترة قصيرة من تسلمه رئاسة الدولة السورية . وجرى حديث طويل حول الحزب وقضايا أخرى . وأبلغني الرئيس الأسد بأن ثمانين بالمائة من البعثيين الذين كانوا في التنظيم الحزبي ، قد أعلنوا انضمامهم لتنظيمه الجديد في أقل من شهر وأن الباقين على طريق الانضمام أيضا . والأكثر من ذلك فقد ذكر لي الأسد انه يأمل في عودة البعثيين الذين قاطعوا القطريين الشباطيين . ولم يكن ذلك التفاؤل في غير محلّه طبعاً ، « فثوار ما بعد الثورة » كما سمّاهم المرحوم البيطار وهم الذين انخرطوا في التنظيمات الحزبية بعد عام ١٩٦٣ ، وشكلوا الغالبية الساحقة من أعضاء الحزب في العراق وسوريا وغيرهما ، لم يكن من الصعب عليهم أن يبرروا تفسيراتهم في تأييد الحاكم الجديد .

ففي تشرين الأول من عام ١٩٧١ ، عُقد المؤتمر القطري في سوريا والقى حافظ الأسد وزير الدفاع عضو القيادتين القومية والقطرية خطابا استغرق ثلاث ساعات ، وكان عدد أعضاء المؤتمر سبعة وستين عضواً ، وقد حضره عدد من البعثيين غير السوريين . وقد أيد ما جاء في خطاب الأسد سوري واحد وأردني واحد فقط . وخرج وزير الدفاع من قاعة الاجتماعات ليحاصرها بالقوات المسلحة ويعلن حركة التصحيح . وما ان مضت ساعات قليلة حتى استطاع استقطاب الثمانين بالماية ومن بينهم من سبق ان اتهمه في وطنيته . وانضم الى السوريين اردنيون ايضاً لم يكونوا يطيقون مجرد ذكر اسم الأسد بل كانوا يبالغون بإدانته . ومن الطريف أيضاً ان القائد الاردني الذي أيده في ذلك المؤتمر ، عاد فانضم الى مؤيدي البعثيين العراقيين . وفي أواخر السبعينات ، عاد الى حظيرة الأسد أيضاً من الاردنيين من سبق ان انتقدوه واتهموه ، وهم الآن ينطقون باسمه في الاردن ، ولا يعتقدون بوجود ضمانة للخط الوطني والقومي غيره .

مما قاله لي الرئيس الأسد في تلك الجلسة ، بأنه لا يعترف بأي عمل سياسي يحمل اسم حزب البعث في التنظيمات التي تعمل خارج اطار تنظيماته . كما قال أيضاً بأنه لا بدّ له من ان يتكلم مع الذين يعملون على اساس البعث اذا استطاع هؤلاء اثبات وجودهم على الساحة الأردنية . والحقيقة أن مجمل ما قاله الرئيس الأسد كان واقعياً ومنطقياً ، وهو أقرب

ما يكون إلى التعامل مع حقائق العمل السياسي ، وادراك حقائق ودوافع الذين مشوا على ذلك الطريق .

بعد اللقاء مع الأسد انتقلت الى بيروت للتشاور مع الاستاذ ميشيل عفلق . وكان عفلق غير مرتاح للوضع القائم في بغداد ، ووصفه ببركة الدماء التي لا يعتبر نفسه مسؤولاً تاريخياً عنها . وحث على ضرورة إنشاء قيادة للحزب في الأردن علّها تستطيع المساهمة في التخفيف من غلواء السوريين والعراقيين .

من بيروت انتقلت إلى الكويت والعراق والبحرين . فلم يكن في الكويت أو البحرين ما يسترعي الانتباه . وأما في بغداد فقد رفض كبار المسؤولين مقابلتي ، واكتفوا بالتحذير من أية محاولة للعمل الحزبي خارج إطارات تنظيماتهم ، مؤكدين الاستعداد للبطش بها بكل الوسائل المتوفرة لديهم . وعدت الى عمان لأبلغ رفقائي نتيجة محادثاتي واتفقنا على ضرورة التريث ، وعلى أن يعمل كل منا على أساس قناعاته .

بعد مرور عامين على تلك المحاولة ، اقترح بعض البعثيين فكرة قيام تجمّع للبعثيين في الاردن ، مستقل عن العراق وسوريا . واستجاب عدد يقارب المائة لذلك الاقتراح . ونتيجة المشاورات واللقاءات التي استمرت ستة اشهر ، تشكل « تجمع البعثيين في الاردن » ووضع برنامجاً للعمل يهدف الى المساهمة في اقامة الجبهة الوطنية ، والسعي الى تحقيق وحدة الحزب القومية ، ودراسة امكانية التنظيم الحزبي في الاردن على أساس النظام الداخلي المعمول به . وكان ذلك في أواخر عام ١٩٧٣ .

لقيت تلك الفكرة القبول، لكن بعض الجهات اندفعت اليها لمحاولة تسخيرها في الاتجاهات التي تخدم سياساتها . وضم تجمع البعثيين من كان يؤيد العراق أو سوريا أو المقاومة . كما أن صديقاً لي في دائرة المخابرات ابلغني بأن للدائرة أيضاً تواجد في ذلك التجمع . ولم يكن لذلك التجمع أي تأثير جدّي ، لا سيما وأنه لم يكن تحركاً سرّياً، فلا بأس إذن أن يخترقه من يشاء أن يخترقه ، فالأمر كان مجرد محاولة للاستمرار في العمل السياسي في الاردن . وقد شجع أصحاب الفكرة على الاستمرار استجابة فئات أخرى للتعامل مع البعثيين من خلال ذلك التجمع ، وخاصة المرحوم الرئيس سليمان النابلسي والشيوعيون بشقيهم والمقاومة الفلسطينية وبعض الشخصيات السياسية المستقلة .

وعندما ترسخت أقدام تجمع البعثيين الى حدٍّ ما انتدب عضوين منه للسفر الى بيروت للتشاور مع الاستاذ ميشيل عفلق . وكان الاستاذ ميشيل منتعشاً بسبب ذلك التوجّه ، لا سيما أنه رافق حرب تشرين . واعتبر الاستاذ عفلق أن ذلك العمل هو عمل مشروع ، بل وضروري جداً . كما اعتبر لأول مرّة أن في العراق وسوريا جناحين للحزب ، ولا مانع من قيام الجناح الثالث في الاردن ، الذي قد يساهم مساهمة جدية في وحدة الحزب . وكان العامل الأكثر تأثيراً على تفسيرات عفلق هو بالحقيقة حرب تشرين وإعجابه بالسوريين . كذلك كان مرتاحاً لموقف العراقيين من قضية الأكراد ، وفي إقامتهم للجبهة الوطنية ، والتي أقامها ايضا السوريون .

ولكن عندما عدت الى عمان برفقة أمين سر تجمع البعثيين في الاردن السيد محمود المعايطة ، فوجئنا بموقف مؤيدي العراق من التجمع ومن الجبهة الوطنية . فبالرغم من مباركتهم للاثنين معاً وذلك بدخول التجمع وقيادته وتأييد قيام الجبهة الوطنية مع المرحوم سليمان النابلسي والشيوعيين ، إلا أن الموقف انعكس بالنسبة للتجمع وللجبهة معاً . ولم تنفع كل المحاولات ، لا سيما وأن الذين أيدوا سوريا قد خفّ حماسهم للموضوع ، فجمد العمل الى حين ، ثم رأيت مع الآخرين أن من الافضل أن يحلّ ذلك التنظيم بعد عامين تقريباً من قيامه .

وبانتهاء تلك المحاولة ، تطلعت الى سبعة وعشرين عاماً من الانتماء الى حزب البعث ، فلم أجد من نتائجها غير فرصة جيدة أتيحت لي للعمل الوطني والتعرف على المئات من أبناء الأمة العربية ، وللتمسّك بالخط القومي الوحدوي أساسا ومظلة واقية بصرف النظر عن أي طريق للعمل غير طريق البعث .

٤

بين جمهورية ايرلندا والمملكة المتحدة


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

من دروس التاريخ في ثانوية السلط ، علّمنا الاستاذ حسني فريز القليل عن إيمون ديفاليرا ، البطل الايرلندي الذي قاوم استعمار البريطانيين وقاد حركة الاستقلال الوطني . وكانت العاطفة المعادية للانجليز هي أساس مشاعرنا الوطنية في الأربعينات . وعندما غادرت مخيم الكرامة للاجئين الفلسطينيين في ربيع عام ١٩٥٢ متوجهاً الى الجمهورية الايرلندية لم يكن في جعبة الذاكرة أو الثقافة السياسية غير تلك المشاعر ، والشوق الى مشاهدة وطن ديفاليرا . إلا أن الطريق من لندن الى دبلن أضاف صورة أخرى الى الصورة التي رسمها لنا الاستاذ فريز ، فقد كانت هناك جوانب إنسانية غير الصراع السياسي والنضال الوطني الذي توج في الأربعينات بقيام الجمهورية الايرلندية المستقلة ، لتبدأ بعد ذلك عملية مضنية من أجل تضميد الجراح وبناء المؤسسات القومية .

دخلت العاصمة دبلن لأجد كل شيء في الفندق والمقهى نسخة عما رأيته في لندن التي خرجت من الحرب العالمية الثانية لتواجه عملية الترميم ، ليس على طريقة تشرشل وحزب المحافظين الذي انتهج سياسة تحقيق الأرباح لأصحاب العقول والمهارات والأموال ، وإنما على طريقة الاشتراكيين الديمقراطيين في توزيع شرحات الكعكة القومية على جميع فئات الشعب . أوليس أولئك الذين قاموا بمظاهرات الجوع في أواخر العشرينات هم بالذات الذين قدّموا أنفسهم ضحايا حرب الثلاثينات ، وعاد الأحياء منهم يحملون جراحاتهم ليكونوا مادة البناء أيضاً بعد الحرب التي هدمت كل شيء أشادوه ؟!.

ولكن الجمهورية الايرلندية التي دفعت ثمن الحرب العالمية الثانية دون أن تشترك فيها رسمياً لارتباطها بحياة البريطانيين الاقتصادية والعسكرية ، كانت تستقبل الأربعينات لتداوي جراحات الحروب والنزاعات الأهلية ، بين شمالها وجنوبها من جهة ، وبين مختلف

قياداتها وفئاتها الاجتماعية من جهة أخرى .
وأوجه الشبه بين العرب والايرلنديين عديدة. فالعرب ثاروا عام ١٩١٦ على الدولة العثمانية ، ثم ثاروا مرة أخرى عام ١٩٣٦ في فلسطين ، وقد استقل الايرلنديون بعد ثورة عام ١٩٣٦ واعلنوا جمهورية ذات سيادة كاملة ، في حين فشل الفلسطينيون ومعهم الأمة العربية في الحصول على استقلال فلسطين ؟؟
كانت دبلن لا تزال تتحدث عن حروب الاستقلال التي دامت سبعماية عام ضد بريطانيا ، وكان الحديث يختلط أيضاً بتأكيد ارتباط حركة الاستقلال الوطنية بالغالبية الكاثوليكية في الجنوب . ولكن البروتستانت الذين ساهموا أيضاً مع الغالبية ، وبرز منهم قياديون سياسيون وعسكريون ظلوا موضع اتهام بالنسبة لعلاقتهم بالبريطانيين . وفي الشمال استطاع البروتستانت أن يقتطعوا ستة مقاطعات ، شكلوا الأغلبية فيها ، واعتبروا انفسهم جزءاً من المملكة المتحدة ، مع الاحتفاظ بالحكم الذاتي المميّز عن مقاطعتي ويلز واسكتلندا .
حصلت ايرلندا على استقلالها بعد ثورة عام ١٩١٦ ، لكنها بقيت في اطار الكومنويلث البريطاني ، وكان يتم تعيين الحاكم فيها من قبل ملك بريطانيا ، ورغم ذلك نشبت الحروب الأهلية التي اتهم الانجليز بتشجيعها وتوزيع السلاح على مختلف أطرافها الى أن إنسحبت ايرلندا الجنوبية من الكومنويلث البريطاني عام ١٩٣٦ ، وأصبحت جمهورية كاملة الاستقلال وذات سيادة . وعندما قامت الحرب العالمية الثانية بقيت الجمهورية الجديدة على الحياد ، ولكنها ظلت موئلاً للسياح البريطانيين الذين قصدوها للراحة والاستجمام والتمتع بالمأكولات التي لم تكن تتوفر لهم في بلادهم . وقد جند عدد من الايرلنديين في الجيش البريطاني ، كما أن أعداداً أخرى منهم استقرت في بريطانيا بحثاً عن العمل ، وقد استمرت الهجرة الايرلندية الى اميركا وكندا واستراليا بسبب الحروب والمجاعات على امتداد القرون الماضية .
كان الحزب الذي قاد حركة الاستقلال هو حزب « فينافول » الجماهيري الذي ايدته البلاد ، وانتخب منه رؤساء الجمهورية ورؤساء الحكومات لسنوات عديدة . وفي عام ١٩٥٢ كان رئيس الجمهورية « شون كلي » ورئيس الوزراء « إيمون ديفاليرا » . وبعد ان استقر بي

المقام في أحد المستشفيات التي سيطر عليها البروتستانت منذ تأسيسها بفرمان ملكي قبل الاستقلال على أن تظل هيئاتها الحاكمة منهم ، وقد سعيت الى التعرف على بعض الشخصيات السياسية في الجمهورية الايرلندية . وبالفعل التقيت مع رئيس الجمهورية ، الذي لا يتمتع بأية صلاحيات سواء في الحكم أو الادارة، وتطرقنا في الحديث عن القضية الفلسطينية ، ففوجئت بأنه يستوعب تفاصيلها جيداً . وقد تحدث لي عن ذكريات النضال الوطني ، وزيارته البلاد العربية للدعوة الى حركة الاستقلال الايرلندية ، حيث حلّ ضيفاً على المرحوم الأمير عبد الله ، الذي ترك في نفسه الانطباع الطيب .

واذ نتطلع اليوم بعد نحو خمسين عاماً ، من حكم حزب « فينا فول » لايرلندا نجد أن قياداته أقل معرفة بالقضايا العربية والقضية الفلسطينية مما كانت عليه سابقا . كذلك نجد أن قيادات بريطانيا وأوروبا قد بدأت خلال السنوات القليلة الماضية في الاهتمام بالقضية الفلسطينية . وقد يكون السبب في ذلك انصراف الدول الاوروبية الى قضاياها الداخلية . ولكن من جهة أخرى فان الموقف العربي كان غائبا عن اوروبا . كذلك فقد تعقدت مختلف القضايا العربية بما فيها القضية الفلسطينية ، وعرّضت العقل الغربي لوجهات نظر عربية متناقضة ، بحيث اصبح الاوروبيون أقل تجاوباً واهتماماً بالقضية العربية .

عام ١٩٥٦ التقيت في دبلن بشاب ايرلندي كان منصرفاً الى تأسيس عمله الخاص في مكتب للمحاسبة . وكان حريصاً على نجاح عمله ، لا سيما وانه فقير الحال، وقد ضحى والداه كثيراً في سبيل تعليمه . ولم يكن هذا الشاب يعرف شيئاً عن البلاد العربية ، وقد ناقشني في مسألة الحكمة من الانصراف للعمل السياسي ، معتبراً أن ذلك بمثابة ضياع للوقت المهني الثمين . ولم يكن في دبلن في ذلك العام إلا عدد قليل جداً من الطلبة العرب الذين شكلوا جمعية لهم ، واقاموا حفلة ساهرة للتعارف والتعرف على أهل البلاد .

لم تكد تمضي فترة على حديثي مع الشاب المحاسب الناجح « شارلي هاهي » ، حتى انخرط في العمل السياسي وتدرّج فيه الى أن أصبح رئيساً لوزراء الجمهورية الايرلندية في آخر عام ١٩٧٩ . وقد زرت في ذلك العام « شارلي هاهي » وتحدثت مطولاً مع وزير خارجيته ، ووجدت انهما

يتابعان أبعاد القضية الفلسطينية ، وقد خرجا بالقليل القليل من المعلومات والآراء المحددّة حولها . كما تجولت في العاصمة دبلن فإذ بأعداد كبيرة من العرب الذين يقومون بمختلف النشاطات وينقسمون بالرأي حول كل موضوع ، ويشكلون الجمعيات المنقسمة على نفسها .

ولم يكن حال مجلس الصداقة العربية ـ البريطانية في لندن أحسن بكثير . فالقائمون عليه مجموعة من المفكرين والكتاب والسياسيين العريقين أمثال كريستوفر ميهيو الذي عرف الكثير عن البلاد العربية، ومايكل آدامز الذي دفع ثمن قناعاته بقضايا العرب في أن حجبت عنه المراكز والوظائف . وعندما التقيت بهؤلاء الرجال لآخر مرّة في شهر آب من عام ١٩٨٠ ، لم أجد غرابة في حالة الشلل التي أصابتهم ، وكانوا يعلقون الآمال على أي بصيص في الموقف العربي للاستناد اليه في وضع برامج نشاطاتهم . وقد حاولوا مثلا أن يجدوا تفسيراً عملياً لشعار « الجهاد المقدس » الذي أعلنته المملكة العربية السعودية . لكن بالرغم من اختلاط الأمور على الساحة العربية ، ومحاولة كل جهة عربية جرهم باتجاهها الا انهم واظبوا على التفتيش عن المعادلات العملية المتواضعة للاستمرار في عملهم . وكان من بين الاحتمالات التي تدور في أذهانهم توجيه الاهتمام الرئيسي الى تحسين أوضاع المواطنين العرب داخل الحدود الفلسطينية لعلهم بذلك يجدون صيغة مثلى للتعامل معها .

* * *

مثله مثل أي حزب جماهيري يقود حركة الاستقلال الوطني ، فان حزب « فينا فول » كان ولا يزال قبلة المواطنين الايرلنديين، كما كان حزب المؤتمر الهندي ، وحزب الوفد في مصر ، وربما رجالات الثورة العربية الكبرى في العراق وسورية والأردن . ولكن تلك الأحزاب لا بد لها من أن تواجه قضايا معقدة بعد حصولها على الاستقلال والسيادة . كما أن عليها أن تختار بين التمسّك بالحكم كهدف واللجوء الى شتى الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك ، أو أن تضع نفسها مثل غيرها على محك قناعة المواطنين بها . وهكذا فقد طور حزب « فينا فول » برامجه ، وعارضته أحزاب أخرى وتحالفت معه أكثر من مرة لتشكيل الحكومات المختلفة ، ولكن حزب الاستقلال الوطني ظل هو حزب الأكثرية المطلقة .

وُلد إيمون ديفاليرا من أب إسباني وام ايرلندية ، وعاش مع أهل

والدتـه ، وعنـدما أنهى دراستّه في الرياضيات إشتغل بالتعليم . وفي خضم الأحـداث الايـرلندية نشط في مساعدة الوطنيين ، وقدّم جهوداً كبـيرة في سبيـل ذلك واصبـح موضـع ثقـة الجميـع ، وزعيماً لحركة الاستقلال الوطني التي قادها نحو تحقيق أهدافها . ولكنه فضّل أن يظل رئيساً لحزبه ورئيساً للوزراء ، واتيح لي أن أزوره فأشاهد ذلك العملاق الذي لم يقبض ثمناً لحياة النضـال غير ما يستحقه من خلال المؤسسات الدستـوريـة والـحـزبيـة. ولم يكن لأي من أفراد عائلته أية امتيازات باستثناء مودة الناس لهم واحترامهم . وكان من أبرزهم ابنه الذي عمل جرّاحاً مرموقاً في الوسط الطبي ، ولم يكن له اي اهتمام بالعمل السياسي. وعندما لم يعد ديفاليرا قادراً على ممارسة العمل السياسي ، انتخب رئيساً للجمهورية دون أية صلاحيات ، وأصبح مضطراً لاتخاذ مواقف حيادية بين الفئـات الحزبية المختلفة . ولـم يشعر الايرلنديون بوجوده كحاكم فعلي ، إلا أنه دخل في سجلات التاريخ الايرلندي والانساني ، بطلاً من ابطال التحرير الوطني والديمقراطية البرلمانية .

* * *

زاد من اهتمامي بالتاريخ الايرلندي والحياة السياسية الايرلندية الصداقات الشخصية التي اقمتها اثناء عملي الطبي ، واستمرت تلك الاهتمامات وتجددت تلك الصداقات نتيجة لزياراتي المتكررة لايرلندا ، ليس لجمال تلك البلاد وسهولة العيش فيها فحسب ، بل لزواجي من فتاة ايرلندية كان والدها عضواً مقاتلاً في جيش التحرير الايرلندي ، ثم اصبـح عضـواً في حزب « فينا فول » . ولقد جمّعت الثورة الايرلندية عنـاصرها الشابة المقاتلة في سنوات مبكرة فتدربوا على القتال في سن الرابعة عشرة ، وبدأوا القتال الفعلي في سن السادسة عشرة . ولم يكن والد زوجتي يهتم بالعمل السياسي الا انه كان يقدم الدعم للحزب اذا احتاج الحزب لذلك الدعم خاصة في المعارك الانتخابية .

لقد تعرفت الى العديد من اعضاء مجلس النواب الايرلندي وعدد من النشطين في الاحزاب السياسية ، ورجال الفكر والصحافة . والحقيقة أن المظهر البارز في ايرلندا خلال سنوات الخمسينات كان سيطرة العقدة البريطانية واتهام أي معارضة كانت بأنها تسيء الى الاستقلال الوطني ، كما بقيت الكنيسة الكاثوليكية ذات نفوذ كبير على المواطنين، ولا يجرؤ

احد من السياسيين الخروج عن إرادتها . وقد استغل رجال الدين ذلك الوضع ، وأقبلوا على متع الدنيا واستفادوا من خشية الناس منهم .

وتقدم وزير الصحة الايرلندي في الخمسينات بمشروع قانون « الأم والطفل » ، الذي يهدف الى تقديم العناية المجانية للسيدات الحوامل والمواليد الجدد ، فثارت ضجة كبيرة اعتبرت مشروع القانون طريقاً للشيوعية، وكانت الكنيسة وراء هذه الضجة ، ولم تجد الحكومة خياراً غير ان يستقيل ذلك الوزير ، ويطوى المشروع . ولكن الوضع تبدّل مع نضوج المؤسسات السياسية وانتشار تشريعات الاصلاحات الاجتماعية في الدول الغربية . فقوانين الضمان الاجتماعي المعمول بها اليوم في الجمهورية الايرلندية ، هي كالقوانين في بريطانيا تقريباً ، ويكاد ينعدم الفرق بين الحزبين الرئيسيين في مختلف السياسات الاقتصادية ، فتلجأ المعارضة وفق اللعبة الديمقراطية لنقد مشاريع القوانين المطروحة من قبل الحزب الحاكم ، وتقوم بطرح البديل لها من أجل اضعاف موقف الحكومة وخلق المشاكل والأزمات لها .

* * *

في أوائل عهد الاستقلال الايرلندي بقي موضوع شمال ايرلندا مشتعلاً . ولكن مع مرور الزمن واستقرار الحكم في الجمهورية الجديدة ، ظهرت افكار اكثر اعتدالاً ، استندت الى ضرورة التقارب التدريجي مع الشمال في مختلف المرافق التي تتشابك فيها المصالح . وكانت الخطوة الأولى المقترحة اقامة مجلس مشترك للسياحة ، وذلك نظراً لأهمية السياحة في ايرلندا سواء في شمالها أو جنوبها . ولم يكن ذلك الأسلوب ناجحاً ، لأن اليسار الأممي بدأ يتغلغل في صفوف جيش التحرير الايرلندي في الشمال والجنوب محاولاً تثبيت أقدامه مستغلاً العاطفة القومية التي ما تزال فاعلة بين الايرلنديين . وقد استفاد اليساريون من اضطهاد الكاثوليك في الشمال سياسياً واقتصادياً . فالتعليم لم يكن متوفراً لهم وكذلك الوظائف في الدولة ، وكانت نسبة البطالة لديهم أعلى بكثير من النسبة بين البروتستانت ، وقد حددت وقسمت الدوائر الانتخابية بهدف المحافظة على الأكثرية للبروتستانت في البرلمان المحلي والبرلمان البريطاني . وبالرغم من استفادة رئيس الحكومة في أواخر الثمانينات من دعم جيش التحرير الايرلندي له للوصول الى

زعامة الحزب ومن ثمّ الحكم ، إلا أن ذلك لم يمنع المؤسسة الحاكمة في الجنوب من مقاومة نشاطات جيش التحرير الايرلندي .

* * *

حاول جيش التحرير في وضعه الجديد أن يقيم العلاقات مع مختلف الجهات الثورية ، بالاضافة الى سعيه للحصول على المساعدات العسكرية والمالية خاصة من الأميركيين المتحدرين من الأصل الايرلندي ، وكذلك من بعض الجهات العربية كالجماهيرية الليبية والمقاومة الفلسطينية . ولكن حزب « فينا فول » الذي يعادي جيش التحرير ، ويلجأ الى تأييد مطالب الكاثوليك في الشمال من خلال الحوار مع الدولة البريطانية ، استطاع اقامة علاقات صداقة اكثر موضوعية مع بعض الجهات العربية بما فيها المقاومة الفلسطينية والبعثيين في العراق . وقد حاول الايرلنديون ان يميزوا سياستهم العربية عن باقي سياسات دول السوق الأوروبية المشتركة . وقد اثار تصريح وزير الخارجية الايرلندية في البحرين في أواخر عام ١٩٧٩ النقاش في الاوساط السياسية الايرلندية والاوروبية . فقد اتهم اليهود ذلك البيان باللاأخلاقية ، ورغم ان عددهم قليل جداً في ايرلندا فقد استطاعوا أن يحدثوا بعض التأثير في الرأي العام ، ونتيجة لذلك عمد حزب المعارضة ورئيسه الدكتور فيتزجرالد الى نقد ذلك التصريح من حيث الشكل دون المس بجوهره . وقد اشترك الدكتور فيتزجرالد، مع الاميركي جوزيف سيسكو ، والسفير الياباني هيراهينا في لجنة ثلاثية قامت بمراجعة القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها وفي ضوء المبادرة الأوروبية ونتائج كامب ديفيد ، على أن تقدم توصياتها في ربيع عام ١٩٨١ ، وقد زار أعضاء هذه اللجنة الاردن ، والتقى كل من فيتزجرالد وهيراهينا ببعض الشخصيات الفلسطينية في عمان. وأتيح لي أن أشارك بالنقاشات التي دارت حول إمكانية أن يقدّم الأوروبيون نهجاً متميزاً عن الموقف الأميركي بالنسبة للقضية العربية .

* * *

أمضيت معظم الوقت بين عامي ١٩٥٣ و١٩٥٨ في بريطانيا، وكانت الفترة الاولى من اقامتي في ويلز ، حيث انصرف أهل تلك البلاد الى استكمال عملية البناء بعد الحرب العالمية الثانية كجزء من المملكة

المتحدة كما سماها تشرشل بعد أن كانت بريطانيا العظمى وايرلندا . ولقد ارتاح أهل ويلز واسكتلندا لتلك التسمية وكانت تظهر مشاعرهم القومية في محاولة احياء اللغة الأصلية والتراث والثقافة التي تميزت عن الانجليز ، كما أن الأحزاب السياسية كانت تسعى الى تقوية أسس الحكم الذاتي ولفت النظر الى أهمية التنمية والتركيز على النشاطات الاقتصادية . أما التيار المتطرف في ويلز والذي تمثّل بحركة الجمهوريين ، فكان ينظر الى الانجليز كمستعمرين ويطرح المطالبة بالاستقلال الكامل عن بريطانيا .

وعندما زارت ملكة بريطانيا ويلز رفع الجمهوريون الشعارات المتطرفة ورموا قطار الملكة بالبيض والخضار الفاسدة . ولكن ذلك التيار ضعف كثيراً وتلاشى ، عندما أقر حزب العمال في برنامجه في السبعينات إجراء الاستفتاء حول الحكم الذاتي في اسكتلندا وويلز ، والدعوة الى تأسيس برلمانين وحكومتين لهما صلاحيات تشريعية ضمن الاتحاد البريطاني الكامل . ولكن الأكثرية لم تؤيد ذلك البرنامج وبقيت الأمور كما كانت عليه .

كانت بعض العائلات العربية قد هاجرت من اليمن واستقرت في جنوب ويلز ، وبالرغم من انتمائها الى الطبقة العاملة ، إلا أنها حافظت على تقاليدها وعاداتها القبلية . وأذكر أنه جرت أكثر من حرب قبلية يمنية في ويلز ، كانت إحداها جدّية مما اضطر بعض السفراء العرب والجالية العربية وبعض قيادات الطلاب العرب الى التدخل وإصلاح ذات البين .

وأما العرب الآخرون فكان أكثرهم من الطلاب الجامعيين أو طلاب الدراسات العليا ... كما كان هناك بعض العائلات العربية التي استقرت في ويلز لا سيما من الفلسطينيين بعد النكبة عام ١٩٤٨ .

أثر عام النكبة تأسست جامعة طلاب الدول العربية ، فنشطت لفترة بسيطة جداً بالتعاون مع المكتب العربي الذي كان يركز عمله على طرح وجهات النظر العربية بالنسبة للقضية الفلسطينية فقط .

وفي أواخر عام ١٩٥٣ تشكلت لجنة تحضيرية بهدف تأسيس رابطة للطلاب العرب في بريطانيا وايرلندا . وكان الرأي يتجه الى اعتبار كل من يحمل جواز سفر عربي مؤهلاً للعضوية . وكان الأكراد في تلك الفترة نشيطين جداً في جمعية الطلبة العراقيين ، وبالاضافة الى اجتهادهم في

الدراسة فقد استطاعوا أن يعرفوا الكثير عن الحياة البريطانية ، من خلال اهتمامهم بالمباريات الرياضية وإحياء الحفلات الممتعة التي اظهرت التراث العراقي العربي والكردي . وقد شجع الشيوعيون الأكراد فطرحوا شعار وحدة الشعب العراقي ، كطريق للابتعاد عن العلاقات القومية العربية .

وفي تلك الفترة زار طالب من حركة القوميين العرب ادنبرة ، وعقد اجتماعا حضره عدد كبير من الطلاب العرب .

وفي ذلك الاجتماع سأل أحد الطلبة عن تعريف « من هو العربي ؟ » وأجابه عضو اللجنة التحضيرية ما كانت تردده « حركة القوميين العرب » من الشعارات القومية ، وتحدث عن الانصهار في البوتقة العربية ، وعن القضاء على الذين لا يريدون ذلك الانصهار . وبعد ذلك التعريف ، ردّ عليه الطالب السائل مدعياً أن مسألة الانصهار ليست صعبة عليه شخصياً لا من حيث إسمه ، أو إجادته للغة العربية ، أو شكله الفيزيولوجي. وأضاف ذلك الطالب: يظهر أن الانصهار سيكون صعباً بالنسبة للكثيرين ومنهم رئيس الجلسة نفسه !

والحقيقة أن نتائج ذلك الاجتماع كان لها التأثير السيء على المساعي التي بُذلت لتأسيس رابطة الطلاب العرب . إلا أن الجهود المتواصلة خلال عامين استطاعت ان تعطي ثمارها بانضمام كل الطلبة في بريطانيا وايرلندا الى الرابطة . واذ ينظر المرء الى تلك السنوات الجميلة ، يستطيع أن يقدّر الآن غنى تلك التجربة في حياة الكثيرين من الذين عايشوها سواء على صعيد العلاقات القومية او على صعيد التوجهات في مختلف حقول الحياة سواء كانت في العمل السياسي أو الفكري أو المهني أو الاقتصادي . وقد حققت رابطة الطلاب العرب نتائج جيّدة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية .

وإن كنا لا نستطيع أن نغفل دور الانقسامات الفكرية ، وتسلط انظمة الحكم العربية على التجمعات الطلابية في محاولة تسخيرها الى خدمة سياساتها الضيقة ، مستعملة وسائل الترغيب والتخويف ، فان الجهد لا بدَّ وان ينصب على مراجعة هذا الموضوع لايجاد الحلول اللازمة له . وربما كانت مؤتمرات القمة العربية طريقاً من طرائق الوصول الى الحلول المعقولة في هذا المجال . ولا غرابة في أن تركز مؤتمرات القمة في

التسعينات على بحث مشاكل الثقافة بشكل عام، والمهام التي يجب القيام بها في اطار النشاطات الطلابية أثناء الدراسة الجامعية ولا سيما في الخارج .

فلقد كانت منابر الطلاب العرب في الخمسينات معاهد للتثقيف في أصول العمل الجماعي وممارسة الوسائل الديمقراطية في اختيار قياداتها واتخاذ مقرراتها، واعتماد الأساليب العلمية في طرح المشاكل واستعراض الحقائق . وعندما عدت الى الاردن تكونت صداقات مع عشرات الطلاب العرب في بريطانيا ، ومنهم من لمعت أسماؤهم في مختلف الميادين في أقطارهم .

في عام ١٩٥٦ وصل لندن الشاب الجزائري مسعود كيلو يحمل جواز سفر مغربي ، وكان هذا الشاب ممثلاً لجبهة التحرير الجزائرية ، وقد جعل المكتب الصغير لرابطة الطلاب العرب مركزا لاتصالاته وعنوانه الدائم. والسيد كيلو صار سفير الجزائر في ألمانيا الاتحادية، وقد تقلّب في مختلف المناصب السياسية والحزبية خلال ثلاثة عقود . وقد جرت لي معه نقاشات طويلة حول علاقة الثورة الجزائرية بالعرب وارتباطها القومي وليس الاسلامي فقط . ذلك أن هوية حركة التحرير الجزائرية كانت بطبيعة الحال الهوية الاسلامية التي تخوض معركة ضارية ضد الفرنسي المسيحي المستعمر . ولقد أحدثت تلك النقاشات أثرها الايجابي المحدود طبعاً ، وعندما زارنا وفد من جمعية الطلبة الجزائريين المسلمين المقيمين في فرنسا ، كان السيد مسعود الى جانبنا عندما اقترحنا على ذلك الوفد السعي لتغيير اسم الجمعية باضافة كلمة « العرب » في تلك التسمية .

كان المغاربة والتونسيون اكثر تفهماً للعلاقات العربية بسبب الظروف الموضوعية التي رافقت تطور الحركات الاستقلالية في بلادهم ، وطبيعة العلاقات مع فرنسا ، وبسبب طبيعة قيادات النضال الوطني أيضاً . وكان الدكتور السعداني وغيره أعضاء في رابطة الطلاب العرب منذ تكوينها ، وأشرفوا على بعض النشاطات فيها . ومن خلال الطلاب المغاربة بالذات استطاع بعض الطلبة العرب المتقدمين بأعمارهم ودراساتهم الاشتراك في نشاطات سياسية مع السياسيين والمفكرين والصحفيين البريطانيين . وعندما نفي السلطان محمد الخامس تكثّف

النشــاط في الأوســاط البــريطانية من أجل الافراج عنه ودعم حركات الاستقلال الوطني في المغرب .

وتشكلت في مجلس العمــوم البــريطاني لجنة برلمانية سميت بلجنة مراكش . وقد ترأس تلك اللجنة سياسي بريطاني عريق من حزب العمال هو السيد فنر بروكوي ، وكان انتوني ويجوود بن عضواً في تلك اللجنة . ولم يكن السياسيون البريطانيون، لا سيما العماليون منهم ، يطيقون الحديث عن القضية الفلسطينية التي كانت الشاغل الأساسي للطلاب العرب في نشاطاتهم ومؤتمراتهم . وكان الطلبة المغاربة على وجه العموم أكثر تمرّساً في العمل العام ، لا سيما في اوساط الدول الأوروبية ، فقد طلبوا الينا أن نعقد مؤتمراً لبحث مشاكل المغرب العربي ، فكان الاقبال شديــداً على ذلك المؤتمر الذي القى فيه البريطانيون خطابات وحضره كثيرون . وقد ترأست الدكتورة ايديث سمرسكل إحدى الجلسات ، كما اشتركت وتحدثت في المؤتمر عضوة البرلمان جني لي زوجة القائد الشهير انايرون بيفن ، وكذلك السيدة بربارا كاسل التي اشتركت في حكومات عمالية فيما بعد . وصدر عن ذلك المؤتمر عدد خاص باسم المغرب العربي وباللغة الانجليزية وزعت منه نسخ عديدة .

كانت المعنويات عالية جداً ، لا سيما وأن المؤتمر السابق لم يحضره إلا عدد قليل جداً ، وقد فتحت امام الطلبة العرب آفاق ومجالات جديدة للحـوار حول مختلف القضايا العربية بما فيها القضية الفلسطينية . وكان من أبرز الطلبة الذين عملوا على انجاح ذلك المؤتمر والعدد الخاص عنه ، المرحوم الدكتور سعيد طه من القطر السوري . وبالرغم من أنه كان حليفاً للشيوعيين الا أنه شدد على أن مهمة العمل الطلابي بالدرجة الأولى ثقافية فهي توفّر المنابر للجميع وامكانات التعارف ، لذلك بقيت الصراعات العقائدية على الهامش .

ومن أنجح ما قام به الطلبة العرب في بريطانيا التحرك الكبير إثر تأميم قناة السويس والاعتداء الثلاثي على مصر . فقد وصلت قمة نشاطاتهم في التـظاهـرة الكبيرة الى ترافلجار سكوير في لندن ، حيث تجمع آلاف الناس في ذلك المربع الكبير وألقى كبار الساسة والمفكرين البريطانيين خطباً انتقدوا فيها بشدة سياسة حزب المحافظين الحاكم . كما قاموا في اليوم التالي باحتلال السفارة العراقية احتجاجاً على الموقف العراقي من

العدوان الثلاثي .

كانت تلك الأحداث سبباً في تركيز علاقات الطلبة العرب على أعضاء حزب العمـال والحـركات اليسارية الأخرى التي كانت تميل الى تأييد اسرائيل . وبالرغم من محاولة حزب المحافظين كسب ودّ الطلبة العرب ، إلا أنهم لم يتحمّسوا كثيراً في ذلك الاتجاه . وأذكر مثلاً أنه عندما تمنّعت الحكومة البريطانية عن إرسال بعض الأسلحة الى اسرائيل ، اقام مؤيدو اسرائيـل من اليهـود الصهاينة في مدينة ليدز مهرجاناً للاحتجاج على الموقف البريطاني . وكان على المنصة مجموعة من الخطباء بينهم أحد كبار حزب المحافظين الذي دافع عن وجهة نظر حكومته . وقد هيأ الطلبة العرب أنفسهم لتخريب ذلك المهرجان ، فحضروه بأعداد كبيرة وتوزعوا بين صفوف الحاضرين . وبالرغم من اتجاه الخطباء من حزب العمال ورجال الدين الى شجب موقف الحكومة البريطانية ، إلا أن الطلبة العرب استطاعوا عبر اسئلتهم خلق الفوضى في ذلك الاجتماع ، ومن ثم إفشاله .

وكان في حزب العمال البريطاني مجموعة من اليهود البريطانيين عرفوا باسم « حزب العمـال اليهود » وكانوا يشكلون بهذا كتلة ضاغطة على الحزب بالاضافة الى كتل الضغط الصهيونية المنتشرة في شتى المجالات العامة من سياسية واقتصادية وثقافية ، بينما لم يكن في حزب المحافظين يهودي واحد . وأذكر أنني دعيت الى إلقاء محاضرة في « مدرسة لندن للاقتصاد » عن النزاع العربي الاسرائيلي . ولما كانت تلك المؤسسة من أرقى المعاهد الفكرية ، وكان المستمعون على مستويات عالية من الثقافة السياسية ، فقد قضيت وقتاً طويلاً في التحضير لتلك المناسبة ، وكانت محاضرتي موضع نقاش. ولقد فوجئـت خلال زيارتـي لمقـر الحزب الشيوعي البريطاني ، بأن المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط في الحزب الشيوعي ، كان شاباً يهودياً يجيد اللغة العربية ومن مواليد فلسطين . ووجـدته مغرقاً في الدفاع عن الحركة الصهيونية وعن كل ما تقوله أو تفعله اسرائيل . وكانت تقارير ذلك الشاب وتوصياته هي التي يأخذ بها الحزب الشيوعي البريطاني .

ودعيت أيضـاً الى مدينـة برمنجهام لحضور اجتماع للطلبة اليهود تحدث فيه السيد سيدني سيلفرمان ، أحد ابرز قيادات حزب العمال البريطاني وكان رئيساً للبرلمان في ذلك الوقت . وقال سيلفرمان بأنه عندما

بدأ الصهاينة نشاطهم في اوائل القرن العشرين في بريطانيا ، فقد وجدوا فتوراً من اليهود الذين اعتبروا أنفسهم بريطانيين . ولكنه تفاخر بالحد الذي وصل إليه نجاح الحركة الصهيونية، واعتبر سيلفرمان نفسه بأنه بقدر ما يمثل دائرته الانتخابية في البرلمان البريطاني ويرعى شؤون ناخبيه في تلك الدائرة ، فانه على الصعيد القومي يعتبر نفسه ممثلاً لاسرائيل ومصالحها ايضاً في البرلمان البريطاني .

إن طبيعة تركيب حزب العمال البريطاني تشبه الى حد كبير طبيعة تركيب حزب الديمقراطيين في الولايات المتحدة وربما بعض الأحزاب اليسارية في الدول الأوروبية ، مع الفارق في جذور وتكوين مختلف تلك المجتمعات ، ونشوء الحياة الحزبية فيها . فحزب العمال البريطاني هو مجموعة من الفئات التي تحالفت لتقويض أركان المؤسسة البريطانية التقليدية . وعندما طمح ديزرائيلي مثلاً للزعامة السياسية في حزب المحافظين ، اضطر الى إعلان تغيير انتمائه اليهودي واعتناق المسيحية وتزوج من فتاة ارستقراطية انجليزية ، ومع ذلك فقد حذره والده من انه لا يمكن أن يكون مقبولاً في المؤسسة البريطانية حتى ولو فعل ذلك . ومع انتشار الافكار الاشتراكية وتعاظم نفوذ حزب العمال ، نظم اليهود انفسهم ككتلة ضاغطة في ذلك الحزب وذلك بالرغم من أوضاعهم الاقتصادية التي كانت جيدة باستمرار .

عندما يدلي المواطن البريطاني أو الأميركي أو الأوروبي بصوته في الدائرة الانتخابية فهو يفعل ذلك في معظم الأحيان على أساس البرنامج الذي يطرحه المرشح ، والذي يؤثر على حياته اليومية . واذا كانت هناك قضية في السياسة الخارجية فانه ينظر اليها في الحدود التي تتأثر بها مصالحه الخاصة بالدرجة الأولى . وبصورة عامة فان الفئات التي تركز اهتماماتها على السياسة الخارجية ، فهي تلك التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا تلك السياسة . ومن هنا فقد كان دور الصهاينة باستمرار كبيراً ومؤثراً في السياسات الخارجية البريطانية المتعلقة باسرائيل . وتمتع الايرلنديون في الولايات المتحدة بتأثير مماثل أيضاً على المواقف الأميركية من القضية الايرلندية .

بدأنا نلاحظ في السبعينات بعض الاهتمام من قبل المواطن في الدول البرلمانية الغربية في وجهة النظر الأخرى في السياسات الخارجية ذات

العلاقة بالنزاع العربي الاسرائيلي وقضايا المنطقة العربية على وجه العموم . فالمواطن الأميركي أو الأوروبي أو الياباني أحسّ بتأثير ما يجري في الشرق الأوسط على مصالحه وحياته اليومية . وستشاهد التسعينات المزيد من هذا التأثير، ويبقى على الأمة العربية أن توجّه الجهد الكافي للاستفادة من هذه المتغيرات المتطورة ، دون إغلاق الأبواب على مسلّمات قد تبدو مغرية لأنها في الواقع تعفي من يقولون بها من بذل الجهود اللازمة . كالقول مثلاً بحتمية الصراع مع الامبريالية الأميركية والغربية ، ومن أن الحركة الصهيونية واسرائيل هي من انتاج تلك الامبريالية . ذلك التفسير الذي كان سبباً في انقسام الأمة العربية بين انظمة وتنظيمات دار بعضها في فلك الولايات المتحدة والبعض الآخر حول الاتحاد السوفياتي . وبصورة عامة عندما يتسلم الفائزون في الانتخابات البرلمانية في الدول الغربية ، المسؤوليات التشريعية أو مسؤوليات الحكم ، فلا بدّ لهم من دراسة شؤون السياسة الخارجية وتكوين القناعات حولها . ومن هنا فان الدور الذي يترتب على العمل الاعلامي العربي ينحصر في خطين : الاول مخاطبة جميع قطاعات المواطنين ، والثاني مخاطبة الذين يساهمون في تكوين الرأي الرسمي . وقد كانت الامكانات العربية ضعيفة في الخمسينات ، لكن كان هناك وحدة في التفكير حول القضايا القومية التي تطرح في الساحة البريطانية ؛ أما اليوم ونحن على أبواب التسعينات فان الامكانات كبيرة جداً ، ولكن الانقسام المتعدّد في الرأي قد أضعف الى حد كبير الموقف العربي .

فما هو المفتاح إذن لوضع المعادلة المفيدة لتطوير امكانات العمل العربي بما في ذلك الاستفادة من القوى الطلابية في الدول الغربية وربما في الدول الشرقية أيضاً ؟

باعتقادي أن الفائدة قد تتحقق على أساسين : الأول في تحديد المرجع العربي القومي ، والثاني في تحديد مهمات الحياة الدراسية ولا سيما الدراسة الجامعية في خارج البلدان العربية .

لقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي في الخمسينات المحور المؤسسي للاتجاه القومي . واستطاع ذلك الاتجاه ان يلتقي مع الشيوعيين على تحديد دور العمل الطلابي المشترك في وحدة منبر ذلك

العمل ، الذي يوفّر التعارف والحوار ، ويعمد الى الوسيلة الديمقراطية في اتخاذ القرارات . ولقد كانت الحكومة العراقية آنذاك هي الوحيدة التي تحاول الضغط على الطلبة العراقيين ، ولكن الغالبية الساحقة لم تتعرض لمثل ذلك الضغط من حكوماتها بل ساهمت في حماية الطلبة العراقيين وبالتالي استيعابهم في الحركة الطلابية . وعندما دخل عبد الناصر ساحة العمل القومي العربي ، لم يتأثر التيار القومي بالرغم من محاولة السفارة المصرية استقطاب بعض الطلبة بوسائل مختلفة . ولكن مع قيام حكم عبد الكريم قاسم بدأ الانقسام يدب في الصفوف ثم تعددت الانقسامات بعد اختلاف عبد الناصر مع البعثيين ، وانقسام البعثيين على أنفسهم ، وابتعاد الشيوعيين عن الجميع ، واخيراً ظهور المقاومة الفلسطينية . ولقد رافق كل تلك الأوضاع الجديدة سيطرة انظمة الحكم العربية على التجمعات الطلابية وخاصة العراقية والسورية والفلسطينية والمصرية ، ثم ادخال هذه التجمعات بتحالفات جبهوية تعكس النزاعات التي تجري في الوطن العربي . وقد ساعد ذلك انصراف الطلاب عن العمل في الأوساط غير العربية إلا من خلال مقتضيات تلك التحالفات . كذلك فقد أصبح الطالب إما مستفيداً من تقديم خدماته لأجهزة حكومته ، أو مذعوراً منها ، وازداد بذلك عدد الطلبة الذين فضّلوا أن يتجنبوا تلك التجمعات .

وفي هذه الايام نشاهد غياب المؤسسة القومية المعترف بها من الجميع ، وفقدان امكانية الاستفادة من التواجد في الدول الأجنبية من حيث توفّر مجالات التعارف والانفتاح وممارسة العمل الجماعي على الأسس الفكرية والديمقراطية . ولقد برز في مؤتمر قمة بغداد عام ١٩٧٨ توجّه يمكن دفعه الى الأمام على الطريق الصحيح . فلقاء القيادات العربية على الحد الاعلى الممكن من العمل المشترك ، والحد الأدنى الذي لا يمكن التنازل عنه ، قد يكون الطريق الى ايجاد المؤسسة العربية المشتركة التي تعتبر مرجعاً للخط القومي يمكن أن يلتقي عليه المؤمنون بالفكرة القومية العربية ، ويكون أساساً للعمل الجماعي وللتحرك السياسي لأصدقاء العرب في الدول الأجنبية . كذلك فان الميثاق القومي الذي طرحته العراق والذي نص على أن يترك لكل قطر عربي حرية تطوير مؤسساته السياسية دون التدخلات الخارجية ، يفتح المجال لعودة

مؤسسات العمل الطلابي في الخارج على نفس الأسس . واذا كان مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان انتكاساً لمسيرة مؤتمري بغداد وتونس ، فان على العمل القومي بذل الجهود اللازمة لتحقيق إجماع الأمة العربية على المساهمة في المؤتمر القادم . ذلك ان مؤسسة مؤتمرات القمة الدورية ، ستظل المرجع القومي الوحيد للمستقبل المنظور في حياة الأمة العربية ، على الصعيد الرسمي على الأقل ، نظراً لغياب القيادة الشعبية المعترف بها على صعيد الانتماء الفكري الشامل .

* * *

من النشاطات التي اكتسبت أهمية خاصة ، ما قام به الطلبة البحرانيون من جهود في الأوساط السياسية البريطانية إثر إبعاد بعض الزعماء النقابيين في البحرين عام ١٩٥٥ . وكان من أعضاء جمعية طلبة البحرين شاب من العائلة المالكة . وكانت الجهود التي بذلت ، وساعد فيها الطلبة العرب من غير البحرانيين مستندة الى الأسس القانونية والعقلانية ، وساهمت مساهمة ملحوظة في الوصول الى الحلول المرضية . وبالاضافة الى اولئك الطلبة الذين غضبت عليهم السلطة وهم في بريطانيا ، كان هناك طلبة بحرانيون آخرون في الجامعة الأميركية في بيروت ذوو انتماءات بعثية وقومية عربية . وعندما عاد هؤلاء الطلبة الى بلادهم في الستينات ، عملوا في صفوف المعارضة لنظام الحكم ، الى أن توفرت الظروف الموضوعية من خلال فهمهم وتجربتهم ، فرأوا انه لا بد من الاختيار بين وضع اللبنة الأولى في التقدم السياسي والاجتماعي ، وبين الاستمرار في المعارضة بعيداً عن التأثير بالأحداث والمساهمة في تطوير الحياة الوطنية . ولقد سعدت كثيرا خلال زيارتي للبحرين عام ١٩٧١ ، عندما وجدت في المراكز الوزارية الشيخ محمد مبارك من العائلة الحاكمة والذي كان يدرس في بريطانيا ويواظب على حضور اجتماعات رابطة الطلاب العرب ، جنباً الى جنب مع السيد حسين بحارنه الذي درس في بريطانيا ايضا وكان نشيطاً في جمعية الطلبة البحرانيين ، وكذلك الدكتور علي فخرو وزير الصحة ، ورفيقنا في حزب البعث في الخمسينات في بيروت، وشباناً آخرين كانوا في الاتجاه اليساري القومي في بيروت ولندن . وقد دعاني الاخوة الشباب للاشتراك في ندوة تستعرض الوضع العربي ، وجلس الوزراء مع المعارضين يساهمون جميعا في النقاش .

والحقيقة أن تلك الزيارة الى البحرين كان لها وقع جيد في نفسي ، لا سيما وانني عندما التقيت بالبعثيين المنتظمين ، لم أجد عندهم أية برامج غير تأييـد حكم البعث في العراق وجمع المال لدعم ثورة ظفار ، والمبالغة في تصوير الوضع الأمني في البحرين ، وانتقاد الشباب الذين اشتركوا في الوزارة .

وأما النشاط الآخر الذي كان فاشلاً ، فهو ما قام به الذين اتصلوا بالسفارة المصرية لتمول نشاطاتهم . فقد اجتهد شاب مصري كان موظفاً في السفارة وطالباً في نفس الوقت ، أن دخول الحركة الطلابية والأوساط السياسية البريطانية يجيء عن طريق الكلام عن القضية الفلسطينية . وفوجئنا جميعاً عندما استمعنا الى شاب بريطاني من الحركة الفاشية يلقي خطاباً يصف به اليهودي بأنه ذلك الرجل الذي اذا صافحته ،كان لا بدّ أن يسرق واحداً من أصابعك ، وتطلعت حولي فلم أجد إلا عدداً قليـلاً من البريطانيين في ذلك الاجتماع جاء بهم ذلك الشاب المصري بأساليب غريبة عن أساليب العمل الطلابي . وكان بين الحضور عدد كبير من الآسيويين والافريقيين الذين أبدوا استياءهم، كما شعر العرب الحضـور بالإحراج الكبير. فلجأنا إلى الدكتور كلوفيس مقصود الذي كان يجيـد اللغـة الانجليـزية كتابة وخطابة، فصعد إلى المنبر وتحدث بطريقة أنقذت الموقف. ثم طلبنا من جمعية الطلبة العرب في مانشستر إقـامـة مهرجان ضخم بعد ذلك المهرجان الفاشل، واستعنا بعدد من المفكرين البريطانيين والعرب الذين يعرفون كيف تخاطب الشعوب غير العربية، فكان ذلك المهرجان ناجحاً جداً.

بعد تلك التجارب وما توفر لنا من المعرفة والخبرة اندفع الطلبة العرب في النشـاط على كل صعيد ، ومن المؤتمرات التي ساهموا بها ، مؤتمر مكافحة الاستعمار . وبالرغم من وجود العدد الكبير من اليهود فيه ، فقد استـطاعت مجمـوعـة صغيرة من الشباب العرب أن تحرج الصهاينة واصـدقاءهم ومؤيديهم . وكانت لنا صداقات مع العديد من المفكرين والسيـاسيين البريطانيين ، الذين بدأوا يتقبلون التحدث عن القضية الفلسطينية، إلى الحد الذي دفع بعضهم لاقتراح عقد جلسات مصغرة لمواصلة الحـوار . وأذكـر في تلك الفترة أن الصحف البريطانية نشرت تصريحا للاستاذ ميشيل عفلق ادلى به في مؤتمر مكافحة الاستعمار الذي

حضره في أثينا ، وتحدث فيه عن الوجود اليهودي في المنطقة العربية . وبالرغم من نشر تصريح عفلق محرّفاً في بعض الصحف والتقارير العربية ، إلا أنه كان يتناسب مع التفكير السائد في أوساط البعث ، ففتح مجالاً واسعاً للنقاش مع البريطانيين ولا سيما قادة حزب العمال . وعندما عدت إلى البلاد حمّلني انتوني ويجوود بن رسالة خاصة للاستاذ ميشيل عفلق اعرب له فيها عن الاستعداد لمواصلة الحوار حول القضايا العربية ولا سيما القضية الفلسطينية . وفي عام ١٩٥٦ اعلن عن عقد مؤتمر يحضره الاشتراكيون من مختلف دول العالم غير الشيوعي . وبالرغم من الخطوات التي قطعها البعثيون على طريق نشر أفكارهم ، فقد قابلت الأمين العام لذلك المؤتمر وطلبت منه أن توجه دعوة الى حزب البعث لحضور المؤتمر . كان الأمين العام المذكور رجلاً أوروبياً استقر في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث قامت الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية . وكان استقباله لي فاتراً ، فقد كان يعتقد انه لا يعقل أن يكون هناك أي حزب اشتراكي ينتقد الصهيونية العالمية واسرائيل . وقد رفض الموافقة على حضور البعثيين . ولكن بعد مرور عشرين عاماً على ذلك اللقاء ، تشكلت في البرلمان البريطاني كتلة كبيرة من مؤيدي وجهة النظر العربية اسوة باللوبي الصهيوني في ذلك البرلمان ، ويشكل العماليون المحور الاساسي في تلك الكتلة .

* * *

بعد عودتي الى الاردن عام ١٩٥٨ ، واظبت على مراسلة عدد من الأصدقاء في بريطانيا وايرلندا . وكانت تصلني بعض الرسائل الى السجن عام ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ . وفي أول مرة زرت بها بريطانيا عام ١٩٦٥ التقيت بصديقي القديم ويجوود بن الذي اشترك بالحكومة البريطانية لأول مرة . وكان بن حريصاً على معرفة ماذا جرى لي على الصعيد الشخصي وعلى صعيد قناعاتي . وأبلغني بأنه لا يستطيع التحدث بالأمور السياسية نظراً لموقعه في العمل الوزاري ، وأنه يحصر نشاطه في مقابلة رئيس الوزراء لبحث الأمور المتعلقة بوزارته فقط . عرّفني بن على بعض قادة حزب العمال وقادة النقابات المهتمين بالأمور السياسية . وخلال تلك الزيارة دعتني الدكتورة ايديث سمرسكل لتناول الشاي في مقهى مجلس العموم البريطاني ، وكانت قد أصبحت عضواً في مجلس

اللوردات ، بينما شغلت ابنتها الطبيبة أيضاً مقعدها في مجلس النواب . ومرّ بنا اللورد كليمنت أتلي ، الذي تقاعد من رئاسة الحكومة ، فدعته الدكتورة ايديث للاشتراك معنا في الحديث . ثم سألته مداعبة عن النصائح التي يمكنه تقديمها لي ، فشرح لنا مستعيداً ذاكرة الماضي ، كيف أنه بدأ حياته محامياً ، وكيف ان علاقاته المهنية مع الناس فتحت عيونه على قضايا اساسية وجد نفسه متحمساً للمساهمة فيها ، فدخل العمل السياسي في خط الاشتراكيين . ولما عرف عن مهنتي اقترح أن أعود الى بلدتي وأقدم الخدمات التي من خلالها أستطيع أن أعرف ماذا يريد المواطنون وكيف يمكن استقطاب تأييدهم . وبالفعل عندما عدت الى عمان ، وجدت أن مستشفى السلط الحكومي ينقصه اختصاصي في الأمراض والجراحة النسائية والتوليد . فطلبت من وزير الصحة أن يسمح لي بالعمل المجاني يوماً واحداً في الاسبوع ، وعندما لم يجد طريقة قانونية لتنفيذ رغبتي ، قابلت الملك حسين الذي اتصل فوراً برئيس الوزراء فأصدر الأخير أمره بالقبول . والحقيقة أن تلك الفترة التي دامت حوالي عام واحد ، كانت من أجمل الفترات التي قضيتها في ممارسة المهنة الطبية. وعندما تألفت جمعية السلط الخيرية في أواخر ذلك العام، نلت اكثرية الأصوات في انتخابات اللجنة التنفيذية لتلك الجمعية ، رغم الحملة ضدي التي قام بها البعثيون والتي أظهرت ضعف التأييد لهم . وأظهرت تلك الانتخابات ايضاً ان العلاقة الحقيقية بين القائد السياسي والناس تتوقف على المجهود الفعلي الذي يبذله السياسي في خدمة المواطنين .



٥

الجمهورية العربية المتحدة



التقيت خلال البرنامج الصباحي للدراسات العليا في مستشفى روتندا ، بطبيب مصري كان يتقدمني في السن ، ولم تكن لي علاقات وثيقة معه، وقد أبلغني عن حركة الانقلاب التي وقعت في القاهرة وأبعدت الملك فاروق عن السلطة لصالح محمد نجيب ورفاقه العسكريين . استقبل الايرلنديون ذلك الحدث بالكثير من الارتياح ، نظراً لأن نضالهم ضد البريطانيين يشبه نضال المصريين كذلك . وتحدثت صحفهم عن أن ماهر باشا كان من أصل ايرلندي ، إذ أن طريقة كتابة اسمه بالأحرف اللاتينية هي مطابقة تماماً لاسم عائلة ايرلندية !! وكنت مرتاحاً لخبر الانقلاب مع أن الطبيب المصري لم يبد لي منه أية مشاعر محددة.

وعندما أطيح بالرئيس محمد نجيب ، كانت المعلومات المتوفرة لدى البعثيين تشير الى أن موضوع الخلاف مع عبد الناصر كان يدور بالدرجة الأولى حول العودة للحياة البرلمانية والحزبية . وتحدثت بعض الأوساط الطلابية عن الاتجاهات العربية لمحمد نجيب وعلاقاته مع الأخوان المسلمين . وكانت صفقة السلاح التي عقدها عبد الناصر مع تشيكوسلوفاكيا نقطة التحول الدراماتيكية لصالحه ، كما كانت سبباً رئيسياً في التقارب بين الطلبة الشيوعيين والقوميين في بريطانيا .

عندما بدأ الحديث عن الوحدة في أوائل عام ١٩٥٨ توطدت العلاقات بين البعثيين والقوميين. وكان الأستاذ ميشيل عفلق صادقاً جداً عندما قال في اجتماع اللجنة التحضيرية عام ١٩٥٩ ، أن شعار الوحدة هو من الأهمية بحيث لا بدَّ من اقتناع الأجيال بامكانية تحقيقه . وكان اهتمامنا المطالبة بأن تكون الوحدة كاملة . فاشتركت مع الدكتور المهندس محمد فياض بارسال برقية الى جمال عبد الناصر ، تطالب بتلك الوحدة الكاملة برئيسها الواحد ، وذلك عندما كان الحديث يدور حول الرئاستين . وقد تحفّظ الشيوعيون بالنسبة الى هذا الموضوع ، لا سيما بعد موقف السيد خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي في الجلسة البرلمانية التي أيدت قيام

الوحدة الاندماجية الكاملة .

لم يشغل بال البعثيين كثيراً مستقبل حزب البعث في سوريا أو في مصر أيضاً ، والحقيقة أن العدد القليل النادر من البعثيين المصريين في بريطانيا كانوا غير مرتاحين لتلك الوحدة الاندماجية ، لا سيما عندما أبلغنا قرار حل الحزب . فالبعثيون كانوا يأملون أن يكونوا القوة الفكرية والدافعة في سوريا ، والأكثر من ذلك فإنهم تفاءلوا بإمكانية نشر مبادىء البعث وتنظيماته في مصر نفسها . وتبين لنا بسرعة كبيرة أن جمال عبد الناصر ، وقد أحس المصريون من ذوي الاتجاه الوحدوي العربي بذلك ، لم يكن يعتبر ان للقوى السياسية هوية مستقلة من حيث عقائدها أو تنظيماتها . فالصفات التي يتطلبها الوضع الوحدوي هي أكثر عمومية من أن تقتصر على جهة واحدة أو أكثر ، كما لم تستطع الشعارات التي طرحتها الناصرية أن تقبل حصرها في تنظيمات سياسية قائمة .

وفي الواقع لم تكن العقيدة الاجتماعية لحزب البعث محددة تماماً ضمن النظرية الوحدوية ، كما أن مفهوم الحزب للحكم لم يكن واضحاً . واذا نظرنا الى تركيبة الحزب البشرية منذ بداية دعوته ، لوجدنا أنه بالرغم من القول أن الفئات الشعبية هي التي ستقود النضال الوحدوي وتكون مادته ، وترتبط مصالحها به ، فان عدداً من الإقطاعيين وزعماء القبائل وأبناء الفئات الميسورة كانوا أعضاء في الحزب ، وتولى بعضهم المراكز القيادية . كذلك فان الطلبة الذين شكلوا الصفوف الثانية والثالثة جاءوا أيضاً من شرائح اجتماعية مختلفة منها الشريحة الرأسمالية ، وخلال العقد الذي سبق قيام الوحدة كان بعضهم قد اصبح من الطبقات العليا في المجتمع السوري والاردني ، بسبب نجاحاتهم المهنية والصناعية والتجارية .

عندما قامت الوحدة وأعلنت الجمهورية العربية المتحدة دولة ذات سيادة واحدة ، لم يكن البعثيون قد وصلوا الى مستوى قيادة العمال والفلاحين والمثقفين والمحرومين ، بل ان قياداتهم كانت رموزاً للنضال الوحدوي الذي ارتبط بعواطف الجماهير ، ثم تغلغل في القوات المسلحة . وقد عبّر عن الواقع آنذاك الاستاذ ميشيل عفلق الذي قال ، ان الشيوعيين قد وصلوا الى مستوى من القوة والتواجد بين مختلف الفئات بما فيها الجيش ، بحيث شكّلوا تحدياً جدياً للتواجد البعثي وسيطرته .

وباختصار فان دخول عبد الناصر الى الساحة السورية والعربية خلق وضعاً جديداً تأثر به الشيوعيون حيث ضعفت الخطوط المميزة بين مختلف فئات المجتمع سواء السياسية منها أو الاجتماعية ، وانخرطت جميعها في موجة جماهيرية اختلطت فيها كل الأفكار والتحالفات والمواقف ، ولم يمرّ الوقت الكافي على بلورة أفكار جديدة ونشوء تجمعات حولها ، لا سيما وأن دمشق لم تعد قادرة على بلورة مثل تلك الأفكار بعيداً عن المعطيات الجديدة في انتقال كل امكانات النشاط الى القاهرة .

***

عدت الى الاردن في شهر تموز من عام ١٩٥٨ وكانت نفسي تجيش بالآمال العريضة والعواطف الشديدة والأفكار الغامضة . ولقد كنت مكلفاً من قبل رابطة الطلاب العرب التي توليت رئاستها في أوائل ذلك العام ، بأن أقابل المسؤولين للتباحث معهم في دعم النشاط الطلابي وتطويره بما يتوافق مع الزخم الجديد الذي ظهر عند قيام الوحدة السورية ـ المصرية . بعد يوم واحد من وصولي الى القاهرة ، حاولت زيارة مقر إتحاد الطلبة العراقيين ، وعندما وصلت الى المقر شاهدت جموع الطلاب في حالة من الهيجان والفرح لأخبار الانقلاب في العراق . فلم يعد من الممكن أن أحظى بالمقابلة التي وُعدت بها مع الرئيس عبد الناصر، واكتفيت بمقابلة بعض المسؤولين، الذين تبيّن لي أنهم تابعون لمكتب دائرة المخابرات التي تعنى بالشؤون العربية.

وخلال إقامتي القصيرة في القاهرة التقيت عدداً من السياسيين والعسكريين السوريين والأردنيين . وخلال الفترة التالية ولمدة عامين تقريباً قضيت معظم الوقت متنقلا بين دمشق والقاهرة حيث اطلعت على طبيعة اللجوء السياسي بين بلد عربي وآخر . وكان قد سبق لي ان شاهدت اللاجئين السياسيين في بريطانيا والذين هربوا من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية بعد قيام انظمة الحكم الشيوعي فيها ، أو أولئك الذين أقاموا في لندن لانتمائهم الى حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا والدول اللاتينية ، فكان من الطبيعي أن ينحصر نشاط أولئك اللاجئين بتحريك الرأي العام ضد أعدائهم السياسيين دون الاساءة الى مصالح أو تقاليد البلد المضيف . ومع ذلك فان القوانين في البلدان المتقدمة أعطت حرية لتحرّك ونشاط اللاجئين . ولكن تعامل الأنظمة

العربية مع اللاجئين السياسيين فيها مختلف تماماً ، فهي لا تقبل إلا أن يكونوا مسخرين لمخططاتها ونزاعاتها .

تضيق دائرة اهتمامات اللاجيء السياسي العربي عاما بعد عام ، اذ يشغل باله دائما العودة منتصرا الى بلده، ويتعرض اللاجيء أيضاً الى الصعـوبـات المعيشية والعائلية ، كما يتعرض لمحاولات متواصلة من مختلف أجهزة الدولة للاستفادة من مواقفه ونشاطاته ، لا سيما وأن التغيّرات في طبيعة انظمة الحكم ، أو التغيرات في المواقف التي تتخذها تلك الأنظمة عديدة وخلال فترة قصيرة من الزمن . فاللاجيء الأردني مثلاً يسخّر كل امكانياته لخدمة أجهزة التهجم على بلده ، ليواجه بعد فترة موقفاً عكسياً يضطره الى الاختفاء على الأقل عن المسرح السياسي .

واضـطر بعض اللاجئين السياسيين الى القيام باتصالات سريّة مع الحكومة الاردنية ، ليؤمن لنفسه شيئاً من الحماية اوليقوم بالأدوار التي تراهن على مختلف الاحتمالات . وكانت هذه الصورة وتلك الأدوار اكثر وضـوحـاً عنـدمـا تمت الوحـدة بين مصر وسوريا ، وتدفق اللاجئون السياسيون الاردنيون الى هذين البلدين .

في ذلك الجـو من الأحـداث المتـلاحقة كان الاستاذ ميشيل عفلق وبعثيـون آخـرون في القاهرة ، ينتظرون تطور الأمور لايجاد المعادلة المنـاسبة للاسهام في الحياة السياسية . وفي الحقيقة بدأوا يشعرون بضخامة نتائج الوحدة بين مصر وسوريا ورأوا أن الخيار ينحصر بين قبول التجربة المصرية أو الانزواء الكامل .. ولكن الانقلاب في العراق فتح مجالاً للحديث عن وحدة ثلاثية قد تخفف من السيطرة المصرية نظراً لقوة العراق المعنوية والمادية . خاصة وأن للبعثيين وجود شعبي في العراق وقد شاركوا في حكومة عبد الكريم قاسم . والأكثر من ذلك تحالفت فئات سياسية مختلفة مع عبد الكريم قاسم والبعثيين ، وقد رأى العديد وجوب أخذ هذه المعادلة بعين الاعتبار .

تكـونت للاستـاذ ميشيـل عفلق والاستـاذ صلاح الدين البيـطار صداقات في القاهرة خلال السنوات الثلاث التي سبقت قيام الوحدة . كما كان هناك عدد من البعثيين المصريين الذين ظلوا على صلة بعفلق والبيطار ، وحدث تقارب بين بعض الشيوعيين المصريين والاستاذ البيطار الذي كان معجباً بهم وباتساع ثقافتهم وعمق تفكيرهم وكفاءاتهم الكتابية

والصحفية العالية . بينما تباعد عنهم الأستاذ اكرم الحوراني أحد نواب رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، والذي ركّز اهتمامه بالدرجة الأولى على التفتيش مع السياسيين السوريين عن صيغة عملية لالتقاء التجربتين السياسيتين المصرية والسورية .

كان العروبيون المصريون من الفئات الصادقة فعلا . فقد حاولوا الاستفادة من زخم الحياة السياسية السورية ، لبناء جسور فكرية حقيقية مع التجربة المصرية ؛ وجندوا أنفسهم لمعرفة طريقة تفكير السياسيين السوريين والبعثيين منهم بصورة خاصة وذلك لوضع نتائج معلوماتهم واستنتاجاتهم في خدمة أجهزة جمال عبد الناصر ، وقد ساهم هؤلاء من حيث يدرون أو لا يدرون في وضع أسافين عدم الثقة بين عبد الناصر والسياسيين السوريين والتي ادت الى الفرقة فيما بعد .

إنصرف عبد الله الريماوي الى تقوية علاقاته السياسية ونفوذه في الأوساط العربية ، عن طريق تمتين علاقاته مع عبد الناصر ورجاله وخاصة المرحوم كمال رفعت . وقد قاده ذلك النشاط الكبير الى التنافس الشديد مع عبد الحميد السراج الذي كان يقوم بنشاط مماثل منطلقاً من دمشق . وكان القوميون العرب من أشد الفئات السياسية حماسة للجمهورية العربية المتحدة ، وكانت علاقاتهم وثيقة جداً مع السراج وكانوا يعتبرونه أحياناً وزيرهم . وأما الشيوعيون في سوريا فقد انصرفوا الى اعادة النظر بتنظيماتهم ومواقفهم بانتظار مسيرة القيادة الجديدة للجمهورية العربية المتحدة . كذلك فقد تبعثرت الهياكل الحزبية للفئات السياسية السورية الأخرى ، وبقي رجالاتها على اتصال ببعضهم البعض في محاولة للتفتيش عن الصيغة الملائمة للعمل السياسي الذي كان سائداً قبل قيام الوحدة . وقد تخلص عبد الناصر من أكبر عدد من العسكريين السوريين البعثيين والشيوعيين والقوميين السوريين ، الذين تقاعدوا أو عملوا في المناصب الوزارية والادارية أو المؤسسات العامة والخاصة ، كما نقل عدداً منهم الى القاهرة بهدف ابعادهم عن الاتصال بالجيش الثاني أي جيش سوريا . وكان عبد الناصر يصرّ على عسكرة الجيش وابعاده عن السياسة ، وعلى أن كل من يرغب في ممارسة السياسة لا بدّ له أن يترك مواقعه العسكرية .

* * *

استقريت في أواخر عام ١٩٥٨ في دمشق بسبب ملاحقتي من قبل السلطات الأمنية في الأردن . وبالرغم من غموض الصورة الوحدوية فان الفرحة بها كانت كبيرة . وانصرفت في دمشق لممارسة العمل الطبي ، كما عملت مع وزارة العمل والوزير عبد الغني قنوت ، مستشاراً في لجنة الضمان الاجتماعي التي كانت تقوم بتحضير الدراسات لإقامة مشاريع التأمين الصحي وغيرها من مشاريع الضمان .

وبالاضافة الى العمل الطبي المحدود ، فقد كانت الأحداث متسارعة وعنيفة سواء على الساحة السورية أو على الوضع العربي بوجه عام . ومن خلال موقعي في تلك المهمة الاستشارية ، فقد كان واضحاً لي أن الوحدة السورية ـ المصرية تواجه المصاعب الكثيرة . والحق يقال بأن السوريين تطلعوا وعملوا مع الوحدة الجديدة بالجدية اللازمة ، بينما كان المصريون في مواقعهم ينظرون لوجودهم في الاقليم الشمالي نظرة المكلفين بإدارة ذلك الاقليم ، وضبط كل المؤسسات الادارية والأمنية . كذلك فقد كان واضحاً ان الوحدة التي تمثلت برئاسة واحدة ، لم تسر خطوات كافية لنقل معانيها الى حياة المواطن العادي ، كما كان واضحاً أيضاً أن حدود تلك الوحدة كانت تقفل تدريجياً في وجه الأمة العربية سواء كحكام أو مؤسسات سياسية أو مواطنين . وعلى سبيل المثال كان باستطاعة الاردني الاقامة في سوريا دون أية شكليات قانونية أو ادارية ، بينما كنت والدكتور سعدون حمادي نضطر للحصول على تأشيرة دخول وإذن للسفر من دمشق الى القاهرة في كل مرة رغبنا في ذلك .

وكانت التطلعات القومية بين عبد الناصر وحزب البعث تختلف اختلافاً جذرياً ، فقد طرح عبد الناصر فكرة تكوين الأمة العربية من العوامل المشتركة من لغة وثقافة وتاريخ واقتصاد وجغرافيا وسياسة ، بينما كانت نظرة القوميين العرب على مختلف مشاربهم تنطلق من الوجود الحتمي للأمة العربية التي فقدت سيطرتها على وجودها وأمجادها ، وتناضل من أجل عودة الوجود الفعلي والأمجاد الضائعة . وربما كانت هذه الخلافات الفكرية هي السبب الرئيسي في التوجه نحو التمصير للتجربة السورية ، وإغلاق حدود الوحدة على بقية الدول العربية ، ومحاولة ربط التجارب القطرية الأخرى تنفيذاً وليس مشاركة مع القيادة الناصرية . وربما كانت تلك النظرة تفسّر لجوء القيادة الناصرية الى الاسلوب الذي تعاملت

به مع مختلف القوى العربية خارج حدود الجمهورية العربية المتحدة .

ففي الأردن مثلاً، وفي لبنان الى حدٍّ ما ، تحولت الحركة الوطنية بسبب ضخامة وزخم الناصرية الى أجهزة تابعة لا تستطيع أن تتعامل مع معطيات الواقع . واعتمد جمال عبد الناصر على أكثر من جهة في كل قطر عربي، ولكن لم يكن باستطاعة عبد الناصر ومؤسساته ادراك الفرق الهام في النظرة الى العمل الوحدوي ، فبالغت لهذا السبب الأجهزة الناصرية ، وتراخت المؤسسات الوطنية والقومية في محاولة فهم تلك الحقائق والمعطيات ، وفقدت بالتدريج امكاناتها على التحرك .

وتعقدت الصورة في أواخر عام ١٩٥٨ في سوريا والعراق ولبنان والاردن . واذ بالقيادة الجديدة تواجه التفسخ في سوريا ، وحركة عبد الوهاب الشواف في العراق ، والثورة في لبنان ، والاختلاط في الاردن . فكانت مهمة عبد الحميد السرّاج فرض الصيغة المصرية في سوريا ، بينما كانت مهمة البعثيين والقوميين الاطاحة بالنظام القاسمي والتآمر عليه ، وكانت مهمة العروبيين في لبنان اخضاع الارادة اللبنانية لأجهزة الجيش والمخابرات . وأما في الاردن فقد اعتمدت أجهزة عبد الناصر على خمسة أجهزة للعمل تنافست فيما بينها على المكاسب المختلفة على الصعيدين السياسي والعسكري ، فنتج عن ذلك كله الصراعات المتعددة الجوانب . فعلى الصعيد السياسي الاردني كان المرحوم سليمان النابلسي وأصدقاؤه وجماعة القوميين العرب ، والمرحوم عبد الله الريماوي ، كما قام تيارٌ جديد بين العسكريين والمدنيين الذين عرفوا بالناصريين ، بينما تمت الاتصالات بأكثر من فئة من الضباط العاملين وغير العاملين .

ولا أدري ما هو دور السوريين في التأثير على طريقة تعامل مصر عبد الناصر مع الأمة العربية ، ولكن دور عبد الحميد السراج كان واضحاً ، وكذلك دور السياسيين الاردنيين داخل الاردن وخارجها ، ذلك الدور الذي اشتد بعد انقلاب العراق . وقبل ذلك التاريخ لم تكن لدى جمال عبد الناصر ، ولقيادة حزب البعث في دمشق القناعة بفائدة التآمر على نظام الحكم في الاردن . بل على العكس من ذلك، فإن زيارة مصطفى حمدون وعبد الفتاح الزلط المشهورة الى الأردن أكدت على حسن النوايا . ويومها عبّرا عن رأي عبد الناصر والبعثيين بالتحذير من أية محاولة انقلابية .

والحقيقة أن نظرة عبد الناصر العربية تأثرت بأفكار « مصر الفتاة » عندما كان عضواً فيها ، وباشتراكه في حرب فلسطين . ولم تكن تتعدى حدود اعتقاده وتركيزه على محورية دور مصر العربي ، وتطلعه الى ضرورة قيام مصر بأدوار القيادة في الدفاع والتحرير الوطني . ولقد سبق لعبد الناصر ان قال عام ١٩٥٥ بأن الشكل الأمثل للوحدة بين الأقطار العربية هو الشكل الفيدرالي على المدى البعيد ، وان ذلك يمكن تحقيقه تدريجياً عن طريق تدعيم الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي الذي يدعو الأقطار العربية الى التضامن في مواجهة التحديات الخارجية . ولقد رأى في رابطة القومية العربية ، وموقع الأمة الاستراتيجي ، وثروتها الظاهرة والكامنة وتوفر العنصر البشري ، عوامل تدفع الأمة العربية بالاتجاه الوحدوي ، من اجل مواجهة التحديات الخارجية ولقيام العرب بدورهم في النظام الدولي ، ككتلة واحدة متماسكة تفرض احترامها وتكون قادرة على النهوض والانتاج وأداء دورها في التاريخ .

* * *

انقسم القوميون في العراق في الرأي حول شكل الوحدة التي دعي اليها العراق للانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة ، هل هي اندماجية ، اوفيدرالية ؟ واستطاع الشيوعيون العراقيون الاستفادة من ذلك الانقسام في تقوية نفوذهم داخل نظام عبد الكريم قاسم، وفي التحالفات السياسية مع الفئات الأخرى وعلى رأسها الحزب الوطني التقدمي بقيادة كامل الجادرجي . كذلك فان الصراع الذي حدث بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف ، دفع بالقوميين الى تعجيل الاصطدام . وبعد أن قامت حركة الشواف ، وامتلأت دمشق باللاجئين السياسيين العراقيين من مختلف الفئات السياسية والاجتماعية والعسكرية ، وجد جمال عبد الناصر ضرورة في العودة الى الحوار مع البعثيين ، فزار دمشق للاشتراك في تقييم الأمور على ضوء الأوضاع الجديدة في العراق ، وعقد جلسة طويلة مع الاستاذ ميشيل عفلق تحدث عنها راديو دمشق عدة مرّات . ولكن البعثيين في الحقيقة لم تكن رؤيتهم واضحة بحيث يمكنهم طرح افكار جديدة متطورة ، بالاضافة الى تبعثرهم على صعيد القيادات واندلاع الصراعات فيما بينهم بحيث

شملت كلاً من عفلق والبيطار والحوراني والريماوي والركابي وغيرهم.

وبالرغم من ذلك فقد انتعشت آمال البعثيين وبدأوا بالتردد على بيت الاستاذ عفلق ، كما طرحوا أمامي بعض المشاريع التي كنت أنقلها بدوري للاستاذ ميشيل . وكان من بين المشروعات المطروحة الدعوة لإقامة الاتحاد القومي، على أن يكون البعثيون قيادته في سورية على الاقل ، ويكون للاستاذ ميشيل عفلق دور أساسي فيه . ورافق ذلك أيضاً تغييرات كبيرة في تنظيم الدولة ، وأعطي الاستاذ اكرم الحوراني صلاحيات الرئيس ليمارسها في دمشق ، وكانت إقامته الرسمية في قصر الرئاسة. كما أعطي الاستاذ صلاح الدين البيطار دوراً بارزاً في الحكومة المركزية في القاهرة . وتشكّل مجلس الوزراء التنفيذي في سوريا ، فكانت نسبة البعثيين فيه عالية وكذلك أصدقاء الاستاذ اكرم الحوراني في الحزب العربي الاشتراكي قبل اندماجه في حزب البعث .

لَم تكن تلك الترتيبات الا بمثابة إجراء مؤقت لمواجهة أحداث العراق ، فقد ظل عبد الحميد السراج يتمتع بوضع خاص ويتصل مباشرة بالرئيس عبد الناصر ، ويقوم بالأعمال السياسية والأمنية التي يراها مناسبة في سوريا . كذلك فان المرحوم الاستاذ عبد الله الريماوي كان يسير باتجاه تثبيت نفوذه في اوساط البعثيين خارج الجمهورية العربية المتحدة . وبدأت حملة من الاعتقالات في صفوف الشيوعيين السوريين ، وشملت بعض اللاجئين السياسيين الذين تعاطفوا مع عبد الكريم قاسم .

وبدأ الاستاذ ميشيل عفلق من جهته مشاورات مع الصفوف الثانية والثالثة من البعثيين ، ولم يكن متحمساً لمشاركة الاستاذ الحوراني في تلك المشاورات ، بل على العكس من ذلك فانه كان يوجّه الانتقاد للحوراني وأتباعه . وذهب في ذلك الى حدّ التعاون وتحسين الأجواء مع عبد الحميد السرّاج بهدف مقاومة الحوراني والريماوي . كذلك لم يكن الاستاذ ميشيل على وفاق تام مع الاستاذ البيطار . وأذكر أن مجموعة من كبار البعثيين أمثال الدكتور أسعد الاسطواني والدكتور كمال غالي والاستاذ منصور الأطرش وغيرهم قد طرحوا بعض الاقتراحات حول الاتحاد القومي وكلفوني بنقلها للاستاذ عفلق ؛ وعندما زرت الاستاذ ميشيل لنقل وجهات نظرهم ، سألني عن أي اتحاد قومي تتكلم : هل في سوريا ؟ أم في الأردن ؟ وكان يقصد بذلك ضرورة ترك السوريين وشأنهم

ليجدوا الطريق المناسب لهم ، والى ضرورة عودة السياسيين الاردنيين الى بلادهم للاشتراك في العمل النضالي داخل الاردن .

كان مثل ذلك التعبير غير عادي من الاستاذ ميشيل عفلق ، ولا أدري اذا كان يعني ما يقول ، أم أنه كان انعكاساً لحالة من النزق في تلك الظروف . وقد واجه المرحوم الاستاذ كمال ناصر مثل ذلك الموقف في مناسبات اخرى ، منها عندما ذكّره أحد العسكريين البعثيين قبل وقوع حركة شباط بأن ما يخصص له من أموال مقتطع من الضريبة التي يدفعها المواطن السوري .

ولا يسع الذين انغمسوا في العمل السياسي القومي ، إلا أن يعترفوا بأن مثل تلك النظرة لم تكن بعيدة جداً عن الحقيقة . اذ لا نستطيع ان ننظر بجدية الى شعارات ما يسمى بالتنظيمات القومية في سوريا أو العراق ، أو العلاقات القومية التي تقيمها بعض الأنظمة العربية التي تدّعي أن الوحدة العربية هي رسالتها . فالقيادتان القوميتان في كل من سوريا والعراق كانتا مؤسستين تحدد وظائفهما ويتم اختيار اعضائهما عن طريق من يراه الحكم القطري مناسباً لتحقيق الخدمات له . وقد شهدت الساحة العربية امتدادات لتلك الأنظمة في الاقطار العربية الأخرى ، بحيث لم تتعد أدوارها الا الترويج لسياسات تلك الاقطار التي يحكمها القوميون ، بل إنها في كثير من الأحيان كانت عاملاً من عوامل الاساءة والتعقيد ، دون أن تساهم مساهمة جدية في إقرار أية مواقف لتلك الأنظمة الحاكمة .

في تلك الظروف رأى بعض الاردنيين في العودة الى الاردن الطريق الصحيح . فقمت مع الدكتور جورج حبش بزيارة السيد عبد الحميد السراج وزير الداخلية ، وطرحنا فكرة مراجعة الوضع السياسي العام على ضوء الأحداث التي جرت منذ عام ١٩٥٨ ، كمحاولة انقلاب صادق الشرع والدكتور رفعت عودة الفاشلة في الأردن ، وأحداث لبنان والعراق ، واختلاط الصورة في سوريا نفسها . ولكن السرّاج لم يكن مهتماً كثيراً بالرأي الذي طرحناه ، وركّز كل اهتمامه على ضرورة الاستمرار بالمحاولات الانقلابية في الاردن وبصرف النظر عن الجهة التي يمكن أن تقوم بها ، إذ أن المطلوب حسب رأيه نظام حكم يؤيد سياسات الجمهورية العربية المتحدة . وذكر في معرض كلامه اسماء شخصيات

أردنية لم تخطر ببالي مطلقاً ، مؤكداً أنه يتصل بكل واحد منهم فاذا لم تنجح محاولته ، جرب غيره . وبالرغم من أن هوس الأعمال الانقلابية كان قد وصل حدوداً كبيرة في نفوسنا ، فتقبلناها بشكل طبيعي ، إلا أنني شعرت بنوع من الاستغراب والضياع نظراً للأوضاع غير الطبيعية في الأوساط السياسية والاجتماعية التي نتحرك بينها في دمشق ، سواء من أهل دمشق أو بين أوساط اللاجئين السياسيين العسكريين أو المدنيين . وكانت تلك الاوساط تتشوق لسماع أخبار البلاد العربية وقادتها من خارج الجمهورية العربية المتحدة ، ولا سيما أخبار الاردن . لدرجة أن وسائل النقل العامة كانت تعتمد على محطة اذاعة عمان لسماع الاخبار ، وبصوت عال .

وقبل مقابلتي والدكتور حبش لعبد الحميد السراج ، زارني بعض الاردنيين الذين تحدثوا بصراحة عن محاولة صادق الشرع قبل وقوعها . وكنت أعرف صادق الشرع معرفة سطحية اذ كان يسبقني بعامين في مدرسة السلط الثانوية ، وكان يعرف بجديته ودماثة أخلاقه ، وواظبت على تلقط أخباره وأخبار الآخرين الذين دخلوا القوات المسلحة من الصفوف الثانوية في مدينة السلط . وكان الحديث عن محاولته القيام بانقلاب في الاردن مفاجئا لي ، ولكن الذين تحدثوا عن ذلك كانوا يأملون أن يتعاون الشباب المثقف مع الشرع ورأوا ان تلك المحاولة يجب ان تكون بعيدة عن الريماوي وحلفائه العسكريين ، بل أن المطلوب ألا يعرفوا عنها أو يضعوا أصابعهم فيها . ورغم ذلك رأيت أن أبلغ ذلك الحديث للمرحوم الريماوي وبعض اصدقائه العسكريين . وبعد فشل محاولة الشرع سمعنا مختلف القصص عن حقيقة الذي حدث ، وعن دوافع ذلك الانقلاب الذي فشل والجهات التي دفعته الى تلك المحاولة ، والجهات التي قاومته أو حاولت الاستفادة منه أو من الابلاغ عنه . ولعل قصة تلك المحاولة ونتائجها وتقييمنا لها اليوم لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها من المحاولات الأخرى . ولكن حقيقة واحدة ودرساً واحداً يجب ان نحفظه ، وهو أن الصفحة الانقلابية التي فتحت في اواخر الاربعينات بانقلاب حسني الزعيم لا بدّ لها وأن تغلق في بداية الثمانينات نظرا للسلبيات التي جاءت بها .

ان جميع الشعارات التي طرحت قبل ما يزيد على ثلاثين عاماً ،

وانتعشت بهـا آمـال الأجيـال العربية سواء كانت تحقيق الاستقلال الوطني الأكبر ، أو الوحدة العربية ، أو تحرير فلسطين والأجزاء العربية السليبة الأخرى ، وتقدم المؤسسات العمرانية والديمقراطية ، وتحسين أوضاع المواطن الاقتصادية والمعنوية ، لم يتحقق منها شعار واحد لأن التفكير السائد كان يدور حول ضرورة ازالة الأنظمة العربية من تقليدية أو برلمانية من أجل تحقيق تلك الشعارات . وعلى العكس من ذلك ، فقد أقامت كل تلك المحاولات الانقلابية الناجحة والفاشلة منها على السواء ، الحواجز والعقبات في وجه الطموحات القومية للأمة العربية رغم أن بعض الأقطار العربية التي اعتمدت الانقلابية قد حققت بعض الانجازات ، الا ان الصفحة الانقلابية لا بدّ وان تأخذ مداها ، الى أن تتحقق القواعد الاكثـر إتساعاً للحكم على طريقة استيعاب المواطن العربي ومشاركته ديمقـراطيـاً في صنع القرار وذلك بعد أن بعدت المسافات بين المواطن والحكم خلال الثلاثين عاماً المنصرمة .

هكذا عاشت دمشق خلال عهد الوحدة التي سعت الى ايقاف تطور الحيـاة السيـاسيـة في سوريا والتي ازدهرت منذ عام ١٩٤٦ . كانت سوريا لبضعة سنوات قبلة الأنظار العربية ، يهتم ابن السلطبما يجري في حلب ، ويراقب التطورات السياسية على مختلف المنابر وهو مشدود إليها . واذا بالجمهورية العربية المتحدة تغلق حدود سوريا أمام الأمة العربية ، فتتداعى بالتدريج المؤسسات الديمقراطية والوحدوية واحدة تلو الأخرى خلال الخمسينات . ولم يستطع قادة حزب البعث على مختلف مستوياتهم أن يفعلوا شيئاً هاماً ، بالرغم من محاولتهم العودة الى الذات في المـؤتمـر شبه التأسيسي الذي عُقد في بيروت ، والذي فاقت نتائجه السلبية ايجابياته .

وبالرغم من تأكيد البعث على دعم الوحدة وقيادة عبد الناصر ، فقد كانت الأشهر الستة التي تلت ذلك المؤتمر مليئة بالأحداث المتسارعة .

كانت حركة عبد الوهاب الشواف في العراق نقطة تحوّل أخرى، فقد انقسم البعثيـون الى فئتـين رئيسيتـين الاولى تؤيـد اتجـاه عبد الله الريماوي والثانية في اتجاه القيادة القومية الجديدة . ولكن بالرغم من تكوين فرقة حزبية للبعثيين العراقيين تابعة لشعبة دمشق وكنت رئيساً لها ، الا انهم ظلوا بعيدين عن الأحداث اليومية في الجمهورية العربية

المتحدة ، يقضون معظم الوقت في مراقبة الاحداث ، ويخططون للعودة ، وارسال المعونات والرسائل الى داخل العراق . وفي أوائل عام ١٩٦٠ قدم البعثيون كلهم، سواء في الرئاسة ، أو الوزارتين المركزية والتنفيذية استقالاتهم تضامناً مع مصطفى حمدون ، وغادر الأستاذ ميشيل عفلق سوريا ليقيم في بيروت ، بينما بقي البيطار والحوراني في دمشق . وازدادت مراقبة وملاحقة البعثيين والشيوعيين ، بينما حاولت مختلف القوى السياسية أن تجد لها مكاناً في الوضع الجديد سواء على صعيد المراكز الرسمية أو مختلف النشاطات خارج تلك المراكز . وأصبح عبد الحميد السرّاج رجل سوريا بلا منازع .

زرت برفقة المرحوم كمال ناصر بعض القياديين وخاصة الحوراني والسيد عبد الغني قنوت . وكان واضحاً مما سمعته بأنه لا بدّ أن يتبع تلك الاستقالات شيء آخر ، وقد ردد عبد الغني قنوت عندما زرناه في شقته المتواضعة جداً بأن الاستقالة لا تعني أبداً السير على طريق الانفصال ، بل أن على البعثيين مواجهة الرصاص بصدورهم من أجل حماية الوحدة . وما هي إلا أسابيع قليلة حتى أصبح واضحاً لي أنه من الافضل مغادرة دمشق وربما العودة الى الاردن . وبالفعل فقد غادرت الى بيروت بعد ان اشتدت ملاحقة السلطات الأمنية للبعثيين المعارضين لعبد الله الريماوي ، وقد فضل الريماوي الاقامة في القاهرة بعيداً عن جوّ دمشق وعبد الحميد السرّاج .

امضيت بضعة أسابيع في بيروت بانتظار مساعي المرحومين هزّاع المجالي ووصفي التل لعودتي الى الاردن ترددت خلالها على الاستاذ ميشيل عفلق الذي لم يستطع أحد معرفة حقيقة قناعاته . وأذكر في احدى زياراتي له ، ان المذياع كان يذيع خبر وصول عبد الناصر لسوريا عن طريق البحر ، وسمعنا معاً الخطاب الذي القاه وكان قاسياً جداً يهدد ويتوعد الذين يعارضونه أو يتحركون ضده على الأرض السورية بأنه سيدوسهم بالأقدام . ونظرت الى وجه الاستاذ عفلق الذي لم تظهر عليه علامات الرضا أو المحبة ، كما كان يفعل في أوائل عهد الوحدة ، وكما كان يقول بأن في مصر رجل عربي واحد هو جمال عبد الناصر ، الذي يشد مصر باتجاه العرب والقومية العربية . واشار الاستاذ عفلق في جلسات ثنائية اخرى في دمشق أو خلال مرافقتي له في بعض زياراته الى القاهرة

الى عتبه الشديد على عبد الناصر ، الذي ـ حسب رأيه ـ لم يكن قادراً على احاطته بالمحبة أو القرب الفكري . وقال لي مرّة أخرى بأن عبد الناصر عرض عليه أن يكون أحد نواب الرئيس ، ولكن عفلق رفض ذلك المنصب ، وبقي في بيته يعاني الحاجة الى المال ، دون أن يقدم له أحد مساعدة . وبالفعل فقد بدأت أعرف ذلك الواقع المالي للاستاذ عفلق في اوائل عام ١٩٥٩ ، وكوّنت صندوقاً ساهم به بعض أصدقاء الاستاذ ميشيل ، وقد فوجئت عندما ذهبت اليه لأقدم له المخصصات الشهرية التي ارتأيناها مناسبة له ، باصراره على تسلم نصف المبلغ الذي قدرناه ، اذ أنه كان يبالغ حقاً في تقشفه .

ولا أدري ما هو مدى تأثير تلك العوامل النفسية على أفكار ومواقف قادة الفكر والسياسة . ولكن الدلائل الكثيرة تشير الى أن للكلمة الحلوة مفعولها ، كما أنه لا جدوى لاسلوب الامعان في محاصرة المعارضة السياسية وتحطيم معنويات النفس البشرية على كل صعيد . ولقد أصبح معروفاً أن اتباع الحدّ الأدنى المطلوب من الضغط السياسي ، واغتنام الفرص المتاحة لرفع ذلك الضغط ، وتقييم الأمور باحجامها فقط ، واتباع اساليب ايجابية في التعامل مع أصحاب الرأي المخالف ، مهما كانت وسائل تعبيرهم مخالفة للسلطة ، أصبحت ظواهر متميزة في الحياة السياسية الأردنية ، أعطت ثمارها وساهمت في وضع الكثير من القواعد الايجابية في التعامل ، ليس بين الحكم والمعارضة فحسب بل بين المختلفين مع بعضهم البعض خارج أوساط الحكم أيضاً .

* * *

هكذا عدت الى عمان في ربيع عام ١٩٦٠ لأواجه من جديد التعامل مع الدولة ، والبعثيين والسياسيين الآخرين . وكان جهدي يتركز بالدرجة الاولى على المساهمة في الحوار بين البعثيين وبصورة خاصة مع الدكتور منيف الرزاز . ونظراً لطبيعة الأجواء التي سادت ذلك العام ، فان عواطف المواطنين كانت اجمالاً مشدودة الى الجمهورية العربية المتحدة ، يتمنون لها النجاح ، لكنهم كانوا يشعرون بالشلل تجاه امكانية تقديم المساعدة الفعلية لها . والحقيقة أن وجود العديد في المعتقلات ، إضافة الى أجواء مراقبة نشاطات السياسيين ، كانت من أسباب الانشداد الحائر لعبد الناصر ووحدة سوريا ومصر . لكن إغتيال

المرحوم هزاع المجالي أحدث حالة جديدة من الحيرة وربما الاستياء ، عند كبار البعثيين وعلى رأسهم الدكتور الرزاز وغيره ، وظل مؤيدو عبد الناصر يتراوحون بين الدفاع عن ذلك الاغتيال وبين انكار ان يكون لعبد الناصر أو عبد الحميد السرّاج رأي فيه ، ومنهم من ذهب الى القول بأن السرّاج خطط للاغتيال دون معرفة رئيس الجمهورية .

في أواخر العام ١٩٦٠ عقد مؤتمر موسّع للقيادة القومية حضره مندوب عن الأردن وبعض البعثيين من السوريين والعراقيين. وقد كان واضحا أن القطيعة مع عبد الناصر أصبحت أمرا واقعا. وكانت الجمهورية العربية المتحدة قد أغلقت حدودها وأبوابها على معظم العرب من أنظمة وتنظيمات. ودب الخلاف مع حركة القوميين العرب. أما ثورة الجزائر التي أعطاها جمال عبد الناصر الدعم الكبير، فقد طلبت من حزب البعث أن يجمد عضوية الجزائريين فيه ففعل ذلك، واكتشفت أن بين صفوف الثورة الجزائرية من أصبح عميلا للأجهزة المصرية، لدرجة انه كاد أن يحدث انشقاق في قياداتها. ولقد لعب الأستاذ ميشيل عفلق بمعاونتي وآخرين دورا ايجابيا في المصالحة بين الثورة الجزائرية وجمال عبد الناصر، لايقاف النزاع وحملات التشكيك.

في ذلك المؤتمر الموسّع طرح الأستاذ صلاح الدين البيطار برنامجه لمعارضة عبد الناصر من القاهرة خشية أن تؤدي أية حركة معارضة له من دمشق الى الانفصال. وبالفعل فقد بدأ في تنفيذ ذلك البرنامج، وكان حديث مندوب الحزب في الأردن مشجعا الى حدّ ما، ولكن الأمور كانت قد تجاوزت الحدود التي يمكن معها القيام بأي عمل جدّي. وعندما وقعت حركة الانفصال، عقدت القيادة القطرية الأردنية اجتماعا مطولا بانتظار وصول الأخبار عن حقيقة الوضع ولم تكن للقيادة قناعات واضحة بالنسبة للوحدة أو للانفصاليين. وكان الوحدويون بما فيهم البعثيون يعلقون الآمال الغامضة على أن تكون محاولة الانفصال طريقا لتصحيح الكثير من الممارسات التي كانت سببا في وقوعه. وكان الأسلوب الذي اتبعه عبد الناصر في معالجة موضوع الانفصال غير مقنع لنا. ورأى البعض بأنه كان على عبد الناصر الانتقال فورا الى دمشق، لمعالجة الأمر ميدانيا، بالرغم من مخاطر تعرضه للاغتيال، وانه لو فعل ذلك، ووقع اعتداء أجنبي أو عربي عليه، لكان أصبح في التاريخ القومي بطلا خالدا

دافع عن الوحدة حتى الموت.

وعندما تأزمت الأمور، قام الحوراني والبيطار بمبادرتهما واصدرا بيانهما المشهور، ولقد كان الاثنان في وسط الأحداث، يتصرفان تصرف السياسي المسؤول الذي يتعامل مع الواقع، بينما كان الآخرون خارج الصورة والواقع يحسبون الحسابات المختلفة وينتظرون النتائج لاستخلاص الدروس.

الحقيقة أن الحديث عن تجربة الوحدة السورية المصرية لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار مجمل الأفكار والقناعات التي تكونت عند عبد الناصر خلال الست سنوات التي سبقت قيام تلك الوحدة. كذلك مجمل الظروف الموضوعية التي سادت المنطقة العربية في أواسط الخمسينات. فعلى الرغم من اختيار عبد الناصر والمؤسسات الوحدوية الأخرى الهدف الأقصى في الاستراتيجية التي وضعوها لأنفسهم، إلا أن الظروف قادت الى تحقيق الهدف الممكن فقط وهو قيام الجمهورية العربية المتحدة. ورغم ذلك لا بدّ من مراجعة تلك التجربة، وامتحان مقوماتها وما اذا كانت بالفعل خطوة على طريق الهدف الأقصى، أم انها كانت تعبيرا عن حالة سياسية ونفسية مؤقتة ارتبطت بتطور الحكم الناصري ومفهومه للسياسة العربية والدولية وللأوضاع السورية. ولكن عبد الناصر نفسه الذي تمسّك بعروبة مصر وباستقلالها الكامل، عاد في أواسط الستينات الى القول بالهدف الوحدوي الممكن على طريق الهدف الوحدوي الأقصى، وعاد الى شعار التضامن العربي والتعاون ضمن اطار جامعة الدول العربية لتحقيق الأهداف المرحلية.

٦

المعارضة السياسية



منذ بداية تأسيس امارة شرقي الأردن، انعكست شتى التيارات الفكرية التي سادت البلاد، والمشرق العربي بشكل عام، بعد الحرب العالمية الأولى. وشهدت الأربعينات بدايات التطلعات الوطنية للشباب الذين حصلوا على أقساط مختلفة من الثقافة. وكانت الحرب العالمية الثانية، وما رافقها من أفكار غربية ونازية وشيوعية، قد خلقت دفعا جديدا بالنسبة للقضية الفلسطينية، فأصبح الأردن وفلسطين تحت الانتداب البريطاني وتولى الانتداب الفرنسي سورية ولبنان. وأما الرجال المتقدمون في السن فقد كان منهم من ساهم في الثورة العربية الكبرى، وفي الثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٦.

وكان مجلس النواب السوري في تلك الأيام، يضم عددا من الشخصيات الأردنية ومن بينهم المرحوم سعيد الصليبي، والمرحوم نمر الحمود، والمرحوم محمد الحسين وغيرهم من أبناء السلط. وكان السياسيون ينتقدون دائما السياسة الداخلية والخارجية عندما تنحرف عن الأهداف التي عملوا من أجلها كما كانوا يعترضون على مسألة حجب الوظائف الحكومية عن أبناء شرق الأردن تحت شعار العروبة والمظهر القومي لجميع أجهزة الدولة على أساس استمرار حركة الاستقلال والوحدة التي طرحتها الثورة العربية الكبرى.

وفي عمان كان هناك وضع مشابه الى حدّ بعيد، واتخذت تحركات البدو مظاهر مختلفة، وكانت الادارة المركزية تنمو تدريجيا في العاصمة. ولكن أهالي السلط ظلوا يتحدثون عن محاولة الأمير عبد الله جعل مدينتهم عاصمة للامارة. كذلك فقد سمعنا عن التحالفات العشائرية في اربد وعجلون والكرك ومعان، ولعلّ الخط العام لكل تلك التحركات كان ينحصر في تثبيت النفوذ والزعامات والحصول على المكاسب وتوظيف أبناء البلاد في الادارة والجيش، والتنافس على النشاطات التجارية مع غير الأردنيين وخاصة السوريين الذين جاءوا عمان لأسباب سياسية أو لطلب الرزق.

أما الشباب المثقف فقد كان يطرح الآراء ويتابع أحداث ما يجري في الساحة العربية وخاصة في فلسطين وسورية والعراق ولبنان، فيربط سلبيات ما يجري بالتحالف الجديد بين رجالات الثورة العربية ومن دار في فلكهم من الاقطاعيين وكبار العسكريين والأغنياء من جهة، وبين الانتدابين الفرنسي والبريطاني من جهة أخرى.

تحمس الشباب لحركة رشيد عالي الكيلاني في العراق، وقاموا بالمظاهرات والمسيرات نحو قصر الأمير عبد الله، وفعلوا كذلك في ذكرى وعد بلفور، وأيّدوا النضال الوطني في سورية. وبالرغم من حالة الحرب والتواجد البريطاني المباشر، فلم تجر أية محاولات جدية لمنع الشباب من التعبير عن مشاعرهم.

وأذكر أن المرحوم سليمان النابلسي كان يردد في أواخر سنوات حياته بأنه لا يذكر قيام أية مظاهرة شعبية في الأردن تطالب في تخفيض أسعار الرغيف، بل كانت الشعارات دائما تدور حول القضايا الوطنية والقومية والدعوة للوحدة والتحرر.

كان الحزب السوري القومي أول حركة عقائدية انتشرت في الأردن عن طريق الجامعة السورية، وكان من أول الأعضاء فيه المرحوم عبد الحليم النمر الحمود، والمرحوم الدكتور أميل لطفي. وفي أواخر الحرب العالمية الثانية، دخلت الأردن الأفكار الشيوعية، وساعد على انتشارها انتصار الدول الغربية المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي على ألمانيا النازية. وكانت هذه الأفكار قد بدأت تتسرب الى طلبة المدارس الثانوية عن طريق الأساتذة الذين تخرجوا من الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة السورية في دمشق. والحقيقة أن الدوافع للانضمام الى مختلف الحركات العقائدية، لم يكن لها علاقة وثيقة بالتركيب الاجتماعي في الأردن أو بالفهم العميق للتحليل العقائدي. بل كانت بالدرجة الأولى بسبب المشاعر الوطنية والقومية المعادية للبريطانيين والفرنسيين.

فبالاضافة الى تقبل فكرة وحدة سوريا الطبيعية مثلاً ، فان العلاقة بين انطون سعادة والحزب السوري القومي من جهة ، وبين الزعامات النازية والفاشية من جهة أخرى ، كانت أمراً مغرياً للشباب الذين كرهوا الفرنسيين والبريطانيين ، لا سيما في أوائل الأربعينات عندما رجحت كفة ألمانيا وايطاليا ضد الدول الغربية . ولكن نتيجة الحرب العالمية الثانية ،

اعطت للمشرق العربي فرصة احتمال صداقة الاتحاد السوفياتي حليف الغرب في الحرب الذي اعلن تأييده ودعمه للشعوب المضطهدة .

وبالرغم من محاولة بعض الأساتذة الذين تأثروا بالأفكار اليسارية كالمرحوم الاستاذ محمد اديب العامري ، استيعاب جوانب اخرى من الماركسية ، إلا أن الأمل بالتحرر الوطني والقومي ، وازالة الاضطهاد الذي مارسه الاستعمار الغربي وحلفاؤه من الحكام والاقطاعيين والأغنياء ، كان الدافع الرئيسي للاقبال على مختلف الحركات العقائدية من قومية سورية وشيوعية وبعثية فيما بعد . ولم يكن اقبال بعض الشباب على هذه الحركات ، بسبب القناعة الكاملة بقدر ما كان للظروف من تأثيرات اختلفت من شخص الى آخر .

ولعلّ الكتاب الذي ظهر عام ١٩٨٠ للدكتور يعقوب زيادين حول تجربته الذاتية في العمل الشيوعي توضح ما أقوله . فبالرغم من محاولة تفسيره امكانية دخول الفكر الماركسي الى المجتمعات القبلية والبدائية ، مخالفا للنهج الكلاسيكي في تحليل التطور التاريخي لقوى الانتاج ، فانه يظهر واضحاً أن الخلفية التي عاشها الدكتور زيادين في العائلة الميسورة المتأثرة بالتعاليم الكنسية وما تطلبه تلك التعاليم من أعمال الشفقة على الفقير ، ومساعدته لازاحة الاضطهاد عنه ، اضافة الى غياب التركيز على العلاقات القومية في المنطقة التي نشأ فيها ، كانت المحرّك الاساسي لعواطفه نحو الماركسية الى أن سمع الاستاذ حسني فريز يشير الى القوة الدولية الجديدة التي تقدّم نفسها نصيراً للشعوب المضطهدة ، ومقاومة الاستعمار الغربي . وعندما سافر الى دمشق كان للدائرة الاجتماعية التي تحرك بها التأثير القوي في متابعة أخبار الاتحاد السوفياتي والاقتناع برسالته .

واعتقد أن نفس الدوافع تكونت عند الذين أقبلوا على الحركات العقائدية الأخرى ، بما في ذلك حركة الأخوان المسلمين . فلا غرابة أن يتجه الشاب ذو الخلفية التربوية المتدينة ، الى حركة سياسية تعتبر أن كل القوى التي عادت الأمة العربية هي دول نصرانية ، وان تحالف العرب مع هذه القوى ضد الخلافة الاسلامية كان سبباً في نشوء الحركات المعادية لأماني الأمة العربية . ومن هنا فكان من الطبيعي أن يفتش الشباب غير المسلم عن الأفكار التي تحقق المساواة الكاملة ،

وتتجاوب مع التربية البيتية والمدرسية والتقاليد السائدة ، وقد سار معهم على نفس الطريق الشباب المسلم الذي تأثر بتلك الأفكار القومية واليسارية والثورية . وهذه حقائق ومظاهر لا يقتصر وجودها على المجتمعات العربية فحسب ، فهي جزء من تاريخ الفكر السياسي والتجمعات السياسية في العالم كله ، تتناسب مع الطبيعة البشرية نفسها ، والطموحات الانسانية في تحقيق الذات والمساهمة في بناء مؤسسات التقدم والكرامة .

على أن كل تلك التوجهات للحركات العقائدية ، لم تستطع بناء حركات سياسية ذات أثر جدي في الحياة العامة . فكانت الحركة ذات الزخم الأكثر هي في التفاف فريق من الشباب الجامعي والأشخاص الواعين حول الدكتور صبحي أبو غنيمة ، الذي اعتبر نفسه مع أصدقائه بديلاً لممارسة الحكم الفعلي . ولقد جذبت تلك المحاولة الكثير من الاردنيين بمن فيهم بعض الذين انتموا للأحزاب العقائدية ، والتي امتدت أفكارها لتشمل اقطارا خارج الأردن ، وطرحت برامج لم يكن لها علاقة مباشرة بالقضايا اليومية في البلاد . ولكن ذلك التجمع نفسه لم يكن على القدر المطلوب من النضوج السياسي بحيث يستطيع الوصول الى السلطة ، أو التعامل الجديد مع حقائق ومعطيات الحياة العامة في الاردن .

لم يمكث الدكتور صبحي أبو غنيمة في الاردن ، بل عاش في دمشق منتقداً ومناوئاً الأمير عبد الله ، يدعمه ويشجّعه في ذلك خصوم الأمير في أقطار عربية أخرى . ولم يكن ذلك المسلك غريبا ، إذ ما زالت الحياة السياسية في الاردن حتى الآن جزءاً من الحياة السياسية في المنطقة العربية وخاصة سوريا . ولم يكن نشاط ابو غنيمة كافياً ليشكّل قوّة ضاغطة على نظام الحكم ، تضع البرامج البديلة للبرامج التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة .

والحقيقة ان القضية التي شغلت بال الأمير عبد الله وحكوماته والمجالس التشريعية ، كانت بالدرجة الأولى قضية استقلال شرقي الاردن وسوريا ولبنان لكي تتمكن هذه الأجزاء السورية الثلاثة في المستقبل من تحقيق وحدتها الطبيعية والسعي لتحقيق شكل من اشكال الاتحاد العربي الاكثر شمولاً .

وبالرغم من أن تلك الظروف لم تخلق الأجواء المناسبة للتحرك

الشعبي المنظم خارج المؤسسات الرسمية، فإن مختلف المحاولات لتأليف الأحزاب السياسية لم تعمر طويلا، مع أنها كانت تضمّن برامجها بعض التطلعات الإصلاحية الداخلية.

كان حزب الشعب الاردني ، الذي تأسس عام ١٩٢٧ برئاسة هاشم خير أول حزب سياسي يطالب بالاستقلال ونشر المعارف وتحسين الأوضاع وصيانة الحريات الشخصية ، ومنه نشأت المعارضة الشعبية الأولى للمعاهدة البريطانية ، وقد حل هذا الحزب نفسه بعد ثلاث سنوات ، ليأخذ مكانه حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني برئاسة حسين الطراونة وعضوية هاشم خير والدكتور صبحي أبو غنيمة . ولقد قاوم حزب اللجنة التنفيذية سلطات الانتداب وتعرض رجالاته للاضطهاد ، وتوقف نشاطه فيما بعد .

وتأسست أحزاب أخرى اكثر اعتدالاً كالحزب الحر المعتدل برئاسة رفيفان المجالي ، وحزب التضامن الاردني الذي اشترط نظامه الأساسي أن تكون عضويته مقصورة على من استوطن شرقي الأردن قبل عام ١٩٢٢ ، وذلك تعبيراً عن بداية نفور أهالي البلاد الأصليين من نفوذ الاشخاص غير الاردنيين الذين قدموا الى الاردن بسبب طبيعة نشوئه وتكوينه ، وانصرفوا الى الحكم والادارة والأعمال ، فكشفت بعض المساوىء في تصرفاتهم ، مما جعل الشرق اردنيين يشكلون ضغوطات جديدة للحصول على حقوقهم السياسية . ففي مؤتمر اربد عام ١٩٣٠ ، طالب الحضور بتشكيل حكومة دستورية مسؤولة أمام مجلس نيابي ، والغاء القوانين الاستثنائية والاستغناء عن الموظفين المعادين لحكومة شرقي الاردن ، والغاء الزيادة العددية في تشكيلات الحكومة وإرجائها الى جو يتناسب وحالة البلاد ومقدرتها المالية . كما طالبوا ايضاً بتوحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الأخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق المبادىء القومية . وبعد ذلك المؤتمر تأسس سنة ١٩٣٣ حزب من الشرق اردنيين فقط برئاسة ناجي باشا العزّام وعضوية سعيد باشا الصليبي وسعيد بك المفتي وعلي خلقي باشا وغيرهم . وقد اتخذ هذا الحزب قرارات تستنكر الصهيونية وتسعى لتأليف حكومة وطنية ، وتعديل المعاهدة البريطانية الاردنية ومطالبة شركة البترول العراقية بمراعاة حصر الأعمال بأبناء إمارة شرق الأردن. كما طالب الحزب

بتعميم التدريس الابتدائي وتأسيس المدارس لتثقيف أبناء العشائر .
على صعيد الممارسة البرلمانية اصطدم أعضاء المجلس التشريعي الأول مع رئيس الوزراء حسن خالد باشا ، متأثرين بالرأي العام المعادي لهم. وعندما رفض المجلس التشريعي الموافقة على ملحق للموازنة أصدر الأمير عبد الله أمراً بحل المجلس والدعوة للانتخابات . وقد ادرك رئيس الوزراء ان البلاد كلها تقف ضده ، فاضطر للاستقالة بعد فترة وجيزة . وعندما شكلت حكومة عبد الله سراج أعلنت تبنيها لبرنامج يسعى لتعديل المعاهدة مع بريطانيا ، ويتعهد بحرية الانتخاب للمجلس التشريعي، وإلغاء القرارات التي اتخذت قبل تأليف الحكومة النيابية المنشودة . كما تعهدت الحكومة بالعودة الى المؤتمر الاردني في حالة عدم تمكنها من تنفيذ برنامجها . وعندما جرت الانتخابات للمجلس التشريعي الثاني عام ١٩٣١ ، خاض المعارضون المعركة بعد أن تبين لهم أن النضال الوطني داخل المجلس هو اكثر جدوى من خارجه . وقد عارض المجلس التشريعي الرئيس عبد الله سراج الذي ماطل في تقديم استقالته ، الى ان صدرت ارادة الامير عبد الله باقالته . وبالرغم من اشتراك بعض اعضاء اللجنة الوطنية للمؤتمر الوطني في الحكومة الجديدة برئاسة ابراهيم باشا هاشم ، الا انها وقفت موقف المعارضة من الحكومة بسبب قرارات الابعاد والنفي دون مبرر ، وسحب قانون منع بيع الأراضي للأجانب ، وتقييد حرية الرأي . وبعد فترة قدم قاسم الهنداوي استقالته من تلك الحكومة ، لكن حكومة ابراهيم هاشم استمرت حتى عام ١٩٣٨ ، وخلفتها حكومة توفيق ابو الهدى الأولى . وظل ابو الهدى يشكل الحكومات المتعاقبة برئاسته مواكبا مختلف الأحداث على الساحة الأردنية والعراقية والسورية، كما اشرفت حكوماته على الاتصالات مع الحكومة البريطانية طيلة ست سنوات ، واشتركت مع الدول العربية الأخرى في بحث تطورات القضية الفلسطينية . وفي أواخر عام ١٩٤٤ قررت حكومة ابو الهدى الترخيص لحزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاردني برئاسة محمد علي العجلوني وعضوية شفيق رشيدات وآخرين ، إلا أن ذلك الحزب لم يستمر اكثر من شهرين ونيّف ..

***

تولّى سليمان النابلسي منصب سكرتير رئاسة الوزراء عام ١٩٤٢ ، في

عهد توفيق أبو الهدى واستمر في ذلك المنصب خلال وزارتي سمير الرفاعي وابراهيم هاشم . وعلى أثر منح رئيس الوزراء امتيازاً للتنقيب عن المعادن في الاردن ، ثارت معارضة قوية ، واستقال من الحكومة توفيق ابو الهدى وسعيد المفتي وكانا وزيرين في حكومة ابراهيم باشا، كذلك استقال سليمان النابلسي واشترك بالمعارضة التي كانت سبباً في نفيه لمدة ثلاثة اشهر ، وبداية لعهدٍ جديد من المعارضة السياسية المنظمة ، والتي كان النابلسي واصدقاؤه والحزب الوطني الاشتراكي محوراً لها ، حتى يوم وفاته عام ١٩٧٦ . كان ذلك العمل المنظم قد بدأ عندما تقدم النابلسي مع آخرين بعد اعلان الاستقلال عام ١٩٤٦ بطلب الى الحكومة لترخيص حزب سياسي يتزعمه الدكتور صبحي أبو غنيمة باسم « الحزب العربي الأردني » . وقد اشترك سليمان النابلسي في حكومة سمير الرفاعي الثانية التي عُهد اليها سنة ١٩٤٧ الاشراف على الانتخابات للمجلس النيابي الأول بعد اعلان الدستور الجديد ، على أن تعرض على ذلك المجلس المنهاج الجديد .

غادر الدكتور صبحي أبو غنيمة البلاد قبل ذلك بسنوات عديدة ، واستقر في دمشق ، وبالرغم من تشابك الحياة السياسية على الصعيد الفكري والشعبي في سوريا والاردن ، وسهولة التعبير عن الرأي مهما كان متطرفاً من خارج الحدود ، إلا أن الدكتور ابو غنيمة لم يستطع من الخارج تحقيق ما استطاع سليمان النابلسي الذي ناضل معه خمسة عشر عاما ان يحققه على الساحة الاردنية حيث عاش واقع الأحداث دون أن يتخلى عن المبادىء القومية في تفكيره وانتمائه . ويمكن القول بأن اتساع قاعدة المعارضة التي تزعمها الدكتور أبو غنيمة ، وتشعب الافكار والمصالح التي ارتبطت بمشاعر التحرر الوطني والاتجاه الوحدوي ، جعلت من غير الممكن تحويلها الى حركة سياسية ذات برنامج ومنهاج عملي محدد . ويكفي أن نستعرض أسماء العشرات من الوجوه العشائرية وكبار السياسيين والعسكريين القدامى ، والموظفين والمثقفين على اختلاف مشاربهم وأعمارهم ، لكي نعرف ان طبيعة ذلك التيار العريض لا يمكن أن تساهم إلا بطرح موضوع المعارضة على بساط البحث . والواقع أن اللجوء السياسي قد ابعد الدكتور أبو غنيمة عن حقائق الحياة السياسية في الاردن ومتطلبات معارضتها ، بحيث اضطر

مغادرة سوريا الى ألمانيا اثناء الحرب العالمية الثانية ، بينما تفاعل اصدقاؤه ومؤيدوه مع واقع التجربة من الداخل .

بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية التقى الدكتور ابو غنيمة فريقاً من الشباب الذين حاولوا تأسيس حزب سياسي ، وانتهى بهم المطاف الى دمشق فشكلوا جماعة الشباب الأحرار ، وأصدروا بعض البيانات . وفي نفس الوقت فشلت المساعي التي قام بها سليمان النابلسي في الاردن ، لكنه واصل العمل السياسي مع آخرين ، وأصبح النابلسي بعد استقالة حكومة الرفاعي في أواخر عام ١٩٤٧ الزعيم الفعلي لمجموعة من الشبان عرفوا بجماعته وذلك الى ان تأسس الحزب الوطني الاشتراكي عام ١٩٥٤ .

في ذلك الوقت بعد اعلان الاستقلال والدستور الجديد ، رأى الملك عبد الله إمكانية العمل السياسي من خلال حزبين ، فسمحت الحكومة الاردنية بقيام حزب النهضة وحزب الشعب عام ١٩٤٧ . فترأس هاشم خير حزب النهضة ، وكان من أعضائه صبحي زيد وسليم البخيت ومثقال الفايز وصبري الطباع وغيرهم ، وكان ذلك الحزب يمثل الفئات المحافظة والمؤسسة الحاكمة ، وموضع تأييد الملك عبد الله نفسه، ويسير بناء على الخطوات التي يرسمها له وللبلاد وللمنطقة السورية. وأما حزب الشعب الذي ترأسه السيد عبد المهدي الشمايله ، فقد اتسعت قاعدته الشعبية وكانت له اجتهاداته الخاصة ، وكان من بين أعضائه محمد الناجي العزام وعيسى المدانات وفرح اسحق وذوقان الحسين وغيرهم . ولكن تلك المجموعة ذهبت بعيداً في الدعاية والتطرف مما أدى الى حل الحزب ثم اعادة تشكيله ثم حلّه نهائياً وتلقائياً . وغادر بعض أعضائه البلاد الى دمشق احتجاجاً ، حيث أقاموا هناك فترة من الزمن .

* * *

هكذا كان مسرح السياسة الاردنية حكماً ومعارضة ، عند وقوع النكبة في فلسطين عام ١٩٤٨، فكانت نقطة تحول جديدة وهامة في العمل السياسي، فلم يعد ما يحول دون العمل السياسي للأفراد والجماعات ، بصرف النظر عن الحصول على الترخيص او عدمه لمزاولة العمل ضمن القانون . ولقد تميزت فترة ما بعد النكبة ، بدخول أهالي الضفة الغربية الى الساحة الاردنية وكانت قياداتهم السياسية أكثر وعياً ومراساً . كذلك

فان التيارات الراديكالية التي قويت كثيراً في الضفة الغربية ، استطاعت ان تحظى بدفع وزخم جديدين في الضفة الشرقية أيضاً . ويمكن القول ان تلك التيارات من شيوعيين وبعثيين وحركة القوميين العرب ملأت الساحة والشارع الأردني بضفتيه . وبالرغم من استمرار الشخصيات والمجموعات المعتدلة في العمل السياسي ، إلا أنها كانت موضع سخرية المتطرفين ، رغم أنها استطاعت الحصول على عدد كبير من المقاعد في مجلس النواب عام ١٩٥٦ .

تأسس حزب البعث العربي في الضفة الغربية كحركة مستقلة عن الحزب في دمشق ، وكان من بين أعضائه الراديكاليين عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس وكمال ناصر وعدد من السياسيين المعتدلين أيضاً .. ولكن بعد زيارة الريماوي ونعواس الى دمشق وعدم استجابة الحزب لطلبهم بالاندماج مع بعثيي الضفة الشرقية ، عادوا وانتموا الى حزب البعث العربي ذو التنظيم القومي ، وانفصل عنهم المعتدلون من الفلسطينيين . وأما الشيوعيون الذين لم يكن لهم أي وجود ملموس في الضفة الشرقية ، فقد حاول بعضهم النشاط في صفوف الأحزاب الأكثر قرباً من حزب الشعب ، وأدى اتصالهم مع الشيوعيين الفلسطينيين بقيادة فؤاد نصار الى تكثيف نشاطهم من جديد ، لا سيما بعد ان استطاع المرحوم فؤاد نصار إعادة الحزب من الأقلية التي بقيت فيه على اثر الانشقاق الذي حدث في صفوفه بعد قرار تقسيم فلسطين .

أما حركة القوميين العرب فقد بدأت النشاط الفعلي في الضفتين بعد تخرج الدكتور جورج حبش من الكلية الطبية في الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥١ ، وتخرج المرحوم الدكتور وديع حداد في عام ١٩٥٢ . واتخذ الاثنان مقراً لعملهما الطبي والدعوة للحركة وسط مدينة عمان ، وتركز عمل القوميين العرب على التحدث عن القضية الفلسطينية وكسب الأعضاء والمؤيدين من أوساط الفلسطينيين في المخيمات والمدارس والفئات الشعبية . والحقيقة أن تلك الفترة فتحت المجال واسعاً أمام نشاط الحركات العقائدية باستثناء حركة الاخوان المسلمين والقوميين السوريين الذين لم يجدوا التأييد الكافي لهم . ويمكن القول بأن كل بيت في الضفتين كان مسرحاً للنقاش السياسي ، ومن كل بيت أو أسرة انتمى فرد أو أكثر في إحدى الحركات العقائدية الراديكالية.

بدأ التحرك الحزبي والشعبي بعد فترة من حدوث النكبة في فلسطين ، وتهيأت البلاد لمعركة الانتخابات النيابية عام ١٩٥١ . وكان البعثيون الوحيدون من بين الحركات المتطرفة الذين توفرت لديهم إمكانية خوض تلك المعـركة ، وذلك بسبب المقدرة التي تميّز بها عبد الله الريماوي ، وللسمعة الجيدة التي تمتع بها الحزب في سوريا ، وكثرة عدد البعثيين ، وبروز بعضهم . ولم يكن الشيوعيون أو القوميون العرب قد وصلوا الى المستوى التنظيمي الذي توفر للبعثيين خاصة في الضفة الشرقية . وأما سليمان النابلس وأصدقاؤه فلم يتح لهم الوقت الكافي للعمل على الأسس الحزبية المنظمة ، وكان لبعضهم نفوذ قوي في مناطقهم الانتخابية امثال عبد الحليم النمر في السلط ، وشفيق رشيدات في اربد وغيرهما . كذلك فان علاقات النابلسي برجالات الضفة الغربية لم تكن قد تبلورت بعد في اتجـاه العمل المشترك ، ولقد سعى البعثيون الى ضم حركة القوميين العرب اليهم، واشتركت بجلسات حضرها الدكتور جورج حبش، فكانت شروطهم أن يتخـلى الحـزب عن الشعـارات الاشتـراكية ، وأن يدخل القوميون في الحزب ككتلة واحدة ، وأن يخصص لهم مقاعد في القيادتين القومية والقطرية . وكما ذكرت انصب الاهتمام الرئيسي لحركة القوميين العرب حول القضية الفلسطينية . وكانوا يعتقدون ان الوحدة العربية هي الطريق الوحيد للتحرير ، وأن طرح الشعارات الاشتراكية تقود الى الانقسام الاجتماعي الذي يؤخر قيام الوحدة .

في ذلك الوقت طرح الشيوعيون فكرة العمل الجبهوي على أن يبدأ التحـالف بينهم وبـين البعثيـين اولا ثم العمـل على استيعاب الفئات والشخصيات الاخرى . ولكن القيادة الرسمية لحزب البعث حاربت هذه الفكرة ، بينما استساغها عدد من كبار البعثيين كالدكتور عبد الرحمن شقير والمرحوم السـيد ابراهيم حباشـنة. والحقيقة أن فكرة الجبهة السياسية أو كما سماها الشيوعيون آنذاك الجبهة الوطنية لقيت بعض التـأييـد في اوساط البعثيين ، لا سيما في الضفة الغربية ، حيث كان المواطنون يعتقدون أن أي عمل جبهوي يسهل امكانية مقاومة السلطة الاردنيـة المعتـدلة . وقد انشق الدكتور شقير وابراهيم الحباشنة عن الحـزب ، ثم عادا اليه ، ولكن بذور الصراع بقيت بينهما وبين قيادة الحزب ولا سيما عبد الله الريماوي .

نجح عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس في انتخابات الضفة الغربية ، كما نجح السيد عبد القادر الصالح الذي أيده الشيوعيون . وفي الضفة الشرقية فشل الدكتور عبد الرحمن شقير في منطقة عمان ، وفشل المرحوم فرح اسحق الذي أيده البعثيون في اربد ونجح مجموعة من أصدقاء سليمان النابلسي في الضفتين ، وكان معظم اعضاء المجلس النيابي من الشخصيات التقليدية . وعلى اية حال لم تكن انتخابات عام ١٩٥١ نزيهة، فقد مورس فيها التزوير الفاضح ، واستخدمت القوات المسلحة للتصويت في بعض المناطق . وقد استمر هذا المجلس حتى شهر حزيران من عام ١٩٥٤ .

بالرغم من معارضة سليمان النابلسي العنيفة لحكومة توفيق ابو الهدى العاشرة التي تشكلت عام ١٩٥٢ ، التي ادت الى نفيه الى بلدة معان إلا أن السيد عبد الحليم النمر كان عضواً في تلك الحكومة . وكان شفيق رشيدات قد فشل في الانتخابات النيابية بسبب التزوير ، الذي أشرفت عليه حكومة أبو الهدى التاسعة . وقد تبين لمجلس النواب أن رئيس الوزراء نقض وعوده في التخفيف من أحكام قانون الدفاع والاعتقالات وفي تطهير الجهاز الاداري ، فقامت ضده معارضة قوية في مجلس النواب وخارجه. وانسحب من جلسة عاصفة سبعة عشر نائباً طالبوا باقالة ابو الهدى وتعديل الدستور تعديلاً يضمن للشعب السيطرة على مصيره ويجعل الثقة الوزارية بالأكثرية العادية ، والغاء القوانين الاستثنائية وتطهير الجهاز الاداري ، وقرر المعارضون تأليف مكتب لمتابعة مطالبهم ضم كلاً من عبد القادر الصالح وهزاع المجالي وأنور الخطيب وعبد الله الريماوي وغيرهم، وكان هزاع المجالي سكرتيراً للمكتب .

في الفترة ما بين ١٩٤٤ ـ ١٩٥١ وبعد ربيع ١٩٥٢ ،لم نكن على صلة قريبة بما يحدث في الاردن ، او على الساحة العربية بشكل عام . ولم نكن لنعرف شيئاً غير ما يقوله لنا قادة البعث من معلومات وتفسيرات للأحداث ولمواقف السياسيين . فكان كل ما يقوله ويفعله القادة البعثيون هو الصحيح بنظرنا ، وكل ما يقوله غيرهم خطأ ومشبوه في دوافعه لا يستحق منا غير التهكم في أحسن الحالات . والأكثر من ذلك كله فلم يكن لدينا الحماس الكافي للاطلاع على ما يجري ، بل ادرنا ظهورنا لكل

شخصية وحكمنا عليها سلفاً . ولم نحاول تفهم الوضع الأردني والعربي على حقيقته ، كما لم نستطع تقييم رجال الحكم من خلال موازين القوى والأحداث . وكنا نعتبر سليمان النابلسي رئيساً لحزب الويسكي واصدقاءه مجموعة من الانتهازيين بالرغم مما تعرّضوا له من اضطهاد. أما الأشخاص المستقلون فلم يكونوا بالنسبة لنا غير طامعين بالمراكز أو المال . وكذلك رجال العشائر الذين لا يفقهون غير المراسم ، ويعيشون على هامش الحياة السياسية والاجتماعية . ولم يكن يشغل بال الشيوعيين غير التطبيل والتزمير للاتحاد السوفياتي .

في ربيع عام ١٩٥٢ سافرت الى بريطانيا ، وزرت المرحوم السيد فوزي الملقي الذي كان سفيراً للاردن في لندن . وكنت أعلم أنه من الاشخاص الذين ترددت اسماؤهم لتشكيل الحكومة بعد أن يتسلّم الحسين سلطاته الدستورية ، وربما قبل ذلك أيضاً . ولم تكن المقابلة طويلة ولكن الملقي تحدث عن الآمال التي يعقدها على المجموعات الطيبة من أبناء البلاد ، وعن امكانية دفع عجلة التقدم واجراء بعض التعديلات الدستورية . ولقد شعرت بالارتياح الكبير لذلك الرجل ولحديثه ، ولكنني تركته بعد تلك المقابلة للانخراط في العمل الطبي في ايرلندا والتعرف على مختلف جوانب الحياة فيها ، والنشاط الحزبي والطلابي ، الذي كان من تقاليده العزوف عن كل المؤسسات التابعة للحكم بما في ذلك السفارة . ولم التق بالملقي الا قبل وفاته بأيام قليلة ، وكان يأمل ان يستعيد عافيته ليعود الى الحياة العامة ، وليساهم في تضميد الجراح وإصلاح ما يمكن إصلاحه في مختلف مؤسسات الحكم .

شكّل فوزي الملقي وزارته في أيار عام ١٩٥٣ بعد دعوة جلالة الملك حسين المواطنين الى المبادرة من أجل البناء واستجاب لتلك الدعوة الجميع . وقد اشترك في تلك الوزارة كل من السيد أنور الخطيب ، والسيد حكمت المصري ، والسيد شفيق رشيدات وغيرهم . وسمع الناس لأول مرة حكومة تقول أنها جاءت لتحكم وفقاً لرغبات الشعب ، وقد نالت تلك الحكومة ثقة مجلس النواب باجماع الأصوات ، وأدخلت تعديلات في القوانين الاستثنائية وافرجت عن المعتقلين واصلحت الجهاز الحكومي وتم تعيين السيد سليمان النابلسي سفيراً في لندن ، وأقام فيها عاماً تميّز بالنشاط الكبير ، كما أنه سعى الى الاتصال بالشباب المثقف لشرح برامج

حكومة فوزي الملقي .

القى النـابلسي في كمبـردج سنة ١٩٥٤ محاضرة في جمعية الطلبة العرب ، وكانت تلك المناسبة الأولى التي اتيحت لي فرصة اللقاء بذلك الرجل الكبير . ولم أقم بزيارة النابلسي قبل تلك المحاضرة كمواطن اردني ورئيس لرابطة الطلاب العرب ، ومع ذلك فقد أرسل لي من يخبرني عن زيارته الى جامعة كمبردج . وكانت جلسة غنيّة بالنقاش والكلام المقنع والممتع ، ورغم ذلك لم أقم بزيارته في السفارة الاردنية ، وقد غادر لندن ليترك ذكريات جميلة عند العديد من الذين تعرفوا اليه وتحدثوا معه . في عام ١٩٦٠ التقيت بالنابلسي مرة ثانية وكان طريح الفراش في مستشفى الهلال الأحمر على أثر عملية جراحية اجريت له وهو معتقل في بيته . واذكر ان ذكرت له في تلك الزيارة القصيرة أن ما حدث في البلاد من انهيار في الحياة الوطنية سببه ثلاثة أشخاص هم المرحوم الريماوي والسيد علي أبو نوار وسليمان النابلسي شخصياً . فضحك رحمه الله بمحبة ممزوجة بآلام الجراحة والذكريات ، وقال بأنه يقبل ذلك اللوم والنقد ، ويتطلع الى يوم يمكن فيه التوسع في النقاش حول هذا الموضوع . ولكنني لم أسعَ اليه أو الى سماع وجهة نظره . وتطورت الأحداث والمواقف الى أن التقيت به من جديد عام ١٩٦٨ وعملت معـه ، فازداد اعجـابي به وبافكاره وتاريخه الى يوم وفاته عام ١٩٧٦ .

وقعت في عهد حكومة فوزي الملقي اعتداءات اسرائيلية كان اخطرها الاعتداء على قرية قبيه التي دمرت وقتل عدد كبير من اهلها وذلك في شهر تشرين الأول من عام ١٩٥٣. وتكـررت الاعتداءات على قرية نحالين في آذار من عام ١٩٥٤. ولم يلق الملقي التأييد الذي كان يتمناه لتحقيق آماله وطموحاته في بناء المجتمع الأردني الجديد على الأسس الديمقراطية البرلمانية . فقد آلب منافسوه من السياسيين العناصر المحافظة عليه ، كذلك استغلت بعض العنـاصر المتـطرفة جو الحرية النسبي ، وذهبت بعيـداً في العمـل على طرح شعـاراتها وبرامجها والتنافس فيما بينها بأسـاليب استفـزازيـة ، غير آبهـة لوضــع الاردن من حيث مجاورته لاسرائيـل وتـواجـد اللاجئين وامكاناته الاقتصادية المحدودة وارتباطه ببـريـطانيا . وكان من بين المعارضين السياسيين من أخذ على الملقي اطلاقه للحريات العامة التي افقدت الدولة هيبة الحكم على حد تعبيرهم ،

كما أخذوا عليه تعديل الدستور بحيث يفرض على الحكومة الاستقالة خلال اسبوع من حل مجلس النواب .

والواقع ان فوزي الملقي ورفاقه ومؤيديه قد اطلقوا من جديد تقاليد الحكم البرلماني وما يجب أن يرتبط به من قيام للمؤسسات السياسية . وقد اكد توفيق ابو الهدى من بعده على رغبته في احترام الحريات العامة للتكتلات السياسية . ولكنه عندما شعر باتجاه مجلس النواب لحجب الثقة عن حكومته ، استصدر قراراً بحل المجلس وأمر بمنع جميع الصحف الحزبية عن الصدور . ومع ذلك فقد أجازت حكومة ابو الهدى لحزب الامة برئاسة سمير الرفاعي والحزب الوطني الاشتراكي برئاسة هزاع المجالي ، بينما حجبت الترخيص عن حزب الجبهة الوطنية وللشيوعيين وأنصارهم وحزب البعث العربي الاشتراكي . وقد حلّ حزب الامة نفسه بعد أربعة اشهر من تأسيسه ، واستقال في نفس الوقت السيد هزاع المجالي من أمانة سر الحزب الوطني الاشتراكي ليحل مكانه بعد عودته من بريطانيا السيد سليمان النابلسي .

كان من أهداف الحزب الوطني الاشتراكي الدعوة الى الاتحاد العربي على أن يبدأ ذلك باتحاد الاردن والعراق . لكن بعد استقالة المرحوم هزاع المجالي ، واستلام سليمان النابلسي قيادة الحزب اصبح الحزب قوة سياسية يحسب لها حساب . وانتخب النابلسي نائباً لرئيس مؤتمر الخريجين العرب الذي عقد في القدس ، ودعمه في ذلك الشيوعيون والبعثيون والقوميون العرب . وعندما ظهر حلف بغداد في أواخر عام ١٩٥٥ ، تحول النابلسي وحزبه عن فكرة الاتحاد مع العراق ، ووقفوا كالبعثيين والقوميين العرب الى جانب الدعوة الناصرية . وكان ذلك الموقف نقطة تحوّل كبيرة في حياة النابلسي ، لم يستطع بعدها وبالرغم من وصوله الى السلطة ، ان يمسك بزمام الحياة السياسية في الاردن بالطريقة التي كان مؤهلاً لها بحكم مقدرته وثقافته العميقة وإيمانه بالمبادىء الاساسية للعمل السياسي . فلم يستطع النابلسي ومعظم الرجال الذين عملوا معه الخروج من الدوامات التي فرضتها عليهم تحالفاتهم مع عبد الناصر على الصعيد القومي ، وتحالفاتهم مع القوى السياسية العسكرية والمدنية داخل الاردن بما في ذلك الناصريون .

واذا نظرنا اليوم نظرة فاحصة وموضوعية الى الفترة الساخنة ما بين

عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٨٠ ، لظروفها ومعطياتها وعلاقاتها مع الاوضاع العربية والدولية ، ورجالاتها وأحزابها بأفكارهم واجتهاداتهم ، لاستطعنا أن نقسّم القيادات المختلفة الى أكثر من فريق. فهناك الوطني وغير الوطني ، الحرّ والعميل ، النقي والانتهازي ، الأمين وغير النظيف الى آخر هذه الخطوط الفاصلة بالبساطة الساذجة . فتصنيف القيادات السياسية ومواقف مختلف رجالاتها لم يكن بهذه البساطة الساذجة ، وانما يمكن القول بأن مراحل الحياة السياسية في الاردن ، قد أبرزت على ساحة العمل الوطني أناساً تعاملوا مع الواقع دون أية محاولة للتغيير أو تهيئة الظروف اللازمة للتغيير . وفي الطرف الآخر من الصورة كان هناك من يهمّه فقط تسجيل الموقف المتطرف بصرف النظر عن امكانية تحقيقه . ولقد زادت في تعقيد الصورة الانتماءات الى خارج الحدود ، والتي بدأت مع بداية الكيان الوطني الاردني ، وشملت تطلعات المسؤولين بكافة مستوياتهم بدءاً برئيس الدولة نفسه ، وانتهاءً بالمؤمن بعقيدة تتعدى حدود نشاطها الكيان الاردني . وبين هذين الطرفين : المحافظ جداً والمؤمن الرافض جداً برزت على الساحة الاردنية شتى المواقف والآراء والاساليب في العمل السياسي .

وفي ذلك الاطار المتسارع في تغيّرات حدوده وخطوطه العريضة والتفصيلية ، تداخلت عوامل عكست الجوانب الايجابية والسلبية والمخاوف والطموحات الفردية والجماعية . ولا اعتقد أننا نجانب الحقيقة اذا قلنا بأن ما يواجهه الكيان الوطني الأردني منذ قيامه حتى اليوم ، وما يمكن ان يواجهه في المستقبل المنظور وبالتحديد خلال عقد الثمانينات ، يساوي في حجمه ما يمكن أن يواجهه كيان سياسي في أضعاف حجم الأردن من الناحية البشرية وبالامكانيات المادية .

* * *

قرر أعضاء المؤتمر السوري في ٧ آذار عام ١٩٢٠ إعلان استقلال سوريا الطبيعية ، وكان من أعضاء ذلك المؤتمر ثمانية من شخصيات شرق الاردن . وفي اليوم التالي أصدر الملك فيصل مرسوماً بتأليف أول وزارة برئاسة علي رضا باشا الركابي . ولكن حكومتيّ فرنسا وبريطانيا قررتا فرض الانتداب الفرنسي على سوريا الداخلية ولبنان، والانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن . وفي تلك الفترة ساهم أهالي شرق

الاردن في الحركة الوطنية مع أهالي المناطق الأخرى ، بمقاومتهم للبريطانيين في فلسطين احتجاجاً على المشاريع الصهيونية ، والاحتلال الفرنسي اثر خروج الملك فيصل من دمشق .

وفي نفس العام زار هربرت صموئيل مدينة السلط للتباحث في مستقبل شرق الاردن وكيفية ادارته ، فقامت على اثر تلك الزيارة ثلاثة حكومات محلية في كل من الكرك والسلط واربد ، وكان المعتمد البريطاني المرجع الاعلى لتلك الحكومات . ومع ذلك فكانت مطالب الأهلين في اجتماع ام قيس ان تشكل حكومة عربية وطنية مستقلة من الكرك والسلط وعجلون وجرش ، وأن يكون لهذه الحكومة مجلس عام لتحقيق وحدة البلاد وسن القوانين اضافة الى ان لا يكون لهذه الحكومة اية علاقة بحكومة فلسطين ، كما طالبوا بمنع المهاجرة الصهيونية الى فلسطين . وقد طالب مؤتمر أم قيس بضم حوران والقنيطرة ومرجعيون وصور ، الا أن الحكومة البريطانية لم توافق على ذلك .

لم تستطع حكومة اربد (عجلون) السيطرة على المنطقة كلها وتألفت فيها حكومات عشائرية منفصلة في مختلف النواحي، وحاول علي باشا خلقي رئيس الحكومة المركزية في اربد السيطرة على الحكومات الانفصالية ، وفي نفس الوقت ارسل الى حكومتي الكرك والسلط نسخة من معاهدة أم قيس وطلب منهما أن يقدّما باسم الأهلين مطالب مماثلة كي يتم توحيد المنطقة ، وكان ذلك الشرط قد سبق ان اشترطه البريطانيون للموافقة على قبول الأمير العربي والمجلس العام والجيش الوطني .

وتألفت حكومة السلط عن البلقاء ، وكان لها مجلس شورى ، وفي عمان قامت حركة قوية بزعامة سعيد خير الذي كان رئيساً للبلدية ، وبدأ الوطنيون السوريون بالتوافد اليها وطلبوا من الملك حسين الأول أن يرسل أحد أنجاله ليتزعم حركة المقاومة للاحتلال الأجنبي . وفي الكرك تشكلت الحكومة العربية المؤابية ، وجرت انتخابات المجلس الاعلى وترأسه المعتمد البريطاني ، وبقيت الحكومة والمجلس الاعلى في الكرك الى ان دخل الأمير عبد الله البلاد . ولم تستطع تلك الحكومة كغيرها أن تفرض سلطتها على الأهالي لأن ارتباطهم العشائري كان أقوى من ارتباطهم بالحكومات ، اضافة الى احتفاظ البدو باستقلالهم الذي تمتعوا

به لسنوات عديدة .

لجأ في تلك الفترة الى شرقي الاردن عدد من الوطنيين في سوريا ولبنان والعراق وغيرها، ومع مرور الوقت تسلم بعضهم مختلف المراكز العسكرية والأمنية والادارية ، كما تبعهم عدد من رجال الأعمال الذين استقروا في الأردن فيما بعد . وعندما وصل الأمير عبد الله الى معان وفد اليه المقيمون في شرقي الأردن ، الاردنيين وغير الاردنيين ، واستجابوا لدعوته للجهاد ضد الافرنسيين بالرغم من تهديد البريطانيين وتحذيراتهم . وعند وصول الأمير عبد الله الى عمان في آذار عام ١٩٢١ ، بدأت الحكومات المحلية بالضعف ، بعد أن تركزت السلطة في يديه . وكانت النية تتجه لمواصلة النضال من أجل تحرير سوريا ، فأعلن الأمير نفسه نائباً لملك سورية . وكان لبريطانيا وفرنسا رأيٌ آخر فبقي الأمير عبد الله في شرق الأردن ليبدأ عملية الادارة الحكومية ، على أمل أن تتاح له الفرصة للثقة مجدداً بصدق نوايا بريطانيا .

هكذا تشكلت الحكومة الاولى في شرقي الاردن من ثمانية أشخاص لم يكن بينهم إلا علي خلقي من أهالي الاردن ، وعين فيها عدد من المستشارين البريطانيين . وهكذا توقفت قواعد الثورة من أجل التحرير والوحدة ، لتبدأ قواعد عملية بناء ومقتضيات الحكم والادارة ، دون ابتعاد رأس الدولة أو حكوماته المتعاقبة او شعبه عن شعارات الثورة نفسها .

وقد اتخذت القوى السياسية والاجتماعية المعارضة عبر ستين عاماً شكلاً متميّزاً عن المعارضة في بلدٍ غير الاردن . فلم يكن صاحب الرأي البديل قادراً على وضع البرامج الداخلية البحتة ، مسقطا من حسابه حقائق تاريخ البلد ونشوء تركيبته البشرية وانتمائه للمنطقة العربية . ولم يكن غريباً بالتالي أن تختلط نشاطات المعارضة السياسية وان تدفع بها انتماءاتها السياسية خارج الاردن ، الى الاصطدام مع مؤسسات الحكم ، كما لم يكن غريبا ان تهتز هذه المعادلة الدقيقة لمقتضيات الحكم وقواعده عندما كان يتعرض الأمن في الاردن للخلل أو خلال الازمات الاقتصادية ، فيصعب بذلك استمرار الحوار وتمر فترات طويلة من القطيعة ، ليس بين الحكم والمعارضة فحسب ، بل وفي اوساط الحكم نفسه ، وبين مختلف المؤسسات السياسية خارج الحكم .

وظل شكل المعارضة في الاردن يتبدل مع المتغيرات التي طرأت على الاردن والمنطقة العربية . فاذا عدنا مثلاً الى قضية أهل الكورة الذين بدأ عصيانهم قبل مجيء الأمير عبد الله وتأسيس الحكومة الوطنية ،ورفضهم الخضوع لحكومة اربد المركزية واقامتهم حكومة محلية خاصة بهم متأثرين بالزعامة الفردية والعشائرية وبكرههم لمساوىء رجال الحكم الأتراك الذين جعلوا مركزهم إربد . فلم يستوعبوا التطور الذي طرأ على الموقف بقيام حكومة عمان ، وما تقتضيه موجبات الحكم والادارة من قواعد عليهم قبولها ، فكان لا بدَّ من أن يقع الاصطدام المسلح ، الذي كان له الاثر السيء في نفوس الناس والذي شجّع زعماء العشائر على الاستخفاف برجال الدولة . واتخذ البريطانيون من ذلك الاصطدام ذريعة لمقاومة المطالبة بالاستقلال التام . كما انهمك المسؤولون فيما بعد في اخماد مختلف الثورات والفتن واستعمال السلاح ضد الأهلين . وكانت تلك الاحداث سبباً في عجز الحكومة الأولى عن مواجهة مسؤولياتها الأمنية والادارية والمالية ، مما أدّى إلى استقالتها، ولم تتوفر لرئيس تلك الحكومة المرحوم رشيد طليع الظروف التي تسمح له مراقبة ما يجري وطرح الرأي البديل أو تقديم نفسه بديلاً عن الحكومة التي جاءت بعده .

أما الحكومة الثانية برئاسة مظهر رسلان فلم يكن بين اعضائها اي شخص من اهل الاردن ، وكان من أعضائها أحمد مريود الذي أرسل مع سوريين آخرين مجموعة للاعتداء على الجنرال غورو عند زيارته للقنيطرة . وقد اتهم الفرنسيون أحمد مريود رسمياً بذلك الحادث ، فأرسل القائد بيك بك قوة عسكرية للقبض على مريود وجماعته. فأعلن الامير عبد الله حمايته للسوريين رغم احتجاج البريطانيين ، واعتبر الأمير ومعاونوه أن ما حدث هو جرم سياسي ، وان حكومة شرقي الاردن غير ملزمة قانوناً بتبادل تسليم المجرمين السياسيين . وعلى أية حال فقد قدم مظهر رسلان استقالته بعد فترة من الزمن ، ليخلفه السيد علي رضا باشا الركابي الذي شغل منصب رئيس وزراء للحكومة الفيصلية في سوريا . وشكل الركابي حكومته من غير الاردنيين أيضاً .

كان التركيز في عهد الركابي على توطيد أركان الحكم وفرض هيبته ، وتحديد الحدود مع فلسطين وسوريا واجراء المفاوضات مع بريطانيا

لاعلان شرق الاردن دولة مستقلة . ولكن محادثات الاستقلال تعثرت وطالت ، ولم يكن هنـاك انسجـام كافٍ بين الركابي وكل من المفاوض والمعتمد البريطاني في الاردن فقدم استقالته ليخلفه مظهر رسلان من جديد ويشكل حكومة تضم العرب غير الاردنيين. أما الأردنيون فقد كانوا بعيـدين عن السيـاسة الخارجية ، واقتصرت علاقاتهم مع الدولة على ترتيب أوضاعهم ونزاعاتهم العشائرية والحصول على بعض الخدمات . وفي عهـد تلك الحكـومة الدستورية نالت شرق الاردن الاستقلال عام ١٩٢٣ ، وكان مشروطاً بموافقة عصبة الأمم . وبعد الاستقلال شكلت حكومة حسن خالد أبو الهدى وضمّت من أهالي الاردن علي خلقي ، وذلك للمساهمة في حل مشكلة ابن عدوان الذي طالب باسم الاردنيين بتقليد أبنـاء البلاد مهام الحكم والمسؤولية . ومن الجدير بالذكر أن الزعماء الاستقلاليين المدنيين والعسكريين كانوا قد سخطوا على مظهر رسلان الذي حاول الاستجابة لمطالب الاردنيين ، بحجة ان هدفه الاساسي كان جعـل الاردن قاعـدة للعمليات ضد الافرنسيين وليس الانصراف الى تأسيس الدولة . ومن هنا بدأ شعور النقمة عند الاردنيين بسبب حجب كل وظائف الدولة عنهم ، لا سيما وأن كثيرين ممن لا كفاءة لهم تدفقوا على الاردن وشغلوا مختلف الوظائف . وكان من رموز الساخطين المرحوم مصطفى وهبي التل الذي رفع شعار الاردن للاردنيين حتى وفاته . وكان أبنـاء البـلاد يصنفـون الوافـدين إليهـا بين وطنيـين يهمهم مقـاومة الاستعمـار ، ومرتزقة يهمهم الكسب بمختلف الوسائل . ومن قصص الركـابي أنه استأجر أرضاً تملكها دائرة الأوقاف في الغور باسم ابنه اكرم ، وقد فسخ عقد الايجار بعد مغادرة الركابي لشرقي الأردن .

إلا أن حسن خالد عاد واستثنى أهل البلاد من عضوية الحكومة ، وأدخـل فيها الموظفين المعارين من المستشار البريطاني الن كركبرايد وحكومة فلسطين . وقوي في عهده نفوذ السلطة الانتدابية ، بعد التخلص من الركابي الذي كان يقاوم تلك السلطة . وكان حسن خالد نفسه صديقاً مخلصاً لبريطانيا ، ويؤمن بأن المصالح العربية تتفق مع موالاة الحكومة لبريطانيا . وفي عهده ايضاً تمت الموافقة على امتياز روتمبرغ الذي يمنح شركة الكهرباء الفلسطينية حق استخدام مياه نهري الاردن واليرموك وتـوزيـع القـوة الكهربائية داخل فلسطين وشرق الأردن . وقد تقلص

الاستقـلال الذاتي في عهـده ووقعت المعاهدة الاردنية البريطانية عام ١٩٢٨ ، التي وضعت مقـدرات شرق الاردن في يد السلطة المنتـدبة . ونص القـانون الأساسي لتلك المعاهدة على أن يشكل في شرقي الأردن مجلس تشريعي سبق أن طالب به منـذ خمس سنوات الأمير عبد الله والاردنيـون . وقـد اعترض الوطنيون على ذلك القانون الأساسي الذي اعتبروه نكسة الى الوراء بالمقارنة مع ما كانوا يتمتعون به في عهد الدولة العثمـانيـة . وقـامت في البـلاد حركـة ترمي الى مقـاطعـة التسجيـل والانتخـابـات معاً وبفصل السلطة التنفيذية عن السلطة التشريعية ، وتبديل حكومة حسن خالد وتعديل قانون الانتخابات ، وقد وافق الأمير عبد الله على تلك المطالب لكن المعتمد البريطاني أصر على رفضها .

من هنـا نرى أن رجال الثورة العربية الكبرى، ومن تدفق على الأردن، سواء للعمـل السيـاسي أو لطلب الرزق، قد بدأوا يمـارسـون الحكم والادارة ، ويبتعـدون عن العمـل لتحقيق اهـداف الثـورة . وكان من الطبيعي أن تبـدأ مقاومتهم من قبل أهل البلاد الذين فقدوا ما كانوا يتمَتعـون به من حقـوق ومصـالح أيام الحكم العثماني وفقدوا ايضاً المشـاركـة في مختلف المجالس التمثيلية . ونشأ حلف غير مكتوب بين الوافدين على البلاد وبين سلطات الانتداب البريطاني . فتنامت موجة الاستياء تدريجياً من نتائج ذلك الحلف ولكنها لم تكن من القوة بحيث تستطيع فرض إرادتها . ووجد الأمير عبد الله نفسه موزعاً بين طموحاته التحررية والوحدوية ، وبين واقع ما كان قد انتهى اليه من الوقوع تحت نفوذ البريطانيين والاستقلاليين العرب غير الاردنيين ..

بدأت مع نشوء الكيان السياسي الأردني خصائص الحياة الوطنية التي ميزته عن الكيانات العربية الأخرى . وبعد سبع سنوات من قيام الحكم نضجت مطالب الاردنيـين فكـان المـؤتمـر الاردني الأول عام ١٩٢٨ ، الذي انتخب حسين الطراونة رئيساً له ووضع الميثاق الوطني ، وطالب بأن تحكم البـلاد حكومة دستورية مستقلة برئاسة الأمير عبد الله . وانتخب المؤتمرون لجنة تنفيذية وهيئة للادارة كان من اعضائها سعيد باشا المفتي ومثقال الفايز ومحمد الحسين ونمر الحمود وماجد العدوان وسليم البخيت ، وراشد الخزاعي وحسين الطراونة وغيرهم ، كما انتخب سعيد المفتي نائباً لرئيس اللجنة التنفيذية .

وبالرغم من أن حزب الشعب الذي كان يرأسه هاشم خير هو اول من دعا الى عقد ذلك المؤتمر، إلا أن السياسيين العاملين في المؤتمر قرروا تأليف حزب جديد منبثق عن المؤتمر نفسه وسمّوه حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني وترأسه حسين الطراونة ، وشغل هاشم خير منصب نائب للرئيس ، وكان من اعضاء ادارته سليم البخيت . واستمر ذلك الحزب لبضع سنوات يعارض سلطات الانتداب والانتخابات وتعرض بعض رجاله للاضطهاد . وقد استقال هاشم خير وتسلم أمانة السر عادل العظمة والدكتور أبو غنيمة . وأصدر الحزب جريدة « الميثاق » التي صدر منها بضعة أعداد فقط . ثم تأسس الحزب الحر المعتدل برئاسة رفيفان المجالي وتلاه حزب التضامن الأردني عام ١٩٣٣ ومن اعضائه مثقال الفايز ورفيقان المجالي ونجيب أبو الشعر ، وجعل هذا الحزب من اهدافه الدفاع عن كيان أبناء شرق الأردن ، كما اشترط أن تكون عضويته مقصورة على من استوطنوا الاردن قبل عام ١٩٢٢ .

هكذا تشكلت الأحزاب الموالية ، والمعتدلة والمعارضة ، في مختلف المراحل ، وبأشكال عبرت عن المصالح الفردية والفئوية والطموحات الوطنية والقومية والديمقراطية ، وأكدت جميع هذه الأحزاب على الولاء لأمير البلاد والكيان الوطني ، معتمدة الأساليب المشروعة في النضال السياسي . وفي عام ١٩٢٩ شكل حسن خالد ابو الهدى أول حكومة كان نصف اعضائها من الاردنيين ومنهم سعيد المفتي وعودة القسوس اللذين استقالا بعد حلّ المجلس التشريعي ، وكان نتيجة ذلك ان قويت المعارضة لأبو الهدى ، مما اضطره للاستقالة . وشكل عبد الله سراج حكومة جديدة وطرح منهاجه لتعديل المعاهدة مع بريطانيا والتعهد بحرية انتخاب المجلس التشريعي ، وواصلت المؤتمرات الوطنية المطالبة بانشاء الحكومات الدستورية والاستغناء عن الموظفين المستعارين والغاء القوانين الاستثنائية .

ازداد عدد الشخصيات الاردنية في وزارة ابراهيم باشا هاشم، وقد ابعدت هذه الحكومة ونفت بعض السياسيين ، كما سحبت قانون منع بيع الأراضي للأجانب، وسعت لتصديق القوانين التي تقيّد حرية الرأي والفكر والاجتماع مما سبب معارضة أهل البلاد لها بقيادة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني . وقدم السيد قاسم الهنداوي استقالته من

الحكومة متهماً إيّاها بالسير وفق الأهواء الخاصة والابتعاد عن مصلحة البلاد الحقيقية . وفي نفس الوقت تأسس عام ١٩٣٧ حزب جديد يوالي الحكومة عرف باسم حزب الإخاء الأردني ، وكان من أعضائه رفيفان المجالي وماجد العدوان ومثقال الفايز وصبري الطباع وسعود النابلسي وسالم عرار وغيرهم .

بعد استقالة حكومة ابراهيم هاشم توالت حكومات توفيق ابو الهدى المتعددة فساهمت في المؤتمر الذي عقد لدعم القضية الفلسطينية ، كما أجرت تعديلات على القانون الأساسي ، وتحمّلت مسؤولية الحكم أثناء الحرب العالمية الثانية ، بعد اخماد حركة رشيد عالي الكيلاني وتجريد الحملة على سوريا ضد حكومة فيشي . كما قام ابو الهدى بعقد اتفاقيات جديدة مع بريطانيا الغت القيود المفروضة على تشكيل القوات المسلحة كحق من حقوق الأمير، ولكنها في الوقت نفسه وضعت قيوداً أخرى جديدة ملزمة لورثة العرش لخدمة المصالح البريطانية اثناء الحرب وبعدها ، وقد تكون تلك الممارسات هي التي دفعت الكثيرين الى الاعتقاد بأن ابو الهدى كان مجرد آلة طيّعة في يد البريطانيين .

وكان الأمير عبد الله يظن بأن الاسراف في صداقة البريطانيين سيتيح له الفرصة للسير خطوات نحو تحقيق أهدافه في وحدة سوريا الطبيعية على الأقل . لذلك استمر في انتقاد سياسة فرنسا في سوريا التي تهدف الى تمزيق وحدتها ، وبعد انتهاء القتال مع قوات حكومة فيشي ظن الأمير أن الوقت قد حان لكي تبر بريطانيا بوعودها في منح شرقي الأردن استقلاله ، ولاقناع فرنسا بمنح سوريا ولبنان استقلالهما الكامل كي تتمكن هذه الأجزاء السورية الثلاثة من تحقيق وحدتها الطبيعية . وذكّر الأمير بريطانيا بجهاد العرب الى جانبها في الحرب العالمية الأولى وخاصة موقف الاردن في الحرب العالمية الثانية .

دخل سمير الرفاعي الوزارة لأول مرة عام ١٩٤٣ عضوا في حكومة توفيق ابو الهدى الخامسة . وكان سليمان النابلسي سكرتيراً لمجلس الوزراء، واشترك رئيس تلك الحكومة في محادثات الوحدة العربية ، واستمرت حكومته في مساعيها لتحقيق الاستقلال ، والوحدة مع فلسطين وسوريا ولبنان . ورأت الحكومة البريطانية تأجيل البحث في هذه القضايا حتى نهاية الحرب ، فاستقال أبو الهدى وشكل سمير الرفاعي

وزارته الأولى التي رأت أن تعمل على ضمان الاستقرار للبلاد طيلة أعوام الحرب. ثم جاءت وزارة ابراهيم هاشم وكان توفيق أبو الهدى وزيراً للخارجية ، ولكن أبو الهدى وسعيد المفتي استقالا من الوزارة ، كما استقال سليمان النابلسي من وظيفته احتجاجاً على منح امتياز لشركة قيل انها صهيونية للتنقيب عن المعادن .

استمر ابراهيم هاشم في الحكم واشترك في المفاوضات التي ادت الى معاهدة ١٩٤٦ واعلان الملكية . والجدير بالذكر في هذا المجال أنه عقد مؤتمر للمجالس البلدية في شرق الاردن ، واتخذ قرارات تعبّر عن رغبة البلاد في الاستقلال على أساس النظام الملكي النيابي . كما اتخذ مجلس الوزراء قراره استناداً الى مقررات المجالس البلدية ، وعقد المجلس التشريعي دورة غير عادية للموافقة بالاجماع على تعديل القانون الأساسي لشرق الاردن ، تحقيقاً للأماني القومية وعملاً بالرغبة العامة التي عبرت عنها المجالس البلدية الأردنية .

وفي عام ١٩٤٧ وضع دستور جديد للمملكة عارضه الكثيرون لأنه لم يمنح ممثلي الأمة حق عقد المعاهدات وتقرير المسؤولية الوزارية . وقدمت حكومة ابراهيم هاشم استقالتها لتفسح المجال لحكومة أخرى الاشراف على الانتخابات وطرح منهاج عملها امام المجلس النيابي .

شكل سمير الرفاعي باشا تلك الحكومة وكان سليمان النابلسي وزيراً للمالية والاقتصاد . وعقدت حكومة الرفاعي معاهدة مع العراق وأجرت الانتخابات للمجلس النيابي الأول الذي كان من اعضائه عبد الحليم النمر وصالح المعشر وشفيق رشيدات . وعندما استقالت هذه الحكومة عارض النابلسي وأصدقاؤه الحكومة التي خلفتها برئاسة توفيق ابو الهدى ، واعلنوا مقاومتهم لمعاهدة ١٩٤٨ . وكان فوزي الملقي وزيراً في حكومة ابو الهدى ، واشترك معه في المفاوضات التي قادت الى تلك المعاهدة ، كما وقع معه عليها . وقد أيد حزب النهضة العربية الموالي برئاسة السيد هاشم خير تلك المعاهدة ، بينما عارضها حزب الشعب الذي كان يرأسه السيد عبد المهدي الشمايله .

بعد قيام الوحدة بين الضفتين واستقالة حكومة سعيد المفتي شكل سمير الرفاعي حكومته الثالثة في اواخر عام ١٩٥٠ ، وانضم اليها سليمان النابلسي وانور الخطيب وهزاع المجالي، وقد وقعت هذه الوزارة

اتفاق برنامج النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة ، واتفاقية المساعدات الاقتصادية الاميركية . كذلك فاوض سليمان النابلسي الحكومة البريطانية ووقع معها اتفاقا لتسوية المسائل المالية المعلقة، وقد وجّه بعض السياسيين انتقاداً لذلك الاتفاق بعد اعلانه . كذلك اعترض مجلس النواب على موازنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ فصدرت الارادة الملكية بحل مجلس الأمة . وقبل الموعد المحدد للانتخابات قتل الملك عبد الله وشكل توفيق ابو الهدى حكومة جديدة . ونجح في تلك الانتخابات بعض أصدقاء سليمان النابلسي والبعثيين والشيوعيين ، وجرى تزوير في بعض المناطق ففشل شفيق رشيدات وفرح اسحق .. وبعد ان اعتلى الملك طلال العرش شكّل أبو الهدى حكومة جديدة كان من بين اعضائها عبد الحليم النمر ، بينما نفي سليمان النابلسي الى معان . وقد عدلت وزارة أبو الهدى بعض المواد الدستورية بحيث نصت المواد الجديدة على كون الشعب الاردني جزءاً من الأمة العربية اضافة الى الزامية التعليم الابتدائي المجاني ، وحق جميع المواطنين في العمل والتنظيم النقابي ، وعلى أنه يتوجب على الوزارة الاستقالة اذا ما قرر مجلس النواب عدم الثقة بها بالأكثرية المطلقة ، كما ان لمجلس النواب الحق في قبول أو تعديل أو رفض مشاريع القوانين ، ناهيك باستقلال القضاء وحصانة ديوان المحاسبة .

واجه توفيق ابو الهدى معارضة عاصفة من مجلس النواب عام ١٩٥٢ ، فانسحب من الجلسة سبعة عشر نائباً مطالبين بإقالة السيد أبو الهدى وإلغاء القوانين الاستثنائية وتطهير الجهاز الاداري وتعديل الدستور بجعل الثقة الوزارية بالأكثرية العادية . وكان من المعارضين الذين شكلوا مكتباً دائماً لهم كل من عبد القادر الصالح وهزاع المجالي وانور الخطيب وعبد الله الريماوي وغيرهم . وكان هزاع المجالي سكرتيراً لذلك المكتب .

لم يكن للسياسيين غير العقائديين اية برامج محدّدة أو نظريات متكاملة ، وكانت تحالفاتهم تتبدل من يوم لآخر . ولقد تداخلت عوامل عديدة في تحديد تلك التحالفات . وخلال فترة حكم وزارة فوزي الملقي أطلق العنان للحريات السياسية ، فبدأت تتبلور بعض الأفكار التي جمعت فئات عملت سوياً لسنوات عديدة . وتوضح الخط الفاصل بين

الاتجاه المحافظ والاتجاه التقدمي بعد أن جاء توفيق ابو الهدى بوزارته الحادية عشرة عام ١٩٥٤ . وبالرغم من ترخيص تلك الحكومة للحزب الوطني الاشتراكي برئاسة هزاع المجالي اولا ثم سليمان النابلسي ، والترخيص لحزب الأمة برئاسة سمير الرفاعي ، إلا أن انتخابات عام ١٩٥٤ تجاوزت الحدود المقبولة سابقا في التزوير ، فأعلنت قائمة سعيد المفتي مقاطعتها لها ، مما تسبب بالمظاهرات العنيفة في عمان ومناطق اخرى من البلاد ، واصطدم المواطنون بالجيش ، وقتل العديد . وفشل في انتخابات السلط عبد الحليم النمر وفي اربد شفيق رشيدات ، وانسحب الدكتور عبد الرحمن شقير من معركة انتخابات عمان وفرّ الى دمشق . كما فشل عبد الله نعواس في انتخابات القدس وعبد الله الريماوي وكمال ناصر في رام الله .

بعد تلك المعركة الفاصلة بين المحافظين بمن فيهم المعارضين وبين مجموعات الليبراليين نشط العمل السياسي حول عددٍ من القضايا الهامة في الشؤون الخارجية والداخلية ، ولم يكن احد من الفريقين قادراً على حسم المعركة ، والاتجاه بالبلاد اتجاهاً محدداً . وتقدمت حكومة ابو الهدى بعد الانتخابات مطالبة بتعديل المعاهدة مع بريطانيا التي كانت المعارضة تطالب بالغائها كلياً . وكانت علاقات الاردن ببريطانيا قد بدأت تتأزم في عهد حكومة فوزي الملقي لا سيما بعد اعتداءات اسرائيل المتوالية على الأردن ، وما تبع ذلك من تصريحات لتشرشل اشادت باسرائيل وأثنت عليها . وبالرغم من سفر الملك حسين مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع الى بريطانيا للقيام بالمفاوضات ، إلا أن تلك المحادثات فشلت وتأجلت برغبة من بريطانيا التي كانت تنتظر تطورات مرتقبة في الشرق الأوسط وذلك ضمن مراجعة وتخطيط جديدين للسياسة البريطانية في المنطقة العربية .

وعندما بدأ العمل من أجل حلف بغداد وعُقد الاتفاق بين تركيا والعراق ، اعلن عبد الناصر عن صفقة الأسلحة التشيكية ، وكان على الأردن أن يختار الطريق ويحسم الموقف ، انطلاقا من ايمانه بضرورة المحافظة على التضامن العربي ، وتحقيق المطالب العربية في فلسطين . وخلال مرحلة التفاوض مع البريطانيين اشتدت المعارضة ضد حلف بغداد ، واختار المرحوم هزاع المجالي خط العراق وشكل حكومته عام

١٩٥٥ على هذا الأساس ، ومن الجدير بالذكر ان المرحوم فرحان شبيلات كان عضواً في تلك الحكومة . وللحقيقة والانصاف فان رئيس الوزراء فضل ان يترك للمواطنين حرية ابداء رأيهم بذلك الموضوع دون تدخل من السلطة . وقد اعتقد المجالي أن غضب الناس نتيجة لتزوير انتخابات المجلس النيابي وضعف ثقتهم بالحكومة هما من الاسباب الرئيسية في نقمتهم على حلف بغداد . وقد رفع المجالي استقالته ليفسح المجال لحكومة جديدة لاجراء الانتخابات على أساس ذلك الموقف ، ولكن الإشكالات الدستورية حالت دون ذلك وتوالت حكومتا ابراهيم هاشم وسمير الرفاعي ، فاختار الأردن الوقوف على الحياد بين القاهرة وبغداد .

وكان التطور الهام هو ما حدث داخل الجيش . فقد كان الملك حسين قد بدأ يلاحظ ومنذ تسلمه المسؤولية سلبيات وجود القيادات البريطانية في الجيش . وقد حاول اكثر من مرة ان يلفت انتباه جلوب باشا الى ذلك سواء بالنسبة الى كفاءة القيادة ومستويات الضباط واختصاصات قيادة الجيش او بالنسبة لسلاح الطيران والشرطة والمباحث ، والخطة الدفاعية العامة والمفاهيم السائدة والمطلوبة وغير ذلك . كما كانت الجهات العربية تطالب باستمرار بتعريب قيادة الجيش ، وأبدت استعدادها للتعاون في مختلف المجالات اذا تم ذلك . وقد اتخذ الملك حسين قراره التاريخي في انهاء خدمات جلوب باشا ، واستجاب له الجيش والحكومة والشعب .

هكذا ترتب المسرح السياسي لصالح الفئات الشعبية والسياسية اليسارية حول المعاهدة البريطانية وحلف بغداد وتعريب الجيش ، وكان لا بد للأمور من ان تسير باتجاههم ، لا سيّما وأن المدّ القومي على امتداد الوطن العربي كان يتزايد زخماً بدخول عبد الناصر الى مسرح السياسة العربية وتحالفه مع التيارات القومية ، كما أن البعثيين في سوريا قد كسبوا عدداً جيداً من المقاعد النيابية ، وتعاظم نفوذهم في مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك الجيش السوري . وبعد استقالة حكومة سعيد المفتي اشرفت حكومة ابراهيم هاشم على انتخابات عام ١٩٥٦ ، وعاد اليسار الاردني الى البرلمان تحيط به آمال الشعب خاصة الفئات المثقفة التي أيدته وعواطف العرب ، وكان على زعامات اليسار ممارسة مسؤوليات القيادة من مواقع الحكم .

٧

سليمان النابلسي



تساءلت كثيرا قبل تخصيص فصل خاص عن سليمان النابلسي دون غيره من السياسيين، واخترت أن أفعل ذلك لأكثر من سبب. ويجدر أن أسجل هنا أنه بالرغم من اعجابي بالنابلسي، الا أن قراري بالكتابة عنه بالذات لا يعني التقليل من شأن غيره من الذين وصلوا الى قمة المسؤولية وبذلوا الجهود الكبيرة لخدمة الأردن والقضايا العربية كل وفق اجتهاداته. لم يكن سليمان النابلسي مثاليا ومعصوما عن الخطأ كما ان قادة الأحزاب العقائدية لم يكونوا متميزين جدا من حيث الكمال والنقاء أو المثالية التي تتطلبها نظرياتهم وعقائدهم.

عرفت سليمان النابلسي شخصيا وعملت معه خلال مرحلتين من مراحل الحياة السياسية في الاردن. وباعتقادي أن مجمل حياة المرحوم الرئيس النابلسي، عكست تطلعات وطموحات وتناقضات الأجيال التي عاش معها لمدة أربعين عاما. وباعتقادي أيضا أن الخطوط العريضة لأفكاره وممارساته في العمل السياسي، أبرزت أسلوبا يكاد يكون محددا في معالمه.

سمعت لأول مرة عن سليمان النابلسي عندما اختاره المرحوم سمير الرفاعي ليكون عضوا في حكومته عام ١٩٤٧، ثم عندما اعتقله أبو الهدى عام ١٩٤٨. وكما أشرت في ملاحظات سابقة، فقد أغلق علينا الحزب السوري القومي باب المعرفة عن أي حدث أو شخص إلا من خلال بلاغات وآراء الحزب. كذلك فإن أهل مدينة السلط شككوا بأي سياسي مسؤول يدخل السجن، وساهمت أجهزة الدولة بتشويه سمعة من يثور بوجهها، وألصقت التهم المالية والأخلاقية بهم. وبعد عام ١٩٤٩، وعضويتي بحزب البعث اتبعت نفس الأسلوب بالنسبة الى أية معلومات أو تقييم للشخصيات السياسية أو المواقف العامة. وعندما التقيت بالنابلسي لأول مرّة عام ١٩٦٠، كانت الصورة عنه في ذهني سلبية وغامضة، ولم أكلف النفس محاولة تكوين القناعة الذاتية حوله.

التقيت بالمرحوم النابلسي عدة مرات بعد عام ١٩٦٧، وبعد أن انتخبت للعمل الشعبي في لجنة عمان التابعة للتجمع الوطني قمت بمرافقته الى إجتماع المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٩. ثم انتخبت معه في أوائل عام ١٩٧٠ في لجنة المتابعة الوطنية، التي كان الباشا رئيسا لها، وكنت أحد المقررين الثلاثة مع الاستاذ ابراهيم بكر والدكتور صلاح العنبتاوي. وانقطعت عن النابلسي بعد أحداث جرش ولدة عامين، ثم عدت للعمل معه منذ عام ١٩٧٣ الى يوم وفاته.

عندما بدأ الزعيم اهتمامه بالعمل السياسي في أواسط العشرينات لم تكن أفكاره متميزة عن أفكار غيره من الشباب الذين عاشوا ونشأوا في مدينة السلط، ومن العائلات التي جاءت أصلا من المدن الفلسطينية. وكان هاجسهم الأساسي القضية الفلسطينية، وتخطيط الحركة الصهيونية والثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية من أجل تحرير الوطن العربي ووحدته واكتشاف العرب لحقيقة النوايا البريطانية في الوطن العربي. بل ان التوجه القومي عند أولئك الشباب كان قاعدة وليس اجراء شاذا. وقد رأوا وسمعوا عن مجيء الأمير عبد الله الى معان للاستمرار في العمل القومي، وكان الرجال الذين تجمعوا معه في عمان من قيادات الأمة العربية، والأكثر من ذلك كله فان الحكومات كانت تتشكل منهم، فتوزعت جهودهم بين ممارسة الحكم والادارة في شرقي الأردن وبين النشاطات القومية التي امتدت خارج حدودها، وكان الأمير عبد الله نفسه يتجه بالدرجة الاولى نحو ذلك النوع من النشاط.

وعندما سافر النابلسي الى الجامعة الأميركية في بيروت فان الوسط الذي عاش فيه كان نفس الوسط الذي عاشه الشباب في تلك الجامعة. ولم يكن أحد منهم يفكر قطريا، بما في ذلك اللبنانيين. ولكن اهتمامات الباشا السياسية المبكرة ومعرفته الواسعة بما كان يجري في المنطقة العربية، وإحاطته بالكثير من الأصدقاء الطلبة، فتحت أمامه باب التعارف على الكثير من المفكرين والسياسيين والصحفيين خارج الحرم الجامعي. وبسبب ذلك كله، ونظرا لما تمتع به من الشجاعة الأدبية وكرم الخلق والجيب، فقد اختاره زملاؤه لقيادة النشاطات الطلابية، كما كان بيته ملتقى للذين يحترمونه ويتحسسون الأمور العامة.

في عام ١٩٣٢ عاد النابلسي الى البلاد حاملا الشهادة الجامعية وبدأ

التدريس في الكرك وكان الشيخ عبد الله سراج رئيسا للحكومة. وقد وعد السراج حينذاك بتنفيذ برنامج يهدف الى تعديل المعاهدة مع بريطانيا، والتعهد بأن يكون الانتخاب للمجلس التشريعي حرّاً، واجراء اصلاحات أخرى. وفي نفس العام عقد المؤتمر الوطني الرابع، وطالب بإنشاء حكومة دستورية والاستغناء عن الموظفين المستعارين، ومشاطرة البلاد العربية أمانيها وعدم الاعتراف بالمعاهدة مع بريطانيا. وفي العام التالي عقد المؤتمر الوطني الخامس الذي طالب بتأليف حكومة وطنية على أساس الكفاءة والثقة العامة، على أن تقوم هذه الحكومة بمفاوضات لتعديل المعاهدة. واستنكر المؤتمر الدعايات الصهيونية وطالب بوضع تشريع يمنع التعامل مع اليهود وبيعهم الأراضي.

عين النابلسي سكرتيرا لمجلس الوزراء سنة ١٩٤٢ وظل يتنقل من وظيفة الى أخرى في الدولة. وكان يتحدث للطلاب عن القضايا الوطنية المختلفة ويثير حماسهم دون مشاركته فعليا في المؤتمرات الوطنية أو في الأحزاب (باستثناء تأييده مع مجموعة من الموظفين والمثقفين للدكتور صبحي أبو غنيمة. وعندما عين سكرتيرا لرئاسة الوزراء كان توفيق أبو الهدى رئيسا للحكومة وسمير الرفاعي وزيرا فيها. ومما يجدر ذكره أن الحاج فوزي النابلسي كان قد انتخب عضوا عن البلقاء في المجلس التشريعي؛ كما انتخب سعود النابلسي عضوا في حزب الاخاء الاردني الذي كان يؤيد سياسة الحكومة القائمة آنذاك. والحقيقة أن القليلين جدا من الاردنيين استطاعوا بالرغم من تطرفهم أن يتقدموا بالوظيفة في السرعة التي وصل فيها سليمان النابلسي الى ذلك المنصب.

قدمت حكومة أبو الهدى في عام ١٩٤٢ مذكرة للمعتمد البريطاني تطالب فيها بمنح شرقي الأردن الاستقلال، والسعي مع فرنسا لمنح سورية والأردن الاستقلال أيضا لكي تتمكن هذه الأجزاء السورية الثلاثة من تحقيق وحدتها الطبيعية. وكتب الأمير عبد الله للمندوب السامي مذكرا بجهاد العرب الى جانب بريطانيا والى مستقبل المجموعة السورية الموحدة المستقلة استقلالا فعليا. وقد استمرت حكومات أبو الهدى المتتالية بالمطالبة بالاستقلال والوحدة السورية أو بالاتحاد العربي. كذلك أثار أعضاء المجلس التشريعي الأردني قضية حقوق البلاد في السيادة والاستقلال، وأبلغت الحكومة المعتمد البريطاني

بالمواقف المعلنة في هذا الشأن. وخلال عهد أبو الهدى قرر مجلس الوزراء السماح بتأليف حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الأردني من التالية أسمائهم: محمد علي العجلوني، عبد الرحيم الواكد، شفيق رشيدات، وحيد الصوران، وصفي ميرزا، كمال الجيوسي، فوزي المفتي، وسليم البخيت.

عندما عين سمير الرفاعي رئيسا للحكومة عام ١٩٤٤ بقي سليمان النابلسي في منصبه سكرتيراً لرئاسة الحكومة. وقد تركّز عمل تلك الحكومة على ضمان الاستقرار في البلاد طيلة أعوام الحرب، وبذل الجهود في سبيل الوحدة العربية، واشترك رئيس الوزراء في المباحثات التي قادت الى توقيع ميثاق جامعة الدول العربية. وفي آذار من عام ١٩٤٥ سافر رئيس الوزراء والسيد سعيد المفتي وسكرتير الرئاسة سليمان النابلسي الى القاهرة حيث تم التوقيع على الميثاق. وبعد ذلك شكل ابراهيم هاشم حكومة جديدة بعضوية كل من أبو الهدى الذي عين وزيرا للخارجية وسعيد المفتي. ولكن أبو الهدى والمفتي استقالا كما استقال سليمان النابلسي من سكرتيرية الرئاسة بسبب معارضتهم الشديدة لقرار رئيس الوزراء منح امتياز لشركة للتنقيب عن المعادن دون علمهم.

بعد تلك الحادثة بدأ سليمان النابلسي يتحرك سياسيا في أوساط المعارضة الشعبية فزار أصدقاءه في فلسطين وشرح لهم وجهات النظر المطروحة، كما عاد الى تمتين صلته واتصالاته بجماعة الدكتور صبحي أبو غنيمة الذين أقاموا في دمشق وعملوا على استقطاب المعارضين الاردنيين، وكانوا يتلقون الدعم من خصوم الأمير عبد الله.

وفي حزيران عام ١٩٤٦ تقدم النابلسي مع مجموعة من السياسيين بطلب للحكومة من أجل تأليف حزب سياسي باسم «الحزب العربي الاردني» استنادا ـ على حد قولهم ـ الى ما وصلت اليه البلاد في عهدها الجديد من مظاهر الحرية الشاملة والاستقلال الكامل. وقد اشترك بتقديم الطلب كل من علي مسمار، وعبد الرحيم الواكد، وصبحي زيد الكيلاني وميخائيل فاخوري، وصلاح طوقان، وشفيق رشيدات وغيرهم. وبالرغم من رفض مجلس الوزراء لذلك الطلب، الا أن القائمين على الحزب مارسوا نشاطهم وانتخبوا الدكتور صبحي أبو غنيمة رئيسا لهم.

ومن بين الاتصالات التي قاموا بها كانت الاتصالات مع الطلاب

الجامعيين الاردنيين خارج الاردن. وبالفعل فقد شكلت في بيروت جمعية الطلبــة الاردنيــين التي تبنت مطالب ذلك الحـزب في وضــع دستـور ديمقراطي على أساس مبدأ التفريق بين السلطات، واجراء انتخابات حرّة لمجلس نيابي، وحكومة مسؤولة أمام المجلس، واطلاق الحريات العامة وشجب القوانين الاستثنائية والسعي لتعديل المعاهدة مع بريطانيا. ولكن نشاط الطلبة الاردنيين في دمشق كان أكثر زخما نظرا لوجود الدكتور أبو غنيمــة وعـدد من اللاجئــين السيـاسيين الأردنيين. واشترك سليمان النابلسي بحكومة سمير الرفاعي كوزير للمالية عام ١٩٤٧، بوصفه ممثلا لجيـل الشباب الاردنيين الذين أفسح لهم المجال للمساهمة في تحمل مسؤوليات الحكم. وجرت الانتخابات البرلمانية في عهد وزارة الرفاعي ففـاز فيها مجموعة من أولئك الشباب كسعيد المفتي، ووصفي ميرزا، وعبد القادر التل، وعبد الحليم النمر، وشفيق رشيدات. أما صالح المعشر فقد انضم فيما بعد لأصدقاء النابلسي.

بعد استقالة حكومة الرفاعي تفرغ النابلسي للعمل السياسي وأصدر جريدة «العهد» الاسبوعية وعارض معاهدة ١٩٤٨ فاعتقل لمدة تسعة أشهر. وكان قد شارك في المفاوضات حول تلك المعاهدة رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ووزير الخارجية فوزي الملقي وحمد الفرحان سكرتير الوفد. وبالرغم من أن تلك المعاهدة كانت أفضل من التي سبقتها الا أن نقدها كان لأمور أساسية مثل عدم استفتاء الشعب حولها، ورفض مبدأ المعاهدات أساسا لأنها تحد من سيادة البلاد وتكبل حريتها، ثم الاعتقاد بأنه لو حصل الأردن على دخل عادل من مشاريع روتنبرغ ومن عائدات مرور أنـابيب شركـة بتـرول العراق وغيرهما، لتوفرت لديه مبالغ تفوق المساعدة البريطانية للجيش الأردني.

سبق أن أشرت في الفصـول السابقة الى نقطة التحوّل الجديدة في الحيـاة السيـاسية بعد نكبة ١٩٤٨، وذلك بدخول واشتراك التجربة النضالية الفلسطينية بكل أبعادها، مع ما وصلت اليه التجربة في الضفة الشرقية.

وقد فتحت وحدة الضفتين آفاقا جديدة لسليمان النابلسي. وبحكم معـرفته للضفة الغربية وتركيبها السياسي والاجتماعي، ونظرا لخبرته وسمعتـه الطيبـة وعلاقاته مع أبناء الضفة الغربية، فقد بدأ النابلسي

بالتحرّك على أساس الواقع الجديد ومعطياته. وتشكل المجلس النيابي الأول من الضفتين فجمع في الانتخابات مجموعة من الأشخاص الذين استطاع النابلسي استقطابهم فيما بعد. ولكن محاولته مع بعض مؤيديه الحصول على ترخيص بتشكيل حزب يسمى بحزب الجبهة الوطنية في عهد حكومة سعيد المفتي لم يبت بها. وبعد فترة وجيزة في عام ١٩٥٠ اشترك النابلسي وبعض أصدقائه أمثال أنور الخطيب وهزاع المجالي في وزارة سمير الرفاعي. وقد تضمن برنامج تلك الوزارة صيانة الأمن والنظام واصلاح الجهاز الحكومي والعناية باللاجئين، وتحسين الأوضاع الاقتصادية وانشاء المشاريع، وتقوية الجيش والحرس الوطني. ووقعت تلك الوزارة اتفاق برنامج النقطة الرابعة الذي اعتبره اليساريون من شيوعيين وبعثيين بداية دخول النفوذ الأميركي الى الأردن. كما قام سليمان النابلسي بالتفاوض مع الحكومة البريطانية بصفته وزيرا للمالية والاقتصاد، لتسوية المسائل المعلقة نتيجة انتهاء الانتداب على فلسطين، وقد تعرض الى الكثير من النقد للاتفاق الذي تم اعلانه. وعندما عرضت على مجلس الأمة الموازنة المالية لعام ١٩٥١/١٩٥٢ قاد عبد الله الريماوي حملة الاعتراض عليها وصدرت الإرادة الملكية بحل المجلس.

استمرت الحكومة في ممارسة أعمالها وعيّن يوم ٢٩ آب ١٩٥١ موعدا لاجراء الانتخابات. ولكن حادثي اغتيال رياض الصلح بعد زيارته للملك عبد الله للتباحث معه في الوضع العربي العام، ثم اغتيال الملك عبد الله نفسه بعد أربعة أيام في القدس قد أدخلا البلاد في حالة ذهول وشعور بالفراغ والضياع. وتقدم سمير الرفاعي باستقالته، وشكل توفيق أبو الهدى حكومة جديدة، أشرفت على الانتخابات التي فاز فيها مجموعة من أصدقاء سليمان النابلسي وبعض البعثيين وصديق للشيوعيين. وفي وزارة تالية لتوفيق أبو الهدى شارك عبد الحليم النمر فيها، أجريت تعديلات هامة على الدستور. ومع ذلك فقد عارض سليمان النابلسي حكومة أبو الهدى ونفي الى معان، بينما انسحب فريق من النواب من جلسة الثقة عام ١٩٥٣، وشكلوا مكتبا للعمل ضد الحكومة وعين هزاع المجالي سكرتيرا لذلك المكتب.

بعد استقالة حكومة أبو الهدى اشترك في وزارة فوزي الملقي كل من السادة أنور الخطيب وحكمت المصري وشفيق رشيدات وهم من أصدقاء

النابلسي، وعين النابلسي سفيرا للاردن في بريطانيا، ثم انضم الى تلك الوزارة هزاع المجالي. بعد مغادرته لندن ترك الباشا أثرا جيدا في المجتمع السياسي البريطاني، وأذكر أن موظفة بريطانية كانت تردد اسمه لعدة سنوات بعد تركه لندن، فاعتبرت عهده في السفارة من أجمل العهود نظرا لكرمه ونشاطه في الأوساط العربية وغير العربية. وفي حفلة للسفارة الاردنية بعد زيارة قام بها النابلسي للندن، كنت أتحدث الى تلك الموظفة التي كانت تقارن بين النابلسي وبين من جاء بعده، لا سيما السفير الذي كان داعيا لتلك الحفلة، وقد اعجبني حديثها وتبادلت معها بعض النكات، وفوجئت بوجود السفير الى جانبنا يصغي الى الحديث، وقد أصابنا الحرج الشديد. وما زالت تلك الموظفة عاملة في السفارة الاردنية، وعندما ألتقي بها نتذكر سويا ذلك الموقف.

سمح توفيق أبو الهدى لمجموعة من أصدقاء النابلسي الذين انسحبوا من جلسة الثقة التي أطاحت بحكومته، بتأليف الحزب الوطني الاشتراكي وعين هزاع المجالي سكرتيرا لذلك الحزب. وعندما عاد النابلسي الى الاردن، استقال المجالي من أمانة السر ومن الحزب وعين النابلسي مكانه، وقد ظل أمينا عاما للحزب حتى وفاته، وكانت الهيئة التأسيسية لذلك الحزب تضم كلًا من عبد الحليم النمر، وأنور الخطيب، وحكمت المصري، وشفيق رشيدات، وكمال منكو، وجريس الهلسه، وسعيد العزة، ورشاد الخطيب، وعبد الرحمن فرعون، وحافظ الحمد الله، ونجيب الأحمد، وصالح المعشر، وعبد الفتاح درويش، وحنا عطا الله، ورشاد طوقان، وهزاع المجالي. وعندما تسلم النابلسي قيادة الحزب أجرى بعض التعديلات على حقوق العضوية فخرج البعض، وانضم اليه آخرون.

كان من أهداف الحزب الوطني الاشتراكي الدعوة الى الاتحاد العربي، والتركيز على العلاقة الخاصة مع العراق بسبب تماثل طبيعة العلاقات الخارجية والحكم في القطرين، اضافة الى السعي من أجل دفع العراق للمشاركة في مواجهة اسرائيل. وقد خاض الحزب معركة مع حكومة أبو الهدى التي حاولت التحكم بنتائج انتخابات عام ١٩٥٤، واعتقلت عددا من السياسيين وفي مقدمتهم سليمان النابلسي. وقد أعطت تلك المعركة الحزب الوطني الاشتراكي دفعا جديدا وأصبح قوة شعبية لها وزنها في البلاد. وكان من الطبيعي أن يتطلع اليه الموالون للحكومة

واليسـاريون بنظرة سلبية وناقدة. فاتهمه التقليديون بالاستجابة الى تحـريض النـاصريـين، كما اتهمه اليساريون بالسير على طريق حلف بغداد. والحقيقة أن أزمة الوطنيين الاشتراكيين هي أزمة الوسطيين في مناطق كثيرة من العالم، الذين طرحوا فكرة الاشتراكية الديمقراطية.

أن الأزمـة الحقيقيـة للحزب الوطني الاشتراكي انبثقت من ظاهرة وقعت فيها معظم الحركات الوطنية التي حافظت على التوجه القومي في أساسيات أفكارها ومعتقداتها. وان تكن بعض تلك الحركات كالبعثيين والقوميين العرب في الأردن، والحركات الأخرى في أقطار عربية متعددة قد تجـاوزت حقـائق ومعـطيات السياسات الوطنية أو المحلية بطبيعة نظرياتها، فان الحزب الوطني الاشتراكي دفع ثمن التحالفات مع مثل تلك الأحزاب والحركات. وبالرغم من صدق النابلسي في تفكيره القومي إلا أنه بذل الجهود الكبيرة لخلق تيار شعبي جبهوي لا يسقط من حسـابه واقـع الأمور. ولكن تسارع الأحداث، وقوة المؤثرات الخارجية لم تعط الزعيم الفـرصـة الكافية للامساك بزمام الأمور. ويضاف الى ذلك كله ايمانه العميق بالديمقراطية كأسلوب في التعامل مع رفاقه في الحزب ومع حلفائه وحلفاء الحزب من مؤسسات وشخصيات.

لقد قيل مثلا ان سليمان النابلسي ذهب الى القصر ليعطي رأيه حول تأييد حلف بغداد وتأييد حكومة هزاع المجالي التي تشكلت على أسـاس العمل من أجل انضمام الاردن الى ذلك الحلف. ولكن الزعيم عاد الى بيته فشاهد المظاهرات الشعبية الصاخبة في طريقه تهتف ضد حلف بغداد وزيارة تمبلر الذي جاء للمفاوضة على أساسه، فأعلن من بيته معارضته للحلف. بل أنه حرّك أعوانه لقيادة المعارضة الجماهيرية لمشروع الحلف. والحقيقة أن هزاع المجالي نفسه رفض استعمال القوة لاخماد المظاهرات وفضل أن يقدم استقالته بالرغم من الحاح جلوب باشا. وجاء ابراهيم هاشم ومعـه سمـير الرفاعي وأعلنت الحكومة الجديدة رفضها لدخول الاردن في حلف بغداد، بسبب وضوح الموقف الشعبي من جهة ونفوذ عبد الناصر في الساحة العربية خاصة على أثر صفقة السلاح التشيكية.

بعد معركة انتخابات عام ١٩٥٤، ومعركة رفض حلف بغداد كان لا بد للاردن من أن يسير على نفس الطريق. فبعد أن حاول الملك حسين أن يحث جلوب باشا والضباط البريطانيين على اعادة النظر بالسياسة التي

ساروا عليها بالنسبة لخطط الدفاع والكفاءة، وتدريب الاردنيين، ولتدخل قيادة الجيش بأمور خارج اختصاصها، والانفاق على ما هو غير ضروري، لم يجد الملك استجابة جدية لمطالبه وطموحاته. وبعد الانتهاء من الجدل حول حلف بغداد واستبعاده نهائيا، وتلميح سورية ومصر الى أنهما على استعداد لدفع المعونة المالية للاردن في حالة تغيير قيادة الجيش البريطانية، فقد نضجت فكرة تعريب الجيش. وهناك الكثيرون ممن ادّعوا أدواراً كبيرة لهم في هذا الموضوع، كما أن هناك من يروي القصص المختلفة حول موقف عبد الناصر الحقيقي من تأييد تلك الخطوة أو التحذير منها بسبب التخوف من نتائجها ورغبته أخذ المبادرات في القضايا القومية. ولكن القناعة التي توفرت لدى الكثيرين هي أن خطوة تعريب الجيش كانت رغبة من الملك حسين شخصيا، مستندا الى الاتجاه العام للشعب الأردني، ومتمشياً مع المدّ القومي في كل خطوات التحرر الوطني. وقد يشتط البعض ليصلوا الى القول، بأن تلك الخطوة كانت جانبا من جوانب الخروج البريطاني من المنطقة العربية والشرق الأوسط، تسهيلا للدخول الأميركي.

والحقيقة اذا استعرضنا العديد من الأحداث على الساحة العربية لوجدنا أن هناك ظواهر تتكرر باستمرار، كالادعاء بالفضل الشخصي في أية انتصارات وطنية أو قومية؛ أو ربط التحركات الوطنية بالمخططات الأجنبية. وقد يكون هناك بعض الحقيقة في بعض الأحداث، ولكننا لا نستطيع أن نقلّل من شأن نضوج الظروف الموضوعية لتقدم طموحات الشعوب، كما أننا لا نستطيع أن ننكر أن مختلف القوى الخارجية تخطط للاستفادة من أي حدث لصالح سياساتها. ولقد كان سليمان النابلسي من الرجال القلائل الذين أنصفوا غيرهم، ولم يذهبوا بعيدا في التحليلات الوهمية أو الاتهامات. بل أن من صفاته المميزة أخذه بعين الاعتبار لعوامل الضعف البشري ومراهنته على امكانية تجاوزها. والأكثر من ذلك ففي السنوات الأخيرة من حياته، كان يجد العذر لمن يجتهد خطأ بينما كان شديد القسوة على نفسه.

تميز العهد الجديد الذي انبثق عام ١٩٥٦، بالوحدة الكاملة بين قائد البلاد الملك حسين، والزعامة السياسية التي عبّرت عن معاني العهد الجديد، والتفاف الشعب الاردني كله حول قيادة الملك وزعامة النابلسي،

إضافة إلى محبة وإعجاب العرب، لا سيما قياداتهم التي سارت على مناهج انسجمت مع الخط الوحدوي، وتحرير الارادة العربية. وكان من الطبيعي ان يتبع ذلك كله خطوات لتركيز الدعائم الضرورية للعهد الجديد، فتم الافراج عن المعتقلين السياسيين، وحلّ مجلس النواب الذي كان سببا في التفتت الوطني. وجرت انتخابات حرّة للمجلس النيابي الجديد في أواخر عام ١٩٥٦، خاض معركتها المرشحون على أسس حزبية. وكان من الطبيعي أيضا أن يبدأ مع ذلك العهد الجديد التحرك المضاد الذي اشترك به الذين خسروا مواقعهم السياسية، وأن تترقب القوى المعادية للأماني العربية الفرص لتقويض دعائم العهد الجديد. وكان من الطبيعي أيضا أن يكون هدف القوى المعادية اضعاف التماسك بين القائد والحكومة والشعب، ولقد ساعد على وجود ثغرات تسلل البعض الى داخل الصفوف، اضافة الى عدم اكتمال النضج عند الكثيرين ممن ساهموا في الوصول الى تلك الوحدة الوطنية الكاملة، وأخيرا طبيعة الأحداث في المنطقة العربية بشكل عام والدول المجاورة للاردن بشكل خاص حيث تسارعت تلك الأحداث الأمر الذي لم تعد قيادات المنطقة العربية قادرة على أن تمسك بزمام الأمور فيها.

رشح سليمان النابلسي نفسه عن مدينة عمان ولم يحصل على العدد الكافي من أصوات الناخبين، ولقد اختلفت الاجتهادات حول سبب عدم نجاح زعيم الحزب الوطني الاشتراكي. وباعتقادي ان السبب الرئيسي كان في طبيعة التركيب البشري لمدينة عمان والضفة الشرقية بشكل عام، وليس بما قيل عن تحالف النابلسي مع اليساريين والمناهضين لنظام الحكم أو قيادة الملك حسين. فأصدقاء النابلسي في الضفة الشرقية رشحوا أنفسهم في مناطق أكثر محافظة في اتجاهات أهاليها من العاصمة، التي تدفّقت عليها أعداد كبيرة من الراديكاليين واللاجئين الفلسطينيين. والأكثر من ذلك أن فكرة التحالف التي طرحها الشيوعيون وسميّت بالجبهة الوطنية لم تنجح بدليل أنها كانت سببا في فشل عبد الله نعواس في القدس.

وإذا استعرضنا شخصيات مجلس النواب في تلك المعركة لوجدنا مثلا أن عبد القادر طاش وهو من مؤيدي سليمان النابلسي قد فاز بالمقعد النيابي، في حين كان المرشحون الأربعة الآخرون من المحافظين، وهذه

نسبـة معقـولة بالنسبة للعاصمة، وفيما لو نجح زعيم الحزب الوطني الاشتراكي، لكان ذلك مؤشرا الى أن أكثرية أهالي مدينة عمان يؤيدون الخـط اليســاري. كذلك فان عددا من اليساريين لم يصوتوا لسليمان النابلسي، كما أن بعض البعثيين والشيوعيين والقوميين العرب رشحوا أنفسهم دون أن يكون بينهم أي تحالف جدّي. وفي مدينتي السلط واربد فان نجـاح عبـد الحليم النمر وصالح المعشر وشفيق رشيدات لم يكن بسبب أيـة برامـج يسـاريـة، أو انتماء للحزب الوطني الاشتراكي أو تحالفات جبهوية. فقد انضم عدد من النواب الفائزين للحزب الوطني الاشتـراكي بعد نجاحهم في الانتخابات، كما أن بعضهم انضم لذلك الحزب بعد تشكيل النابلسي لحكومته.

أما في الضفة الغربية فقد كان التيار الراديكالي هو الأقوى بسبب نكبـة عام ١٩٤٨، وكـان اتجـاه الناخبين لتأييد الذين اعتقدوا أنهم ساهمـوا في النضال ضد البريطانيين والصهيونيين. كما توفرت لأهالي مدينـة القـدس القناعة بأن شعار الجبهة الوطنية هو الطريق الأمثل لمقاومة اسرائيل والاضطهاد السياسي، فكان ذلك سببا رئيسيا في نجاح الدكتـور يعقـوب زيادين من الكرك، وهو الذي قام بنشاطات كبيرة في القدس خلال اقامته لمدة ست سنوات حيث كان يقدم الخدمات الطبية شبه المجانية للطبقات الدنيا التي تعلقت بشخصه، بينما فشل عبد الله نعواس الذي كان يعبر عن تفتت البعثيين واعتقادهم بأن منطقة القدس مغلقـة لمرشحهم. وبـالاضـافـة الى الدكتـور زيادين فقد نجح داوود الحسيني وكامل عريقات كشخصيات نضالية رغم كونها محافظة. وما كان يصدق على عبد الحليم النمر وغيره في الضفة الشرقية، كان يصدق أيضا على حكمت المصري ونعيم عبد الهادي وغيرهم.

على أن الأمر الهام حدث بعد المعركة الانتخابية، وتكليف النابلسي بتشكيل الحكومة الجديدة بعد أن حاز أعضاء حزبه على العدد الأكبر من أية كتلة أخرى، لا سيما وأن عددا من النواب المنتخبين أعلنوا عن انضمـامهم لذلك الحـزب. وهناك من يقول بأن التكليف كان بالدرجة الأولى لشخص آخـر من الناجحين وبالذات لعبد الحليم النمر، الذي إعتذر ونصح بأن يشكّل الحكومة سليمان النابلسي. لقد كان من السهل تكليف شخصيـة معتـدلة من غير الحـزبيـين، على أن يكون منهاجها

منسجما مع الطموحات الوطنية والقومية التي سادت المنطقة العربية للمطالبة بالمزيد من تحرير الارادة الوطنية، وبناء المؤسسات الديمقراطية. وربما كان أتيح للحزب الوطني الاشتراكي وبقية الأطراف أن تشكّل معارضة جيدة، تستطيع أن تصل الى الحكم من خلال التجربة البرلمانية بانضاج قواعدها في المعارضة والأوساط الشعبية. ولكن حكومة النابلسي وصلت بالأسلوب التظاهري الذي كان سببا من أسباب متاعبها داخل الحكم والبرلمان والجيش وعند المواطنين. بالاضافة الى المتاعب التي افرزتها الأوضاع العربية، وموقف الدول الأجنبية لا سيما الولايات المتحدة. ولم يكن ما حدث للحزب الوطني الاشتراكي في الأردن بعيدا في حقائقه الأساسية عما حدث لحزب البعث الاشتراكي في سورية عام ١٩٥٨، ثم في العراق عام ١٩٦٣ وفي القطرين المذكورين بعد عام ١٩٦٦. فكان أن انهارت التجربة البرلمانية في الأردن وعادت القيادة المطلقة للملك، كما انهارت تجربة الديمقراطية الحزبية في العراق وسورية لصالح المسيطرين على القوات المسلحة والأجهزة الأمنية فيهما.

لم يدرك أعضاء الحزب الوطني الاشتراكي الذين اشتركوا في وزارة النابلسي ما يتوجب عليهم القيام به بعد انتهاء مظاهرة الوصول الى السلطة، بل قد يكون منهم من ساهم في تصعيد التشكيك الذي بدأ يتكون بين الملك ورئيس الحكومة. وعندما اشترك الريماوي في تلك الحكومة فقد ركز اهتمامه على السيطرة على حزب البعث من خلال موقعه الرسمي، لتقوية نفوذه الشخصي في الحكومة والجيش. كذلك فان الشيوعيين كانوا غير قادرين على تحديد ما يمكنهم الاستفادة منه بالضبط من الوضع الجديد، دون أن يجرّوا أنفسهم والحكومة والبلاد الى نكسة لا يمكن أن يحقق الفائدة منها أي طرف. وهكذا فقد وصلت حكومة النابلسي الى السلطة بتأييد من الشعب، كما ان الوضع العربي كان قد ترتب على صعيد قياداته وجيوشه وشعوبه في الفترة ما بين صدور قرار تعريب الجيش إلى يوم تأليف الحكومة. وقد وصل الوفاق العربي الى ذروته قبل تشكيل حكومة النابلسي بخمسة أيام فقط، عندما وقعت الاتفاقية العسكرية الثلاثية بين مصر وسورية والأردن في عمان، ورحبت الأمة العربية كلها بها واعتبرتها خطوة جدية على طريق الوحدة العربية الشاملة ومقاومة اسرائيل.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في اليـوم الأول لتشكيـل حكـومـة النـابلسي الائتـلافية بين حزبه والمستقلين والبعثيـين والشيـوعيـين وقـع الاعتداء الثلاثي على مصر. وبالرغم من طلب الملك حسين أن تقرر الحكومة دخول المعركة الى جانب مصر فورا وعملا بالاتفاقية المذكورة واستجابة للمشاعر القومية، الّا أن الحكومة رأت ألا تفعل ذلك، وأن تنتظر تطورات الموقف، كما فعلت سورية أيضـاً. وقد ألحّ عبد الناصر على قبول رأي الحكومة الأردنية من أجل حصر المعركة وخوضها في المجالات السياسية، بينما طلبت الأردن دخول القوات السورية والعراقية والسعودية الى أراضيها. والحقيقة أن ذلك الحدث بالذات كان دليلا آخر على الوحدة الوطنية في الأردن، وعلى حكمة موقف النابلسي وصدق المشاعر العربية بشكل عام. فقد كان موقف الملك حسـين هو المـوقف القـومي الطبيعي، كمـا كانت استجابته لنصيحة حكومتي سورية ومصر تأييدا للمساهمة الفعلية في بناء مؤسسات الحكم الأكثـر نضجـا. وأخـيرا فان معـالجة ما نتج عن الخلافات السورية والعراقية من قبل الملك وحكومته كانت على المستوى العالي من ممارسة الدور المسؤول في العلاقات العربية.

كان من منطق تطور الأمور أيضا أن يعاد النظر من جديد بالعلاقات البريطانية الأردنية، ولكن سليمان النابلسي كان يعتبر أن إلغاء المعاهدة مع بريـطانيا مطلب وطني هام على طريق تحرير الإرادة الوطنية وفتح الطريق باتجاه العلاقات الوحدوية بين الأقطار العربية، التي تستطيع المساهمة في دعم حركات التحرر الوطني في بقية مناطق الوطن العربي. وعندما رافق النابلسي الملك حسين الى مؤتمر الملوك والرؤساء العرب حاول اقناع الملك سعود والرئيس شكري القوتلي منح الأردن معونة مالية تتيح له التخلص من المعـونـة البـريـطانية وبالتالي تسهيل الغاء المعاهدة. وبالرغم من تحفظات بعض القيادات العربية بالنسبة للمعونة والمعاهدة البريطانيتين الا أن الملك حسين كان أكثر طموحا وتجاوبا مع الاتجاهات الشعبية في الأردن والوطن العربي، فاستمر في الاتصالات والضغط الى أن تم الاجتماع بينه وعبد الناصر والملك سعود ورئيس وزراء سورية، وعقد اتفاق تعهدت بموجبه كل من مصر والسعودية وسورية بأن تدفع للأردن مبلغ اثني عشر مليون جنيها مصريا في السنة ولمدة عشر سنوات، تخصص للقـوات المسلحـة والحـرس الوطني، وتكـون بديـلا للمعونة

البريطانية السنوية.

كان سليمــان النابلسي يدرك مسؤولياته كمواطن أردني رغم قومية تفكيره، فقد وضع في حسابه حقيقة الأوضاع العربية، ولم يكن راغبا بالتخــلي عن المعــونة البريطانية دون الاطمئنان لجديّة الدول العربية وقدرتها على تسديد المعونة المطلوبة. وقد ذكر في البيان الوزاري لحكومته بأن وزارته قررت قبول المعونة المعروضة والمبادرة باتخاذ جميع الخطوات التي تكفـل عزمها على انهاء المعاهدة الأردنية ـ البريطانية. وفي نفس الوقت لم يستجب النابلسي لالحاح بريطانيا للدخول في المفاوضات قبل التــوقيع على اتفاقية التضامن العربي في القاهرة، والتأكد من المعونة المالية العربية. ومع ذلك كله فقد استفاد البريطانيون من الوضع، ولعلّهم عرفوا أكثر من سليمان النابلسي بأن التعهدات العربية لا يمكن أن يكتب لهـا الاستمـرار. ولربمـا كان ذلك كله جزءا من تفهم وتفـاهم أميركي بريطاني على قبول مبدأ المشاركة الأميركية في التواجد والنشاط في منطقة الشرق الأوسط. ولا غرابة أن يعلق بعض السياسيين والمؤرخين على ذلك الحدث بأنه كان من منعطفات الخروج البريطاني من الأردن من أجل الدخول الأميركي. وكان لا بد للنابلسي من أن يسير على ذلك الطريق، مهما توفرت لديه المعلومات والخيارات، فلقد كان مع الملك حسين والشعب الأردني جزءا من المدّ العربي الوطني والقومي الجارف. ولقد كانت جميع القــوى الوطنيــة على ساحــة الوطن العــربي تتعامل مع دول قوية في عضلاتها وخبراتها، وبالتالي أكثر قدرة على السيطرة على قواعد اللعبة السياسية بالرغم من تنافسها.

فلقد كانت بريطانيا تعمل جاهدة على البقاء في المنطقة العربية، ولكنها كانت أيضا تعرف الحقائق الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية ودخول الولايات المتحدة الى الحلبة حليفة لبريطانيا ومنافسة لها في نفس الوقت. وبينما كانت السياسة البريطانية قادرة على انتظار الأحداث، وإجادة لعبة الترقّب، فقد كانت تعرف أيضا حدودها وتجيد لعبة الخاسر الذي لا يخسر كل شيء بل يتراجع على أن يكون تراجعه لصالح القوة الأقل خطرا على مصالحه. ولقد ساعد على التعجيل في عملية تراجع النفوذ البريطاني ووقوعها في فوضى الانســحاب ، ســـياســـة الرئيـس أنتوني إيدن في التعامل مع عبد الناصر ومصر مما سهّل على الولايات المتحدة أن تقطع

بسرعة أشواطا لتحقيق طموحاتها في نشر نفوذها في المنطقة العربية.

عندما بدأت تتكون كرة الثلج كان لا بدّ لها من أن تضيف الى حجمها المزيد من الثلج المتساقط حولها فيكبر ذلك الحجم. ولعلّ ايمان الباشا بالممارسة الديمقراطية، كان له الأثر الأكبر والأولويات في طموحاته. ولكن ما واجهته حكومته في الأسابيع الأولى، نتيجة للاعتداء الثلاثي على مصر وإلغاء المعاهدة الاردنية البريطانية وزيادة نفوذ السياسة الأميركية وما تميزت به تلك السياسة في عهد وزير خارجيتها السيد دالاس، قد خلق أوضاعا كان على النابلسي معها أن يختار اما الوقوف عند هذه الحقائق الجديدة والسيطرة عليها شريكا مع الملك، أو أن يترك لكرة الثلج التي تكـوّنت أن تأخذ مداها. وباعتقادي فان اختيار الباشا للطريق الأكثر صعـوبـة وخطورة، يعود الى طبيعة تكوينه الذهني والنفسي. فقد كان يتعامل مع تاريخ الأمة ومستقبلها البعيد وليس مع ما تمليه عليه قسوة الحقائق الآنيّة. ولقد امتلأت صفحات التاريخ السياسي بأسماء القادة الذين وقفوا عند المنعطفات الخطيرة، ليعيدوا النظر بالأولويات، واتخاذ القـرارات الصعبة، بما في ذلك اعادة النظر بالأعوان والحلفاء وجميع وسائل التنفيذ. ولكن التاريخ السياسي شهد أيضا نوعا آخر من القادة الذين اختـاروا أن تظل البـرامـج وأن يظل الأعوان، ليسقطوا جميعا ضحايا التمسّك التاريخي بحرفية الأهداف والأفكار.

هكـذا اختـار الباشا الاحتفاظ بكل التركيبة التي عملت معه، على حساب الوقفة التي تراجع كل الحسابات وكل القوى والأشخاص على السـاحـة الأردنية والعربية والدولية، بينما رأى الملك حسين الجوانب الأخرى من الصورة بكل تفاصيلها، فكان من الطبيعي أن تبدأ عملية التباعد والوهن والتفكك في الوحدة الوطنية التي جاءت بحكومة النابلسي الى قمـة المسؤولية. ولقد أدرك بعض الوزراء من حزب النابلسي ومن المستقلين احتمالات مثل ذلك الوضـع، فاختار بعضهم العودة الى الملك، وكـان من هؤلاء من ساهم في توسيـع شقـة التباعد بين الملك ورئيس وزرائـه. وأمـا البعثيـون والشيوعيون فقد وجدوا في الأجواء الجديدة امكانات أفضل للعمل، ولم تكن اهتماماتهم تتركز على الحفاظ على الحالة الوطنيـة وتجنيب البـلاد المـزيد من الأزمات. يضاف الى ذلك كله أن العسكريين الأردنيين من بعثيين وشيوعيين وناصريين ومستقلين وبحكم

سطحيـة ثقـافتهم السياسية وحداثة سنهم داعبتهم أحلام وطموحات بالغوا بها، وربما وقعوا من حيث لا يدرون في حبائل مخططات سياسية محلية وعربية وأجنبية.

إن من يستعرض تاريخ الأردن السياسي خلال الأربعين عاما يستطيع أن يستوعب أهمية القضايا التي طرحت على الساحة الأردنية، بالنسبة لصغر حجم البلد الجغرافي والسكاني وقلة موارده وثرواته المادية. لكن نظرا لأهميـة موقعـه العربي والدولي، فانه قد يساوي عشرة أضعاف حجمه الحقيقي. ومثل ذلك الوضع كان يحتاج الى رجل مثل النابلسي أقل رقـة ونعومة، وأكثر مقدرة على السيطرة على مختلف القوى التي تشد الحبل في اتجاهات متناقضة. فقد أتيحت مثلا للشيوعيين كل الفرص لمارسة العمل السياسي من خلال المؤسسات الحكومية التي سمحت لهم خوض معـركـة الانتخابات، والوصول الى البرلمان والكتابة في مختلف الصحف والاشتـراك في الوزارة. ولكن الباشا أراد أن يكون منسجما انسجـامـا كليـا وحـرفيا مع تعاليمه وبيان حكومته، فأعطى تصريحا للشيوعيين باصدار جريدة «الجماهير» بالرغم من قانون حظر النشاط الشيوعي. والجدير بالذكر أن الشيوعيين لم يمتنعوا عن انتقاده والغمز من دوافعـه حتى قبـل وفـاته بفترة قصيرة ، يوم كتبوا عنه في جريدة «الجماهير» نفسها والتي لا تزال تصدر بمعرفة الدولة، ولكنه ظل يفتح بيته وصدره لهم، وينصفهم في تقييمه لمختلف النضالات السياسية.

كانت هنـاك نضـالات مستمـرة خلال عشرات السنين قبل حكومة النـابلسي من أجل المزيد من الحريات السياسية، وكان الخط البياني يتأرجح ولكنه في صعود مستمر. ولقد بدأ تجربة الحزبين الملك عبد الله نفسه عندما رأى أن يكون في البلاد موالون ومعارضون. ولكن التجربة لم تدم طويلا لابتعادها عن حقيقة مفهوم العمل السياسي في الغرب. ثم عندما قامت حكومة فوزي الملقي بالدفع في ذلك الاتجاه متجاوزة الحدود المعقـولة، لم يستطع أن يبقى طويلا في الحكم، وهبط بعده ذلك الخط البياني. وفي خلال عامين من الزمن تهيأت الظروف مرة أخرى وبشكل أكثر اتساعا، فلم يستطع الباشا أن يسخّر تلك الظروف لصالح أفكاره دون التعرض لنكسة جديدة أكثر خطورة. ولكن الفترة التي مرّت على التجربة استطاعت أن تؤكد تعلق المواطنين بالمؤسسات الديمقراطية، كما

استطاعت في الوقت نفسه أن تذكر المؤمنين بالتجربة الديمقراطية بأن عليهم أن يسخروا كل الطاقات الذهنية وما توفّر لديهم من الخبرات من أجل وضع الصيغ الملائمة لتطوير الحياة السياسية في البلاد على الأسس الديمقراطية.

ومن المستغرب حقا أن يتكرر الحديث بين الحين والآخر وفي بعض الأوساط السياسية عن ضرورة فرض الحياة البرلمانية في الضفة الشرقية دون الأخذ بعين الاعتبار الحقائق القومية والدستورية، أو دون توفر القناعات المعقولة في امكان نجاحها، أو تعريض البلاد الى نكسة جديدة. وباعتقادي فإن موضوع الديمقراطية في الأردن هو جزء من قضية الديمقراطية في الوطن العربي، والديمقراطية كأية قضية قومية أخرى لا يمكن النظر اليها بالانعزالية القطرية. فقضية الديمقراطية في الأردن تتأثر بما يجري حولها في الأقطار العربية وفي الوطن العربي كله. وأحداث الأربعين عاما الماضية دليل على صحة هذا الرأي.

طرح الدستور الأردني والالتزامات القومية والقانونية بالضفة الغربية موضوعا في غاية الأهمية، اذ لا يمكن أن تجري انتخابات لبرلمان في الضفة الشرقية يفتح الباب أمام المطامع الصهيونية. وحتى لو فرضنا جدلا بأن هذا المحذور لا يرد، أو أن تعديلات دستورية يمكن أن تجد الحلول المناسبة، فكيف يمكن التوفيق بين الحياة البرلمانية للفلسطينيين في الضفة الشرقية أو الضفتين، وبين ما أقرته الأمة العربية من أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لقد إدّعى بعض القادة الفلسطينيين وأصدقائهم من الأردنيين، كما إدّعى الشيوعيون بأن قيادة المنظمة لا تعارض هذا الموضوع وبمقدورها استيعابه، ولكن قيادات المنظمة لم تصدر أية تصريحات رسمية تؤكد استيعابها وقبولها. والأكثر من ذلك فان دول المواجهة مسؤولة بدورها عن نتائج مثل هذه الخطوة، ولا بدّ أن يكون لها رأي فيها.

وأخيراً فان مختلف الفئات التي تتعامل مع الحياة السياسية في الأردن، لها امتدادات وانتماءات وتنظيمات خارج حدوده، فهي تطرح موضوع الحياة البرلمانية في الأردن دون المطالبة بها في الأقطار العربية أو الدول غير العربية التي يرتبطون بها. ولا تكترث هذه الفئات كثيرا بالمحافظة على أسس الوجود الوطني الأردني الذي يجب أن تتوفر فيه

عناصر الأمن والاستقرار ليستطيع أن يساهم ايجابيا في دوره العربي.

والحديث عن الحياة البرلمانية يقود بالضرورة الى الحديث عن الأحزاب السياسية. فالمحك الحقيقي لارتباط أي حزب بفئات الشعب هو الخضوع للانتخابات البرلمانية الدورية. لقد نجح بعد الحرب العالمية الثانية في البرلمان البريطاني ثلاثة من أعضاء الحزب الشيوعي البريطاني، وفي الدورة التالية نجح عضو واحد فقط، ثم خسر مقعده فيما بعد. واضطر الشيوعيون البريطانيون الذين يسيطرون على بعض الفئات الشعبية والنقابية ويصدرون الصحف والمجلات بحرية كاملة، العمل من خلال حزب العمال البريطاني لينشر أفكارهم. كذلك كانت الفترة التي سبقت انتخابات الأردن في عام ١٩٥٦، تشير الى وجود قوي للبعثيين والشيوعيين والقوميين العرب، ورغم ذلك لم يفز أحد منهم في البرلمان الا ثلاثة أعضاء ، في حين فاز ثلاثة عشر من الحزب الوطني الاشتراكي ومعظمهم بسبب زعاماتهم الشخصية، أما الباقون فكانوا من المعتدلين المستقلين أو من المحافظين.

ولو فرضنا قيام الحياة الحزبية في الأردن دون البرلمان لوجدنا أن الانحسار الكبير في عضوية حزب البعث مثلا لم يحل دون قيام تنظيمين باسم هذا الحزب يملآن الساحة ضجيجاً ومالاً وربما سلاحا وذلك بحكم ارتباطهما بأنظمة حكم يقوم بتمويلها بينما لا يستطيع عدد كبير من السياسيين الأردنيين أن يفعلوا ذلك اذا ما قام لهم حزب لا يعتمد على أية وسيلة من وسائل الاعلام الكبيرة أو أي دعم مالي خارجي، بل أن أي خلل أمني لا بد أن يغلق عليهم باب النشاط. وبالاضافة الى ذلك فان الفئات السياسية رغم قلة عدد أعضائها قد تعددت أسماؤها في مرحلة الثمانينات بالمقارنة مع مرحلة الخمسينات، كما أن الأحزاب في تلك الفترة لم تكن تتمتع بالدعم الخارجي الذي تتمتع به الفئات العديدة المتواجدة في الساحة الأردنية.

وبالرغم من ذلك باستطاعتنا تحليل الأمور عبر بعض المؤشرات المتوفرة لنا في النقابات المهنية والعمالية والمجالس البلدية. فقد كانت نتائج معركة انتخابات المهندسين حدثاً يستحق التأمل والدراسة، فقد جرت تلك الانتخابات وسط موجة تأييد قوية لمنظمة فتح وحركة الاخوان المسلمين. ورغم ذلك فقد استطاع المستقلون بالتعاون مع بعض الفئات

الملتزمة الفوز ضد منظمة «فتح» والاخوان المسلمين مجتمعين.

من هنا فانه من غير المستحيل ونحن على أبواب التسعينات، وفي بداية الخطة الخمسية الجديدة، وطرح مبدأ المشاركة لتطوير الحياة الديمقراطية في البلاد ايجاد الصيغة المناسبة. ولا بدّ من أن يقترن ذلك بمراجعة المفهوم الحقيقي للعمل السياسي. اذ أصبح واضحا أن مختلف المؤسسات المهنية والعمالية والفعاليات الاقتصادية والتعاونية والمجالس البلدية تخوض الانتخابات بحرية كاملة. ولقد تجاوزت الأردن مرحلة التخوف من المضاعفات الأمنية واهتزاز الاستقرار الاقتصادي، وازداد عدد المهتمين بفهم حقيقة العمل السياسي المعبر عن مصالح وطموحات مختلف الفئات الشعبية. ومن المحتمل أن تشهد فترة التسعينات تلك الصيغة الفذّة في توفير المناخ اللازم لنشوء القيادات الشعبية المنبثقة من المؤسسات القائمة، وترتفع الى مستويات أكثر مسؤولية وأوسع قاعدة.

لقد شاركت البلاد في مناقشة التشريعات المقترحة، لتأسيس مجالس المحافظات المنتخبة لتمارس الصلاحيات المحلية، وتفرز القيادات الشعبية التي ترتبط مباشرة بالمواطنين على أسس صحيّة بعيدة عن الاقليمية والطائفية والعائلية، وتفتح المجال واسعا أمام الأفكار السياسية الملتزمة لممارسة العمل اليومي في خدمة المواطن.

ان الديمقراطية كقضية انسانية قديمة قدم التاريخ الانساني، قد اتخذت أشكالا مختلفة خلال ثلاثة آلاف عام، وتطورت أشكالها في مختلف مناطق العالم ومع اختلاف الظروف والقضايا وظهور القوى الاجتماعية المتطورة.

كذلك فان الأحزاب التي نشأت في مختلف أنحاء العالم عبر التاريخ، بما في ذلك المنطقة العربية، لم تأت بشيء مصطنع مكتوب على الورق ومنعزل عن نشوء وتطور مختلف الكيانات الوطنية. بل ان نشوء أي حزب سياسي كان دائما نتيجة لمواجهة قضية وطنية أو قومية، أو نتيجة تحالف قناعات ومصالح يشترك بها فرقاء من المجتمع.

تستحق تجربة النابلسي في الحكم وفشلها دراسة عميقة، ويمكن تلخيص الموضوع كله كما ذكرت بأن وصول الزعيم الى الحكم في سن مبكر نسبيا، وارتباطه بالأشخاص والتيارات والحقائق التي تشكلت في الأردن والمنطقة العربية وتشابك الأوضاع الدولية، قد وضعه أمام

خيارات صعبة. ولكي ننصف ذلك الرجل الذي كان رمزا للطموحات الخيرة حتى يوم رحيله، لا بدّ لنا من أن نسجّل أيضا عوامل أخرى خرجت عن ارادته الى حدّ كبير. فخروج النشاطات الحزبية الواضح عن حدود وجودها الفعلي في أوساط الشعب الأردني، بسبب ارتباطاتها الخارجية، وتسخير أجهزة الدولة لخدمة تلك النشاطات، اضافة الى طبيعة بعض القيادات التي تميزت بالفردية العنيفة والطموحات الشخصية، كان سببا أساسيا في تعقيد الأمور. كذلك فان حكومة النابلسي بالرغم من شكلها الائتلافي لم تكن تمثل أكثرية النواب المنتخبين تمثيلا حقيقيا رغم تأييد مجلس النواب لها ولبيانها الوزاري. ومع ذلك فقد تجاوزت الى حدّ كبير ما يسمح لها به الدستور الأردني من حيث الشكل أو الروح، وقد عكس ذلك الدستور بالفعل حقيقة المرحلة الوطنية التي مر بها الأردن. وكان النابلسي قد أدرك بعد فترة قصيرة من حكمه عدم ارتياح الكثيرين من أعضاء مجلس النواب، وحتى بعض أعضاء حكومته من المستقلين أو أعضاء حزبه. وأخيرا فقد دخلت السياسة الى صفوف الجيش، بحيث تجاوزت الحدود الوطنية الأساسية، وبدأت الصراعات الحزبية والطموحات الفردية تظهر في القيادات العسكرية على أعلى المستويات.

وعلى أية حال فإن نقداً وتقييماً منصفاً لتجربة النابلسي لا بد أن يلاحظ أمرين هامين: الأول فشلها فعلا، والثاني ان عدم ادراك الواقع القطري قد أصبح أكثر وضوحا في سنوات السبعينات. ولم يكن من السهل الاعتراف بحقيقته في تلك الفترة من الحياة السياسية الأردنية أو العربية. وما يمكن أن يقال عن النابلسي وطريقة تفكيره ينصفه كثيرا خاصة اذ نظرنا الى نتيجة التجربة الناصرية، والحال الذي انتهى اليه حزب البعث، والصعوبات التي تواجهها حركة التحرير الفلسطينية. ان الفرق بين النابلسي والتجارب الأخرى يكمن في أنه كان الضحية الأولى في عملية طويلة شاقة، استغرقت ربع قرن من الزمن لتتضح معالمها وقواعدها، وفي أنه كان فردا واحدا بالرغم من أشكال التجمع الحزبي أو الائتلافي الذي سار من خلالها. وها هي الأمة العربية تبدأ بمراجعة علاقاتها القومية منذ أن عاد عبد الناصر بعد الانفصال الى مراجعة أساليبه، ولا تزال عملية المراجعة تلك غير مكتملة، كما لا يزال الكثيرون

يكابرون. وربما استطاع النابلسي أن يرى بوضوح أكثر عندما استقالت حكومته، وربما كان المؤشر الى ذلك اشتراكه في حكومة الخالدي كوزير للخارجية. ولم يكن غريبا أن يقول لي عندما التقيت به عام ١٩٦٠ أثر عملية جراحية أجريت له في مستشفى الهلال الأحمر، بأنه يقبل تهمة أن يكون هو والريماوي وقيادة القوات المسلحة مسؤولين عما حدث.

إثر أحداث عام ١٩٦٧ ترأس الزعيم مؤتمرا وطنيا حضره عدد كبير من السياسيين الأردنيين، كما حضر الملك حسين ذلك المؤتمر دون ترتيب مسبق وبارك تلك المبادرة وأعلن تأييده لها وقدم الدعم المعنوي والمالي. ولقد كانت تلك مناسبة جيدة ومنعطفا هاما لمراجعة قضية الحركة الوطنية الأردنية وربطها بالمعاني والأهداف التي نشأت وازدهرت على أساسها. وكان بامكان النابلسي والآخرين أن يفعلوا ذلك، آخذين بعين الاعتبار تجربة الحركة الوطنية ما بين ١٩٤٨ و١٩٥٧، والأحداث الهامة على الساحة العربية خلال عشر سنوات انتهت بالنكسة وظهور العمل الفدائي الذي بدأ تواجده وزخمه في الاردن بالذات. ولكن الكثيرين من المؤتمرين اختاروا طريقهم وكأن شيئا لم يحدث خلال عشر سنوات. فرأوا في الكفاح المسلّح ورقة جديدة يسخرونها من أجل اغفال كل ما حدث، ولتحقيق طموحاتهم في البلاد التي لم تعد السلطة فيها قادرة بالسيطرة على زمام الأمور.

بعد عام ١٩٥٧ قامت أكثر من مغامرة عسكرية في الأردن، كانت سببا في فقدان الجيش للعديد من عناصر قوته المعنوية والمهنية، وفي اضعاف علاقات الأردن العربية، وأخيرا في دخول الأميركيين الى حلبة الصراع السياسي في الأردن وتقوية تواجدهم ونفوذهم. ولقد ساهم الأميركيون في الايقاع بين مختلف القيادات في الأردن، بتجنيد بعض السياسيين والعسكريين من حيث يدرون أو لا يدرون، لدفع الأردن الى الوضع الذي يتناسب مع نظرتهم الى المنطقة العربية بشكل عام، وذلك تطبيقا لنظرية دالاس التي استندت على شعار أن من ليس مع أميركا فهو ضدها، ورغبته في مشاركة بريطانيا النفوذ أو أخذ مكانها في الفراغ الذي يحدثه غيابها في المناطق التي سيطرت عليها. وبعد أن هدأت الأحوال عام ١٩٦٠ حاول الملك حسين فتح أبواب الحوار مع مختلف الفئات السياسية، ولكن أحداث اليمن والانفصال في سورية وتسلم البعثيين

السلطة والمحادثات الثلاثية وما رافقها وتلاها قد أخر تلك المحاولة وأضعف امكانيات نجاحها.

وخلال العشر سنوات شهدت الساحة الأردنية صراعا دائما ومتغيرا في طبيعة التحالفات، وانشق البعثيون عن الناصريين عام ١٩٦٤، ثم انشقوا عن بعضهم البعض عام ١٩٦٦. وحدث انقلاب عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨ ورافقه صراعات دموية في العراق، الى أن قام عبد السلام عارف بانقلابه، ثم انهار الحلف بينه وبين البعثيين. وانعكست كل تلك الأحداث على موقع عبد الناصر وموقع مصر من العلاقات والقضايا العربية. كذلك كانت تلك الفترة زاخرة بالأحداث في مختلف المناطق العربية، فقد انتصرت حركة التحرر الوطني في الجزائر، وقام بومدين بانقلابه، وطرأت أحداث في المغرب العربي والسودان، وتطورات في الحياة السياسية في أقطار الخليج العربي واليمن الشمالي والجنوبي.

اختار أكثرية المؤتمرين العودة الى عام ١٩٥٧ وكأن شيئا لم يحدث، فأضاعوا فرصة إحياء الحركة الوطنية الأردنية في الضفتين، كما وجد النابلسي نفسه مرة أخرى في حالة أكثر تعقيدا مما كانت عليه، فرضخ لها، وأضاف عاملا جديدا لاستمرار عجز الحياة السياسية التي انقلبت بقيادته الى جهاز تنفيذي حيث فقد جزءا كبيرا من ارادته، في اعطاء المجال للعمل الفدائي لأن يكون القائد القومي الجديد، المنافس لقيادة عبد الناصر. وعندما تسلمت القرار الذي ينص على عضويتي في إحدى اللجان الشعبيه للتجمع الوطني الجديد في مدينة عمان، لم أتسلم أي قرار يحدد مهام تلك اللجنة أو تاريخ انعقاد جلساتها. بل على العكس من ذلك، فقد كانت المعلومات التي تصل اليّ من المرحوم كمال ناصر، تشير الى أن منظمة فتح قد اعتبرت نفسها بمثابة الحركة الوطنية في الأردن، وعملت مع غيرها من المنظمات الفدائية والحزبيين الذين أقاموا منظمات فدائية، على أساس كون هذه المنظمات بمثابة المعارضة السياسية في البلاد.

وأذكر أنه في أوائل عام ١٩٧٠ وقبل تشكيل حكومة عبد المنعم الرفاعي، عقد اجتماع في مقر لجنة انقاذ القدس، وكان المرحوم كمال ناصر يجلس الى جانبي، فاتفقنا على أن أثير موضوع العمل السياسي. وكان نايف حواتمه قد سبق له ان أثار هذا الموضوع أكثر من مرّة وطالب

بأن لا تكـون الحركة الوطنية الأردنية «ذيلية» في علاقاتها مع المقاومة الفلسطينية. كذلك فان الشيوعيين في بادىء الأمر كانوا غير متحمسين للكفاح المسلح خارج الأرض الفلسطينية، فسعت أطراف المقاومة لعزلهم واستبعادهم، رغم كونهم جزءا من الحركة الوطنية الأردنية لمدة عشرين عامـا قبـل النكسـة. قلت في ذلك الاجتماع بأنه يجب تشكيل القيادة السياسية في البلاد بصورة مستقلة عن العمل الفدائي، كي تكون قادرة على التحـرك ووضـع المقترحات والأفكار والتعامل مع الدولة الأردنية والمواطنين. وذكرت أيضا أن البعثيين فقدوا الكثير من دورهم السياسي لانهمـاكهم في انشـاء المنظمات المسلحة، والمزج بين التنظيم الحزبي والعمل الفدائي. وأن القادة يرتدون اللباس الفدائي ويتنقلون بين عمان ودمشق من جهة وبين عمان وبغداد من جهة أخرى.

ولعلّي كنت قاسيا على رفاقي بشكل خاص، اذ كنت أتألم كثيرا من كلام قائـد « الصاعقة » السيد ضافي جمعاني بأن التركيز على العمل الفدائي وفلسطينية العمل الحزبي، هو الطريق الوحيد لتقوية التنظيم الحـزبي. وكان قائد «الصاعقة» في نفس الوقت أمين سر الحزب، لأن المواطن أصبح ـ في نظره ـ لا يطيق حتى سماع كلمة حزب البعث. كذلك فقـد اختير اسم «التنظيم الفلسطيني الموحّد» ليأخذ مكان قيادة قطر الأردن. وعندما برزت الصاعقة في الميدان، رأى البعثيون المؤيدون لحكم العراق الجديد أن الوقت قد حان كي ينشئوا منظمة فدائية. وبالرغم من نصائح الكثيرين من أصدقائهم بعدم حكمة مثل تلك الفكرة، الا أنهم أصرّوا على تنفيذها. وبعد أن فعلوا ذلك بدأ التنافس بين المنظمتين يتخذ أشكـالا مختلفـة كانت بأكثرها سلبية، كانتقال الأفراد من منظمة الى أخرى إذا وجدوا مصلحة في التنقل بين الطرفين. وامتلأت عمان بمـختلف العناصر التي اشتركت وساهمت في انقسامات حزب البعث في سورية، ثم في الصراع بين السوريين والعراقيين، فكان ذلك مرتعا خصبا للأردنيين وغيرهم للنقاشات الحادة والأحقاد والمتاجرات. وقد سعى بعض البعثيين لمنع كل تلك السلبيات، واتبعوا مختلف الوسائل، منها تشكيل فريق ضم مجموعة سرية هدفها اختراق الصاعقة والجبهة العربية، من أجل العمل على منع المزيد من التمزق. واكتفيت مع المرحوم كمال ناصر في عقد عدة لقـاءات أخـويـة حضرها كل من شاهر أبو شاحوت وضافي جميعاني

للمساهمة في تخفيف حدة الصراع ونتائجه السيئة والدامية أحيانا. وقد اعترف لي أحد قادة جبهة التحرير العربية بعد أن خاب أمله بها، بأن السبب الرئيسي لانشائها كان عقدة العسكريين الذين يفهمون العمل القومي والبرامج السياسية من خلال المكتب والحرس والمخصصات التي في حال عدم توفرها، فانهم يبتعدون كليا عن العمل السياسي، ويسخرون منه ومن طروحاته. أما اذا حصل أحدهم على ما يريده من دمشق، لا بدّ للآخر من أن يحصل على ما يريد بالتوجه الى بغداد.

شرح لي الباشا وللحضور بانفعال بأن قدسية العمل الفدائي هي فوق كل الاعتبارات، وأن البذلة المرقطة خير من كل الأحزاب السياسية والحركات الوطنية. والحقيقة لقد فوجئت بذلك الكلام، وتساءلت فيما اذا كانت أقوال الباشا تمثّل قناعته بالفعل، أم أنها تعبير عن السير في الطريق السياسي كما فعل مع حكومته، ومع عبد الناصر. ولا شك أن مثل ذلك الجانب من خلق الزعيم كان إحدى الصفات التي تميّز بها، من حيث النقاء والولاء المطلق للارتباط بالفكرة أو الموقف أو الشخص. ولقد ظهرت هذه الصفة في أكثر من مناسبة وكنت شاهدا عليها. كما أنني لم أعرف الا العدد القليل جدا، والذي لا يتجاوز حتما عدد أصابع اليد الواحدة، ممن أبقوا على ولائهم للنابلسي. والعكس كان واضحا بالنسبة لمشاعره نحو رفاقه وأصدقائه، فقد كان يجد لهم التبرير لما يفعلون ضد قناعاتهم أو ضد التزاماتهم.

هكذا بقي العمل السياسي في معظم اتجاهاته يدور حول المقاومة، ويحاول جهده أن لا يزعزع الثقة بها أو الاصطدام معها، أو حتى انتقادها. وتكاثرت حملات النقد والتجريح والادانة في صفوف المقاومة وبين مختلف أطرافها. لكن تأييد سليمان النابلسي المطلق للحركة الفلسطينية قد استمر مما دفع الكثيرين الى اتخاذ موقف التأييد والرعاية والحماية للمقاومة. ورغم استيعاب منظمات العمل الفدائي للكثير من الانتهازيين، فقد اضطر النابلسي الى أن يتقبل التعامل مع أعدائه السابقين من أجل تأمين المزيد من الدعم للعمل الفلسطيني. ولربما كان ذلك سببا في عدم تمكنه من لعب الدور المناسب عندما بدأت الأمور تتأزم وتسير باتجاه الصدام بين الجيش والفدائيين. كذلك لم يبذل النابلسي الجهد الكافي للتفاهم مع الملك حسين والعمل على اعادة الوحدة الوطنية

بأوسع معانيها الى البلاد. وزاد في ضعف موقفه أيضا أنه لم يتقبل بالكامل سياسة عبد الناصر الجديدة، فأعلن شجبه لمبادرة روجرز التي قبلها عبد الناصر ورفضها الفدائيون.

ولقد أخبرني الباشا فيما بعد بأنه عندما رافق الملك حسين الى القاهرة، استقبلهما عبد الناصر في المطار، معربا عن سعادته بتلك الزيارة ومعتبرا النابلسي انه المؤهل لتشكيل حكومة جديدة كونه على وفاق مع الملك، وموضع ثقة عبد الناصر والجميع. ولكن النابلسي اعتذر قائلا بأنه لا يستطيع أن يقوم بتلك المهمة لأنه التزم بالموقف المعلن ضد مبادرة روجرز. ولا أدري عندما نتطلع اليوم الى تلك المرحلة ما اذا كان المطروح بالفعل أن يقبل السياسيون مبادرة روجرز أو أن يرفضوها، أو معالجة الوضع في الأردن الذي تفاقمت فيه المشاكل الأمنية، وسار على طريق التفتت. ولكن الباشا لم يشأ أن يغرق نفسه في مشاكل الحكم في ذلك الظرف بالذات، فاختار أن يظل منسجما مع نفسه وتاريخه، وأن يضرب مثلا بامكانية أن يترفع السياسي عن المناصب الهامة عند الضرورة. ولعلّ ما حدث بعد ذلك، كان لا بد له أن يحدث على أية حال.

في آب عام ١٩٦٩، دعاني النابلسي لأن أكون بين الضيوف الشرق أردنيين كأعضاء مراقبين في المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة. وقد اقترح البعض أن يكون الضيوف أعضاء رسميين في المجلس المذكور. وعقد اجتماع مغلق لم أحضره، حيث تمت الموافقة على ذلك الاقتراح، وبالفعل فقد اختيرت مجموعة من الأردنيين لعضوية المجلس. ولم أعرف حقيقة موقف الباشا في ذلك الموضوع، ولكن الشيوعيين كانوا حائرين بسبب إبعادهم عن منظمة التحرير، رغم أنهم عادوا وشكلوا منظمة الأنصار، ولكنهم رفضوا الالتزام الكامل بشعارات المنظمات الأخرى. وعندما طرح موضوع عضوية الأردنيين في المجلس الوطني الفلسطيني لم تظهر أية معارضة من قبل اللجنة المنبثقة عن المجلس والتي أوكل لها تقديم التوصية اللازمة. وطلبت الكلام مقترحا تأجيل البت بذلك الموضوع، محذرا من مضاعفاته في المستقبل القريب والبعيد، وفوجئت بموافقة أبو عمار على اقتراحي، وقد لعب كمال ناصر دورا ايجابيا في هذا الموضوع. وأذكر ان أحد كبار القياديين الشيوعيين وكان يجلس بجانبي، قد أظهر ارتياحه لتلك النتيجة مع أنه لم يبد

اعتـراضات جدية على المداولات التي سبقت ذلك. وعندما علم الباشا بالأمر كان مرتاحا الى حدّ ما، ولكن ليس للدرجة التي توقعتها، فلم يكن لديه مانع جدّيّ من أن يكون العمل الفلسطيني المسلّح، والمجلس الوطني الفلسطيني بمثابة الإطار الواسع للتحرك السياسي في الضفة الشرقية. وقد يكون من الصعب معرفة حقيقة العوامل التي أثّرت على نظرته تلك للأمور، ولكن ربما كان دافعه الشعور بالحيرة والخشية من الوقوع في الخطأ، اذا ما اتخذ موقفا يحتاج الى الجهد الكبير والرجال لتنفيذه، في وضع بالغ التعقيد كالوضع الذي ساد الضفة الشرقية والمنطقة العربية بشكل عام. وفي تلك الفترة كان المرحوم شفيق رشيدات الشخص الوحيد الذي ظل صديقـا وملتـزما بمواقف النابلسي، وكان رشيدات مقيما في القاهرة، موجها كل جهوده لعمله كأمين عام لمؤتمر واتحاد المحامين العرب.

يوم افتتاح المجلس الوطني الفلسطيني، بلغنا خبر انقلاب القذافي في ليبيا. وكان قد أعلن أنه يؤيد عبد الناصر، الذي كان قد انصرف بالدرجة الأولى الى شن حرب الاستنزاف ورعاية العمل الفدائي، وتحسين علاقته مع بعض الدول العربية بما فيها الأردن. وكانت علاقات مصر مع الأردن قد وصلت الى حالة جيدة قبل أيام قليلة من اندلاع حرب حزيران. وكان وضع الشيوعيين حائرا ومهزوزا بين الفدائيين والوطنيين الأردنيين الذين ساروا مع المقاومة. وركز البعثيون اهتمامهم على العمل الفدائي واشتد الصراع بين نظامي البعث في سورية والعراق. وانقسم القوميون العرب أكثر من مرة. وقد أحاط بالنابلسي في تلك الأيام سياسيون سبق لهم أن ارتبطوا بشتى التيارات والتنظيمات وحاولوا أن يركبوا الموجة السائدة، ومن بينهم سياسيون معتدلون رأوا المساهمة في العمل العام من خلال تأييد تلك الموجة. وكان هناك من عارض النابلسي وقاومه وربما حرّض عليه. أمام كل تلك الحقائق وذلك الواقع فقد اختار النابلسي أن يفعل ما يرضي ضميره فقط، وأن يكون ايجابيا مع كل الذي يجري بالقدر الذي يتناسب مع قناعاته.

عدنا من القاهرة لنعيش سنة تطورت فيها الأمور باتجاه الاصطدام بين الدولة، والعمل الفدائي الذي أصبح يشكل سلطة أخرى الى جانب سلطة الدولة، وتكوّن هناك شعور بضرورة إقامة قيادة شعبية موازية على

الأقل إن لم تكن مستقلة عن العمل الفدائي. وقد بادرت الى تحقيق ذلك قيادات منظمة «الصاعقة»، وكلفت بالمساهمة في طرح الفكرة على معظم المواطنين البارزين في مختلف مناطقهم. وقد بدأت أشعر بأهمية أن يكون للنابلسي دور أساسي في تلك المحاولة، وقد تحدثت مع ضافي جمعاني حول اجتهادات معيّنة للزعيم، ففوجئت بأن أفكاره كانت تتجه الى عدم الاهتمام الجدي بآراء الباشا. ولقد ذهب الغرور عند بعض الأشخاص الأردنيين الذين انضموا الى العمل الفدائي، لدرجة الاستعلاء على النابلسي وغيره من القيادات السياسية التي لعبت أدوارا كبيرة في النضال الوطني، رغم ان النابلسي كان قد شرع باب بيته أمام الجميع. وأذكر انه في احدى المناسبات زرت أحد هؤلاء لأطلب اليه مرافقتي لبحث موضوع معيّن مع النابلسي، فأسرع الى الهاتف مصدرا تعليماته باحضار النابلسي الى مكتبه. وفي مناسبة أخرى عاد الى البلاد بعد غياب أحد كبار الضباط القدامى، وكان الباشا يعاني من المرض الشديد، الا أن هذا الضابط لم يقم بزيارة الباشا معتبرا أن على الباشا القيام بذلك. وكانت التقاليد المتبعة عند الجميع زيارة الباشا بانتظام في بيته، سواء كانوا يقيمون في البلاد أو بمناسبة سفرهم وعودتهم. ولكن النابلسي من جهة أخرى كان رجلا عالي الخلق محبّاً يسأل عن أصدقائه ومعارفه والعاملين في الحقل العام، ولا يتردد في تأدية كافة اللياقات الاجتماعية.

في ربيع عام ١٩٧٠ عقد في قاعة نقابة المحامين في عمان المؤتمر التمهيدي للتباحث في تأسيس هيئة جبهوية وطنية واسعة. فترأس النابلسي ذلك المؤتمر بحضور حوالي ثلاثمائة شخص من بينهم ممثلو مختلف المنظمات الفدائية والاتجاهات السياسية. وقد تحدثت حول أهمية القواعد التي لا بدّ أن يبنى عليها أي تحرّك سياسي، وأنه لا يجوز أن يتخذ مثل ذلك التحرك طريقة المظاهرة والعضويّة. وردّ الدكتور منيف الرزاز عليّ بالقول، أن البلاد كلها والذين يحضرون ذلك الاجتماع، يؤيدون ذلك وليس من المهم أن يكون فيه زيد أو ابراهيم. ولم أكن قانعا بذلك الرأي، بالرغم من بلاغة الدكتور الرزاز في اللغة العربية، وتمتعه بالمقدرة على التعبير والتأثير، اضافة الى مكانته الشخصية، ونظرة الناس الى أهمية الدور الذي يلعبه العراق في دعم الدكتور الرزاز. وهكذا فقد عدت الى الاصرار على أن الحاضرين لا يملكون أي تفويض من الفئات

الشعبية، وأنه بالامكان عقد اجتماع مماثل في قاعة أخرى، تتخذ فيه مقـررات وينتخب فيه الحاضرون من يرونه مناسبا. وقد أيد النابلسي كلام الرزان، مع أخذه بعين الاعتبار بعض التحفظات التي أبديتها.

وكانت لجنة المتابعة التي تشكلت تضم خمسة عشر عضوا برئاسة النـابلسي، وضمّت مختلف الاتجـاهات. وقد تم الاتفاق في ذلك المؤتمر التمهيدي على أن يوكل للجنة المتابعة الدعوة الى عقد مؤتمر شعبي موسـع خلال ستـة أشهـر، على أن تتخذ المقررات الوطنية ريثما يعقد المؤتمر الشعبي، لانتخاب هيئة دائمة واعلان ميثاق وطني.

وقـد انتخبت لجنـة المتابعة هيئة لأمانة السر، فأوكلت الى الدكتور صلاح الفيشـاوي وضـع مسـودة الميثـاق الوطني، وأوكلت إليّ القيام بالخطوات اللازمة لعقد المؤتمر الشعبي، كما عيّنت لجنة للتنسيق مع المقاومة. والحقيقة لم تستطع لجنة المتابعة ممارسة أي عمل جدي، لعدة أسباب: منها، أن النابلسي لم يكن راغبا في أن تخضع مقررات تلك اللجنة لموافقة الآخرين، وذلك نظرا لطبيعة تكوينها، وخشية التأثير على قناعات تكونت عنده وأصبحت نهائية، اضافة الى اطلاعه المباشر ومعرفته بأفكار منظمة التحرير الفلسطينية، لا سيما منظمة «فتح» و أبو عمار شخصيا. وكمـا أشرت سابقا، أن الاستعداد للالتزام بأية مقررات تتخذ لم يكن متوفرا عند العدد الكافي من أعضاء لجنة المتابعة.

كنت قلقـا عندما كنت أجد أن النابلسي كان مضطرا لاتخاذ موقف سلبي من الدولة الأردنية، وخاصة الملك. فعندما كلف الحسين مجموعة صغيرة من الأشخاص، لتشكيل مجلس استشاري له، لم يرغب الباشا بالتعاون، بل اكتفى بابداء رأيه. وعندما بدأ الصدام بين الدولة والمقاومة يأخـذ شكـلا جديـا وحقيقيا، استمر الزعيم في التعاطف مع ما تقرره المقاومة، لدرجة انه كان يتأثر في بعض الاحيان برأي منظمة واحدة من تلك المنـظمات. وقد فكر الملك بعقد مؤتمر وطني موسع، وكلف كلًا من النـابلسي والرئيس بهجت التلهـوني ووصفي التـل بوضـع المقترحات اللازمة لعقد مثل ذلك المؤتمر، ولكن النابلسي رفض التعاون وقاوم تلك الفكرة. وهكذا فقد فقدت لجنة المتابعة قوة الدفع تدريجيا، وظل الأمل الوحيد ينحصر في عقد المؤتمر الشعبي القادر على اتخاذ بعض المقررات الهامة واختيار لجنة تمثل المواطنين، وتسير بالبلاد على الطريق السليم.

ووصل التباعد بين الملك والنابلسي الى قمته بعد أن وقف الفدائيون موقفا قاسيا ومهينا من عبد الناصر، ومع ذلك فان النابلسي الذي دفع ثمنا باهظا لصداقته مع عبد الناصر اكتفى بالتعبير عن الألم تجاه ما كان يجري على الساحة الأردنية. وعندما حضرت اجتماعا للجنة التي تشكلت لتنسيق مظاهرات الاحتجاج ضد مشروع روجرز، كان المناضلون الوطنيون يجدون صعوبة كبيرة في محاولة التخفيف من حدّة الشعارات التي كتبت لشجب ذلك المشروع، وتوجيه الكلام الجارح لعبد الناصر.

وعندما اجتمعت لجنة المتابعة الوطنية، بضغط من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير، مطالبة باخراج المرحوم الشريف ناصر بن جميل من البلاد، وابعاد الشريف زيد بن شاكر عن الجيش بالاضافة الى مطالب أخرى متطرفة جدا كان التباعد قد وصل الى قمته بين الملك حسين والنابلسي. وبالرغم من أن حكومة السيد عبد المنعم الرفاعي قد تشكلت من العناصر التي اختار معظمها الفدائيون، إلا أنها كانت عاجزة عن اتخاذ القرارات الحازمة، وكان الفدائيون أنفسهم سببا رئيسيا في إضعاف موقف تلك الحكومة. ولم ينقض شهر واحد على تشكيل تلك الحكومة حتى بدأ التفكير الجدي في احتمالات المواجهة الجدية. وقد أتيح لي في تلك الفترة أن ألتقي مع الملك أثر اقتراح تقدم به السيد علي أبو نوار، بحكم علاقته الشخصية مع الملك رغم ما حدث في سنوات الخمسينات والستينات.

قبل تلك المقابلة اجتمعت مع السيد ضافي جمعاني للبحث في الأفكار التي يمكنني طرحها خلال لقائي مع الملك حسين، فلم يبد السيد ضافي أي حماس ولم يقدم أية مقترحات، بل أصر على أن الشيء الوحيد المطلوب هو معرفة كيف يفكر الملك، والمعلومات التي يدلي بها في تلك المقابلة. وكانت تلك المناسبة دليلا آخر على أن الصورة التي كان تأملها الكثيرون من قدرة القياديين على استيعاب الامور لم تكن تدعو الى التفاؤل. ولما كانت علاقتي مع «الصاعقة» وقيادتها قد بنيت على أساس التشاور وليس على أساس الالتزام الا بالقدر الذي أكون مقتنعا به من مواقفهم، ولما كنت قد شهدت العجز الذي تعانيه لجنة المتابعة، والتردد وربما الاستسلام عند النابلسي فقد عزمت على أخذ المبادرة على مسؤوليتي.

كانت المقابلة مع الملك حسين طويلة، وبالقدر الذي شعرت بالارتياح

الكبير والاقتراب من طريقة تفكيره، إلا أنني كنت أحسّ بجوّ الألم والتشاؤم. وكان استعراض الملك للوضع العربي والأردني منطقيا وواقعيا. وذكّرني بمقابلة سابقة قبل تشكيل حكومة الرفاعي، يوم تحدث لي عن الفدائيين الذين يتواجدون في عمان، ويحدثون الكثير من الارتباك في الحياة اليومية. وكنت قد قلت لجلالته في المقابلة السابقة، بأن رئيس الوزراء آنذاك لم يكن مؤهلا للتحدث مع الفدائيين لوضع حدّ لما يتسببون به من ذلك الإرباك. واقترحت ضرورة وجود رجل على رأس الحكومة يتمتع بثقة المواطنين، ويستطيع أن يقف حاجزا دون تلك التجاوزات، ووصف الملك حكومة الرفاعي بأنها شبيهة بحكومة الدكتور الخالدي التي جاءت بعد حكومة النابلسي، وأن شيئا لا بد أن يحدث كي تستقر الأمور. ولقد أدركت خطورة الموقف، وتكوّنت أمامي صورة واضحة لمختلف الاحتمالات. وتحدثت للملك عن الخطوات التي تمّت بالنسبة لعقد المؤتمر الوطني، فقال جلالته أن تلك المحاولة هي الوحيدة التي قد تمنع الاصطدام والحرب الأهلية. ولما كانت النية تتجه الى أن يدعو الملك الى مثل ذلك المؤتمر فقد اقترحت أن يكون ذلك الجهد مشتركا على أن يتم الإتفاق مع لجنة المتابعة الوطنية حول أسماء المدعوين، وأن يتحدث الملك وأبو عمار في هذا الموضوع، ثم يعقد المؤتمر الوطني لانتخاب هيئة موسعة تعطى لها صلاحيات البرلمان الأردني كاملة.

كان الملك مرتاحا لنتيجة ذلك اللقاء، وأعطى تعليماته لرئيس التشريفات لترتيب جلسة طويلة اخرى خلال يومين. وعدت الى ضافي جمعاني الذي كان منزعجا من تلك النتيجة، أما النابلسي فلم ير أية امكانية لنجاح ذلك الاقتراح. ومع ذلك فقد وجه دعوة للجنة المتابعة للاجتماع ولم يحضر من أعضائها إلا ثمانية فقط، وافق ثلاثة منهم على عقد المؤتمر الوطني المشترك، وعارضه أربعة أشخاص ووقف الثامن على الحياد. ولقد أوضحت تلك الجلسة حقيقة لجنة المتابعة وارتباطات أعضائها باتجاهات سياسية مختلفة، وبالتالي عجزها عن القيام بأي عمل ايجابي. والأكثر من ذلك فقد صدرت مجلة «الشرارة» الاسبوعية في اليوم التالي بعنوان كبير «لا مؤتمر مع العملاء». فلم يبق أمامي عند ذلك غير الانزواء لفترة قصيرة، واعادة النظر بجميع ما يجري. ولقد بدا واضحا أن يوم المعركة قادم حتما، رغم مواصلة لجنة المتابعة، بالتنسيق

مع المقاومة، المساعي اللازمة لعقد المؤتمر الشعبي بعيدا عن الملك والسلطة الأردنية.

في تلك الفترة دعاني النابلسي وكلفني مع عضوين آخرين من لجنة المتابعة بالسفر الى دمشق ومحاولة معرفة رأي السوريين. وسافرنا نحن الثلاثة، ولم يكن صلاح جديد راغبا في مقابلتنا، وبدوري لم أكن مقتنعا بما سمعته من رئيس الدولة الدكتور نور الدين الأتاسي، أو رئيس الحكومة الدكتور يوسف زعيّن. فرتّب لي الصديق المرحوم الدكتور يوسف الصايغ زميل الدراسة في الكلية الطبية والصديق المشترك لوزير الدفاع يومذاك الفريق حافظ الأسد، جلسة خاصة مع وزير الدفاع لمعرفة حقيقة الموقف السوري. نصح الأسد بأن لا يشكل الباشا الحكومة اذا ما دعي الى ذلك، وتمنى ألا يحدث أي صدام مسلّح بين الجيش والفدائيين، وأكد تدخّل الجيش السوري الى جانب الفدائيين اذا حدث مثل ذلك الصدام. وعدنا الى عمان فأبلغت النابلسي نتائج محادثاتنا، وتوفرت لديه القناعة عن حقيقة السياسة السورية بما قاله الأسد.

كان تفسير حافظ الأسد بالنسبة لرأيه في عدم اشتراك المعارضة السياسية في الحكم، هو موضوع مشروع روجرز بالذات، اذ ان النابلسي في تلك الحالة لا بدّ وأن يختار بين أن يسير مع الفدائيين ضد جمال عبد الناصر والملك حسين، أو أن يصطدم معهم اذا ما نسّق مع عبد الناصر واتفق مع الملك. والحقيقة أن ذلك الوضع كان يمثل وضع النابلسي بالضبط، اذ لم يكن قادرا على المساهمة في منع الحرب الأهلية، كما ان الفدائيين كانوا غير مستعدين لتهيئة الفرصة للنابلسي والسياسيين الأردنيين من أنصارهم كي يلعبوا دورا هاما على الساحة الأردنية. ولقد انصرفت المقاومة الى تشجيع زعامات بديلة لزعامات الحركة الوطنية الأردنية كما عرفت بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٦٧.

بالرغم من تطور الأحداث بسرعة وباتجاه الصدام المسلح، إلا أن البعض قد علق الآمال على انعقاد المؤتمر الشعبي. وكان من أكثر الناس تنبها الى حتمية الصدام، وضرورة اتخاذ الخطوات الجريئة لمنعه، السيد موسى محمود الضابط المتقاعد، الذي عمل مع البعثيين والناصريين. ولم يكن متحمسا جدا للتحليلات السياسية مع أنه كان عضوا فعّالا في لجنة المتابعة الوطنية، بل كان يلجأ لتقييم الوضع القائم من الزوايا العسكرية.

والحقيقة أنه لم يجد الآذان الصاغية عندما كان يحذر ويبدي مخاوفه من الصدام. وأخيرا اقترح تشكيل لجنة مشتركة بين لجنة المتابعة الوطنية واللجنة المركزية للمقاومة من أجل متابعة ودرس الأحداث اليومية. وقد حضرت مع موسى محمود بعض تلك الاجتماعات وبدأت أقتنع بوجهات نظره. وبعد أن تشكلت الحكومة العسكرية لتأخذ مكان حكومة عبد المنعم الرفاعي، تشكلت لجنة ثلاثية، مع مندوبين عن الفدائيين وعقدت اجتماعا مطولا في بيتي واتخذت قرارا بعقد المؤتمر الشعبي في موعده المحدد في ١٩ أيلول ١٩٧٠، كما اتخذت قراراً آخر يقضي في أن تكون لجنة المتابعة الوطنية لجنة سياسية دائمة في حالة عدم انعقاد ذلك المؤتمر. وأذكر أن المسؤول عن قاعة مجمع النقابات المهنية اتصل بي، فأكدت له أن الترتيبات ستبقى كما كانت عليه، وكان الاستغراب واضحا في نبرات صوته وأنا أبلغه ذلك القرار.

ليلة أحداث أيلول، تحدث معي السيد مريود التل، وأبلغني أن الملك حسين والمرحوم وصفي التل موجودان في قصر الحمّر، وعلى استعداد لاستقبالي. فذهبت الى الباشا الذي أبلغني اتصال القصر به واعتذاره عن الذهاب بسبب المرض، واقترح على القصر أن أقوم أنا بالزيارة. وركز الباشا في حديثه على خطورة الاستمرار بالحكومة العسكرية، واعتقاده بأن بامكان الاستاذ شفيق رشيدات الاسهام في التغلب على تلك الأزمة، بتشكيل حكومة مقبولة من الجميع. والحقيقة انني كنت أتمنى أن يقوم النابلسي بنفسه بتلك المهمة، ولكن محاولتي اقناعه لم تنجح. وبعد تشاوري معه، ذهبت للقاء الملك بحضور وصفي التل والشريف زيد بن شاكر وعدد من العسكريين، وكان ذلك بين الساعة الخامسة والسادسة مساء. وقد سمح لي الملك أن أبدأ الكلام، فنقلت وجهات النظر التي تم الاتفاق عليها وهي أن الحكومة العسكرية لا بد وأن تقود الى الصدام، وأن ذلك يعني حربا أهلية ستبقى آثارها الى سنوات وربما أجيال عديدة، كما أن القوة المسلحة عند المقاومة، هي العمل الفدائي الذي رمت الأمة العربية كل همومها عليه، بصرف النظر عن السلبيات والأخطاء. وطرحت الاقتراح المتعلق بشفيق رشيدات، وكان الملك متجاوبا جدا مع تلك الأفكار والمقترحات، بما في ذلك انهاء الحكومة العسكرية فورا. ولكن وصفي التل ركز على أهمية الأمن والنظام معتبرا أن أية صيغة للتفاهم

مع الفدائيين حول مهماتهم وعلاقاتهم مع سلطة الدولة، لا بدّ وأن تأخذ بعين الاعتبار أن الدولة الأردنية هي السلطة الوحيدة في البلاد.

وعدت إلى البيت في مواكبة وحراسة أصرَّ الملك أن تؤمن لي بعد أن وصلت اليه الأخبار المتلاحقة أثناء ذلك الحديث الطويل بأن الجيش والفدائيين بدأوا باتخاذ مواقع مواجهة على امتداد الطريق من مدينة عمان باتجاه مدينة السلط. ولم التق بالنابلسي بعد تلك الليلة، الى يوم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وقد ذهبت اليه لأجده نصف فاقد للوعي، مستلقيا على سريره بسبب شدة المرض والخبر المؤلم. ورافقت الزعيم الى القاهرة مع آخرين، وعند وصولنا أصرّ على أن نذهب رأسا الى حيث الجثمان. وأذكر أنه كاد يقع في جدال مع كبار المسؤولين المصريين الذين استقبلونا، وذلك بسبب ما شاهده الباشا من الفتور في التعامل مع ذلك الحدث الذي كان بالنسبة اليه حدثا كبيرا ومؤلما جدا. ثم عدنا بعد مراسم جنازة الرئيس الراحل الى عمان وكدت أقرأ على قسمات وجه النابلسي، وبين الكلمات التي يقولها، بأن مصر لن تظل مصر عبد الناصر بعد رحيله.

عند مرورنا ببيروت في الطريق الى عمان، أتيح لي أن أقضي بعض الوقت مع النابلسي، وكان يصر على العودة السريعة الى الأردن، لأنه لا يريد أن يترك شعبه في ذلك الظرف الصعب متنقلا في الفنادق بين بيروت ودمشق. وكلفني بملاحقة ما يجري مصراً على ضرورة عودتي بأسرع وقت. ففعلت ذلك بعد أن إطلعت على مساع جديّة في إقامة حركة سياسية اردنية خارج البلاد. وكانت تلك المساعي قد بدأت قبل أحداث أيلول، كما لاحظ النابلسي ذلك، ولم يكن راغبا في مقاومتها. وعندما عقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عمان بعد تشكيل حكومة عبد المنعم الرفاعي بفترة قصيرة، تقرر أن يلقي المرحوم محمود الروسان خطاب الحركة الوطنية الأردنية، وقد حاول بعض السياسيين الأردنيين الحيلولة دون ذلك إلا أنهم فشلوا. وأذكر في تلك المناسبة أن الباشا لم يكن راغبا في حضور جلسة الافتتاح، وقد ضغطنا عليه فوافق على الحضور. وبالرغم من دعوته الى القاء كلمة ارتجالية، إلا أنه كان من الواضح ان الاتجاه يسير وفق المخطط المرسوم له.

كان الأردن يعيش فترة العودة الى الذات، ويحاول الجميع ايجاد

الطريق المناسب لاستئناف العمل الوطني من خلال الحقائق والمعطيات الجديدة. وناقشت مع النابلسي ضرورة دعوة لجنة المتابعة الوطنية للاجتماع، لكنه رأى ضرورة التمهل كي تتضح الأمور بعض الشيء. وكان الباشا يدرك أن تلك الصيغة غير صالحة بعد أحداث أيلول. لأن عددا من أعضائها قد انخرط في مختلف المنظمات السياسية التي انهمكت في تقييم الأوضاع الجديدة ووضع الخطة المناسبة لها. ورأى البعض أن نقطة الانطلاق الجديدة يمكن أن تكون عن طريق تجمّع النقابات المهنية. وأخيرا وافق النابلسي على دعوة لجنة المتابعة، ربما استجابة لإلحاحي، فحضر ذلك الاجتماع ستة أعضاء فقط، وذلك بسبب عدم وجود الحماس الكافي للتبليغ عن المكان المتفق عليه. فقد جاء الباشا والسيد عاكف الفايز الى بيتي، وبعد تداول قصير تبين أن تلك المحاولة قد انتهت فعلا.

واصلت التردد على منزل النابلسي بانتظام، فازدادت معرفتي بجوانب أخرى من طرق تفكيره والأولويات التي كانت تشغل ذهنه. وبدأ ينشأ عنده نوع من الاعتقاد بضرورة مراجعة المسيرة على امتداد خمسة عشر عاما من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٧١. وربما كان من مؤشرات ذلك الاعتقاد تصريحاته وتلميحاته بشأن انهيار كل المعادلات القومية التي مرت على مسرح الوطن العربي خلال تلك الأعوام. وأذكر في احدى زياراتي له في صبيحة أحد الأيام، انني وجدته وحيدا وغاضبا من حادث اعتبره اساءة للكبرياء الوطني. وملخص ذلك الحادث ان الحكومة الأردنية كانت قد أعلنت عن دعوة وجهها السادات للملك حسين لزيارة الجمهورية المصرية، فنشرت الصحف المصرية في اليوم التالي تكذيبا لذلك النبأ. وأذكر أن الباشا صرخ بأعلى صوته وهو يقدم القهوة العربية لي بنفسه، بأنه بالرغم من كل الخلافات مع الملك حسين، إلا أنه لا يقبل أن يوجّه لجلالة الملك مثل تلك الاهانة، لأن كرامة كل أردني هي من كرامة رأس الدولة. والحقيقة أن الكثيرين ممن عرفوا الزعيم عرفوا فيه المسلك السليم بالنسبة الى الكبرياء الوطني متمثلا برئيس البلاد. وكان حريصا على الحفاظ على كرامة رئيس الدولة بالرغم من انتقاداته لسياسة الدولة سواء أثناء لقاءاته بالأجانب أو خلال جولاته خارج الأردن. كذلك كان حريصا على التعامل مع السفارات الأردنية بالاحترام الذي يمارسه السياسي المعارض المسؤول.

في ربيع عام ١٩٧١، التقى في عمان عدد من الشباب البعثيين والشيوعيين غير المنتظمين في أحزابهم وبعض المستقلين للبحث في شؤون البلاد. وتم الاتفاق فيما بينهم على الاجتماع بعدد من القياديين المتواجدين في عمان، لاستكشاف ما يمكن أن يساهموا به في دفع الحياة العامة في الأردن على طريق يتناسب والأماني الوطنية والقومية. وكانت مواقفهم تستند الى الايمان بأن جميع المؤسسات السياسية قد انهارت، وأن الأكثرية الصامتة عاجزة ومشلولة تجاه ما جرى من احداث. وقد عقدت تلك المجموعة عددا من الجلسات مع كلّ من وصفي التل وسليمان النابلسي والباهي الأدغم وياسر عرفات وضافي جمعاني ونايف حواتمه وغيرهم. وبعد مرور فترة من الزمن رأى بعضهم بعد أن انضم اليهم عدد من الشباب الفلسطيني اقامة تنظيم سياسي يحمل اسم الاتحاد الوطني الديمقراطي. وعندما قمناً بزيارة لسليمان النابلسي، أبدى لنا ترحيبه بذلك التحرك، وكان يعتقد بأن وصفي التل يقف وراء ذلك التحرك، ومع ذلك فقد ذكر لي ذات يوم، بأنه سيحني رأسه لوصفي التل اذا حقق معجزة لم يستطع هو أو غيره تحقيقها.

كان لوجود بعض أصدقاء وصفي التل في ذلك التحرك، لا سيما شقيقه الدكتور سعيد، سببا في اعتقاد الباشا، وكثيرين غيره بعلاقة الاتحاد الوطني الديمقراطي بوصفي التل. وازدادت تساؤلات الباشا ومن ثم تشكيكه بذلك الاتحاد، في ندوة للباهي الادغم عقدت في منزلي وبحضور النابلسي، عندما تحدث أحد الشباب المتحمسين وغمز من جانب مصر وسورية والعراق، فانفعل الزعيم كثيرا، ولم يعد راغبا بمواصلة الاستماع للآخرين. وقد حاولت جهدي بل بالغت في التوضيح بأن كلام ذلك الشاب لا يمثل رأي الاتحاد، إلا أن محاولتي لم تكن نافعة. وواصل النابلسي هجومه وانتقاداته القاسية ضد الاتحاد، مما دفعني الى الانقطاع عن زيارته، وانتقاده. وعلى أية حال فقد فشلت محاولة الاتحاد الوطني الديمقراطي في الخروج من مأزق العمل السياسي في الأردن كما ان قناعاتنا بذلك الاتحاد لم تستمر طويلا. غير أن تهمة عضويتي بالاتحاد الوطني ودعوتي اليه ظلت تلاحقني، بالرغم من نقدي الشديد لذلك الاتحاد بعد انسحابي من لجنته التحضيرية. وعلى أية حال فان الجانب المهم في هذا الموضوع هو المتعلق بسليمان

النابلسي. فعندما عدت الى التردد الى بيته في عام ١٩٧٣ والعمل معه من جديد ولمدة ثلاث سنوات، تحدث معي في موضوع الاتحاد الوطني الديمقراطي، وسجّل بانصاف أن الخلاف في الاجتهاد عند العاملين في الحقل العام لا يمكن أن يعتبر إدانة ما دام ذلك الاجتهاد لا يقترن بالحصول على المكاسب المادية أو المناصب المفيدة. ولقد كانت تلك الجملة القصيرة التي عززها بالعديد من الأمثلة عما جرى لاصدقاء قديمين له، وأشخاص نفعيين وانتهازيين، تكريسا لعلاقة من الاحترام الكامل لذلك الرجل، وقد ظل احترامي له ينمو في نفسي الى يوم رحيله.

في أواخر عام ١٩٧٣، تقدم تجمع البعثيين في الأردن، بمشروع تأسيس الجبهة الوطنية. وبدأ الحوار بين مندوبين عن التجمع ومندوبين عن الحزب الشيوعي. وبعد أن تم الاتفاق على الخطوط العريضة للجبهة وافق النابلسي وشفيق رشيدات على ذلك المشروع. وقد استمرت المداولات في ذلك الموضوع حوالي عام كامل، فنشأت بعض الصعوبات من قبل أطراف المقاومة الفلسطينية والبعثيين المؤيدين للعراق. وقد كان الباشا يظهر الصبر، ويقيم وزنا لكل رأي أو شخص اشترك في تلك المداولات، ساعيا الى تذليل الصعوبات. إلا أن معظم السياسيين الآخرين فقدوا صبرهم، ولا أدري ما اذا كان الباشا يشعر باستحالة تنفيذ تلك الفكرة، أم أنه وجد من المناسب التسلّح ببرودة الأعصاب في وضع سياسي بلغ درجة عالية من التعقيد. اذ كانت أطراف المقاومة تصر على اعتبارها أحزابا سياسية في الأردن، بحجة تمثيلها وتأثيرها على قطاعات واسعة من الفلسطينيين الأردنيين، بينما كان رأي النابلسي وتجمّع البعثيين أن الجبهة تمثل أحزابا سياسية قائمة بالفعل وتضم بين أعضائها فلسطينيين. ولكن الشيوعيين كانوا قد ساروا خطوات كبيرة في محاولة كسب صداقة منظمة فتح، في حين تمسّك البعثيون المؤيدون للعراق بالجبهة الشعبية، وأكد كل طرف على ضرورة تمثيل المقاومة في الجبهة الوطنية بينما حاول البعض استبعاد بعض فصائلها. أما المنشقون عن الحزب الشيوعي فقد طالبوا أيضا بالانضمام الى الجبهة الوطنية المقترحة، يؤيدهم في ذلك بعثيو العراق، بينما رفض الحزب الشيوعي ذلك رفضا قاطعا. وبعد أن تم تذليل كل الصعوبات مع معظم الفئات، كثف البعثيون المؤيدون للعراق نشاطهم الذي حال دون قيام الجبهة الوطنية.

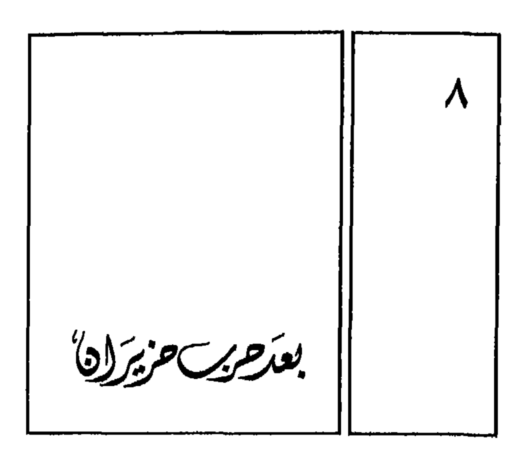
ولعـلّ ذلك الحـدث، وما جرى بعده من تحسّن في علاقات الأردن العربية، والتبعثر والتفتت الذي شهدته المؤسسات اليسارية في الأردن والوطن العربي بشكل عام، كان سببا في عودة سليمان النابلسي وشفيق رشيدات الى نقطة البداية من جديد وفق المعطيات السياسية الجديدة في الأردن. وفي الوقت الذي خاب ظن الكثيرين بعودة المرحوم شفيق رشيدات الى المؤسسة الأردنية وقبوله لعضوية مجلس الأعيان، كان النابلسي يرى الجانب الآخر من الصورة، فقد أكد لكثيرين أن شفيق رشيدات اتخذ قراره بدون التشاور معه، إلا أنه ألمح لي بأن ذلك القرار لم يكن خاطئا. وقد عين الباشا بعد ذلك لفترة قصيرة عضوا في مجلس الأعيان، ولا أدري اذا كان تفسـير البعض لخـطوته بتلك البساطة، من حيث رعاية الملك للنابلسي عندما اشتد عليه المرض.

استمرت علاقتي الوثيقة بالزعيم، وكنت أقوم بزيارته بانتظام. وبعد أن وصلت الى الاستنتاج النهائي في ربيع عام ١٩٧٥، بأنه لا مجال لي للعمل السياسي من خلال حزب البعث، أعلنت قطع علاقتي كليا ونهائيا بالحـزب، وقررت الابتعاد أيضا عن العمل السياسي. وبالفعل ابتعدت لعام واحد فقط، والى أن طلب إليّ النابلسي السفر الى أثينا لتمثيل الأردن في اللجنة التي انبثقت عن مؤتمر السلام العالمي الذي عقد في باريس من أجل السلام في الشرق الأوسط، وركّز أبحاثه حول القضية الفلسطينية. وبـالرغم من محـاولتي الاعتـذار إلا أن الزعيم أوضـح لي بأن معظم القـادرين على تلك المهمـة رفضـوا الذهاب الى أثينا، لانه كان عليهم الاسهـام بدفع النفقات، بينما كانوا يتنافسون على حضور المؤتمرات الأخـرى التي كانت تؤمن لهم كل النفقات والترفيه. وكان قبولي لذلك التكليف يعـود بالدرجـة الأولى الى محبتي واحترامي للنابلسي، وربما انتـظار العقل الباطن لفرصة معقولة للعودة الى العمل السياسي الذي مارسته لأكثر من ثلاثين عاما. ولقد كانت تلك الرحلة الى أثينا بالرغم من بعض السلبيات عاملا مشجعا لي للعودة الى العمل السياسي، فقد أثار اهتمـامي ما دار في اجتمـاعـات المؤتمر وكذلك لقائي بالسياسيين من مختلف البلدان لا سيما غير الغربية. وعدت الى الأردن بشعور أنه لا يزال أمامي متسع للعمل السياسي والمساهمة الجدية في بناء المؤسسات

في ربيـع عام ١٩٧٦، ازداد اعجـابي بتجربة النابلسي ورغبتي

مواصلة فهم تجربة الحزب الوطني الاشتراكي التي انبثقت من حقائق الساحة الأردنية، واستطاعت أن تظل جزءاً من الحركة العربية بكل طموحاتها، محافظة على الأسس الحضارية والانسانية العميقة التي تمثلت بالدرجة الأولى بشخصية وثقافة ومبادىء سليمان النابلسي. وبالرغم من جميع العوامل التي عصفت بتلك التجربة، كما عصفت بتجارب أكبر منها جاءت قبلها ومعها وبعدها، إلا أن المراقب يستطيع أن يسجّل حقيقة واحدة، تميز بها النابلسي وعدد قليل جدا من رفاقه وهي تمسكهم بمبادئهم حتى الرمق الأخير من حياتهم.

ولم تكن العبرة التي تركوها هي تمسّكهم بتلك الأفكار فحسب، بل اخضاع البرامج العملية للتعايش مع واقع الحياة السياسية في الأردن والوطن العربي، بحيث لم يتخل النابلسي عن العمل السياسي طيلة حياته. ففي مطلع الثلاثينات كان النابلسي مؤمنا بالعمل الوطني المحلي تحت مظلة وحدة المصير القومي، وبالديمقراطية في اتخاذ القرارات سواء من موقع المعارضة أو مواقع المسؤولية، كما كان مؤمنا بوحدة التقدم الحضاري والعلاقات الانسانية، وظل يحمل تلك الأفكار الى أن توفاه الله. فرحل النابلسي ليترك بصمات قوية توضح أهمية ارتباط قواعد العمل السياسي بالأفكار والقواعد المنطقية والأخلاقية.


٨
بعد حرب حزيران



عنـدمـا صدر قرار العفـو العـام لسنـة ١٩٦٥ ، عاد اللاجئـون السياسيون الاردنيون من الخارج ، واطلق سراح المعتقلين السياسيين . وانصرف الجميـع الى ترتيب أوضاعهم الشخصية ، كما لعب المرحوم وصفي التل دوراً كبيراً في تأهيل العسكريين ، وحل مشاكلهم المعيشية واعادتهم الى مختلف دوائر الدولة . ولا بدّ من الاعتراف في هذا المجال أن نيّـة الدولة كانت تتجـه الى التعجيـل باعادة الأجواء الصحية الى النفوس وبالتالي الى الحياة السياسية . وكانت الاحداث التي وقعت على الساحة الاردنية والعربية قد اسهمت في خلق معطيات سياسية جديدة . فلقد إنحسر دور مصر العربي واصبح عبد الناصر موضع نقد من مختلف الانظمة والتنظيمات السياسية . كذلك استمر الصراع الداخلي في العراق وسوريا اضافة الى صراع القطرين مع بعضهما البعض ومع الأنظمة العـربية الأخرى . واستمر البعثيون في الأردن في انتظار ما يجري في سوريـا بعد استقرار الدكتور منيف الرزاز . ثم جاءت حركة شباط في دمشق فانقسم البعثيـون بين مؤيد ومعارض لها . ويمكن القول بأن الفتـرة الزمنية ما بين صدور قرار العفو العام وحرب حزيران لم تعط المجال الكافي للفئات المعارضة للاسهام في اي عمل سياسي . وبالرغم من أن المبادرة كانت في يد السلطة الرسمية ، إلا أن الأحداث التي جرت كانت سبباً في عدم تمكن السلطة من إرساء قواعد ثابتة في التعامل مع القوى السياسية والاجتماعية تعاملاً موضوعياً .

وقبيل النكسة بأيام قليلة ، انشدَّت كل الأفكار والاهتمامات وتعلقت الآمال بعبد الناصر ، ومما زاد في دراماتيكية الوضع في الاردن المصالحة بين الملك حسين وجمال عبد الناصر . واذكر انني قضيت ليلة حرب الأيام الستة مع صديق طبيب لم يكن يتعاطى السياسة ولكنه من المؤمنين بعبد الناصر ايماناً كلياً .. وعندما تركت بيت صديقي في الساعات الاولى من صباح الخامس من حزيران ، قلت له بأن زعيم مصر قد عاد من جديد

ليكون بطل العرب التاريخي وربما جلس على عرش الأنبياء . ولكن ما ان مضت الأيام الستة وظهرت نتيجة حرب حزيران حتى استفقنا من الصدمة وبدأنا نفتش عن الطريق الممكن للمساهمة بالعمل السياسي . وكانت تلك الفترة مؤشراً آخر على الغياب الحقيقي للمؤسسات السياسية خارج الحكم بالرغم من تعدد الأسماء والنضالات والتضحيات الفردية . وبعد جولة واسعة مع بعض الزملاء السياسيين على عدد كبير من الاشخاص تبين لنا ان الضياع والغموض كانا القاسم المشترك بين الجميع . وكانوا يخلطون بين القضايا العامة والخوف على المصالح الشخصية المشروعة والرصيد النضالي والأوضاع الأدبية والمعنوية الموهومة .

لم تكن الدولة في تلك الفترة الصعبة راغبة في توسيع اتصالاتها مع الفئات والشخصيات السياسية ، كما لم تعد في وضع يمكنها من مقاومة التحركات السياسية في الضفة الشرقية . وفي الوقت الذي انصرفت فيه كل الفئات الى تدارس الوضع الجديد وامكانات اللقاء حول فكرة المقاومة المسلحة ، نشطت النقابات المهنية وبعض السياسيين مع الفدائيين الفلسطينيين لتشكيل التجمع الوطني ، الذي ترأسه المرحوم سليمان النابلسي . وعندما عقد الاجتماع الموسع الأول للتجمع فوجيء المجتمعون برغبة الملك في زيارتهم أثناء ذلك الاجتماع . وبالفعل فقد تمت الزيارة ، وبارك الملك مساعي المجتمعين باعتبارها رمزاً للوحدة الوطنية . وقدم الملك مبلغاً من المال مساهمة في نفقات العمل الوطني ، فاكتسب التجمع الوطني ومن ضمنه تجمع النقابات المهنية ، ومختلف الهيئات السياسية والفدائيين ، شرعية العمل العلني تحت مظلة الوحدة الوطنية .

وفي نفس الوقت تحركت أوساط المثقفين وتألفت الحلقة الفكرية التي بحثت في جلسات منتظمة مسألة البحث عن أسباب الهزيمة المتكررة أمام اسرائيل والصهيونية العالمية والقوى الدولية المعادية . وقد ضمت تلك الندوة التي سميت فيما بعد بندوة الفكر الحرّ ، مختلف الاتجاهات من الشيوعيين الى الاخوان المسلمين وما بين هذين الطرفين من اتجاهات فكرية . وكان بين الأعضاء المشاركين الدكتور يعقوب زيادين والدكتور نوري شفيق والشريف فوّاز شرف والدكتور محمد صقر وغيرهم . وقد استمرت تلك الندوة بضعة اشهر ، وفي أحد اجتماعاتها الدورية حضر

المـرحوم كمال ناصر ، ولم تعجبه نشاطات الندوة ، بالرغم من تاريخه الفكـري والسياسي والأدبي ، فقال بأن الأجدى بالمفكرين الذهاب الى الأغـوار ، لأن فوهة البندقية هي الوحيدة المؤهلة للكلام . وقد توقفت الندوة عن العمل عندما أقر اعضاؤها كتابة ميثاقها واعلان وجودها ، فرفض الملتزمون العمل . وكان الدكتور نوري شفيق من اكثر المتحمسين للنـدوة ، وقد بدأ بتحضير كتيب يشرح فيه المفهوم الحديث للادارة ، وانتهى امر الندوة عند ذلك الحد .

لم يتح لي أن أتابع ما يجري على الساحة الأردنية لعدة اشهر إلا من خلال كمال ناصر ، الذي كان يتردد على بيتي . وقد تطورت الأمور فيما بعـد واتجـه معـظم السياسيين الى ركوب موجة العمل الفدائي وتولي المنـاصب القيـادية . واستفاد البعثيون والقوميون العرب من الوضع الجديد ، أما الشيوعيون فقد ظلوا خارج المسرح بسبب الخلافات التي دبت في صفوفهم حول قضية الكفاح المسلح خاصة العمليات العسكرية خارج حدود الأرض الفلسطينية . ولجأ العسكريون والسياسيون الذين أيدوا عبد الناصر الى اعادة تجميع صفوفهم من خلال العمل الفدائي أيضـاً . ومع مرور الزمن أصبحت منظمة فتح بمثابة العمود الفقري للكفاح المسلح وذلك لابتعادها عن المماحكات النظرية والعقائدية . وكانت منظمة « الصاعقة » قد استقطبت البعثيين، أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد استقطبت القوميين العرب وكانت المنظمات الهامة بعد حركة « فتح » . وقد تنافست جميع المنظمات الفدائية في تجميع المؤيدين لها ، فلجأت الى الاعتماد على اشخاص رأوا في العمل الفدائي المجال الواسع لتحقيق طموحاتهم الشخصية سواء كانت سياسية أو عسكرية أو مالية .

بدأ العمل الفدائي في زخمه الكبير مستفيداً من اعتقاد العرب بأن الكفاح المسلح هو البديل عن الأنظمة والتنظيمات العربية التي اصيبت بالنكسة الكبيرة ، ومن إعلان عبد الناصر أن الأمل الجديد وربما الوحيد هو بالعمـل الفـدائي . وقـد اكتسبت « فتـح » دفعاً قوياً بعد معركة الكرامة ، التي اعتبرت نقطة التحول الجديد في وضع الإسفين الأول بين الجيش الاردني والمنظمات الفدائية ، ثم ازدادت الأمور تدريجياً بالتأزم عندما نشطت « فتح » في محاولة ايجاد المؤسسات الفلسطينية البديلة

لمؤسسات الدولة الاردنية التي انبثقت اثناء وحدة الضفتين . فتأسس الهلال الاحمر الفلسطيني ، وسعى الكثيرون لاقامة المؤسسات الفلسطينية الأخرى ، كرابطة الكتاب الفلسطينيين ، ونقابة الأطباء الفلسطينيين وغيرها . وبالرغم من عدم نجاح مثل تلك المساعي ، إلا أن بذرة الاقليمية على ساحة الضفة الشرقية كانت قد انغرست فعلياً . وزاد في سوء الامور أنه لم يكن للقائمين على منظمة « فتح » الخبرة الكافية بشؤون الضفة الغربية أو الشرقية ، نظراً لأن معظمهم كان من قطاع غزة ، او من الذين عاشوا في مصر أو الخليج العربي ، وارتبطوا بشكل او بآخر بالاخوان المسلمين والمملكة العربية السعودية . وقد تعاملوا مع الكثير من المواطنين في الضفة الشرقية ، والذين لم تكن لهم علاقة بالحركة الوطنية في الضفتين ، بل ان بعضهم كان من اعدائها ومن الذين لم تتوفر لهم السمعة الشخصية أو الوطنية .

وعندما بدأ الانشقاق يدب في صفوف العمل الفدائي ، ظهرت الانقسامات في حركة القوميين العرب وتسربت الى فئاتهم الجديدة الأفكار اليسارية المختلفة من سوفياتية وصينية الى أوروبية شرقية وغربية . وعندما استلم البعثيون الحكم في العراق دبّ الصراع بين البعثيين من جديد وتأسست الجبهة العربية التابعة للحكم العراقي . وبوصول العقيد القذافي الى السلطة في ليبيا ، وجد لنفسه مجالاً في ساحة العمل الفدائي والسياسي في الأردن . وكان من الطبيعي أن تجد اسرائيل والدول الاجنبية التربة الخصبة كي تدفع في اتجاه الصدام بين الفئات المتعددة . وكانت الجماهير، التي أيّدت وباركت الكفاح المسلح والعمل الفدائي ، حائرة بين متطلبات الحياة اليومية والمشاعر الوطنية والقومية من جهة والوضع الشاذ من جهة أخرى . ووصلت الأمور الى اسوأ مستوى عندما ظهر في الضفة الشرقية الانقسام الكبير بين السلطة الرسمية ، وسلطة المقاومة بكل تناقضاتها . فكان لا بد أن يحدث الصدام وان تقع أحداث ايلول .

تلخصت وجهة نظر الدولة بأن مختلف أطراف المقاومة تمارس السلطة الادارية في كثير من المناطق ، حتى في الفصل في الخلافات بين الناس ، وحث التجمعات الشعبية وخاصة نقابات العمال أو مجموعات منهم على طرح المطالب ، خلافاً للقوانين المعمول بها في البلاد . كذلك فقد

وقعت اصطدامات عديدة بين المسلحين الفدائيين من جهة والمسلحين الحكـوميـين من جيش وقوات أمن من جهة أخرى . واستعمل بعض الفـدائيـين السـلاح للحصول على مطالب شخصية ، وكانوا يدخلون المؤسسات العامة والخاصة مدججين بالسلاح والقنابل . وأذكر انه في مقابلة لي مع الملك حسين ، سألني كيف أستطيع أن أتقبّل أن يجلس فدائيون في دار السينما متزنرين بالقنابل إلى جانب النساء والأطفال . والحقيقـة أن الفـدائيـين كانـوا يُحضرون زوجـاتهم للمعالجة الطبية ويـدخلون الى عيـادات الاطبـاء والسـلاح في أيـديهم . وتكـررت الاصطدامات المسلحة بين فصائل المقاومة نفسها ، وأصر الفدائيون على التـواجـد في المناطق السكنية . وأخيراً فان التخطيط المستقل لأطراف المقاومة للعمليات العسكرية ضد اسرائيل ، ودون التنسيق مع السلطات الرسميـة ، قد خلق المبررات للاعتداءات الاسرائيلية المتكررة ، الامر الذي زاد من حدة المشاكل الأمنية والاقتصادية في الاردن .

كان الوضع في الأردن يختلف عما هو عليه في دول المواجهة العربية الاخرى، فقد حرصت السلطات الحاكمة في سوريا والعراق على تحديد نشـاطات العمل الفدائي ، في حين تمتعت المقاومة بالحرية الكاملة في الاردن . وأذكر أن كمال ناصر زارني مرة في الساعة الرابعة بعد منتصف الليل ، بعد حضوره اجتماعاً للجنة التنفيذية واخبرني عن المذكرة التي قدمهـا وزيـر الدفـاع السـوري لمنـظمة التحرير حول ما يتوجب على الفدائيين التقيد به، ونصّت تلك المذكرة على حوالي خمسة عشر مطلباً . وبعد ان تسلم البعثيون الحكم في العراق وضعوا انظمة مماثلة لما وضعه السـوريون وطالبوا الفدائيين بالتقيد بها حرفياً بما في ذلك عدم لصق البيانات والملصقات في شوارع بغداد . والحقيقة ان الساحة الاردنية تختلف عن غيرها من الدول العربية ، فالفلسطينيون في الاردن هم أيضاً اردنيون ، وكذلك فان العمل السياسي كان مندمجاً بالعمل الفدائي .

إن عدم نجـاح الوحـدة الوطنية الكاملة ، وغياب التنظيم السياسي المستقـل عن المقاومة ، قد طرح المشاكل الداخلية في الاردن بحيث لم تستـطع الدول العربية المعنيّة أن تسهم في ايجاد الحلول لها . وربما اكتفت بتـركيـز أمـورهـا معتمـدة على خصـوصيـة الوضـع الا الفلسطيني ، وعدم قدرة العمل الفدائي على انتقاد الانظمة الثو

مصر وسوريا والعراق . كذلك فان العلاقات الخاصة بين « فتح » والمملكة العربية السعودية ، وطبيعة السياسة السعودية نفسها بالنسبة للقضايا العربية بشكل عام والأردن بشكل خاص ، قد ساعد على اتباع سياسة تجنب المشاكل والصعوبات ، والاكتفاء بدعم المقاومة مادياً ومعنوياً .

وأما بالنسبة للمقاومة نفسها فقد شهدت الانقسامات بين صفوفها وارتبطت بالأنظمة العربية وتميزت بانفلاش تنظيماتها ، ناهيك بطموحات السياسيين والرأسماليين والزعامات العشائرية والمحلية التي استغلت علاقاتها بالمقاومة من أجل تأمين مصالحها ، بالاضافة الى ذلك عدم اكتمال نضوح قياداتها ، وعدم معرفتها بواقع الساحة الاردنية بضفتيها ، فقد خلقت لها الصعوبات ، وكان عليها ان تواجه الأحداث اليومية على الساحة الاردنية ، وما تتعرض له من هجمات اسرائيلية وسياسات الأنظمة العربية .

انطلقت المقاومة في أواخر عام ١٩٦٧ وكان الشعب الأردني يلتف حولها ، والسلطة الأردنية غير قادرة على التعامل معها ، وفي اواسط عام ١٩٧٠ ، فقدت المقاومة الكثير من تعاطف المواطنين فكان لا بدَّ أن تكون حكومة السيد عبد المنعم الرفاعي ، بمثابة الحلّ الموقت ، قبل ان تتجه الامور نحو ايجاد الحلول الوطنية أو نحو الاصطدام بين الجيش والفدائيين .

ولقد حاول المرحوم وصفي التل أن يأتي الى الحكم بدلاً من الرفاعي ، فجاءني صديق مشترك يشرح وجهة نظره ، ويطلب تأييد لجنة المتابعة الوطنية والمقاومة لاعطائه الفرصة لوضع الحلول الممكنة ، ولكنني لم أوافق حتى على نقل الرسالة ووجهة النظر تلك للمرحوم النابلسي والآخرين . ولقد كان وصفي التل يدرك أخطاء السلطات الاردنية الرسمية ، ويدرك ايضاً محاولات القوى العربية والدولية أن تدفع باتجاه الاصطدام ، ولكنه كان مصراً على أن المقاومة قد تجاوزت الحدود المعقولة في ارتكاب الاخطاء . وكان يأمل في أواسط عام ١٩٧٠ أن يتوفر الحلّ ، إلا أنه فقد اهتمامه في ايجاد الحل في النصف الثاني من ذلك العام ، ورأى أن الأمن والنظام هما المطلبان الوحيدان اللذان لا بد ان يتحققا بأي ثمن. والحقيقة أن الملك ظل منفتحاً على استعراض كل

الامكانيات ما عدا وقوع الحرب الأهلية ، ولكن لم تنجح أية محاولة في ذلك الاتجاه .

* * *

بعد أن هدأت الأحداث وانتقل المسلحون من الفدائيين الى جرش ، التقيت مع كمال ناصر الذي كان يسمع وجهات نظر بعض اصدقائه . وقلت له رأيي في أن تواجد الفدائيين في جرش لا يمكن أن يستمر ، وذلك بالرغم من عواطف المواطنين التي كانت الى جانبهم بعد أن رحلوا من عمان . والحقيقة أنه حتى أثناء حرب ايلول كانت نسبة عالية من المواطنين متعاطفة مع الفدائيين الذين أصبحوا مظهراً من مظاهر الحياة في مدينة عمان . وأذكر يوم مرّوا في الشاحنات كان الجوّ قاتماً مغبّراً ، وشاهدت زوجتي الايرلندية التي كانت قد أصيبت في أحداث أيلول نتيجة لأحد الانفجارات ، تتطلع من النافذة باكية وتردد أن عمان تودع أبناءها .

قلت لكمال ناصر بأن تلك الفترة تستدعي وقفة لانقاذ ما يمكن إنقاذه من نفوس وأجساد الفدائيين . وأن ابتعادهم عن الاردن ، وربما عن المنطقة العربية كلها هو الجواب على ذلك الوضع . فهناك دول كثيرة يستطيع الفدائيون أن يقضوا فيها فترات من التدريب على القتال والتثقيف السياسي والتأهيل النفسي ، ريثما تنجلي الأمور . ولقد أثبتت ثلاثة أعوام من العمل ، أن طبيعة العمل الفدائي نفسه تقتضي بالضرورة الابتعاد عن حدود فلسطين . فلا الدول المواجهة تسمح لهم بالدخول من أراضيها ، وبالتالي تعرض تلك الدول لاعتداءات اسرائيلية لا تستطيع مواجهتها ، والدخول الى الأراضي الفلسطينية مستحيل من مناطق بعيدة . كما أن المجال يتسع لظهور المقاومة المسلحة وغير المسلحة من الأرض الفلسطينية نفسها . وكان جواب كمال ناصر: هكذا يتكلم الخَوَنَة . ولكن بعد فترة من الزمن ، عقدت جلسة في بيتي حضرها السيد هاني الحسن ، الذي كان قادراً على استيعاب مضاعفات تواجد الفدائيين في جرش ، وتقدم بالمقترحات التي يمكن أن تسهم في ايقاف النزيف ومنع المزيد من الأحداث التي عادت للانفجار .

أعلن وصفي التل بعد أحداث جرش إنتهاء الوجود الفدائي المسلح ، واستقبل عدداً كبيراً من مختلف الفئات للتباحث في قواعد العمل

السياسي ، والسير بالبلاد على طريق تهدئة الأمور . وقد اختلفت الاجتهادات كعادتها في حقيقة نوايا وصفي التل ، حتى قيل بأنه لم يكن متحمساً كثيراً لفكرة الاتحاد الوطني التي اقترحها بعض أصدقائه وعمل على توضيحها وتنفيذها بالدرجة الأولى المرحوم ابراهيم الحباشنة ، ولكن وصفي لم يكن مقتنعاً بالصيغة النهائية للاتحاد الوطني ، وقتل قبل ان يأخذ الاتحاد شكله القانوني . وقد عمد وصفي الى استقطاب عدد من المثقفين في تنظيمات وصيغ مختلفة : كتأليف لجان استشارية لبعض الوزارات ، وعقد اللقاءات في كل المناسبات الممكنة . وجاءني السيد محمد الدباس مع مجموعة من الاقتراحات ، منها لجنة استشارية لوزارة الصحة ، وضع لائحة بأسماء اعضائها شملت بعض الفلسطينيين كالدكتور عبد السلام قمحاوي .

ومن أهم اللقاءات التي اشترك فيها ، كانت ندوة في نادي الاردن ، انتهت الى سجال طويل بين وصفي التل والاستاذ ابراهيم بكر الذي كان عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والناطق الرسمي لها وأحد أهم قيادييها . وكان أن اختتم وصفي النقاش بالقول « لو كنت في موقع ابراهيم بكر لتحدثت كما يتحدث هو والعكس هو الصحيح » . وباعتقادي فإن تلك العبارة تلخص فلسفة وصفي التل الذي اعتقد ومارس فن الممكن في العمل السياسي وكان بارعاً فيه .

وفي لقاء آخر عقده في بيته لمجموعة من الشباب الأردنيين الذين فكروا في تكوين الاتحاد الوطني الديمقراطي ، انتهى النقاش أيضاً الى أنه يحق للأردنيين أن يتألموا من التجاوزات العربية والفلسطينية دون أن يكون لهم حق تكوين تنظيم عقائدي خاص بهم ، اذ ليس للاردنيين قضية مقدسة ، وانما قضيتهم هي مسألة استيعابهم في العمل القومي دون أن يكونوا في قفص الاتهام . ولكن بعض المقربين من وصفي التل اندفعوا بالاتجاه المتطرف للتعبير عن تلك المعادلة ، وساروا بها مع آخرين في الاتجاه المتطرف بعد مقتله .

وأما بقية الحركات السياسية فقد وجدت الوقت المناسب لتصفية حسابات خلافاتها وحسابات الأرباح والخسائر على الأصعدة الأخرى بالنسبة للذين رأوا في فترة التواجد الفدائي الفرص لتحقيق الطموحات المختلفة . وكان من الأمور البارزة ما حدث للشيوعيين الذين خاضوا

معركة داخل صفوفهم لمراجعة حصيلة مسيرتهم مع العمل الفدائي . وبعد أن عقدوا مؤتمرهم التقليدي تبين أن عدداً منهم أدان تلك التجربة ، وربما كان يجمع ذلك العدد أفكار ونشاطات تراكمت عبر عدد من السنوات ، فانشقوا عن اللجنة المركزية بعد أن ترشحوا ونجح عدد منهم لعضويتها ، وشكلوا حزباً شيوعياً جديداً سمي بالكادر اللينيني ، وبدأوا عملية طويلة من الصراع مع الحزب لإثبات الوجود . إلا أن الحزب الرسمي رمى بكل ثقله مع منظمة « فتح » ولا يزال حليفاً لها يندر أن يخالف أفكارها ومخططاتها وتحالفاتها . ثم عاد المنشقون بدعم من البعثيين المؤيدين للعراق الى الدخول في المجلس الفلسطيني بعد أن دعمتهم سوريا واتباعها في الاردن على أثر تأييدهم للسياسة السورية في لبنان بينما شجبها الحزب الشيوعي الرسمي وأتباع العراق .

اكتفى البعثيون بطرفيهم بتأييد سوريا والعراق ، بعضهم سافر الى أحد القطرين ، والبعض الآخر ابتعد عن العمل السياسي ، وانصرف آخرون الى تقليص النشاط والتنظيم الى الحدود الدنيا التي تتيح لهم تجنب الصعوبات . وما لبث ان وقع مؤيدو سوريا في مشكلة جديدة عندما قام الرئيس حافظ الأسد بحركته التي قادته الى السلطة ، وادت بمعظم الآخرين الى مغادرة سوريا او دخول السجن والابتعاد عن العمل السياسي . وقد حاول مؤيدو صلاح جديد الابقاء على نوع من الاتصال ، كما انتقل بعضهم الى تنظيمات البعثيين العراقيين . ومع مرور الزمن فان فريقاً من مؤيدي صلاح جديد عادوا فعملوا مع حافظ الأسد كمؤيدين . وعلى كل حال فقد تناقص عدد البعثيين الملتزمين تنظيمياً بالتدريج ، واقتصر دورهم على تأييد المواقف الرسمية للعراق أو سوريا والحصول على الدعم الاعلامي والمالي وربما تسهيل دخول السلاح الى الأردن إذا لزم الأمر .

وأما بعض أطراف المقاومة فقد حاولت الاحتفاظ بتواجد سياسي بين الفلسطينيين ، واستمر نفوذ منظمة « فتح » قوياً ، بينما كان للدكتور جورج حبش نصيب محدود . وفي نفس الوقت فقد حاول السيد نايف حواتمة استكمال نوع من النظرة السياسية المتميزة واستطاع استقطاب بعض الاردنيين في طرحه للجبهة الديمقراطية كبديل للعمل الشيوعي في الأردن . وتشكلت هنا وهناك مجموعات تعمل بصورة سرية . ويمكن

القول بأن تلك الفئات اعتمدت ولا تزال على أنواع الدعم من خارج حدود البـلاد . وربما كان الحزب الشيوعي هو المؤسسة السياسية الوحيدة التي اعتمـدت على سمعة الاتحاد السوفياتي في المنطقة العربية وعلى رصيد نضاله السياسي السابق ، فاستمر الشيوعيون اكثر تماسكاً من غيرهم .

* * *

في شهـر ايلول من عام ١٩٧١ وجه الملك حسين دعوة الى عدد من المواطنين لحضور اجتماع في القصر للتباحث في تشكيل الاتحاد الوطني . وقد أيدت تلك الدعوة دون التشاور مع أحد ، وكنت قد كتبت قبل ذلك ببضعـة أسـابيع مقالاً دعوت فيه الى عقد مؤتمر شعبي موسّع ، كما اشتـركت في محـاولة اقـامـة تنـظيم سيـاسي باسم الاتحـاد الوطني الديمقراطي . وعندما وصلنا الى مرحلة الاعلان عن قيام ذلك التنظيم الذي اشتركت في صياغته النهائية وصياغة بيان إعلانه مجموعة كبيرة من الفلسـطينيـين والأردنيين ، أبلغني الدكتور قاسم الريماوي الذي اشتـرك معنـا أيضـاً ، بأن وصفي التل يحذر من هذه الخطوة وربما تعـرضنـا بسببهـا للملاحقة . ونصح الدكتور الريماوي بعقد جلسة لجميـع المشتـركين لابلاغهم ذلك .. والحقيقة أن تلك الحادثة بالذات كشفت جوانب لم أكن أعرف عنها الكثير . إذ أن بعض الذين ايدوا تلك المحاولة ظنوا أن وصفي التل يقف وراءها وبأن هناك تنسيقاً فعلياً بيني وبين رئيس الوزراء . وعلى كل حال فبعد أن تبين معارضة وصفي للأمر ، فقد معظم الشباب حماسهم ، واكتفى الباقون بعقد بضع لقاءات أيام الأحد وسميت تلك اللقاءات بندوة الأحد التي توقفت بعد ذلك بفترة من الزمن .

تشكلت اللجنـة التحضـيريـة للاتحاد الوطني الذي دعا إليه الملك حسين . وبالرغم من نصيحة عدد من الاصدقاء لي بعدم المشاركة ، فقد أقـدمت على الاشتـراك بتلك اللجنة ايمانا مني بوجود حدّ معقول من امكانية نجاح التجربة . وبالرغم من المرض الذي تعرضت له فقد بذلت جهوداً كبيرة ، وكنت مقتنعاً بأن مثل هذا التحرك سيفتح المجال للاتصال المشروع بالمواطنين لتوضيح أهمية وضع البلاد على الطريق الصحيح سواء بالنسبـة للعـلاقات العربية ودور الأردن في القضية الفلسطينية

وبنـاء المؤسسات الديمقراطية ، أو الانتباه الى نظافة وكفاءة الأجهزة الاداريـة . ومرّت فترة قصيرة تناقص فيها الاعتقاد بأن المقصود من الاتحاد الوطني هو قريب كثيراً أو قليلاً من هذه الأفكار . ولعل المقصود لم يتعـدَّ تجميع عددٍ من المواطنين لملء الفراغ الذي عانته البلاد بعد أحداث ايلول وجرش . وكنت أحسّ بنزق بعض الذين اشتركت معهم بالجـولات على القرى والتجمعات في محافظة البلقاء ، كما أن البعض الآخـر فضّـل الاشتـراك الشكلي فقط خوفاً من الاصطدام مع الرأي الرسمي ، أو جهـلاً بحقيقة الرأي الرسمي . وظل الأمر كذلك الى يوم عقدت جلسة في الأغوار ، تحدثت فيها عن حقيقة الطموحات وراء مثل ذلك التحـرك . وبينما كنت أجد التجاوب من المستمعين ، كنت ألاحظ التضايق عند بعض الزملاء ، وقاطعني المضيف وهو من شيوخ قبائل العدوان ، طالباً إلي التوقف عن الكلام ، كونه رئيساً لذلك الاجتماع . وعند ذلك فقدت كل القناعة في أن ينتج عن الاتحاد الوطني عمل جدّي ، وقاطعت الاتحاد بالرغم من الضغوطات التي تعرضت إليها .

زارني وزيـر الداخليـة المـرحـوم ابراهيم الحباشنة ، وابلغني عن الشكوى التي قدمت ضدي الى القصر والى رئيس الحكومة . فكان ذلك اللقـاء مناسبة للحديث الصريح حول فكرة الاتحاد الوطني ، وأخبرت الوزير بعدم رغبتي بالاستمرار على كل حال . ثم زارني مرة أخرى يرافقه بعض القياديين من الاتحاد الوطني ، وكان الحديث يتراوح بين الترغيب والتخويف ، لكنني بقيت مصرّاً على الابتعاد عن تلك التجربة . وبعد أيام قليلة التقيت برئيس الحكومة فلم أجد لديه الحماس أو النظرة الجدية للاتحـاد الوطني . وأثـرت معه موضوع المعارضة السياسية الجدية ، فقال ان هذا الموضوع سابق لأوانه ، وأنكر أهمية الفئات السياسية التي تدعي المعارضة . واتفقنا على عقد لقاء شامل بعد عودته من القاهرة ، لمواصلة الكـلام حول ذلك المـوضـوع ، ولكنه عاد الى الأردن قتيلاً . وواصلت حكـومـة السيـد أحمـد اللوزي ترتيبـات الاتحاد الوطني ، وانتخاب اللجنة التنفيذية له . وكان عدد من أصدقائي أعضاء في تلك اللجنة التنفيذية التي حاولت أن تكون الأطار الأوسع للحكومة ، وأن تسـاهم في الحيـاة السياسية اضافة الى مجلس النواب . ولكن بريق الاتحاد الوطني تضاءل تدريجياً الى أن جاءت حكومة السيد زيد الرفاعي

فاختارت عدداً من أعضاء اللجنة التنفيذية في المراكز الوزارية ، وجمّدت دور الباقين فيها الى أن صدر قانون بالغاء الاتحاد الوطني واغلاق مكاتبه .

* * *

كان وصفي التـل يمثـل الشرق أردنيـين الى حدٍّ كبـير بالرغم من الخـلافـات في وجهـات النـظر أو التحفـظات على افكاره وممارساته . والحقيقـة أن معـظم الشرق أردنيين كانوا يرتاحون إلى وصفي . ومن القصص الطريفـة التي عكست بعض جوانب تفكيره ، أنه عندما عاد فريق من الشيوعيين الى البلاد من الخارج ، حجزت جوازات سفرهـم . وبعد أيام ذهب عدد من القياديين الشيوعيين لمقابلته في مكتبه ، فأمر حالاً باعـادة جوازات سفـر الشيـوعيـين الشرق اردنيين فقط ،وعندما إحتجـوا على ذلك أجـابهم بأن هؤلاء هم « شيوعيوننا » ، ويحق لهم الاحتفاظ بجوازاتهم ، وأما الآخرون فلهم حديث آخر . ولا يزال أحد كبار القياديين الشيوعيين يذكر لي بين الحين والآخر ، بأن تلك الحادثة قد وضعت الاسفين الاقليمي الأول في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي .

بعد بضعة أسابيع طرح الاستاذ حمد الفرحان فكرة أن أهل الضفة الشرقية الأصليين قد تعرضوا لتجاوزات متكررة ، بدأت في الفترة التي تحولت فيها الثورة العربية الكبرى إلى نظام حكم ، ثم عادت وتجددت عنـدمـا تواجـدت المقـاومة على الارض الأردنية . كذلك فان الحركات السياسية على الساحة العربية قد استجاب الأردنيون لها ، ولكنهم لم يعـطوا الدور الكـافي للمساهمة بها كونهم أردنيين، بينما ظلّت الهوية القطرية مقبولة في البلدان العربية الأخرى .. والحقيقة أن الأفكار التي طرحهـا الاستـاذ حمـد الفرحان ، قد وجدت تجاوباً واسعاً جداً عند الأردنيـين على اختـلاف اتجاهاتهم السياسية ، عقائدية كانت أم غير عقائدية . ولكن الفكرة بدأت بالضعف لأسباب كثيرة ، ربما كان أهمها الطريقة التي اتبعها الاستاذ حمد واصدقاءه في التعبير عن ذلك التيار بشكل برنامج عمل سياسي ، وربما في اختيار القائمين على وضع تلك البرامج .

ولقد سبق لبعض الشباب أن تحدث في هذا الموضوع لبضع سنوات خلت ، وكـان الدكتـور سعيـد التـل قد طرح تلك الافكـار في أواخـر

الستينات ، وكان يعتقد ان على الشرق أردنيين ان يشكلوا لهم تنظيماً سياسياً يحدد دورهم وعلاقاتهم مع المقاومة التي لا بد ان تستوعب كل الفلسطينيين ، كما يحدد دور الأردنيين في التعامل مع الحكم ومع القضايا الوطنية والقومية . وزارني الدكتور سعيد لأول مرة في أوائل عام ١٩٧٠ عندما كان الرأي يتجه لتكوين لجنة المتابعة الوطنية والمؤتمر الشعبي ، ولم اقتنع كثيراً بوجهة نظره بالرغم من وجاهتها . ثم اشترك الدكتور سعيد في المحاولة لتشكيل الاتحاد الوطني الديمقراطي ، واستمر بعد فشل تلك المحاولة في لقاءات سميت بندوة الأحد ، اذ كانت تلك اللقاءات تتم كل يوم أحد ، ثم حدث التباعد عندما استمر الدكتور سعيد في اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني ، الى أن جاءني في أواخر عام ١٩٧٤ ، ليبلغني رغبة الاستاذ حمد الفرحان عقد لقاء بينه وبيني ، وتم ذلك اللقاء بوجود الدكتور سعيد التل والمهندس علي سحيمات وآخرين . فكان الخلاف واضحاً بين الفرحان والتل حول تقييم دور الملك والجيش . وبعد ان غادر الجميع انعقد الاجتماع المغلق بحضور احمد الفرحان وعلي سحيمات فقط ، وجرى حديث طويل حول موضوع التنظيم للشرق اردنيين ، فعرض الاستاذ حمد أن يبدأ تشكيل قيادة الحركة الوطنية الاردنية من سبعة أشخاص على أن يكون ثلاثتنا بينهم، وقد اعتذرت عن ذلك لسبب رئيسي أبديته وهو أنني كنت في قيادة تجمع البعثيين ، بالاضافة الى تحفظات أخرى اهمها عدم قبول فلسطينيين في ذلك التنظيم .

سار الاستاذ حمد الفرحان وأصدقاءه شوطاً في العمل ، وبارك تحركهم السيد ياسر عرفات ، لأن فريقاً من الفلسطينيين في المقاومة رأى أنه لا يمكنه التحدث مع الأردنيين إلا من خلال مؤسسة يقيمونها ، إذ أن الملك حسين هو الناطق باسم الأردنيين في غياب مثل تلك المؤسسة ، كما أن كل الفلسطينيين من أفراد وأحزاب يعملون من خلال منظمة التحرير . وقد رأى المرحوم شفيق رشيدات أن هناك وجهة نظر في مثل هذا التحليل ، فأيد حركة حمد الفرحان كما أن الأخير كان يؤكد انتماء الرشيدات الى تلك الحركة . وبعد فترة قصيرة من النشاط المكثف ، تشكلت حكومة السيد زيد الرفاعي الذي عيّن في وزارته بعض أركان الحركة ، وجاء السيد مضر بدران فعيّن آخرين منهم . وإنضم كثيرون

الى الاستاذ حمد الفرحان لفترات قصيرة بين الحين والآخر الى أن تلاشت الحركة في عام ١٩٨٠ ، ولكن الاستاذ حمد بقي واحداً من السياسيين الذين يبدون آراءهم بين الحين والآخر بالقضايا العامة من سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية ، وانضم الى الحركة التي قامت على أثر اعتداء اسرائيل على لبنان ، ومن خلالها طرح أهمية قيام التنظيم السياسي في الأردن ، وتحولت تلك الحركة فيما بعد الى ما سُمي بالأمانة العامة للقوى الشعبية والنقابية والمهنية .

* * *

في أواسط عام ١٩٧٣ اقترح بعض البعثيين قيام تجمع لهم في الأردن يبتعد قدر الامكان عن الصراعات بين البعثيين في سوريا والعراق . واشترك بذلك التجمع ما يقارب الأربعين شخصاً وأيدهم آخرون . وقد كلفوا لجنة مؤقتة لوضع الميثاق وبرنامج العمل ، فاتفقوا على أن يكون العمل علنياً يفتح أبوابه لجميع البعثيين في الأردن ويسعى الى اقامة جبهة وطنية ، ويساهم في إزالة الخلافات بين العراق وسوريا عن طريق عقد المؤتمر القومي الذي يضم جميع البعثيين ، ثم اعادة النظر بامكانية تنظيم الحزب في الأردن . وبعد الموافقة على ذلك البرنامج انتخبت قيادة من تسعة أشخاص ، وكلف ثلاثة آخرون كلجنة استشارية مهمتها ابداء ملاحظاتها على قرارات القيادة . وكان من الطبيعي أن ينضم لذلك التجمع عدد كبير من الملتزمين بالبعث في كل من العراق وسوريا ، وربما جهات أخرى غير حزبية .

لم يكن الدكتور منيف الرزاز عضو اللجنة الاستشارية مرتاحاً لتلك المحاولة ، إذ اعتقد أنه لم يعد هناك ما يربط البعثيين في الاردن ببعضهم البعض غير تاريخ سابق ، وأعلن أنه يعتبر نفسه قريباً في افكاره من الاستاذ ابراهيم بكر أكثر من قربه من أفكار أي بعثي في الأردن . والحقيقة أن تلك النقطة بالذات كانت الدافع الرئيسي عندي لقبول فكرة تجمع البعثيين إذ كان المهم في نظري هو البداية في أي عمل جماعي ، وان باستطاعة البعثيين الذين عرفوا بعضهم لمدة ربع قرن من الزمن ، العمل بحدود معقولة من الثقة المتبادلة . كما انني اعتقدت بأن العمل السياسي المحلي ، لا بدَّ وأن يظل مرتبطاً بالمظلة القومية من التفكير

والتخطيط والعلاقات . وكان حزب البعث يوفر مثل ذلك التوجه الأساسي عند البعثيين .

وأما بالنسبة للجبهة الوطنية فقد كان الدكتور منيف الرزاز ، يعتقد ان التجربة السياسية في الاردن قد اثبتت عدم جدوى تك الجبهة إلا في حالات المعارك الوطنية والقومية المصيرية . واعتقد الرزاز ان الوسيلة الوحيدة الممكنة للعمل المشترك بين مختلف الفئات السياسية ، هي في اقامة التحالفات الموقتة حول موضوع محدد ، ينتهي التحالف مع انتهاء ذلك الموضوع . وبالرغم من تعلقي مع الآخرين بشعار الجبهة الوطنية ، فانني إذ أنظر اليوم الى التجربة السياسية الاردنية خلال الستين عاماً المنصرمة ، استطيع القول بأن رأي الدكتور الرزاز كان في محلّه .. فمنذ بداية تكوين الكيان الوطني الأردني كانت المؤتمرات الوطنية تعقد لدراسة وتحديد علاقات أهالي البلاد بالنظام الجديد والاشخاص غير الاردنيين الذين جاؤوا مع الأمير عبد الله وبالعلاقات مع بريطانيا والمنطقة السورية والعربية . ولكن عندما تطورت الحياة السياسية ودخلت الأحزاب العقائدية الى البلاد طرحت فكرة الجبهة الوطنية كوسيلة لتحالف الحركات اليسارية ضد التقليديين ، ومن أجل الحصول على المزيد من المقاعد في مجالس النواب . واتخذت فكرة الجبهة الوطنية هالة خاصة في الضفة الغربية ، عندما طرحها الشيوعيون بعد عام ١٩٤٨ ، وكان من الطبيعي أن تكون الفكرة مقبولة خاصة بعد النكبة في فلسطين . ولقد استمر الشيوعيون بطرح فكرة الجبهة الوطنية ، ولكن على أساس برامج يصفونها ويتقبّلها الآخرون .

بالاضافة الى ذلك توصل البعثيون الى صيغة الجبهة الوطنية على أساس أن يكون محورها الحزب القائد . فاعتقد البعثيون التابعون للعراق بحقهم في المطالبة بوضع مماثل في الاردن ، وكأنهم يمارسون السلطة فعلاً . وعلى كل حال فقد أظهروا تأييدهم الشكلي لتجمع البعثيين في الاردن ولقيام الجبهة الوطنية ، بينما ماطلوا في المواقف وانتظروا الفرصة المواتية لتعطيل المحاولتين . واذكر أنه بعد عودتي مع السيد محمود المعايطة من مقابلة الاستاذ ميشيل عفلق في بيروت في أواخر عام ١٩٧٣ ، كثّف البعثيون نشاطهم . وكان الاستاذ ميشيل عفلق قد ابلغنا رضاه عن محاولة اقامة تجمع البعثيين ، وركز اهتمامه على ضرورة

العمل السياسي العلني وقيام الجبهة الوطنية . كما وكان الاستاذ ميشيل يعتقد بأن نجاح تجمع البعثيين في الاردن ، ونجاح العمل السياسي بشكل عام ، قد يكون عاملاً مفيداً ومؤثراً لتصحيح الأوضاع في سوريا والعراق ، عن طريق عقد المؤتمر القومي لحزب البعث .

بعد عودتنا من بيروت والتحدث للبعثيين المؤيدين والتابعين للعراق ، ابدوا لنا عدم ارتياحهم لرأي الاستاذ ميشيل عفلق ، بل ذهبوا الى حدّ القول بأن رأيه لا يمثل أحداً الا شخصه . وانطلق بعد ذلك البعثيون وموظفو السفارة العراقية في تجنيد بعض السياسيين لافشال قيام الجبهة الوطنية . وتبين فيما بعد أن الحكم في العراق لم يكن راغباً في تحمل أية مسؤوليات على الساحة الأردنية كجزء من سياسة الابتعاد بشكل عام عن مسرح السياسة العربية وتوجيه كل الجهود لتوطيد أركان الحكم في العراق ومواجهة مشاكله الاقتصادية والأمنية الداخلية والخارجية . وفضل العراقيون أن يكون تواجدهم الحزبي على الساحة الأردنية بطريقة يستطيعون معها استخدام التنظيم لتنفيذ ما يرون تنفيذه في الأردن ، وفي هذه الحالة رفضوا قبول أي وجود لحزب قوي أو مستقل عنهم . وانسجاماً مع مثل ذلك التوجّه ، تمت تهيئة الجو المناسب لاستبعاد كل البعثيين الذين يؤيدونهم والذين يمكن أن يمارسوا نوعاً من المواقف المستقلة عن حرفية السياسة العراقية .

جمد وضع تجمع البعثيين في الأردن بعد فشل المساعي لاعلان الجبهة الوطنية ، وعاد البعثيون التابعون للعراق وسوريا للعمل على اضعاف التجمع ، فتوقف عن العمل الجدي ، ورأى القائمون عليه غضّ النظر عن الموضوع كلياً في اوائل عام ١٩٧٥ . لكن جميع الاطراف تقريباً استمرت في التحدث عن الجبهة الوطنية كشعار ترتاح له الأذن لأول وهلة ، بينما المقصود بذلك الشعار محاولة تجميع بعض الفئات والأفراد حول برنامج تطرحه الفئة التي تنادي بالجبهة الوطنية . فالشيوعيون في الأردن ، بما فيهم الكادر اللينيني يذكرون ذلك في كل مجال ويكتبون عنه في كل نشرة من نشراتهم ، ولكنهم يقرنون الدعوة للجبهة ببرنامج عمل طويل الأمد ، حول قضايا الساعة ، ويختارون الفئات التي توافقهم في الرأي أو يتحالفون معها . وكذلك كان البعثيون ومختلف أطراف المقاومة . وقد احتضن بعثيو العراق المنشقين عن الحزب الشيوعي لفترة

طويلة ، ورأى هؤلاء فائـدة من ذلك الاحتضـان لا سيما وان سليمان النابلسي والأوساط السياسية بشكل عام لم تكن راغبة بالتعاون معهم . وكـذلك فان المقاومة بقيت على صداقتها مع الحزب الشيوعي الرسمي الذي كان يرمز إلى الاتجاه المؤيد للكفاح المسلّح . وفي نفس الوقت سعى الشيوعيون المنشقون الى توسيع اتصالاتهم مع الشيوعيين السابقين ، وعمدوا الى اتخاذ المواقف المعاكسة للحزب الشيوعي الرسمي ، والتي تؤمّن لهم صداقـات جديـدة في كل منـاسبـة . وعندما دخلت القوات السـوريـة مثلاً الى لبنان ، شجب الشيوعيون الرسميون ذلك الموقف تمشيـاً مع مواقف منـظمة « فتح » ، فاتخذ اللينينيون موقف التأييد لسوريا فكسبوا بذلك صداقة « الصاعقة » وأتباع سوريا ، وكان ذلك الموقف طريقهم الى دخول المجلس الوطني الفلسطيني ولجانه جنباً الى جنب مع الشيوعيين الرسميين الذين تمتعوا بذلك الوضع لمدة طويلة .

* * *

اثر الاعتداءات الاسرائيلية على جنوب لبنان تحركت الساحة الشعبية في الأردن من جديـد ، فتداعت الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية وحثت على نوع من النشاط الشعبي . وبعد ذلك دعا رؤساء النقابات المهنية الى اجتماع حضره ما يقارب المائة والخمسين شخصاً ، انتخبوا لجنـة من حوالي اربعين شخصاً من الحاضرين وغيرهم سميت بلجنة المساندة للبنان والفلسطينيين في معركة الجنوب . وبعد فترة من النشاط العادي رأى بعض المشتركين انتخاب أمانة عامة لمتابعة ذلك النشاط ، ولمقابلة الملك حسين للتباحث في العمل السياسي بشكل عام . وبعد تلك المقابلة ، دعيت اللجنة الموسعة لسماع نتائج الحديث ، وفوجيء بعض الحاضرين بمحاولة اعتبار تلك اللجنة تنظيماً سياسياً جبهوياً دائماً . وبعد مناقشة طويلة لأحد أعضاء الكادر اللينيني الذي تحدث عن الخلل في تلك المحاولة ، ومخالفتها لقواعد التنظيم السياسي ، تم الاتفاق على الاكتفاء بما قامت اللجنة من أجله . ومع ذلك فقد استمر أعضاء الأمانة العـامـة بتحـويلها الى تنظيم سياسي ، وبطبيعة الحال تخلّى الإخوان المسلمون عن مشاركتهم في اللجنة . واعتبر الباقون أنفسهم جبهة وطنية جديـدة تحمـل اسم القـوى الشعبية والمهنية والنقابية ، انضم اليها الشيـوعيـون والبعثيـون بطرفيهم وممثلون عن بعض اطراف المقاومة

والشخصيات المستقلة . وقد جرى نقاش طويل بين هذه القوى من جهة ، والحكومة الأردنية من جهة اخرى، حول شرعية ذلك التنظيم وفكرة أن تتمثل فيه فئات تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية . والحقيقة أن ذلك التنظيم تعامل مع التحركات السياسية خارج البلاد ، بحضور المؤتمرات الشعبية في دول عربية واجنبية ، ولكن افراده لم يتفقوا فيما بينهم على أية برامج أو مواقف سياسية سواء داخل الأردن أو خارجه . واكتفى أعضاء الأمانة العامة من فئات سياسية ومستقلين بالموقع المريح الذي يميزهم والذي لا يجمع بينهم سوى السلبية تجاه الحكم القائم في الاردن ومؤسساته المختلفة .

اتضح ضعف الامانة العامة في مناسبات كثيرة ، وعلى سبيل المثال لم تستطع توحيد وجهات نظرها حول انتخابات النقابات المهنية والعمالية التي تعامل معها السياسيون خلال السبعينات كمؤسسات سياسية وليس كتجمعات مهنية واقتصادية واجتماعية . وقد كان ذلك على حساب الوظائف الأساسية لتلك النقابات . على أن الشيوعيين حققوا بعض المكاسب من خلال النقابات العمالية ، بحيث استطاعوا استقطاب الاعضاء منتهزين الحالة الذهنية للدولة التي حرصت على مسايرة التطور الحضاري والحفاظ على التوازن الاجتماعي في البلاد وعلى القوى العاملة التي تتعرض لمختلف الاغراءات السياسية عن طريق الهجرة الى مناطق توفر لها إمكانات مادية أفضل .

ففي عام ١٩٧٩ كان الشيوعيون وبعض اطراف المقاومة في جانب ، بينما كان البعثيون المؤيدون للعراق والإخوان المسلمون متحالفين مع منظمة « فتح » في انتخابات نقابة الأطباء ، وأما في نقابة المحامين فقد كان الشيوعيون الى جانب منظمة « فتح » ، فيما كان البعثيون في جهة أخرى . ولقد وصل الصراع السياسي الى قمته في انتخابات المهندسين عام ١٩٨٠ ، حيث تحالف الاخوان المسلمون ومنظمة « فتح » وبعثيو العراق ، أما الشيوعيون والمستقلون فقد فازوا على ذلك التحالف بانتخاب قائمة مؤتلفة من المهندسين اليساريين غير الملتزمين تنظيمياً . ولقد طرحت تلك الانتخابات عدداً من الأسئلة ، كان أهمها مدى الحكمة في أن يكون لأعضاء ومؤيدي أطراف المقاومة، ولا سيما « فتح » ، حق النشاط السياسي كأي حزب سياسي آخر يتواجد في الأردن . لا سيما وأن



قواعدهم الرئيسية في الأردن كانت بين الفلسطينيين . وأخيراً فان انقسام الشيوعيين كان دائماً نقطة ضعفهم في مواجهة أية قضية أو اتخاذ أي موقف .

بعد قيام الحرب العراقية ـ الايرانية بفترة قصيرة زارني سفير احدى الدول الاشتراكية ، وأخبرني بأن دولته تتفهم الموقف العراقي ، ولم يكن مستغرباً أن يتخذ الشيوعيون في الأردن موقفاً سلبياً . فقد اجتمعت بعد أيام قليلة بأحد كبار القياديين الشيوعيين الذي ابدى لي تحفظاته على سياسة العراق ، إلا أنه أبدى تفهمه للأسباب التي دفعت بالعراق لخوض تلك الحرب . كذلك فقد اعتبر ان لحركة الخميني جوانب سلبية رغم أنها استطاعت التخلّص من عهد الشاه بشكل نهائي . وذكر ان حزب توده الايراني في مكاتباته للشيوعيين الأردنيين كان يعتقد بأن عهد الخميني سيفتح مجالاً واسعاً لهم لتوسيع قواعد تأييدهم ، كما أن معاداته للأميركيين تشكل ركيزة جيدة للسياسة الايرانية في المستقبل . وصدف أن جاءت زيارة القائد الشيوعي لي بعد الاعلان عن الحشود السورية على حدود الأردن ، فأعلن موقفاً مضاداً لهذا الاجراء ، وتحمّس لارسال برقية للرئيس حافظ الأسد يحتج فيها على ذلك الاجراء . ومثل هذا الموقف يؤكد استقلالية الحزب الشيوعي في الأردن ، وباعتقادي فإنه المنظمة العقائدية الوحيدة ، التي تتمتع بالمواصفات المعقولة للعمل السياسي بالرغم من سرّيته ومحدودية نطاقات عمله .

بعد حرب العراق مع إيران انصرف البعثيون المؤيدون للحكم العراقي الى تجميع الناس لتأييد ذلك الموقف . وبالرغم من مبادرة الملك حسين السريعة للوقوف الى جانب العراق ، إلا أن الأكثرية الساحقة من الفلسطينيين لم تؤيد العراق لأسباب عديدة ، ربما كان أهمها الحالة الذهنية التي وصلت اليها القيادات الفلسطينية ، والتي قادت الشعب الفلسطيني الى الاعتقاد بأن قضيتهم ليست رئيسية فحسب ، بل هي القضية الوحيدة . وأن ايران إذ دخلت دائرة التأييد لهم ، فقد اعتبروها كأي قطر عربي أو غير عربي ، وفقدوا بالتدريج إمكانية تمييز العلاقات القومية مع القضية الفلسطينية عن غيرها من العلاقات . يضاف الى ذلك طبعاً العلاقات الحساسة بين قيادة « فتح » من جهة والأردن والعراق من جهة أخرى ، وما تراكم من أحداث وشكوك بين الجهتين خلال

السبعينات . كذلك فان نسبة عالية من الأردنيين كانوا غير متحمسين لتأييد العراق ، أو على الأقل لقرار الحرب ضد ايران ، وذلك بسبب تأثير الموجة الدينية بالدرجة الأولى والتأثر ببعض آراء السياسيين الآخرين . وقد شعر البعض الآخر ان طرح وجهة النظر المؤيدة للعراق في حربها مع ايـران ، والمـؤيـدة لموقف الاردن الرسمي بقيـادة الملك ، كان شيئـاً ضروريـاً . ولكن البعثيـين المـؤيـدين للعراق لم ينجحوا في تفهم تلك الدوافع ، بل أن فريقاً منهم أدانها ، إذ أن التقليد الذي يحافظون عليه هو الموقف السلبي من الحكم في الاردن . لذلك فقد عمدوا الى الخلط بين هذه الدوافع فأضافوا عوامل أخرى حاولوا أن يجروا الناس إليها ، من حيث النزاع القائم بين العراق وسورية ، والدعاية لنظام الحكم القائم في العـراق . وهكـذا فعندما حشدت سورية قواتها المسلحة على الحدود الأردنيـة ، حاول البعثيون التابعون للعراق ، فتح معركة شعبية ضد سوريـا ، فيمـا رأى البعض عدم ضرورتهـا ، إذ ان اسلوب معـالجة الحشود لا بدَّ أن يختلف عن اسلوب تأييد العراق في حربه ضد ايران .

***

بعد صدور قرارات مؤتمر الرباط ، عمت البلاد موجة من الحماس طالبت مراجعـة القواعد الأساسية للكيان الوطني الأردني . وكان من أبـرز المـطالب اجراء التعديلات اللازمة على الدستور كي يتاح اجراء انتخابات لمجلس نيابي في الضفة الشرقية . وكان ذلك المطلب مرتبطاً في محاولة اضفاء الصبغة الشرق اردنية على مختلف مؤسسات الحكم . وقـد تشكلت لجنة ملكية للنظر في هذا الموضوع من مختلف جوانبه ، ورافق ابحـاث تلك اللجنـة طرح المنـاقشة حوله في مختلف المجالات كالأوسـاط السيـاسيـة والنـدوات في البيوت ووسائل الاعلام لا سيما الصحف . إلا أن الجـوانب المعقـدة من حيث طبيعـة تركيب الضفة الشرقية البشري ، وعلاقات الأردن حكومة وشعباً مع العمل الفلسطيني ، ومسؤوليات الدولة الأردنية في الضفة الغربية دولياً وقانونياً وادارياً ، اضافة الى علاقاته بآراء الدول العربية المعنية ، كل تلك الجوانب أبرزت الصعوبة الكبيرة في اتخاذ القرار ، وكان لا بدَّ من تأجيل البحث فيه ريثما تكون الصورة اكثر وضوحاً .

إلا أن بعض الشخصيات والفئات السياسية استمرت في رفع شعار

الديمقراطية البرلمانية ، رغم ان اكثرها لم يكن مؤمناً بذلك سواء من حيث الانتماء الفكري والتنظيمي أو من حيث التبعية . وقد ناقشت ذلك الأمر مع السيد علي الهنداوي الذي كان عضواً في تلك اللجنة الملكية ، وأبديت له تحفظاتي حول امكانية عودة الحياة البرلمانية للضفة الشرقية في ظل تلك الظروف ، ولكن السيد الهنداوي كان واحداً من كثيرين يعتقدون بأن مشكلة الممارسة البرلمانية هي المشكلة الرئيسية ، ولا يجوز أن يكون هناك أي سبب يمكن اعتباره عائقاً لها . وقد أبلغني الاستاذ ابراهيم بكر بأن جلسة عُقدت في القاهرة صرح فيها السيد ياسر عرفات بأن الانتخابات البرلمانية هي أمر اردني داخلي ، وربما تحبذ المقاومة اجراءها . ولكنني سمعت شيئاً مخالفاً من الاستاذ ياسر عمرو الذي حضر تلك الجلسة ، وانكر أن يكون موقف أبو عمار في تلك البساطة . ومنذ ذلك الوقت ، فقد أثبتت كل الأحداث والظروف ، أن مثل هذا الأمر لا يمكن معالجته بتلك البساطة فعلاً ، وأن موافقة منظمة التحرير العلنية ، واستعدادها لتقبّل كل ما يمكن أن يعنيه قيام مجلس النواب في الضفة الشرقية ، شيء ضروري جداً . على أن الملفت للنظر ان أكثر الناس إلحاحاً على موضوع الانتخابات النيابية في الضفة الشرقية ، هم الأكثر ارتباطاً سياسياً وتنظيمياً خارج حدود الأردن ، واقل الناس إيماناً باستمرارية الكيان الوطني الأردني ، كما أن أنظمة الحكم التي يرتبطون بها وبتنظيماتها لا تمارس الحياة البرلمانية بل تنعدم فيها المؤسسات التي توفر شيئاً من الحرية السياسية .

توقفت النقاشات بعد مرور أكثر من عام واقتنع المسؤولون بضرورة التفتيش عن وسائل أخرى لإنعاش الحياة السياسية ، تتلاءم مع مقتضيات الواقع الأردني من حيث تطوير الخط السياسي داخلياً وخارجياً، لكي يستطيع الأردن أن يؤمن امكانات التقدم والازدهار الاقتصادي والسياسي، وأن يلعب دوراً في السياسة العربية ومواجهة القضايا القومية الهامة . أما على الصعيد الشعبي فقد جرت محاولات لقيام تجمعات سياسية حول بعض الشخصيات المرموقة . وكان من بين تلك المحاولات ما اقتصر فقط على الشرق اردنيين . فبالإضافة إلى أصدقاء الأستاذ حمد الفرحان، حاول عدد من الأشخاص تأليف حزب سياسي باسم الجبهة الدستورية، يعتبر الشرق اردنيين أصحاب الحق السياسي

في البلاد ، ما دامت منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني أينما كان . وربما كان بعضهم قد بالغ في التعبير عن هذا الخط ، فاصطدموا ببعضهم البعض ، وتفرعت عنهم مجموعة اعتقدت الدوائر الأمنية بإمكانية تأثيرها على الأمن. ثم عادوا فانشقوا حول موضوع المجلس الوطني الاستشاري يوم وافق بعضهم على الفكرة والاشتراك بها ، بينما عارضها آخرون ، ومع مرور الزمن فقد تلاشت جهودهم .

في نفس الوقت التقى عدد آخر من الشباب المثقف حول السيد عاكف الفايز ، وكان بينهم الأردنيون كما كان من بينهم بعض الفلسطينيين الملتزمين بمواقع محددة في المقاومة والمجلس الوطني الفلسطيني . وكان حديثهم الرئيسي يتركّز على ضرورة عودة الحياة البرلمانية والحزبية الى البلاد ، بينما سعوا الى بناء جسور مع الدولة ومع المقاومة في نفس الوقت . وقد حاولوا كتابة افكارهم وبرامجهم فكانت تلك المحاولة سبباً في الخلافات حول الأفكار والبرامج وامكانية التحرك السياسي . وقد جمدت تلك المحاولة الى أن عاد فريق آخر مع السيد عاكف الفايز بالتقدم بطلب رسمي لانشاء حزب سياسي ، ولكن الحكومة لم توافق على ذلك الطلب . وكان السبب في عدم الموافقة ، الاعتقاد بأن موضوع العمل السياسي لا بدَّ وأن يبحث بشكل موسع وعميق للاتفاق على القواعد التي يمكن أن تكون أساساً له .

بالإضافة الى هاتين المحاولتين فقد تشكلت مجموعات حول شخصيات سياسية برزت في مسؤولية الحكم ومنهم رؤساء وزارات سابقين . واكتفت تلك المجموعات بالتشاور حول الأمور العامة ، ومعارضة الحكومة القائمة بهدف ان تكون بديلاً لها ، دون أن يكون هناك رؤية واضحة حول مفاهيم أو برامج محددة . وبالرغم من التركيز على شعار الديمقراطية والمشاركة عند معظم تلك الشخصيات والمجموعات ، إلا أنهم تطرقوا أيضا الى مواقف سياسية أردنية . ومن الملاحظ أن معظم أولئك الأشخاص سبق ان تسلموا مسؤوليات حكومية ، ولم يبذلوا الجهود للعمل على تنمية المؤسسات الديمقراطية أو تحقيق قواعد الحريات العامة . كما أن المواقف في السياسة الخارجية والداخلية كان منها ما يتحمل الملك مسؤولية اتخاذ القرار فيه ، فلا

يختلف مسؤول عن آخر في تمييز النفس بخط أو بآخر ، إلا بالمدى الذي يتيح لرئيس الوزراء أن يكون أكثر الناس من حيث امكانية سماع وجهة نظره . وأمـا بالنسبة إلى الأمور التي تترك للحكومة أن تبتّ بها ، فان الحكومات المتعاقبة على الأردن ومنذ مصرع وصفي التل ، لم تكن لها اجتهادات محدّدة ، وانما واجهت كل مسألة كما وردت واجتهدت حولها عند ورودها . وكانت الأجهزة الادارية في مختلف الوزارات والمؤسسات تقدّم القسط الأكبر في وضع السياسة التي تختص بكل منها .

إلا أننا نستطيع القول بأنه مع الانتهاء من النقاشات حول إعادة ترتيب أوضـاع الضفـة الشرقيـة بعـد مؤتمـر الربـاط ، وظهور شتى الاجتهـادات الفردية والجماعية للتفتيش عن المعادلات الممكنة ضمن واقع الحياة السياسية في الأردن وفي الوطن العربي ، فقد بدأت تظهر بعض البـوادر العمليـة لايجـاد الصيـغ الملائمة للمساهمة في الحياة العامة . وتهيأت في عام ١٩٧٦ الظروف لمراجعة بعض جوانب التجربة السياسية في الأردن ، واستخلاص القواعد الاساسية لبدايات جديدة ونظرة متطورة الى المستقبل . وقد شاءت الظروف والتوجه الشخصي أن أعود الى العمل السياسي من جديد في ربيع ذلك العام .

٩

على طريق جديدة



أصبحت القـاعدة الأولى التي رأيت ضرورة التمسّك بها في العمل السياسي ، هي الالتزام الدائم بالتشاور الجماعي . وكان لا بدَّ أن تتوفر قبـل ذلك كله تصـوّرات موحدة أو على الأقل متقاربة حول المواضيع الأساسية كالقناعات وأسلوب العمل . وعندما توفرّ لدي الاعتقاد بأن الديمقـراطيـة هي اساس المجتمع الأردني ، وان الارتباط القومي هو الأساس للعلاقات العربية ، فعلى هذا الأساس يمكن معالجة القضايا مهما كبرت أو صغرت . وأما من حيث الأسلوب فان العلنية في العمل السياسي هي الطريق الوحيد لمزاولته وللوصول الى النتائج الايجابية . إذ أن التجربة التي مرت على الأردن ، والواقع الذي يعايشه منذ أواسط السبعينات ، قد برهنت أن المطلوب هو الرأي الواضح والكلمة الصريحة حول كل ما يواجـه المـواطن من قضـايـا لها علاقة بمشاعره الوطنية وطموحاته الذاتية في الخبز والكرامة وربما في تحقيق الذات .

فالمـطلوب إذن مع معطيات الحياة السياسية عام ١٩٧٦ ، لم يكن تجميع عدد من المرتبطين بتنظيم سري سواء على طريقة الأحزاب السرية التقليـدية أم على ما نشأ عليها من تطويرات كالتنظيم الخيطي الذي يحقق المزيد من السرية . بل أن المطلوب قول الكلمة لكل الناس واعتبار المواطنين كلهم التنظيم الذي يسعى اليه الناشط في الحقل السياسي .

واذا نظرنا بشكل موضوعي للساحة الاردنية لوجدنا أنه لم يقم عليها وعلى امتداد ستين عاماً من الزمن عمل سياسي لجأ الى التنظيمات السرية الا بعد أن انجرفت مثل تلك المؤسسات السياسية وراء الدعوات للتغيير بوسائل العنف مدعومة من خارج البلاد ، وبعد قيام حالات خاصة من متـطلبـات الأمن على أثر أزمات دفعت الأحزاب والقيادات السياسية للعمل بسرية . وقد توفرت لي القناعة التامة بأن أية دعوة للعمل السري لا بدَّ وأن يكون لها غرض العنف ، أو التستر خوفاً على المصالح الذاتية . والأكثـر من ذلك كله لا بدَّ لهـذه الدعوة من ان تتعرض للاختراق من

مختلف الاطراف لمحاولة تخريبها أو تسخيرها . وهكذا فلا يمكن أن تتكون الحماية الحقيقية لطرح الرأي واختيار القيادات السياسية إلا في قول الكلمة العلنية وتحمل مسؤوليتها .

وكان من الطبيعي ان يبدأ الحوار حول كل هذه الأمور مع عدد من الذين قامت بينهم ثقة متبادلة سواء نتيجة المعرفة الشخصية او العمل المشترك لفترة طويلة من الوقت . كما أنه كان لا بد من الدخول في موضوع الحديث دون أية مقدمات ، وذلك لتشابه الأفكار الأساسية ، والتجربة الذاتية ، وبالتالي الوصول الى نفس الاستنتاجات . وهكذا فقد بدأ الحوار بالفعل بين ثلاثة أشخاص . وكانت الصعوبة الأولى في تحديد نظرة موحدة للعمل المشترك بين الأردنيين والفلسطينيين ، فقد أضاف مؤتمر الرباط عاملاً جديداً على الساحة الأردنية هو التوجه الاقليمي ليس للحوار السياسي فحسب ، بل في أي عمل مشترك آخر . وكان الشعور بالانتماء الاقليمي قد استشرى في صفوف الحركات العقائدية وعلى اعلى مستويات قياداتها . فكان لا بدَّ أن يبدأ الحوار إذن بين ثلاثة من البعثيين السابقين ، على أن يكون بينهم على الأقل أردني واحد أو فلسطيني واحد . وتبيّن بعد فترة قصيرة أن واحداً من أولئك الثلاثة لم يكن مقتنعاً ، وعزّ عليه أن يدخل في تجربة جديدة ، فانقطع عن الحوار الى أن توفّر الشخص الثالث . ومع ذلك كله فقد استمرت الحوارات لمدة لم تقلّ عن تسعة اشهر .

كانت العقبة الأولى اثناء فترة الحوار هي امكانية قبول الرأي الآخر والالتزام برأي الاكثرية . فتبين من خلال الممارسات أن موضوع النقاش والمناظرة والتصويت في الأمور السياسية لم يكن بالسهولة التي يتحدث عنها المثقفون ، فيصعب عليهم قبول نتائجها إذا لم يكونوا في صفوف الأكثرية . وهذه الحقيقة تنعكس على معظم المؤسسات التي تكون العضوية فيها اختيارية ، حتى ان المهنيين يصعب عليهم قبول نتائج التصويت في انتخابات النقابات المهنية ، ولا بدَّ أن تمر فترة طويلة من الغضب والنزق وأحياناً محاولة التخريب على أثر كل معركة انتخابية . ولقد اعتادت الأحزاب السياسية على الاحتكام الى الدليل النظري الذي يمسكه أكثر الاعضاء قوة أو تفرغاً أو ارتباطاً بنظام أو تنظيم خارج الحدود ، فلا يبقى أمام الذين يخيب ظنهم في فرض الرأي أو القيادة غير

الانشقاق عن المؤسسة الأم أو الابتعاد عن المؤسسة أو العمل العام كله.

لذلك فقد اقتضى الحرص على نجاح التجربة وعدم الحرفية في اتخاذ القرار أو الالتزام به ، وكان لا بد من طرح الموقف الوسط الذي يستبعد الخلاف حوله ، أو تأجيل النظر بالأمور التي قد ينقسم الرأي حولها بشكل واضح . وأخيراً كان لا بدَّ من عدم التشدد بالالتزام ، من أجل أن يعتاد العاملون سوياً السماع للرأي الآخر وقبول نتائج ما يتفق عليه بشكل عام .

وقد يكون موضوع الديمقراطية شائكاً في المنطقة العربية ، بسبب أن أبعادها الحقيقية وتفصيلاتها العملية لم تكن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأبعاد وممارسات العمل الجماعي للأمة العربية على امتداد تاريخها الطويل . فحدث أن دخلت الحياة البرلمانية الى المجتمع الاردني والعربي ، ولم يستطع الديمقراطيون إدراك أهمية وضع الصيغة المحلية لها ، كما أنهم أخفقوا في تطبيقها مرحلياً . وعندما دخل الفكر اليساري والانقلابي الى المنطقة العربية بمختلف تصوراته ، ليدخل معه التعريف اليساري والعسكري للديمقراطية ازدادت الأمور تعقيداً . ويمكن القول بأن تطور الأحداث على الساحة الأردنية ، وارتباط الوضع الاردني بما يجري حول الأردن ، أفرز اعداداً كبيرة من الشباب المثقف الذي تكوّن لديهم الاستنتاج النهائي حول القضايا العامة، واصبح من الصعب مع ذلك الوضع التلاقي على التفسيرات والمواقف التي يمكن أن تتفق عليها الأكثرية ويلتزم بها الجميع .

من خلال تلك البدايات المتواضعة ، والاعتماد على اسلوب النفس الطويل استطاع ذلك العدد القليل والذي استمر ينمو بطيئاً أن يضع أسس العمل السياسي على قاعدتين : الأولى فهم المعطيات والحقائق الاردنية والعربية ، والثانية استيعاب تقاليد وامكانات المؤسسة السياسية على الصعيدين الرسمي والشعبي . وهكذا تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات التي حددت طريق التعامل مع كل هذه الأمور .

واذا عدنا اليوم الى فترة أربع سنوات ونيف ، يمكن القول أن ذلك الجهد لم يفعل المعجزات ، ولكنه استطاع أن يسهم في الحياة العامة بأسلوب مقبول ومنتج ، والأكثر من ذلك كله فقد ظل ذلك الجهد متماسكاً ، وأصبح قادراً على التحرك المحسوس .

كانت القناعة الأولى تتلخص بأن المواطن المقيم في الضفة الشرقية والحامل الجنسية الأردنية ، لا بدَّ له أن يتعامل مع المواطن الآخر بصرف النظر عن أية فوارق وانتماءات فكرية أو اقليمية أو ما يتفاعل في داخله من تطلعات بعيدة ومخاوف وقلق ، فإن هناك مجالاً للعمل المشترك .

وكانت تلك القناعة تعتمد على أن تجارب الارتباط القومي لم تكن قادرة على المحافظة على الزخم الوطني المحلي ، فكانت سبباً في اضعاف ذلك الزخم عندما تسلمت السلطة في قطر عربي أو آخر فتحولت النضالات القومية الممتدة عبر الوطن العربي أو في بعض أجزاء منه ، إلى أجهزة تنفيذية في أقطار عربية أخرى . ولم تعد قادرة على المساهمة الفعلية في صنع القرار القومي المشترك ، فتقلصت فعاليتها وبقي في إطاراتها من عزلوا انفسهم عن المواطنين بالتدريج ، وتسرّبت الى صفوفهم عناصر الضعف والاتكالية وربما الانتهازية . ذلك لأن منطق ومقتضيات الحكم يختلف كثيراً عن منطق ومقتضيات العمل خارج المواقع المسؤولة في الحكم . ولقد بدأت تلك الظاهرة مع زعامة عبد الناصر ودخول تلك الزعامة الى الساحة العربية ، ثم وقع البعثيون في نفس المشكلة بعد أن استولوا على السلطة في العراق وسوريا ، وازداد الامر تعقيداً بعد انقسامات حزب البعث ، والنزاعات التي ميّزت العلاقات العراقية السورية . وأخيراً فان محاولات أطراف المقاومة لعْبَ دور سياسي بالاعتماد على الفلسطينيين بالدرجة الأولى أدّت إلى حدة الانقسامات بين مختلف فئات المواطنين ، الامر الذي ساهم في التباعد الاقليمي .

إزاء ذلك الوضع فقد إتضح أن طريق العمل الوحدوي في ظل الظروف القومية السائدة ليست في التمسك بما طرحه البعثيون والقوميون العرب والناصريون من الارتباط التنظيمي الذي يتعدى الحدود القطرية ، بل في الحفاظ على الأفق القومي في العمل السياسي المحلي ، واتخاذ المواقف المنسجمة مع الايمان بالعلاقات العربية الوحدوية ، وإقامة العلاقات مع أشكال مماثلة لهذا التفكير، حيثما أمكن ذلك، في أي بلد عربي. وفي نفس الوقت الاستمرار بالحوار مع مختلف اطراف العمل الفلسطيني ، وطرح فكرة وحدة الشعب الفلسطيني الأردني ، مع الأخذ بعين الاعتبار الميزان الدقيق الذي تتميز به هذه الفرضية ، من حيث تجاوز ما يمكن أن يختص به الفلسطيني الأصيل من مشاعر ايجابية ، وما يشغل بال

الشرق أردني من حرص على المحافظة على دوره القومي والفلسطيني . ومن هنا فقد كان التأكيد على العلاقات العربية الشمولية وغير المحورية للسياسة الاردنية ، وعلى إعتبار منظمة التحرير الفلسطينية المؤسسة التي تضع برامج النضال من أجل التحرير ضمن الاستراتيجية القومية .

وكانت القناعة الأخرى في أن المساهمة الفعّالة في بناء المؤسسات الديمقراطية يمكن أن تتوفر ببدء عملية ممارستها على الصعيد الشخصي أولاً ، وفي التفتيش عن الصيغ الممكنة للمطالبة بها دون تعريض البلاد الى أوضاع تعود بها الى الوراء ، نتيجة إصطدامها بأولويات أخرى في الحياة الوطنية ، أو اهمال حقائق المنطقة العربية ولا سيما ما يحيط منها بالأردن . فلقد تأكد من التجربة والتحليل أن الاخلال بالأمن ، يمنع على الأردن امكانية التفكير في دفع عجلة الديمقراطية والحريات العامة ، كما يحول دون إمكانية البناء الداخلي الذي يشكل عنصراً أساسياً في تغيير ملامح المجتمع الأساسية وتكوين القوى الثقافية والاجتماعية التي تشكل العمود الفقري لمجتمع يسير نحو الديمقراطية . ولقد ثبت أيضاً أن الأسس الثلاث : الأمن والبناء والمشاركة مترابطة دونما أي ترتيب من حيث الأهمية ، وهذه الأسس الثلاث مجتمعة تفسح المجال للأردن لأن يلعب دوراً هاماً في السياسة العربية ومواجهة القضايا الكبرى .

ولقد وجدنا باستعراض موضوعي لبعض المؤسسات انها تضم في صفوفها الغالبية الساحقة من المواطنين ، وتمارس بحرية كاملة اختيار قياداتها ، واتخاذ قراراتها . ولقد تمتع عدد كبير من هذه المؤسسات بتلك الحريّة ، عبر سنوات عديدة ، بالرغم من الأزمات المتلاحقة التي مرّت على البلاد وهزّت أسس الأمن والمتطلبات الاقتصادية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد ساهمت مختلف المؤسسات في الحياة السياسية خارج نطاق وظائفها الأساسية ، لا سيما في بعض المراحل الوطنية الهامة وبالرغم من وجود المجلس النيابي . فهناك النقابات المهنية والعمالية وغرف التجارة والصناعة والاتحادات الزراعية والمجالس البلدية المنتخبة ، وجميعها مؤسسات قانونية الزامية ، بالاضافة الى عدد من النوادي والجمعيات التي تناقش الأمور العامة بحرية معقولة . كذلك فقد قطعت الصحافة في الأردن خطواتٍ على طريق إعطاء المجال للتعبير

عن الرأي . وأخيراً فان استقلال القضاء في الأردن كان ظاهرة متميزة في المنطقة العربية بالرغم من وجود المحاكم الخاصة وبعض السلبيات .

أجريت أثر أحداث أيلول التعديلات على قوانين النقابات المهنية ، بحيث منعت من اتخاذ المواقف والقرارات السياسية ، وأعطت الحكومة الحق في حل المجالس النقابية وتعيين من تراه مناسباً للمحافظة على العمل النقابي بعيداً عن السياسة . ومع ذلك خاضت النقابات المهنية والعمالية المعارك الانتخابية على أسس سياسية بالدرجة الأولى ، ولم تمارس أية حكومة خلال السبعينات حقها في حل أي مجلس من مجالس تلك النقابات . وفي فترات ولايات المجالس المنتخبة فانها استطاعت أن تعبّر عن قناعاتها السياسية بأساليب مختلفة وواضحة. وعلى سبيل المثال اتخذ نقباء وأعضاء المجالس مواقف سياسية مضادة للخط السياسي الرسمي للاردن فتعرّضوا للاعتقال الموقت دون أن تتخذ الحكومات المتعاقبة قرارات بحل المجالس النقابية. وفي أكثر من مناسبة كانت الدولة تتوقع تأييد المجالس النقابية في معركة سياسية هامة ، فامتنع النقابيون عن ذلك بحجة عدم التدخل بالسياسة ، بينما ناقشوا الأمور السياسية واتخذوا المواقف عندما تسمح لهم الظروف بذلك . وأخيراً استطاعت بعض الأحزاب السياسية السيطرة على بعض النقابات العمالية ، فسخرتها لتنفيذ برامجها الحزبية ، من خلال القوانين التي تتيح لها ذلك . وهناك نقابة بالذات ، يستطيع المراقب لنشاطاتها أن يلاحظ ملامح الصراع بين مؤسسات الدولة السياسية وبين حزبٍ سرّي ، اكثر من ملامح الصراع بين العمال وأصحاب العمل .

وكان عدد من المهنيين والسياسيين قد بدأ يشعر بخطورة هذا الأسلوب في العمل على المؤسسات المهنية نفسها ، وبدأ الصراع على المقاعد في المجالس النقابية يقنع مؤيدي المقاومة الفلسطينية بسلبية نتائجه . وتمت مراجعة ذلك الأمر بعد انتخابات نقابة المهندسين عام ١٩٧٩ ، عندما شعر بعض أعضائها بقوة تيار منظمة « فتح » ، فانجرت قيادات تلك المنظمة في داخل الأردن ، وبعض قياداتها المركزية الى موقف وصل الى القمة في شذوذه ، عندما شكلت قائمة من المرشحين لم تضم اي من الشرق اردنيين ، كما رفض الذين شكلوا القائمة ضم أي مهندس مسيحي فلسطيني . ولقد راقب المعنيون في الأردن داخل أوساط

الحكومة وخارجها تلك المعركة الانتخابية بالقلق الشديد، لا سيما وانه بعد فشل مرشحي «فتح» في الجولة الأولى ، طالبوا الناخبين بتأييد الاخوان المسلمين . فكانت النتيجة نجاح القائمة المختلطة ضد قائمتي « فتح » و« الاخوان المسلمين » . وقد احدثت تلك النتيجة ارتياحاً كبيراً في مختلف الأوساط التي لاحظت أن وعي المهندسين كان نقطة تحولٍ جيدة على الطريق الصحيح . واستمر ذلك النقاش مع المسؤولين في قيادات منظمة التحرير الذين شعروا بخطأ ذلك التوجّه ، وما يسببه من تفتت وطني ، وبالتالي انعكاسه على المشاعر الطيبة تجاه المقاومة الفلسطينية . ولعبت المجموعة التي آمنت بشعاري الديمقراطية والعلاقات القومية الوحدوية دوراً هاماً في تلك المباحثات والنتائج التي توصلت لها .

أدرك المشاركون في العمل بالاسلوب الجديد أن التجربة الأردنية على امتداد ربع قرن من الزمن لم تكن أسوأ من غيرها من التجارب العربية بل أنها تميزت بالجوانب الايجابية التي لم تتوفر عند التجارب الاخرى . فعلى صعيد القضايا المصيرية الكبرى وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية ومشكلة الوحدة ، لم تتمكن الحركات التي طرحت نفسها كوصيّة على قضية التحرير والوحدة من أن تتقدم بها خطوة واحدة الى الأمام ، بل على العكس من ذلك فقد كانت سبباً في المزيد من التمزق والتباعد والتناحر تحت مختلف الشعارات الضيقة أو المبررات غير المقنعة للعاملين في الحقل السياسي . وهكذا فقد توصل البحث إلى القناعة بقدرة الكيان الوطني الأردني أن يلعب دوراً ايجابياً في السياسة العربية ، وأن يقدم نماذج من تقاليد الحكم والتعامل مع المواطنين وبناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والادارية على الأسس الصحية الثابتة .

كذلك أدرك المشاركون في العمل الديمقراطي الوحدوي بأن ركائز الكيان الوطني الأردني تؤهله للاستمرار في التجربة الداخلية وفي المساهمة العربية ، تتلخص في وجود القيادة الأولى متمثلة بالملك حسين ، وفي التأكيد على أهمية الأمن والاستقرار للبناء الاقتصادي والاداري ، وأخيراً في اقامة العلاقات العربية المتزنة والمتوازنة وغير المحورية ، والتي تهدف الى بناء المؤسسات القومية الشاملة متمثلة في مؤتمرات القمة العربية والهيئات المنبثقة عن الجامعة العربية . ولقد تطور التفكير

بالنسبة الى النظام نفسه بحيث اعتبر بمثابة الضمانة الكبرى للإمكانات الوطنية الأردنية خلال المستقبل المنظور . كما ثبت لتلك المجموعة من خلال الممارسة لعدة سنوات بأن التفكير بالركائز المذكورة يتم بترسيخ مفاهيم الحريات العامة وبناء مؤسساتها المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية الأمن والاستقرار الاقتصادي والعلاقات العربية ، ولا سيما علاقة الأردن المميزة بالقضية الفلسطينية وبالفلسطينيين على الأرض الأردنية ، باعتبارهم مواطنين متساوين مع الاردنيين وأصحاب قضية واحدة .

وعلى هذه الأسس رأى الجميع أن الوسيلة المنطقية في العمل تعتمد على مناقشة ومحاكمة القضايا المطروحة ، والتوصل الى القرار المعتدل الذي يعكس وجهة نظر تتقبلها الاكثرية . واذا تم ذلك يمكن ايصال الرأي بكل الطرق المتوفرة الى القيادة والمؤسسات خارج السلطة والمواطنين .

ولقد وجدنا أن هناك الكثير من المجالات لايصال الرأي سواء عبر الكتابة في الصحف وعقد الندوات وتقديم المذكرات المكتوبة وغيرها من الأساليب . وفي نفس الوقت فقد رأينا عدم التردد في تسلم أي موقع مسؤول ضمن شرعية الحكم ، والمساهمة في ترسيخ الخطوات الى الأمام .

كانت لدى البعض فكرة كتابة نوع من الدستور للعمل يحدد الاهداف ووسائل تحقيقها ، والدعوة لنوع من الالتزام التنظيمي . وقد رأى الآخرون عدم الحكمة في ذلك لأكثر من سبب . ولكن السبب الرئيسي كان في نظري أن المنطقة العربية والأردن بالذات قد عايشت مختلف المواثيق المكتوبة ، فكانت الكتابة في كثير من الأحيان تقود الى الخلاف حول ادنى التفاصيل . فما دامت النية تتجه للعمل الجدي ، وما دام الاتفاق واضحاً بشأن الأفكار والقناعات الأساسية ، ففي ذلك ما يكفي لوحدة ضرورية من التفكير والثقة المتبادلة . ولقد جرت محاولات عديدة على الساحة الاردنية ، كشفت محاولات الكتابة لمواثيقها ، أن البلاد بحاجة لفترة غير قصيرة لكي تتماثل للشفاء مما أصاب المفكرين السياسيين والعاملين في الحياة العامة من عدم الثقة بالنفس وبالآخرين . وفي تحرّك معيّن دعيت للاشتراك به والاطلاع على ميثاقه وقبول عضوية القيادة

فيه ، كان تعليقي بأن تسارع الأحداث في المنطقة العربية وحساسية موضوع الأمن في الأردن ، وتقاليد الحكم فيه تجعل أي مجموعة تنتظم حول ميثاق مكتوب وقيادة محددة ، تنفرط خلال ساعات قليلة إذا ظهر خبر على شاشة التلفزيون ، أو تم استدعاء اعضائها الى دائرة معيّنة ، أو قرع جرس الهاتف طالباً الحضور الى المشاورات من أجل تشكيل حكومة جديدة . ولقد كان ذلك الحديث في أواخر عام ١٩٧٤ ، فالتقيت في عام ١٩٧٩ مع أحد أركان ذلك التحرك على مقاعد وزارة واحدة ، وقال لي بأنه جرت أربع محاولات لكتابة مثل هذا الميثاق ، كما أن القيادة تشكلت أيضاً بنفس العدد من المرات وعلى أثر كل مكالمة هاتفية تتم الدعوة بعدها إلى قسم اليمين الحزبي.

قلت في تلك المناسبة بأن هناك نوعين من الوسائل للتكتل السياسي في الأردن . أحدهما يعتمد على طرح فكرة متكاملة تصلح لأن تكون مقبولة لعقدٍ من الزمن على الأقل . وفي هذه الحالة فان على من يطرح تلك الفكرة أن يروجها ويدعو اليها بمختلف الوسائل ، ويترك للآخرين حرية قبولها جزئياً أو كلياً . والوسيلة الثانية هي مراقبة المعارك السياسية العفوية والتي تفرضها طبيعة الأحداث ، وإستخلاص خط عام لمجموعة من الناس يمكن أن تتلاقى افكارهم وامكانياتهم بانتظار الظروف المواتية للسير في خطوات العمل السياسي المنظم . وباعتقادي فان مرحلة الثمانينات ستوفر مثل تلك الأجواء .

ان عملية الحوار ، وربما محاولة التنسيق اصطدمت من جديد بالمعطيات والحقائق القطرية التي كانت أكثر قوة من أية عاطفة قديمة . فقد كانت الأفكار التي تبلورت في الأردن موضع رضى الاصدقاء من مصريين وعراقيين وسوريين وبحرانيين ولبنانيين وغيرهم ، وتوسعت تلك الاتصالات عن طريق مركز دراسات الوحدة العربية في ندوة دعونا لها من الأردن للقاء للمفكرين والعاملين في السياسة العربية . ولقد تبين من خلال كل تلك الأحاديث والاتصالات التي استمرت لمدة اربع سنوات ، بأن القطرية أصبحت حقيقة لا بدَّ من التعامل معها . بل ظهرت علامات تشير الى خطورة نشوء قوميات الدول العربية ، فلا بد إذن من مراجعة أساليب العمل القومي ، بالانطلاق من فكرة تطوير التجارب القطرية على الطريق الوحدوي .

كان من الطبيعي بعد بضع لقاءات ، ونشر عدة مقالات في الصحف ، أن تلتفت الدوائـر الأمنية المختصة لذلك التحرك ، وأن تتساءل حول دوافعه. وبعد بضعة اشهر تأكد للجميع أن ذلك التحرك كان مبادرة داخلية بحتة ، لا تخالف القوانين المعمول بها . ولقد كان ذلك انتصاراً حقيقياً ، وفي نفس الوقت برهاناً على أن البلاد أصبحت مهيأة لنوع من النشاط السياسي يرتب على المشاركين فيه مسؤولية المحافظة على ذلك الانجـاز والمسـاهمـة في دفـع عجلة الحيـاة السياسية الى المزيد من الانتعاش . وحتى لا ترتبط الفكرة بشخص واحد، مع العلم بأن ذلك لا يشكل إحراجاً جدياً لأحد ، فقد تم الاتفاق على أن تحمل المجموعة اسم التجمع الديمقراطي الوحدوي.

تركـز النشـاط عندئذٍ على اللقاءات مع مختلف التيارات الفكرية ، لبحث مواضيع الساعة وللمساهمة في خلق مناخ للحوار الدائم بين جميع العـاملين في الحياة العامة ، فكان ذلك النوع من النشاط صفة مميزة للمجموعة . كذلك نشط البعض في القاء المحاضرات وكتابة المقالات في الصحف الاردنية وأحياناً في الصحف والمجلات العربية . وتم تخصيص المقالات التي عالجت اموراً هامة أو أساسية . وأخيراً تطور العمل الى عقـد الجلسـات المصغرة مع بعض الذين شغلوا المناصب السياسية الهامة بما في ذلك رئاسة الحكومة .

عالجت تلك المقالات الأمور المطروحة في الساحة الأردنية والعربية من سيـاسيـة وغـيرها وبقناعات تم الاتفاق عليها . كما عالجت عدداً من المـوضـوعات الادارية والاجتماعية وغيرها . وعالج مقال رئيسي مطول موضـوع المجلس الوطني المختار قبل عام من تشكيل المجلس الوطني الاستشاري . وطالب ذلك المقال بأن يتم اختيار أعضار المجلس الوطني على أسسٍ تراعي تمثيـل المـؤسسـات الشعبيـة المختلفة ، والتيارات الفكرية على الساحة الأردنية ، كما طالب باستكمال إنشاء المؤسسات المنتخبة لكافة القطاعات الاجتماعية في البلاد ، لكي يتم تمثيل جميع المواطنين في ذلك المجلس . كذلك فقد رأى المقال ضرورة أن يتمتع المجلس الوطني بالصلاحيات التشريعية ريثما تعود الحياة البرلمانية الى البلاد . والحقيقـة أن بعض الآراء كانت تتجـه نحـو إمكـانية تطوير الصيغة البرلمانية نفسها إذا لزم الأمر .

بالرغم من تسارع الأحداث السياسية في المنطقة العربية وتأثير ذلك على الأفكار والممارسات في الأردن ، فقد استطاعت تلك المجموعة المحافظة على تماسكها في التفاعل والتأثر بتلك الأحداث . وكان لتلك الأحداث تأثير في التحسّن المتسارع للعلاقات الأردنية ـ السورية ، والنشاط السياسي بعد الاعتداء على جنوب لبنان ، والتقارب العراقي السوري الذي طرح امكانية الوحدة الدستورية والحزبية بين القطرين ، واخيراً الموقف من الحرب العراقية الايرانية . وكان الاسلوب المتبع في كل تلك القضايا ، الاصرار الدائم على الحوار وتجنب اتخاذ المواقف خارج نطاق المبادىء الأساسية المستندة الى التوجه الديمقراطي ، والتمسك بالصيغة الوطنية الأردنية .

في مطلع عام ١٩٧٨ تركز الحوار على موضوع الحريات العامة . وجرت اتصالات مكثفة مع عدد من السياسيين الأردنيين بالإضافة إلى شخصيات فلسطينية لها مواقع قيادية في منظمة التحرير ، وكانت تطرح موضوع الحريات العامة في الضفة الشرقية . وبعد بذل الجهود الكافية تم الاتفاق على عقد جلسة مصغّرة ضمت عدداً لا يزيد على الخمسة عشر شخصاً ، كان بينهم اثنان من رؤساء الحكومات والوزراء السابقين وشخصية فلسطينية كانت تلح على موضوع عودة المجلس النيابي . وكان السؤال الذي طرح في تلك الجلسة هو شكل المعركة السياسية التي سيخوضها المطالبون بعودة الحياة الديمقراطية ، والصيغة التي يمكن المطالبة بها ، والاستجابة اليها ، وبالتالي تجميع الامكانات حولها . وبعد أن تم الاتفاق على موضوع الجلسة وأسماء الحضور ، حدث الاعتداء على جنوب لبنان ، فرأى بعض السياسيين في ذلك الحدث مجالاً جديداً للتحرك الجماهيري . وبعد أن تطور نشاط قيادة ذلك التحرك نحو معادلة تظاهرية للتنظيم السياسي الجبهوي ، تستند الى زخم المقاومة الفلسطينية وزخم الحدث نفسه ، تمّ الانتقال السريع والاستهانة بذلك الجهد والمساهمين فيه .

عقدت الجلسة بغياب الذين فقدوا حماسهم لها واهتمامهم بها . وفي تلك الجلسة طرح السؤال المتفق عليه فكان هناك وجهتا نظر: الأولى تقول بالمطالبة بانشاء مجلس وطني موقت يوكل اليه المهمات التشريعية على ان ينظر بالتعديلات الدستورية اللازمة لعودة الحياة النيابية .

والثانية تقول باستحالة القيام بأي عمل والمطالبة بأي مطلب لأن الامور تتوقف على من يتاح له تشكيل حكومة . وتركزت قناعتنا على ان تكوين رأي عام حول صيغة محددة تقدّم الى الملك يمكن ان تكون خطوة في ذلك الاتجاه. وبعد تلك الجلسة باسبوع صدرت الارادة الملكية بقانون المجلس الوطني الاستشاري . وكانت المفاجأة الكبرى لنا يوم تبين أن موقف الذين حضروا تلك الجلسة كان سلبياً بدرجات متفاوتة تجاه ذلك القانون .

بعد انعقاد مؤتمر قمة بغداد وطرح فكرة التقارب بين سورية والعراق تسارعت الخطوات بين القطرين على طريق الوحدة الدستورية والحزبية ، وكانت حكومة الأردن من أول المباركين لذلك التقارب . وقد شهدت الساحة الاردنية جوّاً محموماً من النشاط قام به البعثيون المؤيدون للعراق وسورية ، ليس في الحماس للتقارب فحسب ، بل للتلويح بنهاية الكيان الأردني وقيام نظام حكم البعث في الاردن . وكان لذلك الجوّ المحموم أثره على بعض أفراد المجموعة ، فتحمس بعضهم للاشتراك بالموجة الجديدة، ولكن النقاش الطويل استطاع أن يضع تصوّراً واقعياً وجدّياً استند الى حصيلة التجارب السابقة ، وفهم طبيعة التركيب السياسي في العراق وسورية على صعيدي الحكم والشعب ، وعلى الفهم العميق للعوامل التي تؤثر في المنطقة العربية بشكل عام . ولذلك فقد اتجه الرأي الى تأييد الحوار السوري العراقي على أن يجد الأردن صيغة يتعاون من خلالها مع ذلك التقارب دون أن يكون جزءاً من وحدة دستورية تقوم بين سورية والعراق . كما رأى البعض ألا تقوم تلك الوحدة دون مباركة السعودية ، وعلى أن يكون العمل الفلسطيني جزءاً من الاستراتيجية الموحدة . وبالرغم من ان الاتفاق على ذلك التصور قد أقر من قبل اكثرية المشتركين بالنقاش ، فقد تُرك لمن يرغب حرية اتخاذ الموقف الذي يراه مناسباً .

في تلك الفترة المحمومة زارني السفير السوري ، لبحث امكانية العودة الى الحزب ، والمساهمة في إقامة التنظيم الحزبي على أساس وحدة الحزب القومية . فأبلغت السفير الرأي الذي توصلت اليه مع الآخرين ، كما عبّرت له عن عدم تفاؤلي . وأخيراً اتفقنا أن نعاود البحث بالموضوع بعد ستة اشهر ، وكان ذلك في شهر شباط من عام ١٩٧٩ . وكنت على ثقة

بأن الستة اشهر القادمة كانت ستحمل في طياتها أحداثاً مفاجئة للجميع . وبالرغم من الخطاب الذي ألقاه السيد عبد المجيد الرافعي في لندن اثناء احتفالات اليوبيل الفضي لاتحاد الطلبة العرب والذي اعلن فيه أن الوحدة السورية العراقية ستعلن حتماً خلال الستة اشهر القادمة ، فقد التقيت بالسيد عبد الحليم خدام في دمشق في طريق عودتي الى الاردن ، وشعرت في ذلك اللقاء أن الموضوع لم يكن جدياً بالطريقة التي تحدث عنها الآخرون . فقد أبلغني خدام بأن تفكير سورية مركز على حركة الاخوان المسلمين في سورية والأردن ، وأن تلك القضية لها الأولوية لأنها ستكون المشكلة الأمنية والسياسية الرئيسية في الأردن . كما أبلغني بأن عدد البعثيين المؤيدين لسورية في الأردن قليل جداً بالمقارنة لمؤيدي العراق. وهذا ما فسّر لي النشاط الكبير الذي قام به السفير السوري في الاردن وأتباع سوريا لاستقطاب اكبر عددٍ ممكن من البعثيين السابقين . وتأكد لدي بأن اعلان النية للوحدة الحزبية والدستورية بين العراق وسورية لم يتعدَّ حدود تفكير الرئيسين، وبسبب ظروف معينة كانت لها علاقة بمفاهيم ومقتضيات الحكم. وفي نفس الوقت فقد وضع المسؤولون في القطرين في اعتبارهم امكانية فسخ تلك الوحدة حتى قبل العمل على قيامها . وقد تأكد لي أن لا مصلحة وطنية أو قومية في الحماس الزائد لبعض السياسيين الأردنيين من بعثيين سابقين وغيرهم الذين رأوا وضع مصير الأردن السياسي والاقتصادي والأمني في مثل تلك المغامرة .

ولم يكن رأي بعض القياديين الفلسطينيين في التقارب السوري العراقي بعيداً عن ذلك التحليل . وبالرغم من الاتهامات التي اشترك العراقيون والسوريون ومؤيدوهم واتباعهم في توجيهها للمقاومة على أنها وقفت موقفا سلبياً من الوحدة المنشودة ، فإن الزمن برهن فيما بعد على حكمة تلك الحسابات وصدق ذلك التخوف . كذلك فقد وقفت بعض الأنظمة العربية بما فيها الرافضة لشعار الوحدة ، موقفاً سلبياً مما يؤكد على أن الحسابات القطرية المحافظة على تشكيلات أنظمة الحكم العربي القائمة كانت تأتي في المرتبة الاولى من التفكير العربي السائد ، وأن اية قضية وطنية أو قومية تأتي في المراتب اللاحقة ، وتستعمل مجرّد أوراق في حسابات الأنظمة القطرية .

بعد ذلك بأيام التقيت بسياسي أردني كبير ، وعسكري كبير وجرى نقاش حول ذلك الموضوع ، فاعتبر السياسي الكبير أن محاولة استيعاب الأردن في أية صيغة عراقية أردنية لا بدَّ وأن يشكّل خطراً كبيراً على الكيان الوطني الأردني وعلى العرش. ودعا الى بذل الجهود لإبعاد العراق عن الساحة الأردنية، والتمسّك بالعلاقات الأردنية السورية من أجل احتواء العمل الفلسطيني في استراتيجية متفق عليها تعتمد على تحركات أهل الضفة الغربية بالدرجة الأولى. واتفقت وجهة نظري مع وجهة نظر الشخصية العسكرية على أن رسالة الأردن القومية وبصورة خاصة دور الملك حسين تستدعي بالضرورة السير على ذلك الطريق ، وتجنب العلاقات المحورية كما تستدعي أيضاً التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل المقبول عربياً ودولياً وفلسطينياً للشعب الفلسطيني ، وذلك ضمن استراتيجية عربية شمولية ، ومتكاملة تكون نواتها سوريا والعراق والمملكة العربية السعودية .

* * *

بدأ المجلس الوطني الاستشاري أعماله في نيسان سنة ١٩٧٨ ، وعينت والدكتور كارلوس دعمس الذي شاركته في الرأي والتحرك في معظم الأمور العامة، أعضاء في المجلس. ولم يكن المجلس الوطني الاستشاري على الشكل الذي نادينا به ، ولكننا اعتبرناه خطوة جيدة الى الأمام . فقد فتح لنا مجالات جديدة للعمل السياسي من خلال الشرعية .

وهكذا بدأنا ببذل الجهود لتوسيع قواعد التيار الذي عملنا على ايجاده ، والتفتيش عن صيغ أكثر فاعلية لدفع عجلة العمل السياسي الى الامام . إلا أن طبيعة قانون المجلس الوطني الاستشاري ، وتركيبه ، وتخوّف الحكومة من أن تذهب التجربة الجديدة الى حدود أبعد مما رسمت لها ، شكلت كل تلك العوامل صعوبات في العمل . وقد كشفت الممارسة حقيقة الانهيار السياسي الذي وصلت اليه البلاد والتفتت الكبير والنظرة السطحية والانتماءات البعيدة عن الأهداف والبرامج الموضوعية .

انصرفت الجهود بالدرجة الأولى الى محاولة تشكيل كتلة قوية داخل المجلس الوطني الاستشاري . وكان من الطبيعي أن يجري الحديث والحوار مع ذوي الخبرة السياسية ، واصحاب الخلفيات العقائدية .

ولكننا اصطدمنا بالذين تمسكوا تمسّكاً كاملاً برأيهم ، وبالذين حاولوا الوقوف في منتصف الطريق بين قبول العضوية واسترضاء المعارضين للفكرة والقانون والمجلس . وكان لا بدَّ لنا من التفتيش عن معادلات جديدة والتنسيق مع شخصيات اخرى . وبالفعل فقد شكلنا كتلة ضمت ستة أشخاص، جمعتهم ثقافة وطريقة تفكير متقاربة . واستطعنا بذلك أن ندفع بالاتجاه السليم تياراً اكثر اتساعاً حول وجهات النظر المطروحة . وظلت المجموعة التي عملنا معها من خارج المجلس رديفاً جيداً أغنى النقاش واسهم في الوصول الى المواقف المدروسة ، كما كانت صلة وصل مع الأوساط الشعبية .

اتبع المجلس الوطني الاستشاري وفق أنظمته الداخلية التقاليد والاجراءات البرلمانية ، فكان ذلك عاملاً مساعداً لفهم طبيعة العمل السياسي . ولقد اكتشفت وغيري مع مرور الوقت ، بأن العمل السياسي على امتداد الثلاثين عاماً لم يتح لنا الفرصة الكافية لادراك التفاصيل الهامة في ممارسته . فلقد كان التركيز الاكثر على العناوين والشعارات ، فتبين لنا الفرق الكبير في أساليب معالجة الأمور بين الذين نشطوا في صفوف العمل العقائدي والذين اكتسبوا التجربة من خلال تحمل المسؤوليات أو ممارسة الحياة البرلمانية . وبدأت مع المجلس الاستشاري عملية تثقيف جديدة للمواضيع المطروحة على بساط البحث في الاجتماعات الاسبوعية ، أو في اللجان المنبثقة عنه أو في التعامل مع أفراده ورئيسه ومع الحكومة ومختلف الوزارات ودوائر الدولة .

بعد فترة وجيزة أظهرت بعض الجهات السياسية العربية والأجنبية الاهتمام بأعضاء المجلس الاستشاري ، وذلك بالرغم من فتور معظم السياسيين الأردنيين تجاه هذه المؤسسة الجديدة . ووجهت إلي الحكومة الاميركية دعوة لحضور الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة . وكانت تلك الزيارة مفيدة جداً، واستطعت خلالها أن أكوّن فكرة جيدة عن طبيعة العمل السياسي في الولايات المتحدة ووسائل اتخاذ القرار وإيصال القيادات الى مختلف مستويات مؤسسات الحكم في المجتمع الأميركي الذي يجمعه كأمة عظيمة بلا تاريخ مشترك قديم ، طريقة حياة موحّدة تنتمي الى الدستور والقوانين ، ويدعم ذلك طبعاً الثروة الهائلة التي وفّرتها الأرض بالدرجة الأولى. وكان من أكثر الأمور أهمية بالنسبة إليّ

معـرفـة كيفيـة نشـوء الأحزاب السياسية ، وأساليب عملها في اتخاذ القـرارات وانتخـاب القيادات . فقد ظهرت الأحزاب الاميركية الكبرى نتيجـة بروز قضيـة كبـيرة أو مصيرية ، وقامت أحزاب أخرى نتيجة لأحداث أقل أهمية أو لتأثر بعض الفئات الاجتماعية بتيار فكري وجدت فيه الحل للمشاكل التي تواجهها في الحياة اليومية . فلقد تأسس الحزب الجمهوري حول فكرة الاستقلال والوحدة، ثم ظهر الحزب الديمقراطي عند تزايد الحاجة لايجاد الحلول لقضية الأميركي الأسود . فكان من الطبيعي أن يكون الحزب الديمقراطي ملتقىً لمختلف الكتل الاجتماعية الضاغطة من السود واليهود ونقابات العمال وبقية الفئات الليبرالية التي تدعو بطريقة أو بأخرى لمواجهة المشاكل الاجتماعية والثقافية المستجدة .

وتتواجد الاجنحة اليسارية واليمينية في الحزبين ، ويمكن القول بأن اليسار الجمهوري في بعض المناطق أكثر ليبرالية من اليمين أو الوسط الديمقراطي في مناطق أخرى .

إن مؤسسـة الحكم ذات الحزبيـن هي أقرب ما أن تكون وسـيلة للوصول الى السلطة وتكوين دوائر الحكم ، وفتح المجال للحوار والنقاش حول أية قضية ، لا يكون القرار فيها على علاقة بدليل نظري أو ميثاق مكتوب . ومع ذلك لا يمكن القول أن الحياة الأميركية التي تعتمد على حزبين كبيرين جاءت بقرار أو مواد دستورية ، اذ أن هناك أحزاباً عديدة أخرى بما في ذلك الحزب الشيوعي الأميركي الذي انقسم هو أيضاً على نفسه عدة مرات . كذلك فان الالتزام الحزبي لا يمارس كما في الأحزاب الأوروبية التي تعتمد البرامج الأكثر تحديداً وانسجاماً مع نظرات متكاملة .

عدت من زيـارتي للولايـات المتحـدة لأزداد قناعة بضرورة اعتماد السبل غير العنيفة للوصول الى السلطة ، ولتحقيق اكبر قسط ممكن من الحرية للمواطن ليشعر بدوره في المساهمة والمشاركة .

* * *

على امتداد السبعينات سار الأردن باتجاه ترسيخ الدعائم الوطنية التي وفرت له في الثمانينات امكانية ممارسة الحياة الوطنية والمساهمة الجـديـة في المسـائل القومية ، وفي نفس الوقت الاجابة على طموحات

المواطن الاردني . فأصبح من الممكن والحالة هذه أن ينظر الأردني الى دوره العربي على أنه دور مشترك يتحمله مع غيره من العرب ، دون أن يكون مختبراً أو ساحة تلقي عليها الأنظمة العربية مبررات العجز أو التقصير لكي تبتعد عن حدة ومضاعفات المعارك القومية ، أو لتخفي حدة معاركها الداخلية مع شعوبها . وكان نتيجة لذلك كله أن تعمّق عند مجموعة العمل الديمقراطي الوحدوي في الأردن ، فهم المعادلات التي تحكم الوجود الوطني الأردني ، والتي من خلالها يمكن توضيح الأسلوب الذي يسير بالبلاد نحو بناء المؤسسات الديمقراطية .

* * *

في أواسط عام ١٩٧٨ ، ناقش المشتركون في مجموعة العمل الديمقراطي الوحدوي وسائل المساهمة بالعمل القومي ، فتبين لهم أن عدداً من الأنظمة العربية تستند بشرعيتها الى خلفيات قومية برزت أثناء اتصالاتها السياسية لقادة هذه الانظمة خارج السلطة . كذلك فقد عمدت انظمة عربية أخرى الى الاعلان عن درجات متفاوتة من المسؤولية القومية كجزء من ايمانها النظري وممارساتها الفعلية . ولكن جميع الأنظمة سارت في طريق مسدود من حيث الانغلاق القطري والتنافس السلبي والانعزال عن الطاقات الشعبية. لذلك غابت المؤسسة القومية الفكرية التي تستطيع المحافظة على جسور الاتصال القومي . وكان من الطبيعي أن يطرح السؤال الهام : هل لا تزال القومية العربية الأساس في تطور الحياة السياسية والاجتماعية في الوطن العربي ؟ وإذا كان الجواب على ذلك بالايجاب ؛ فما هي إذن الصيغة المعاصرة للفكر القومي العربي ، والتي يمكن أن تتعايش مع حقائق العالم الحديث ؟

واستقر الرأي على أن من المفيد أن يشترك في مثل ذلك النقاش المفكرون والسياسيون والباحثون ، الذين انتموا الى الخط القومي خلال نصف القرن المنصرم، وبصرف النظر عن مواقعهم الحالية. فإذا توصل المجتمعون الى استنتاجات إيجابية محدّدة، ينتقل البحث بعد ذلك إلى التفكير في المؤسسة القومية التي تكون بمثابة مرجع للجميع .

كانت تلك الفكرة موضع اعجاب واهتمام الكثيرين من مجموعة العمل الديمقراطي الوحدوي واصدقائهم داخل الأردن وخارجها ، وبالرغم من أن الثورة العربية الكبرى كانت المؤشر الاول للانتماء القومي ، فقد كانت

تجربة الحكم والممارسة سبباً في نضوج التفكير والانفتاح على حركات قومية أخرى ، سواء وصلت الى الحكم أم لم تصل . وقد استطاع الحكم الأردني أن يقبل فكرة قيادة عبد الناصر للخط القومي ، كما قبل بذلك الآخرون . ولكن بعد رحيل الرئيس عبد الناصر تعددت المؤسسات التي تدعي لنفسها الشرعية والمرجعية الوحيدة للفكر القومي والتي تتهم الآخرين بالانحراف عن الخط الناصري ، وقد ساعد على تفجير حدة الانقسامات وصول تلك المؤسسات الى الحكم خاصة في سوريا والعراق ، بالاضافة الى اعتبار النظام الليبي نفسه خليفةً للناصرية وبالتالي المرجع الوحيد . ووافق ذلك كله البروز الحاد للتيارات اللاقومية من دينية ويسارية واقليمية وطائفية . وتسربت بعض تلك التيارات الى صلب الأنظمة التي تعتبر نفسها ممثلة للخط القومي ، وهذا ما جرى لحركة القوميين العرب في اليمن الجنوبي والفصائل التابعة لها في حركة المقاومة الفلسطينية. كذلك تسرّبت مختلف الظواهر اللاقومية إلى أنظمة الحكم الليبية والعراقية والسورية . وأخيراً برز الخط السياسي الذي سارت عليه مصر السادات، كما ظهر الخميني على الساحة الإيرانية حيث أثّرت ظاهرته على الأفكار في المنطقة العربية .

إزاء هذا الوضع جرت بعض الاتصالات مع عددٍ من المثقفين السياسيين العرب في مختلف الأقطار العربية . وكان لا بدَّ من انتقاء الأشخاص والأخذ بعين الاعتبار ألّا يكون أي من المدعوين مغضوباً عليه من حكومته الى الدرجة التي يمكن ان تعرض حياته للخطر . كما أن انعقاد مثل ذلك اللقاء في أي بلدٍ عربي قد يدفع الحكم في ذلك البلد الى تسخير المجتمعين لخطه السياسي ، أو قد يدفع بعض أنظمة الحكم والجهات السياسية الاخرى لوضع علامات التساؤل والاتهام حوله . ولقد كانت ماثلة امامنا تجارب عديدة سابقة قادت الى المزيد من الانقسامات والفوضى الفكرية والسياسية ، كما حدث مثلاً لمؤتمر الشعب العربي في طرابلس ، الذي دعا رئيسه وثلاثة من أعضاء الأمانة العامة الذين انتخبوا في الدورة الأولى ، الى مقاطعة دورته الثانية، وقد اتهم الرئيس والأعضاء الثلاثة الأمين العام لمؤتمر الشعب العربي نفسه بتحويل تلك الأمانة « الى جهاز بيروقراطي ينفذ رغباته الشخصية ويسعى لتمرير مواقف النظام الليبي عبر الممارسة الفردية الفوقية » .

فكان هدف مؤتمر الشعب العربي على حد قول المستقيلين والمستنكرين « خلق جبهة قومية شعبية تقدمية تعبىء وتنظم وتقود الجماهير العربية ضد الغزوة الامبريالية الصهيونية » ... وان يكون « بديلاً للأنشطة والفعاليات القطرية المحدودة ، التي لا ترقى الى مستوى وخطورة التحديات المصيرية الخارجية التي تواجهها أمتنا العربية » ... « كما كانت الأحزاب والقوى التقدمية والقومية ومنظمات الجماهير ونقاباتها في كل ميادين العمل والانتاج تحرص على أن يكون مؤتمر الشعب العربي خطوة لتعميق روح العمل الجبهوي » .. « ولكن مؤتمر طرابلس تحول في ظل نظام القذافي وبعض المرتزقة الى أداة إحباط للطموحات القومية التحررية الشاملة » .

عندما انعقد ذلك المؤتمر في شهر كانون الأول من عام ١٩٧٧ ، كان واضحاً أنه تكرار حرفي لمؤتمرات مماثلة ، ولم يكن غريباً أن يصدر عن أربعة أعضاء في أمانته العامة بمن فيهم رئيسه ، ما صدر في كانون أول من عام ١٩٨٠ ، وكانت دوافع وحيثيات انعقاده وانتقاده واضحة ، بعد ثلاث سنوات . وكان لا بدَّ لنا من العودة الى نقطة البداية ، مهما كانت تلك البداية متواضعة ، لكنها على الأقل ستلقي الضوء على أشكال ومحتويات العلاقات القومية لقيام تحرك سياسي داخل حدود الأردن ، غير متصل بنظام الحكم بقدر ما هو متصل بمعطيات السياسة المحلية .. وكان واضحاً أن مثل ذلك الجهد يمكن القيام به في الأردن أو على الأقل يمكن للأردنيين المقيمين في الضفة الشرقية المشاركة به دون خوف من السلطة .

ومن خلال الاتصالات التي اجريناها ، فقد تبين أن مركز دراسات الوحدة العربية مؤهل للدعوة الى مثل ذلك اللقاء ، وذلك بحكم طبيعة وأنظمة ذلك المركز وما اكتسبه من خبرة خلال عقدٍ من الزمن .

عقدت ندوة المفكرين والعاملين في السياسة العربية باشراف مركز دراسات الوحدة العربية في كانون الأول من عام ١٩٧٩ ، وحضرت تلك الندوة ، كما حضرها الاستاذ المؤرخ المعروف الدكتور عبد العزيز الدوري وهو علاّمة عالمي من القطر العراقي الشقيق ، يعمل استاذاً في الجامعة الأردنية . واشترك في تلك الندوة ايضاً المرحوم الاستاذ صلاح الدين البيطار الذي ساهم مساهمة فعالة في تقييم عهد الوحدة السورية

المصرية والحركة الناصرية وحزب البعث العربي الاشتراكي ، كما رسم خلفية التحرك القومي في سوريا أثناء وقبل وبعد الثورة العربية الكبرى ، وكان البيطار كعادته منصفاً لجميع تلك التجارب . وخلص في استنتاجاته الى ضرورة قيام مراجعة صادقة للفكر القومي لبناء المؤسسة القومية الفكرية التي تضع تصوراً جديداً متطوراً للمعاني الفكرية وأساليب النضال القومية على الطريق الوحدوي . وكان البيطار قد بدأ محاولة لنشر هذه الأفكار في مجلة اسبوعية أصدرها في باريس ، وساعده على تسديد نفقاتها مجموعة من أصدقائه الذين اقتنعوا بوجهة نظره . وبالرغم من بعض الميول نحو العراق في تلك المجلة إلا أنه انتقد نظامي الحكم في العراق وسورية. وكان أصدقاء البيطار والمؤمنون بإخلاصه يتمنون عليه ألا يغرق في النزاعات السياسية القطرية ، وذلك لضخامة المهمة التي اتخذ على نفسه تحقيقها ، ولكنه عاد الى العمل السياسي القطري ، وعبّر عن ذلك في مجلة « الإحياء العربي » التي أصدرها ، وربما كان ذلك سبباً في مصرعه .

كان الفريق الأساسي الذي عمل على تحضير الدراسات للندوة المذكورة ، مؤلفاً بمعظمه من كبار المفكرين المصريين الذين عملوا في مؤسسات البحث العلمي . وخلال ستة اشهر متواصلة من العمل تم تحضير تلك الدراسات على الأسس العلمية الحديثة، وتم توجيه مجموعة من الأسئلة الى عشرة آلاف مواطن عربي في عشرة أقطار عربية من مختلف الفئات الاجتماعية . وقد أكدت نتائج تلك الدراسات قناعة أكثرية الذين تم استفتاؤهم والتي تجاوزت الثمانين بالمائة، على أن فكرة القومية العربية هي الطريق الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي في الوطن العربي . وكان ذلك الرأي أكثر وضوحاً عند قطاعات العمال والفلاحين والمثقفين . واستمعت الندوة الى مختلف الآراء حول التفسير المعاصر للفكر القومي ، فهناك من اتخذ النهج الماركسي في التحليل، وتأثر البعض بالرابطة الدينية الاسلامية كوسيلة لتحريك الجماهير . ويمكن تفسير أسباب ذلك الغموض والاختلاط الى الاحباطات المتكررة التي اصابت التفكير القومي ، خاصة بعد وصول اصحاب ذلك التفكير الى السلطة حيث لم يقدموا الدليل الكافي للسير في خطوات لتحقيق الأماني التي تعلق بها العرب خلال نصف قرن من الزمن . ولعلّ ذلك هو

الذي دفع الكثيرين الى اعتماد الظواهر اليسارية المتطرفة أو التفتيش عن قوى روحية جديدة ، تفسح المجال لممارسات فكرية بعيدة عن التفكير القومي العفوي .

على أية حال فقد كان ذلك الجهد الثقافي مفيداً لنا في الأردن ، حيث حافظنا على علاقاتنا القومية من خلال مختلف النشاطات الثقافية . كما كان انعقاد ذلك اللقاء في بيروت مؤشراً على أن تلك المدينة ما زالت توفّر الأجواء اللازمة للنقاش الحرّ . وقد اقترح الاستاذ صلاح البيطار وآخرون ممن عرفوا الأردن في السنوات الأخيرة استمرار الحوار حول هذا الموضوع ، واعتبروا ذلك اللقاء مقدمة لا بدَّ أن يتبعها المزيد من التوسع والتعمّق في البحث ، على ان يعقد اللقاء القادم في عمان . وهكذا عدت إلى عمان حاملاً تلك الفكرة ، وكنت قد تحدثت عنها لعددٍ من المفكرين والسياسيين الأردنيين فتحمسوا لها وعملوا على دعمها كالرئيس عبدالمنعم الرفاعي والمرحوم الشريف عبد الحميد شرف والاستاذ طاهر حكمت وغيرهم . وعندما شكل عبد الحميد شرف الحكومة الجديدة دعاني للاشتراك فيها ، فكان لا بدَّ من تأجيل الحديث عن لقاء عمان الى وقت آخر .

أثناء فترة اشتراكي في الحكومة مع الشريف عبد الحميد شرف ثم مع الدكتور قاسم الريماوي لمدة ثمانية اشهر ونيف ، واصلت اللقاء مع مجموعة العمل الديمقراطي الوحدوي . وقد كانت الفترة الطويلة في العمل السياسي والحزبي مفيدة لنا في معالجة الأمور المطروحة . ومن أهم ما كنا نراعيه عدم السماح بدخول الأشخاص الذين قد تدفعهم للانتماء عوامل الحماس لوجودي في الوزارة ، وهكذا ظل الانسجام متوفراً . وعندما استقالت حكومة الدكتور الريماوي ، كنت مرتاحاً الى المزيد من الاقبال على الاشتراك معنا . وطرحت في اللقاءات كل المواضيع الهامة سواء تلك التي تشغل بال الحكومة ، أو المواضيع ذات العلاقة بوزارة البلديات والبيئة التي كنت أتولاها . وقد استطاعت المجموعة أن تساهم مساهمة فعلية في وضع البرامج المقترحة لخطة التنمية الخمسية ، اضافة الى الخطوط العامة لبعض الوزارات والمؤسسات الحكومية . كذلك فقد كنت أنقل احياناً وجهات النظر المتفق عليها الى رئيس الوزراء ، فكان يعيرها ما تستحق من الاهتمام . وأذكر أنه عندما أعيد تشكيل المجلس

الوطني الاستشاري ، نقلت الى الشريف عبد الحميد شرف رأي المجموعة حول ضرورة مشاركة وجوه جديدة وإنقاص عدد الأعضاء من الوزراء الذين كان منهم تسعة أعضاء في المجلس الاستشاري ، اضافة الى ضرورة زيادة عدد الذين يمثلون مؤسسات شعبية منتخبة من النقابات المهنية والمجالس البلدية .

بعد استقالة حكومة الدكتور قاسم الريماوي رأى المشتركون ضرورة فتح الباب لبعض الذين أبدوا اهتماماً ، كذلك فقد تبين أن الذين انضموا الينا أثناء وجودي في الوزارة واظبوا على المساهمة في اللقاءات ، مما حمل على الاعتقاد بأننا ساهمنا في خلق قواعد صحية للعمل العام ، وطرحنا فكرة تكوين نواة للمعارضة السياسية على أسس لم تتوفر في الأردن لفترة امتدت حوالي ربع قرن من الزمن . ووجدنا قبولاً للفكرة عند مختلف مؤسسات الدولة وعلى جميع مستوياتها . وكان ذلك عملاً جيداً . فأسلوب المعارضة السائد كان في انتهاج الطريق العقائدي والسرّي التقليدي والذي ليس له تأثير كبير على تكوين الرأي الرسمي ، كما ازدادت عزلة اصحاب هذا النهج بالتدريج عند القطاعات الواسعة من المواطنين . واتخذت المعارضة سابقا اسلوب النقد غير الموضوعي للدولة ، بحيث التقت مجموعات من المسؤولين السابقين وطرحت افكاراً سبق لهم ان اضطهدوها أثناء وجودهم في المواقع الرسمية ، وشكلوا تحالفات ينقصها الانسجام .

استندت فكرتنا في المعارضة السياسية على أن مسؤولية القرار في القضايا الكبرى سواء في السياسة الخارجية من عربية ودولية ، او السياسة الداخلية بالنسبة الى الجيش والأمن ، تقع على عاتق الملك نفسه . فلا بدَّ لنا على ضوء ذلك من السعي لايصال افكارنا ومواقفنا للملك للمساهمة في رسم الصورة التي تساعد على اتخاذ القرار . وبالاضافة الى ذلك كانت هناك مسائل هامة ذات علاقة مباشرة في حياة المواطن ، وتساهم في تغيير البنية والملامح الأساسية للمجتمع الأردني وبالتالي تطوّر المعطيات التي تفرض نفسها في اتخاذ القرارات الكبرى . وهذه المجالات كثيرة وتحتاج لجهود كبيرة من أجل طرح الآراء البديلة لما تراه الحكومة كفريق وفي كل وزارة أو مؤسسة لوحدها . وأخيراً وجدنا ان هناك مجالاً للعمل في دفع فكرة المشاركة وبناء المؤسسات الديمقراطية .

وقد استطعنا أن نبلغ مجمل تلك الآراء حول طرائق العمل السياسي الايجابي الى مختلف مؤسسات الدولة ، بهدف ان تكون العلاقة ايجابية وحيوية وفعّالة .

* * *

في أواخر عام ١٩٨٠ تركز الاهتمام والنشاط حول الحرب العراقية الايرانية . فبعد قيام تلك الحرب بأيام قليلة ، وقع انقسام حاد حولها بين المشتركين ، وكان من أسبابه تحليل الموقف الشعبي في الأردن بالاضافة الى مواقف مختلف الأنظمة العربية . فعلى صعيد القناعة النظرية إستطاعت الثورة الايرانية أن تتخلص من عهد الشاه ، وأن تضع أمام العالم كله حقائق ذلك العهد بحيث يصعب كثيراً عودته الى ايران . وبالرغم من المدّ الديني المتعصب استطاعت الثورة أن تضع دستوراً يستند في أساسه الى فلسفة الحكم البرلماني والرئاسة المنتخبة مباشرة من الشعب . كما كان موقف الثورة الايرانية من القضية العربية الرئيسية في فلسطين يختلف جذرياً عن موقف وممارسة الشاه . والحقيقة فقد عبرت عن تلك المواقف الايرانية بصراحة في مجلس الوزراء عندما أبديت بعض الملاحظات أثر الانتخابات الايرانية ، وطالبت بتعديل سياسة الحكومة الأردنية تجاه ايران ، وكنت ضد حركة الخميني حتى ذلك الوقت ، وكان تفسيري للثورة الايرانية على أنها غير مقبولة إن لم تكن مشبوهة ، لأن القوى الحقيقية التي كشفت مساوىء حكم الشاه ، كانت الفئات المثقفة المستنيرة ، والحركات النقابية . ولكن الخميني استطاع أن يحرّك الشارع الايراني الذي سيطرت عليه العاطفة الدينية للقضاء على كل المؤسسات التي أنشأها شاه ايران . كذلك قضى الخميني فترة طويلة في فرنسا استطاع أثناءها استقطاب القوى الدولية بما فيها الولايات المتحدة . وكنت خلال زيارتي للولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٧٨ قد لاحظت الاتجاه نحو التفتيش عن البديل لحكم الشاه . وكانت معظم التعليقات السياسية تشير الى أن مستقبل الشاه في أحسن حالاته هو أن يكون سلطاناً دستورياً ، ولكن ذلك الاحتمال لا يتعدى الخمسين بالمائة . وكانت بريطانيا ومعظم الدول الأوروبية تعتقد أن ذهاب حكم الشاه أصبح أمراً حتمياً .

في شهر آب من عام ١٩٨٠ قمت بزيارة لبريطانيا والتقيت بالسير جون

جراهـام مسـاعد وكيل وزارة الخارجية الذي كان سفيراً في ايران لمدة طويلة ، وقد ناقشت معه الوضع في ايران فكان رأيي مخالفاً لرأي السير جون ، اذ اكدت على ضرورة التعامل مع هذه التجربة الجديدة ، لأن البرلـان الذي انتخبه الشعب الايراني كان أقل وقوعاً تحت الارهاب الفكـري المسلح ممـا كانت عليـه الأحـوال الانتخـابيـة في روديسيـا (زمبابوي) باشراف الحكومة البريطانية . وقد اعترف مساعد الوكيل البريطاني بوجاهة ذلك الرأي ، ولكنْ تلك المناقشة كشفت لي مرة أخرى على أن حسابات الدول الكبرى في مسألة العلاقات الدولية تختلف عن مبادىء انظمتها . ولكن عندما اندلعت الحرب بين العراق وايران بعد شهر واحد من تلك المقابلة ، تكونت لدينا قناعات وحسابات أخرى .

فلقـد توفـرت لدينا القناعة بأن السبب الحقيقي لدخول العراق في حربها مع ايران ، كان التهديد الجدّي لنظام الحكم العراقي . وبالرغم من تحفـظنـا على أسلوب حكم ذلك النظام ، إلا أننا اعتقدنا أن فشل العـراق العسكري أو السياسي أو الاثنين معاً سيقود حتماً الى تفتيت الكيان الوطني العراقي ، كما سيؤثر تأثيراً خطيراً على أوضاع الخليج العـربي . والأهم من ذلك كله فقـد اتخذ الملك حسين موقفه الصريح القوي ، وكان لا بد إذن أن نأخذ كل تلك الحقائق بعين الاعتبار عند اعلان موقفنا من ذلك الحدث الخطير . ولم يعد ينفع القول بأن خوف النظام العراقي من الهجمة الخمينية لم يكن في محله ، أو أنه كان بامكان النظام العراقي الاعتماد على قوة العراق الداخلية بربط الشعب العراقي بالحكم ومؤسساته . وأخيراً فقد توفرت القناعة لدينا بأن ما حدث من شطط في التيـار الديني في الأردن كان أمـراً غير مقبـول على الصعيد الفكـري ، كمـا أنـه كان عامـلاً في تردّي علاقـاتنـا مع سوريا وخلق الصعوبات الجدّية في المنطقة ككل .

هكذا استطعنا بواسطة النقاش المستمر ومراقبتنا لتطور الأحداث أن نصل الى الاستنتاج بأن الموقف الوحيد العملي هو في تأييد العراق، والخط الرسمي الأردني تجاه الحرب العراقية الايرانية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية تجنب المزيد من تدهور العلاقات مع سورية، والفصل بين تأييد العراق في حربه وطبيعة نظام الحكم القائم.

ولقـد كشفت الحـرب العراقية الايرانية جوانب عديدة من الحياة

السياسية الأردنية ، إذ تبين أن معظم السياسيين الاردنيين كانوا ضد قرار الحرب ، ومنهم من ذهب بعيداً الى التمني بأن يفشل العراقيون عسكرياً ، كذلك فان العواطف الشعبية كانت في اكثريتها ضد العراق بشكل أو بآخر ، كل ذلك بالرغم من الموقف الاردني الرسمي بقيادة الملك . وقد كان للسياسيين كفئات أو أشخاص حساباتهم التي تتعلق بمختلف الدوافع من مسايرة الموقف السوري ومنظمة التحرير الفلسطينية الى محاولة الوقوف معارضين لخط الملك أو معادين لرئيس الحكومة بسبب التنافس على الحكم . الا أن البعض كان يسوءه أن يرتبط تأييد العراق مع تردي العلاقات العربية وخاصة مع سورية . وأما على الصعيد الشعبي فانّ موقف منظمة التحرير كان عاملاً رئيسياً ، كما أن المشاعر الدينية تجاه حكم إسلامي في ايران لعبت دورها بالاضافة الى عدم الارتياح للعلاقات السلبية مع سورية .

بعد دراسة الموضوع من مختلف جوانبه رفعت والدكتور موفق الفواز الصديق والوزير السابق ، مذكرة مطولة الى الملك حسين شرحنا فيها وجهات نظرنا . وقد أدركنا أن السوريين قد حشروا السياسة الأردنية ، بحيث فرضوا عليها أحد الخيارين فكان لا بد من أن تأخذ بالخيار الذي أخذت به . فالعلاقات السورية العراقية كانت تفترض دائماً شكل العلاقات الأردنية المحورية اذ لا يقبل أيٌّ من سورية أو العراق علاقة جيدة معهما في نفس الوقت ، واذا حصل أن تقارب هذان القطران فكان دائماً في الحساب عزل الاردن عن ذلك التقارب أو اتهامه بالتحريض عليه . ولقد بدأت سورية في خلق الصعوبات للاردن منذ بدأت متاعبها الداخلية ، وبعد نزاعها مع العراق . ولا شك أن الأردن حاول جهده أن تستند علاقاته العربية على أساس مؤتمري القمة العربية في بغداد وتونس ، فكان من الطبيعي أن يسير في خطوات واسعة في علاقاته مع العراق كما وكان من الطبيعي نتيجة لذلك أن يواجه التحديات السورية التي تطرفت كثيراً ، وحاولت ان تجر معها منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين بشكل عام . وأخيراً فلقد توفرت لدينا القناعة الكاملة ، بأن الموقف الصحيح هو في تأييد العراق في حربه مع الايرانيين ، وبالتالي لا بدّ من تأييد الموقف الرسمي الاردني .

تحرك الاستاذ ذوقان الهنداوي مع مجموعة ضمت البعثيين المؤيدين

للعـراق وبعض البعثيين السابقين وأصدقاء العراق الذين تعاملوا مع الحكـومة العراقية في مختلف المجالات غير السياسية ، وذلك من أجل تحضير جوٍّ شعبي لدعم العراق . وعندما دعينا الى الاشتراك في مثل ذلك الجهد رأينا أنه لا يجوز استغلال ذلك التحرك لتفتيت الساحة السياسية الأردنية ، أو الاساءة الى بعض الشخصيات الوطنية التي أصبح لها رصيد شعبي جيد . ولذلك أكدنا على ضرورة الاكتفاء بتأييد العراق ، لإظهار وجهة النظر تلك ، لا سيما وأن السياسيين الذين شجبوا العراق ، كانـوا قد نشـطوا كثـيراً في إيصال رأيهم الى مختلف الجهات المحلية والعـربيـة والدولية . كما رأينا ضرورة في إبراز التأييد الشعبي للخط الرسمي الأردني ، اعتقاداً منا بأن الوضع الوطني والقومي بقيادة الملك هو من أسس الحياة الأردنية الوطنية .

وكان واضحاً أن نوايا بعثيي ومؤيدي وأصدقاء العراق تتجه نحو ربط موضوع تأييد العراق في حربه مع ايران ، مع بث الدعاية لنظام الحكم العراقي في نزاعاته العربية لا سيما مع سورية . كذلك حاول البعثيون الاسـاءة للشخصيـات والفئـات السيـاسية الأردنية ، وتجيير التأييد الشعبي للعراق الى مظاهرات عدائية لسورية . وقد لعبت مجموعتنا دوراً أسـاسيـاً في الحيلولة دون ذلك التورط ، مما ساهم في إيقاف كل تلك المحاولات . وكانت نقطة التحول الواضحة عندما حشدت سورية قواتها على الحدود الاردنية ، فسعى البعض الى اصدار البيانات الاستفزازية وقد استطعنا منع ذلك ، لا سيما بعد ان ظهر نتيجة الحشود السورية موقف جديـد التقى عليـه الشعب الأردني وكـل الفئات والشخصيات السياسية ، وذلك في التعبير عن الغضب الشديد للموقف السوري وفي دعم الملك والحكـومـة الى أبعد الحدود . ولقد التقيت بأحد كبار قادة الشيـوعيـين الذي كان ساخطاً جداً وطالب بشجب الموقف السوري . وشهدت الساحة الأردنية والمجلس الوطني الاستشاري وأوساط القصر والحكومة وحدة وطنية كاملة حول ذلك الموضوع . وبالرغم من ذلك كله فقد كررنا مطالبتنا للحكومة بأن يتجه الاعلام الرسمي الى التخفيف من الهجوم على سورية ، وذلك إعتقاداً منّا بتميز الأردن ورفضه للأساليب السلبية في التعامل مع الأقطار العربية ، اذ لا يقبل المواطن الأردني مثل تلك الأساليب . كذلك فقد كنا نعتقد بأن المتاعب الداخلية في سورية ، لا

بدَّ وأن تصل الى وضع يفتح المجال للحكم القائم حالياً أو من يأتي بعده الى العودة بالعلاقات الى حالة أفضل ، ولذا فقد رأينا بأنه من المفيد عدم الذهاب بعيداً في القطيعة ، وذلك من أجل أن يسهل على العاملين إمكانية إعادة الأمور الى حالتها الطبيعية ، شريطة ألا تتطور نحو محور جديد .

أثــر انتخــابات نقابة المهندسين في ربيع عام ١٩٨٠ ، بدأ النقاش الجـدي حول ضرورة مراجعــة النشاطات التي تقوم بها مختلف فئات المقــاومة في اوساط الفلسطينيين وبعض الأردنيين من فئات واشخاص اعتادوا على الدعم الأدبي أو المادي الذي أمّنته لهم المقاومة ، أو على التحالف مع بعض الفئات الحزبية الاردنية التي لم تعد لها قواعد كافية تؤهلها لاثبات وجودها في المعارك السياسية والانتخابية . وقد انطلقت أفكــار المجمــوعة من حقائق ومعطيات أساسية لمعالجة هذا الموضوع الشائك . وكان أهم تلك الحقائق اعتبار المقيمين في الضفة الشرقية من أردنيــين وفلسطينيين مشتركين في كل ما يجري في الضفة الشرقية من احداث اقتصادية وأمنية وسياسية .

والحقيقة الثانية ان تدخل المنظمات الفدائية لدعم مصالح وطموحات المــواطن الفلسطيني تتسبب تدريجيا في تعميق المشاعر الاقليمية بين الطرفــين . والأكثــر من ذلك كله فإن أي تنسيق بين مؤيدي المنظمات الفدائية في المعارك الانتخابية سيضع تلك المنظمات في صورة الأحزاب السياسية التي عليها أن تتقبل نتائج تلك الخطوة وما يرتبط بها من معارك سيــاسيــة داخليــة ، خاصــة وأن بعض الفلســطينيين والاردنيين قد يتجــاوزون الانظمة الحزبية العادية من حيث الانضباطية ، في اتخاذ مواقف ودعم اشخاص ليس لقياداتهم المركزية بالضرورة رأي محدد بهم .

أظهرت نتائج انتخابات نقابة المهندسين أن سلبيات مثل تلك الرؤيا كانت تفــوق الايجــابيات التي يمكن تحقيقها . ومن هنا فقد ساهمت المجموعة في الاستمرار بذلك النقاش .

وقــد التقيت أكثر من مرّة أثناء وجودي في الوزارة مع السادة عبد المحسن أبو ميزر ، وهاني الحسن وأبو جهاد وحامد ابو ستة وفاروق القــدومي ، ورتبت لهم عدداً من الجلسات مع سياسيين متواجدين في الضفة الشرقية . وكان لبعضهم مواقع في العمل الفلسطيني . وتوسعت

تلك النقاشات بعد خروجي من الوزارة ، الامر الذي ساهم باغناء البحث والوصول الى نتائج ايجابية . وقد ساعد على ذلك كله التجارب العديدة والصعبة التي خاضتها المقاومة في تعاملها مع مختلف البلدان العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي ، خاصة عندما وضعت منظمة التحرير أمام خيارات صعبة أثر الحرب العراقية ـ الايرانية ، ثم في مؤتمر قمة عمان أواخر عام ١٩٨٠ .

بعد خروجي والدكتور موفق الفواز وآخرين من الوزارة باستقالة حكومة الدكتور قاسم الريماوي ، كان علينا أن نتدارس الامكانيات الجديدة في العمل السياسي خارج المواقع الرسمية . ولقد القت تجربة الخروج من الحكومة أضواء اضافية على طبيعة التفكير لدى مختلف السياسيين الاردنيين، فمنهم من عاد الى مزاولة أعماله الخاصة أو العامة ، وكان اشغال موقع الوزارة لا يتعدى كونه وظيفة روتينية أخرى ليس لها وجه سياسي . ومنهم من أصابه الشلل الذهني والعاطفي ، فحاول أن يتحسس مواقع أقدامه . واخيراً فكان منهم من اتخذ موقع العاتب أو الغاضب ، فانتقد كل موقف ، كما فعل الكثيرون ممن تسلموا المواقع المسؤولة خلال عقد السبعينات . فعندما كانوا في الحكم كان كل شيء بالنسبة لهم وكل موقف صحيحاً، وعندما يخرجون من الحكم ينقلب كل شيء وكل موقف بل وكل مؤسسة إلى مجموعة من الأخطاء.

إزاء كل تلك الحقائق في السياسة الأردنية استطعنا الوصول الى معادلات منطقية في أن العمل العام خارج مواقع الحكم هو في مواصلة الاهتمام بما يجري على الساحة الأردنية وبمناقشة المواقف والقوانين والقرارات ، ووضع الآراء البديلة .

ولقد تقبل ذلك الطرح مختلف المستويات المسؤولة والأوساط السياسية بما فيها تلك التي تعتبر نفسها في صفوف معارضة الحكم والتي لا ترى امكانية اللقاء معه . وبهذا فقد بدأ العمل لوضع مذكّرة مطولة وصريحة رفعتها مع الدكتور موفق الفوّاز الى الملك حسين لتوضيح مجمل آرائنا. وكان ردّ الفعل على ذلك التحرك إيجابياً ومشجعاً. كما فتحت لنا أبواب المسؤولين في القصر والدولة بما في ذلك رئيس الوزراء . وفي نفس الوقت فقد استطعنا اقامة حوار مع بعض الفئات السياسية الرئيسية .

استمـر ذلك الجهد لمدة اربع سنوات ونيف بهدف ايجاد الصيغة المتطورة والأكثر نضوجاً على طريق المعارضة السياسية التي تستهدف المساهمة في بناء القواعد المفيدة للعمل العام ومن خلال فهم المرحلة التي

الممكن أن يساعد مثل ذلك الاسلوب من العمل على أن يأخذ المسؤولون بعين الاعتبار آراء من هم خارج أوساط الحكم . وان الوسيلة المتطورة للفريق الذي يجيء بعد الفريق المسؤول ، هي طرح الافكار المتكاملة لمراحل الحياة السياسية المستقبلية ، وارتباط هذه الافكار بمجموعات من الشخصيات التي تتحرك في الحياة العامة ، وبذلك يتضح المنطق في أي تعديل ، أو تغيير في أجهزة الحكم .


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١٠

المجلس الاستشاري الوطني


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بعد اعلان قرارات مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ ، وتعليق الحياة البرلمانية أخذ المسرح السياسي والثقافي والشعبي يشعر بتزايد الفراغ السياسي واتساع الهوة بين الحكم والشعب . والحقيقة أن الحياة البرلمانية في الأردن مرّت بفتراتٍ من المدّ والجزر ، ويمكن القول بأن البرلمان الذي اتخذ قراراً بتعليق نفسه لم يعد له أية قيمة عملية ، ولم تعد تنفع فيه كل عمليات الترقيع التي أجريت له .

وبالرغم من انعدام الحياة البرلمانية على امتداد الوطن العربي لاسيما في الأقطار المحيطة بالأردن ، فان التقدم الثقافي الذي شهده الأردن وانهيار المؤسسات السياسية التي ربطت أعداداً كبيرة من السياسيين والمثقفين ، ساعدت على التنبه لضرورة التفكير بصيغة جديدة تستوعب تطلعات الشعب وتحافظ على الجسور بين الحكم والشعب . ولم تكن النقابات المهنية والعمالية بقادرة على ملء ذلك الفراغ بسبب طبيعة وظيفتها وسيطرة القوى السياسية على مجالسها والتي فضلت أن تقف بعيدة عن الحكم وتتمتع بالأمجاد السلبية التي اعتبرتها رأسمالٍ لها ، توظفه لصالح كل ذوي المواقف السلبية سواء بين المتنافسين السياسيين المحليين أو الحركات العقائدية المتطرفة أو تلك التابعة لمختلف القوى والجهات خارج حدود البلاد .

طُرحت عدة افكار حول إنعاش الحياة الديمقراطية ، كالاتحاد الوطني واقتراحات لتعديل المواد الدستورية التي تتيح امكانية اجراء الانتخابات النيابية ، فلم تكن تلك الاقتراحات كافية لمواجهة القضايا الخطيرة التي يتعامل معها الأردن ، والتي أصبح الملك هو المسؤول الأول عن تحديد المواقف منها . فكان لا بدَّ من التفكير بالصيغة التي تؤمّن للبلاد مؤسسة تناقش السياسة العامة ، لتساعد على إنضاج البحث فيها ، وفي الوقت نفسه توفّر المجال اللازم لمناقشة القوانين المؤقتة التي تضعها الحكومة . وهكذا صدر قانون المجلس الوطني الاستشاري في

شهر نيسان من عام ١٩٧٨ ، كمحاولة لسدّ بعض الفراغ ، بعد غياب مجلس النواب ، وقد أصبحت الحاجة ماسة الى المؤسسة التي تعبر عن المرحلة السياسية والثقافية التي تمر بها البلاد . وإذ راقبنا هذه التجربة في دورة المجلس الثـانية ، يجدر بنا أن نستعرض جوانبها الهامة على طريق تطوير الحياة الديمقراطية في الاردن .

تشكل المجلس من ستين عضواً روعيت في اختيارهم قواعد منطقية ، كاستيعـاب التيـارات الفكرية السائدة في الأردن من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، وتمثيل الضفتين مع الأخذ بعين الاعتبار أن يكون عدد الفلسطينيين حوالي الربع وذلك كحل وسط بين الالتزام بحرفية مقررات الرباط والالتزامات الوطنية تجاه الضفة الغربية . وقد تمثلت في عملية الاختيـار الى حد كبـير ، الشرائـح الاجتمـاعية التي تعكس التركيب السكـاني، واختير اشخاص يمثلون مؤسسات شعبية منتخبة كرئيس بلديـة ، ونقيب الصيادلة ، ورئيس اتحاد النقابات العمالية ، ورئيس اتحاد المزارعين ، ورئيس الغرفة التجارية ، ورئيس الغرفة الصناعية ، وبعض اعضـاء المجلس النيـابي المعلق . وأخـيراً فقد اختيرت بعض الشخصيـات التي شغلت منـاصب حكومية وعسكرية كبيرة . ودخلت المرأة هذه المؤسسة الجديدة إنسجاماً مع الدور الذي تمثله في الأردن ، ومـع تطلعـات الملك حسين الذي قام بأكثر من مرة بمبادرات من هذا القبيل ، وكان في نظرته أكثر تقدماً من الفئات التي تبشر بالنظرة المتقدمة دون أن تمارسها فعلاً .

أحيط المجلس الوطني الاستشاري عند إعلانه بنظرة عدائية ، وجرت مناقشات حادة حوله . وكانت دوافع ذلك العداء مختلفة ، فمنها الموقف السلبي التقليدي من أية فكرة مهما كان نوعها تأتي عن طريق الملك . ومنهـا التنافس الشديد بين بعض السياسيين البارزين والمرحوم عبد الحميد شرف الذي لعب دوراً كبيراً في تحقيق تلك الفكرة ، ومع رئيس الوزراء السيد مضر بدران الذي كان على علاقة جيدة مع عبد الحميد شرف . فرأى ذلك الفريق من السياسيين في المجلس عقبة جديدة في طريق عودتهم السريعـة الى الحكم ، ومجـالاً واسعـاً لعـدد كبير من اعضـاء المجلس الذين فتحت أمـامهم اقنيـة الحوار مع الملك والحكومة ، وأما بالنسبة الى فئات وأشخاص المعارضة الذين ابتعدوا عن الحكم لأسباب

عديدة ، فقد رأوا في المجلس الوطني حدثاً جديداً يعطيهم الفرصة للتماسك فيما بينهم ولتوجيه الانتقاد الدائم . وقد شارك اولئك أعداد من المواطنين الذين سعوا لعضوية المجلس الوطني الاستشاري ولم يحصلوا عليها . كذلك فقد انتقد بعض أعضاء مجلس الأعيان بشدة التجربة الجديدة بحجة أنها غير دستورية أو بحجة التعلق بالحياة البرلمانية . ويمكن القول بأن الغالبية الساحقة من الناقدين كانوا من أعداء الحياة البرلمانية ، وعبروا عن ذلك العداء بمختف الوسائل ، سواء بالتحريض على حرّية الانتخابات أو التخويف من ممارسة البرلمان لواجباته الدستورية ، أو بالسخرية الدائمة من مجالس النواب المتعاقبة .

التقيت بالاستاذ حمد الفرحان بعد أيام قليلة من تعيين أعضاء المجلس ، وكان بدوره من القائلين بعودة الحياة النيابية ، وغير قانع بأسباب تعليقها أو عدم إجراء التعديلات الدستورية اللازمة لاجراء الانتخابات البرلمانية . ولكنه رأى أن هذه التجربة لم تكن سيئة أو سلبية شريطة أن يسعى القائمون عليها الى انعاش الحياة السياسية والديمقراطية ، وكان يأمل أن يسعى المجلس نفسه الى تهيئة الظروف الملائمة لعودة المجلس النيابي المنتخب . كذلك فانه كان يعتقد بأن غالبية الأعضاء المختارين هم من المستويات الجيدة . ومن الأمور التي ركز اهتمامه عليها موضوع بحث التنظيم السياسي في البلاد . وكان يشاركه في ذلك الرأي صديقه الدكتور سعيد التل الذي تحدث كثيراً عن الميثاق الوطني الذي يحدّد الخطوط العامة للمبادىء التي تقوم عليها الحياة الوطنية . كما رأى الأخير ضرورة طرح مثل ذلك الميثاق على المجلس الاستشاري لمناقشته واقراره ، ثم طرحه على المواطنين ودعوتهم للانضمام اليه ومزاولة العمل السياسي من خلاله . غير أن حمد الفرحان ذهب الى الاعتقاد بالتنظيم السياسي كصيغة محددة تكون مجالاً لمراقبة الدولة وطرح السياسات البديلة لها .

قررت مع الدكتور كارلوس دعمس استعراض امكانية تشكيل كتلة داخل المجلس الوطني الاستشاري ، تعمل على بحث المواضيع المطروحة ، وبالفعل فقد تشكلت تلك الكتلة التي انضم اليها كل من الدكتور زهير ملحس ، والدكتور موفق الفواز ، والسيد وليد عصفور ،

والسيدة انعام المفتي . وبسبب الخبرة التي اكتسبناها فقد رأينا الاكتفاء بالبحث فقط دون الالتزام بأية قرارات ، اعتقاداً بأن البحث بحد ذاته سيقود الى اقامة جو من الثقة وتقارب في الافكار ، ويفيد اعضاء الكتلة في طرح اجتهاداتهم الفردية على المجلس الاستشاري في اجتماعاته الرسمية .

وقد شجع عبد الحميد شرف قيام مثل ذلك التكتل ، وكذلك السيد أحمد اللوزي رئيس المجلس الاستشاري . ورأى الاثنان أيضاً امكانية قيام كتلة للعمل على أساس «المعارضة الموالية». وبالرغم من العديد من المحاولات فان التنسيق بين اعضاء المجلس ، كان محصوراً ضمن علاقات بين عدة مجموعات دون أن تصل الى مستويات جدّية تفرض نفسها على المجلس والحكومة أو على أوساط شعبية خارج مؤسسات الدولة .

تعامل كل من رئيس المجلس الاستشاري ، وحكومة مضر بدران ، وربما عبد الحميد شرف وآخرون مع تلك التجربة بحذر تجاوز الحدود الضرورية ، فكان ذلك سبباً في جمود زخمها الى حدٍّ ما . وادت عدة عوامل الى ذلك الحذر لا سيما بعد مرور البلاد بعدة أزمات ، وتمسك المسؤولين باجتهاداتهم ، اضافة الى حساسية الوضع السياسي بشكل عام ووضع المنطقة العربية على وجه العموم . وقد ظهر ذلك في الجلسة الأولى التي تم فيها انتخاب نائبي الرئيس وأعضاء اللجان ، عندما حرم أعضاء المجلس الاستشاري من التداول خارج الاجتماع الرسمي ، الأمر الذي وضع إسفيناً في حيوية تلك التجربة التي تفاعل بها البعض .

وبالرغم من ذلك فقد طرح المرحوم الاستاذ عبد الله الريماوي موضوع علاقة الاردن بالضفة الغربية من الزاوية السياسية عندما تقدم باقتراح لتشكيل لجنة شؤون الضفة الغربية . ولم يقبل بأن تكون لجنة شؤون الأرض المحتلة ، مؤكداً ان النظرة القومية ترفض كل الحلول المقترحة بما فيها الحلول التي تدعو اليها منظمة التحرير الفلسطينية . وظل الريماوي مصراً بأن الوضع الدولي الحالي يستدعي المطالبة باسترجاع ما احتلته اسرائيل من أراضي عربية . فكما كانت سيناء أرضاً مصرية والجولان أرضاً سورية كذلك فان الضفة الغربية هي جزء من الأراضي الأردنية . ومات رحمه الله في قاعة المجلس الاستشاري وهو

يؤمن بتحرير كامل التراب الفلسطيني ، كما أنه أعلن شجبه لقيام منظمة التحرير وأعلن شجبه لدخول الكفاح المسلح في تلك المنظمة ومن ثم تسلّم زمام مسؤوليتها ، وأخيراً قبول فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من الأرض الفلسطينية الى جانب اسرائيل .

شكل عبد الله الريماوي قوّة كبيرة دافعة في المجلس الاستشاري بحكم خبرته السياسية والبرلمانية ومقدرته الخطابية والجدلية وتمسكه بقواعد فكرية محدّدة ، ولم يستطع كسب الصداقات الكافية أو قيادة تيار مؤثر في المجلس أو في البلاد ككل . فبالاضافة الى إدانته لكل نظام وكل تنظيم بل وكل شخص على امتداد الوطن العربي فقد كان يعتقد أنه لا يمكن له التعاون مع أحد أو قبول اللقاء على منتصف الطريق مع أحد . ولقد حاولت مع آخرين ولأكثر من مرّة التنسيق معه ودعوته لقيادة كتلة أو تيار مؤثر في المجلس فلم تنفع كل تلك المحاولات . لذلك اكتفيت مع الدكتور كارلوس دعمس في الالتزام مع أصدقائنا خارج المجلس بالتعاون مع الآخرين حيثما يلزم حول قضية محدّدة بين الحين والآخر .

كان النظام الداخلي للمجلس الاستشاري نسخة عن أنظمة المجلس النيابي ، سواء من حيث تشكيل اللجان أو المناقشات والاستيضاحات والاقتراحات ومعالجة مشاريع القوانين الحكومية أو مشاريع القوانين التي يمكن للأعضاء أن يتقدموا بها للمجلس . وقد رأى بعض الأعضاء أنه ما دام وضع المجلس استشارياً فلا داعي لاعتبار رأي الأكثرية مشورة تقدم للحكومة . وعندما استبعدت تلك الفكرة كانت الفائدة من استبعادها ، عدم تمكين المجلس من الوصول الى قرارات تمثل مجمل الاتجاه العام . غير أن انقطاع الصلة بين المجلس والمواطنين حال دون الاستفادة من تحريك النقاش في البلاد على المستوى الذي كان يتم في المجلس نفسه . ولم تعكس وسائل الاعلام صورة واضحة عن الخلاف في الآراء حول المواضيع أو مشاريع القوانين . وكان هناك ميلٌ الى إعطاء صورة انتصار رأي الحكومة في معظم الأحيان ، إلا أن حكومة مضر بدران تركت بعض الأمور للمجلس الاستشاري ليبتّ بها على ان تأخذ الحكومة بالرأي الذي يتم الاتفاق عليه .

بعد شهرين من قيام المجلس تقدمت مجموعة من اعضائه بطلب مناقشة السياسة الداخلية للحكومة ، كما تقدم رئيس الوزراء ببيان

شامـل وتحـدث كل وزير عن وزارته والمؤسسات التابعة لها . وعندما اجتمع المجلس للردّ على بيانات الحكومة برزت نقاط للبحث عكست تطور الأوضـاع الذهنيـة والثقـافية والاجتماعية في البلاد . فتحدث السيد سلطان العدوان مثلاً عن « الرياضة باعتبارها مظهراً من مظاهر التطور والارتقاء في أي بلد من بلدان العالم ، وانها لعبت منذ فجر التاريخ دوراً بالغ الأهميـة حتى في تقـريب وجهـات النـظر السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الشعوب والدول المختلفة ». وقد ألقيت في تلك الجلسة الخطاب الذي عملت على تحضيره مع الأخوة الذين اشتركت معهم داخل المجلس الاستشـاري وخـارجه . وذكرت في ذلك الخطاب ما ملخصه : « الأمـل بأن يكـون المجلس الوطني الاستشـاري خطوة على طريق العـلاقات الدستورية التي قامت بين الحكم والمواطن منذ قيام الأردن ككيـان وطني ، فكان في فترات الابتعاد عن تلك العلاقات مصدر قلق للحكم ومتاهة للمواطن . فتجد الحكومة فرصة للتقييم من خلال تطلعات المـواطن التي يعبـر عنهـا أعضاء المجلس ، ومن خلال وضع الصيغ المحـدّدة لتطوير برامج الحكومة على أساس تلك التطلعات ومن خلال المشـورة وابـداء الرأي بالاشخـاص المـؤهلين والأجهـزة لتحمـل مسؤولياتها » . وقد طالبت بذلك الخطاب بأن يختار المجلس عدداً من أعضـائـه ورؤسـاء اللجـان في هيئة موسعة من أجل دراسة ومتابعة القضايا التي أثيرت من قبل الحكومة وأعضاء المجلس بحيث تساعد على وضـع المعـادلات الجـدّية التي تصلح لأن تكون دليلاً للعمل والحوار المشترك الدائم .

الحقيقة أن تفكيرنا كان يتجه نحو شكل من أشكال حكومة الظل ، على ان تكون هناك لجنة موسعة مركزية في المجلس الاستشاري ، تقود تيـار التفكـير والعمـل فيـه وتنـاقش الحكـومـة مباشرة حول مختلف المواضيع ، كما تقيم الجسور والصلات مع الأوساط الثقافية وقيادات المجتمـع خارج المجلس . ويكـون لديهـا الدليل النظري الذي تتطور محتوياته مع بروز الأفكار التي تطرح في اجتماعات المجلس الاستشاري واللقـاءات خارجه . ولقد رأى البعض أن مثل ذلك الأسلوب يمكن أن ينبثق من المؤسسات التي تنمو بالتدريج ويتاح له أن يطور نفسه بالشكل الذي يزيد من امكاناته ، على ان لا يكون برنامجاً جامداً تضعه السلطة

الرسميـة فيتخـذ شكـل المظاهرة دون محتوىً لأفكار متماسكة وقابلة للتـطوير تربط المواطنين بها . فاذا ما اتيح لمثل تلك اللجنة أن تتكون وتستمر ، فيكون هناك الحكومة وفلسفتها وبرامجها ، ويقابلها مجموعة من أعضـاء المجلس الاستشـاري الذين يضعـون البـرامج البديلة ، ويتنافس الفريقان على اقناع المجلس الاستشاري بوجهات نظرهم . كما يمكن لمثـل تلك اللجنة الموسعة استقطاب الكفاءات من خارج المجلس لمساعدتها على اجراء الدراسات اللازمة لمختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وابداء الرأي بها باستمرار . ومن خلال كل ذلك تبرز القيادات السيـاسيـة والكفـاءات التي تظهر على الساحة ، التي توفّر العناصر للاشتراك في الحكومات مستقبلا .

أثـار ذلك الاقتـراح جدلاً طويـلاً ، فرأى بعض أعضـاء المجلس الاستشاري الاكتفاء بالخطب التي القيت رداً على بيانات الحكومة حول السيـاسـة الداخلية . وكان يتزعم مثل ذلك الرأي عدد من التقليديين الذين دأبوا على الحد من حيوية المجلس ، وكانوا يعتقدون بأنهم يعبرون عن رغبات الحكومة . لكن رئيس الوزراء أعلن عن تحبيذه لذلك الاقتراح وتكـوين اللجنة التي تدرس تعليقات الاعضاء وتضع صياغة شاملة ، يوافق عليهـا المجلس وترسل للحكومة ، وفي نفس الوقت تكون كوثيقة تلتـزم الحكـومة بتنفيذ ما جاء فيها ، وبالفعل فقد تمت تلك الصياغة والموافقة عليها ، واحتفظت بها الحكومة ، وطلب السيد مضر بدران الى وزرائه الأخذ بما يمكن منها حسب اختصاصاتهم . إلا أن اللجنة التي تكـونت لم تجتمـع مرة أخـرى ولم تراجـع الحكومة حول ما جاء في التوصيات التي أقرها المجلس الاستشاري .

كانت معظم خطب الاعضاء تتركز حول حرية الصحافة ، وقد عالج البعض هذه المسـألة في أحـاديثهم عن الحريات العامة بشكل عام ، وطالبوا بالسماح بقيام الأحزاب السياسية . وكنت مع بعض الأصدقاء قد تداولنا في ذلك الموضوع وتكونت لنا قناعات حوله أشرت اليها أكثر من مرة في الملاحظات التالية :

« بالنسبة للصحافة والعمل السياسي لا بد أن ننظر اليهما بتفحص وتفهم للوسائل التي من شأنها أن تسير بنا نحو الهدف ، لا أن نكتفي بالنـظرة المجردة والتي قد تحمل في طيات تجردها خطورة الانتكاس .

فنحن لا يمكن أن نسقط من حسابنا أهمية الحفاظ على متطلبات وضرورات خلق المناخ الملائم لتطوير الحياة السياسية في اتجاهها الصحيح نحو الحياة الدستورية الكاملة . كما لا يمكن أن نتجاهل الظروف التي مرت على هذا البلد فساهمت بالكثير من الانقسامات وعرضت أمن المواطن للخطر وبعثرت الجهود وحطمت الجسور . »

« ... وأما بالنسبة للصحافة فهي في جانب منها مؤسسات مالية لها حقوق وواجبات المؤسسات المالية ، ولكن القيمين عليها أصحاب مهنة لهم كبرياء أصحاب المهن ولهم قواعدهم الأخلاقية والوطنية وهي بالتالي تتميز عن بقية المهن والمؤسسات ... من هنا فانني أؤيد ضرورة تشكيل لجنة خاصة يعهد لها تدارس قانون المطبوعات ووضع التوصيات اللازمة التي تعكس حقيقة المرحلة الوطنية التي نجتازها في تعديل ما يمكن تعديله من ذلك القانون وكي تتمكن الصحافة التي نعتز بها جميعاً وبما وصلت اليه من مستوى لأن تكون المرآة الأكثر صفاءً وأوضح صورة . كما أنه لا بد أن نقر بأن الصحافة كحقل من حقول الحريات العامة يجب أن تحافظ على التوازن الدقيق بين التزاماتها وحقائقها المالية وبين تجاوزها لحدود تلك الالتزامات فتكون منابر للرأي الذي يطرح من خارج كوادرها » .

إذا نظرنا بانصاف لوضع الصحافة في الاردن خلال السبعينات لوجدنا أنها تمتعت بقسط جيد من الحرية ، ضمن حقائق تكوينها الذاتي ، ومعادلات الوجود الوطني الأردني ، اضافة الى معطيات المنطقة العربية بشكل عام والأقطار العربية المجاورة على وجه الخصوص . وقد يختلف مسؤول عن آخر في تعامله مع الصحافة ، ولكن القضية تتعدى موضوع سيطرة الدولة وأجهزتها . إذ أن معظم القائمين على الصحف الكبرى قد حققوا من خلالها أرباحاً كبيرة جداً ، بحيث أصبحت هذه الصحف عبارة عن مؤسسات تجارية تستهدف الربح بالدرجة الأولى ، ولذلك فان سياسات هذه الصحف تتقرر على ذلك الأساس التجاري . ولا أعتقد أن إنتقاداتهم كأصحاب صحف لضغوطات الدولة تتعدى كونها مسايرة للأوساط التي يختلطون بها ويسمعون منها التعليقات حول ضرورة المزيد من حرية الصحافة . ولقد أتيح لي أن أكتب مقالات عديدة في الصحف اليومية لمدة ثلاث سنوات ، ولا أذكر أن أحداً من

المحــررين المسؤولين قد اضطر لاجراء أية تعديلات عليها ، مع أنني ناقشت في أكثــر من مرّة سيــاســات الدولة الرئيسيــة . ولربما قست الحكومة على الصحف فكان العقاب مبالغاً بعض الشيء ، ولكن في معظم الحالات كانت هناك أسباب وجيهة لذلك كإذاعة خبر يحدث الفوضى ، أو نشر مقالة أو مقولة تسيء الى رأس الدولة أو تطعن في وطنية المسؤول الحكـومي الأول . وبــاعتقــادي أن تلك الصرخــة الداوية حول حرية الصحافة لم تأخذ في حسابها طفولية ونزق بعض الكتاب لا سيما حديثي السن والتجربة أو الذين سعوا الى الظهور الدراماتيكي في إثارة مواضيع دراماتيكية . كما لم تأخذ بالحساب حقيقة طموحات أصحاب الصحف ، وأمزجة المسؤولين بين الحين والآخر .

الحقيقة أن التقدم الكبير الذي شهدته الصحافة الاردنية واتساع توزيعها في الأردن هو مؤشر على تمتعها بقسط كبير من الحرية ، لا سيما اذا ما قورنت بصحف معظم الأقطار العربية التي تباع فيها الصحف الأردنية . يضاف الى ذلك طبعاً التقدم الكبير في مستوى المهنة من حيث الكفــاءات الاداريــة والتحريرية . ولكن إذا طالعنا افتتاحيات جريدة « الرأي » أو جريــدة « الدستــور » ، لوجدنا أن هناك مبالغة في شكل ومحتوى التأييد للمواقف الرسمية ، بحيث يفقد المقال الافتتاحي زخمه وحيــويتــه . وقــد يرغب مســؤول حكومي بين الحين والآخر مثل ذلك الأسلوب ، ولكن من المحتمل أيضاً أن يلجأ أصحاب الصحف أنفسهم الى ذلك الأسلوب دون أن يكونوا مضطرين لذلك فعلاً .

وإذا استعــرضنا أية صحيفة أو مجلة لوجدنا الانتقادات وأحياناً الاتهامات توجه الى مختلف دوائر الدولة . كذلك فاننا نلاحظ ازدياداً في تحسس تلك الدوائر لتلك التساؤلات والانتقادات بدرجات مختلفة طبعاً . وقد بدأت المؤسسات الرسمية تراقب وتحقق في كل ما يقال عن أعمالها وموظفيها ، من أجل المراجعة أو التصحيح ، وأحياناً توضح جوانب النقد غير الموضوعي ، وتعترف بالتقصير على صفحاتها . وجميع القضايا التي تعــالجهــا لهــا علاقة مباشرة بحياة المواطن اليومية وبالسياسات التي تنعكس على حياة المجتمع ككل .

بالنسبة لحدود العمل السياسي فقد كانت قناعاتنا أن الصيغة الممكنة « يجب ان تنطلق من ادراك حقائق المرحلة التي يعيشها الأردن وتعيشها

الأمة العربية . فلقد مرت على الساحة الوطنية والقومية تجارب عاشها وعـانـاها العديد من الاخوة هنا ، ومنهم من مارس ويمارس في مواقع المسؤولية بمختلف مستوياتها . هذه تجارب كانت من العمق والكثافة بحيث اصبحت قادرة على استيعاب تلك الحقائق » . ولقد اعتقدنا « أن معادلة الحكومة في عدم معاقبة اي مواطن لاعتقاداته ما لم يشترك مع غيره ويلجأ الى أساليب غير مشروعة تهدد أمن الدولة وسلامتها ، هذه المعادلة هي الصيغة الأقرب ما يكون الى الجدية في تفهم أهمية حرية الاعتقاد السياسي وممارسته في هذه المرحلة . على أن تتطور هذه الصيغة الى نتائجها المنطقية من حيث توجه الاعتقاد والعمل السياسي الى الدولة والمواطن في برامج يتحمل أصحابها مسؤولية الالتزام بها في أي موقع من مواقـع الحياة العامة . على أننا نرى في تطبيق وتطوير هذه المعادلات ووضع الأسس لحيويتها وزخمها طريقاً لوضع القواعد الضرورية والسير بالبلاد باتجاه الظروف الملائمة لقيام الحياة البرلمانية » .

كانت مجمـوعتنـا مرتـاحـة جداً للصيغة التي طرحتها الحكومة ، واعتبرتها تعبيراً دقيقاً عن فهمنا لطبيعة العمل السياسي خلال عامين من النقاشات التي دارت بيننا وبين الكثيرين من العاملين في الحياة العامة . كذلك فان ما جاء في بيان الحكومة كان بمثابة خطوة لا بدّ من المحافظة عليها وتطويرها . وأذكر أنني التقيت بأحد كبار رجال الأمن السياسي بعد ذلك بفترة ، فأكدّ لي أنه يعتقد بأن البلاد قد تجاوزت مرحلة الانزعاج من أي تحرك سياسي فردي أو جماعي يلتزم بالقواعد الاساسية من حيث العلنية واعتماد الأساليب المكشوفة ، ولا يرتبط بجهات خارج الحدود توفر له المال أو السلاح أو الاعلام ، ولا يتحدث عن تقويض الدعائم الأساسية للكيان الوطني . ويمكن القول بأن حكومة مضر باشا بدران كانت على مستـوىً جيـد من الفهم العميق لطبيعـة المرحلة السياسية والثقافية في الأردن ، وقد أخذت بعين الاعتبار في البيان الحكومي مسألة الحريات العامة، لكن التشتت الذهني الذي وصلت اليه معظم القيادات السياسية جعلها عاجزة عن الاستفادة من تلك المعادلة ..

جاء في الرّد الخـتـامي لرئيس الوزراء على خطب الأعضـاء « أن الظروف الخارجية الضاغطة لم تترك لنا الحرية الكاملة في رسم الطريق التي تتفق مع قناعاتنا . وأعربت عن تطلعنا جميعاً الى ظروف أفضل

ومناخ أكثر ملاءمة لوضع هذه القناعات الأصيلة موضع التنفيذ مؤملاً في أن يكون مجلسكم منطلقاً نحو استكمال الخطوات التي نرجوها لبلدنا ومؤكداً استعداد الحكومة للتعاون معكم على ارساء التقاليد الديمقراطية السليمة التي ننشدها » . ... وأضاف « ويمكننا القول بفخر واعتزاز بأن المواطن الأردني قد صاغ لنفسه درباً خاصاً للتعبير عن نفسه ونقل هموم واهتمامات قومه . فأبواب المسؤولين على كافة المستويات مشرّعة أمام المواطنين ، والمنتديات والنقابات والجمعيات والمجالس البلدية المنتخبة واللقاءات المتعددة يمارس فيها النقد ... ولم يحدث أن أوخذ إنسان على نقد بنّاء وجهه للحكومة أو لممارستها سواء على مستوى النقد الخاص لجهة حكومية أم النقد العام لنهج الحكومة وتصرفاتها ... وأملنا بأن يشكل المجلس الاستشاري المنطلق نحو آفاق ممارسات سياسية تسهم في اكتمال الصورة الديمقراطية التي نحرص جميعاً على المحافظة عليها وتطويرها على الأسس الدستورية والشرعية ... ويكفي أن نتذكر تلك التجربة المرّة حينما تحولت الأحزاب الى معاول هدم باستيحائها سياساتها من الخارج وبارتباطاتها الوثيقة بعواصم كان شغلها الشاغل تغذية النزاعات العربية والتدخل في السياسة الداخلية للأقطار الأخرى عن طريق التآمر ... وكذلك بهيمنة الأهواء والطموحات الشخصية على سياسة تلك التجمعات مما أدى الى منافسات ومهاترات بين بعضها البعض كانت تصل أحياناً حدّ التشابك الدموي في الشوارع ... ونحن لم نتعلم فقط من تجربتنا بل تعلمنا أيضاً من تجارب الآخرين الذين دمروا الشرعية وهتكوا مبادىء الديمقراطية وعرّضوا بلدانهم لهزات متوالية ... ولا أظنكم بحرصكم على الأمن والاستقرار في بلدكم وبوعيكم على ما يجري ويمكن أن يجري بيننا ومن حولنا لا توافقونني على ضرورة توخّي التؤدة وتلمس الحذر في أي مسعى يمكن أن نبذله نحو بناء أي تنظيم سياسي » .

وعن الصحافة وحريتها قال الرئيس بدران أنها « حققت تقدماً بارزاً على الصعيدين الفنّي والمهني، وتمكنت في نفس الوقت والى حدٍّ بعيد من المحافظة على شخصيتها الوطنية والتزامها الوطني الأمر الذي حدا بالحكومة الى الامتناع عن ممارسة أي رقابة مسبقة عليها تاركة أمر توجيهها لرؤساء التحرير ... إن صحيفة تقود جلالة المغفور لها الملكة

علياء إلى أقصى الجنوب لمتابعة قضية نشرتها تلك الصحيفة وتودي بالتالي بحياتها وحياة وزير وطبيب وطيار أمر إن دل على شيء فانما يدل على مدى احترام الدولة لصحافتها وتجاوبها معها . جميعكم أيها السادة تقرأون الصحف اليومية ولا بدّ أنكم تطلعون على ما تنشره من انتقاد للحكومة ومن استجواب للمسؤولين الذين لا يتقاعسون عن الرد على ما ينشر . ويكفيني أن أذكر كيف أنها في الاسبوع الماضي نشرت بالمانشيت العريض ما جاء على لسان بعض السادة ، أعضاء المجلس من مطالبة باستقلال القضاء مختارة جزءاً مما قيل ومفضلة جزءاً آخر ومشوهة بذلك جوهر وروح الذي قيل في هذا الشأن . كما أنكم لا بد مدركون انعكاسات مثل هذا النشر على سمعة بلدنا وصورته في الخارج . وليس سرّاً اذا قلت إن ما تنشره صحفنا أحياناً من تعليقات وتحليلات لا يختلف عن خط سياستنا الخارجية فقط ، وإنما تسبب لنا إرباكات مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة.. إن تجربتنا مع الأمن والاستقرار تجربة غنية والدرس الذي تعلمناه من غيابهما درس قاس لن ننساه ، وعليه فان تمكسنا بهما كدعامة لبقائنا وحياتنا وتطورنا أمر غير قابل للمناقشة أو التأويل أو الاجتهاد » .

كانت جلسات مناقشة السياسة الداخلية مجالاً للمزيد من التثقيف السياسي لأعضاء المجلس الاستشاري الذين لم يسبق لهم العمل في مؤسسات الدولة او المشاركة كأعضاء في المجالس النيابية السابقة . كذلك فقد كانت التجربة غنية من حيث مواصلة الحوار بين أعضاء المجلس من جهة ، وبين الحكومة والمواطن من جهة أخرى . وفي الأشهر التي تلت مناقشة الحكومة ومختلف الوزارات والمؤسسات ، استمر النقاش حول القوانين والقرارات التي شملت شتى حقول الحياة الاردنية . وقد توضحت معالم خطط التنمية والخدمات العامة ، كما تبينت الايجابيات والسلبيات في الأجهزة الادارية الرسمية . وكان من الموضوعات الهامة التي تطرق اليها الأطباء والمهنيون وممثلو الفعاليات الاقتصادية والعمال ، الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي .

وأثار الدكتور زهير ملحس موضوع التعليم فقال « إن عشرين ألفاً من الشباب أو أكثر ينهون صف التوجيهي كل عام وهم بحاجة الى رعاية ودراية وتوجيه . واذا استطاعت جامعاتنا استيعاب اقل من ثلث هذا

العدد سنوياً فان الاكثرية تتوجه الى الخارج . إذن لا بدّ من معادلة صادقة مخلصة أمينة ترعى هؤلاء الشباب والشابات وتوجههم وفق الضرورات القومية . لذلك فان إنشاء هيئة للدراسات العليا والاختصاص يمكنها أن تحل قسماً كبيراً من هذه المشاكل التي تزداد سنة بعد سنة ، وتقع على عاتق الهيئة المقترحة انجاز الدراسات والاحصاءات مع كافة المؤسسات الحكومية والأهلية لمعرفة احتياجات البلاد التقديرية في كافة فروع الاختصاص وتوجيه الطالب وفقا لذلك الى المكان الملائم المعترف به من قبل هذه الهيئة . وقد تابع الدكتور زهير ملحس المطالبة بتشكيل مثل تلك الهيئة ، الى أن تم ذلك بالفعل في مشروع قانون تقدمت به حكومة المرحوم عبد الحميد شرف .

وتطرق الدكتور زهير ملحس ايضاً الى مدينته عمان فطالب بدفع الأذى عنها والمحافظة على ما بقي من نضارتها وصفائها كعاصمة . وقد لخص طلباته من الحكومة في الحد من تلوث بيئة عمان وأوديتها وجبالها، وذلك بايقاف بناء العمارات المشوهة لأفق المدينة والمانعة لتسرب هوائها بين البيوت وشمسها لما تبقى من شجر ، وتخفيف زخم السيارات في الأودية ومناطق مختلفة من الجبال ، وتخفيف تكثف الهواء بالاتربة والدخان من الكسّارات وخلاطات الاسفلت ، وتخفيف امتلاء الهواء بما يؤذي الأذن من أصوات منكرة مزعجة كأبواق السيارات ، وأخيراً في تخفيف حدة السير واكتظاظ السيارات في الشوارع والأرصفة وحتى على سطوح المنازل . وخلص حديثه الى اقتراح تعريف التلوث البيئي بمعناه الواسع الحضاري وعلى المستوى القومي والعمل على إيقاف هذا التلوث . واقترح إنشاء مجلس أعلى للمرور في عمان مؤلف من أمانة العاصمة وممثلين عن كافة الوزارات والمؤسسات المعنيّة ، ومنها الأهلية . والجدير بالذكر ان موضوع البيئة كان قد اتخذ أهمية اكبر حيث اقيمت دائرة خاصة في وزارة الشؤون البلدية والقروية تعنى بقضية البيئة كما أضيفت كلمة البيئة فأصبحت أيضاً وزارة البيئة .

في تلك الجلسة تطرق أعضاء المجلس الاستشاري الى مواضيع مختلفة، وتركّز الحديث حول موضوع الغلاء وإمكانية اتخاذ الإجراءات الفعالة للحد منه ، كانتهاج سياسة تموينية حازمة ومخططة .

ومن الملفت للنظر أن الكثيرين ممن أبدوا مخاوفهم ومعارضتهم

للتشريعـات والشعـارات الاشتـراكية في الماضي ، كانوا يشجبون فكرة الاقتصـاد الحر التي حاول رجال الأعمال الاستفادة منها متجاوزين حدود الاستفادة المعقولة . كذلك فقد طالب السيد عبد الله أخو رشيدة بتـوسيـع صلاحيـات الحكم المحـلي واللامركزية بالنسبة لصلاحيات المحافظين وتخصيص الموازنات المحلية في المحافظات وبوضع خطة مائية طموحة لرفع مستوى الاستغلال الزراعي للمياه الجوفية ، وأيّد إنشاء مجلس أعلى لضبط التصرف بالمياه . وتكررت طلبات مختلف المناطق . وظل ذلك المظهر سائداً في حياة المجلس الاستشاري مما أبعده في كثير من الأحيان عن المناقشات الجدّية للمواضيع التي كان يمكن أن تطرح للنقـاش وتحرّك المعنيين بها في كافة أنحاء البلاد . وكانت هذه الفجوة بارزة في أعمال المجلس .

كانت رغبـة اعضـاء المجلس في إجراء مناقشة عامة حول التعليم الجامعي وسياسة التربية بشكل عام وغير ذلك من القضايا الهامة . وقد تقـدمت مجموعة كبيرة من أعضاء المجلس بطلب مع المرحوم عبد اللـــه الريماوي ، لمناقشة سياسة الاعلام وذلك أثر لجوء السيد أمين شقير الى تقـديم استيضــاح يشكـك فيـه بالدوافـع التي تكمن وراء السياسة الاعـلاميـة ، وكـان رد السيـد عدنـان أبو عودة وزير الاعلام آنذاك استفزازياً ومطوّلاً . وخلقت تلك المناقشة جواً لم ترتح له رئاسة المجلس ولا الذين وقعوا على طلب المناقشة . فعادوا وتراجعوا عن ذلك الطلب . على أن ذلك الحادث بالذات قد أفقد المجلس إمكانية المساهمة الجدّية في خلق منبر للنقاش والحوار والمراقبة واقامة جسور حيوية بين الحكومة والمواطنين .

كان في عضـويـة المجلس الاستشاري ثلاث سيدات ، واعتبر ذلك خطوة كبـيرة الى الأمـام ادت الى دخول المرأة الى الوزارة أيضاً ، كما ساهمت في تقبل فكرة اشتراكها في انتخابات المجالس المحلية فيما بعد . ولا يمكن أن ننكـر أنه كان للملك حسين دور رئيسي في ذلك الاتجاه ، يضاف الى ذلك أن المرأة الأردنية سارت خطوات كبيرة على طريق إثبات مقـدرتهـا واستعدادها لدخول الحياة السياسية كما فعلت في مختلف الحقول الأخرى . وساعد على ذلك كله الأفكار المتقدمة التي كان يطرحها المـرحـوم عبد الحميد شرف من خلال وجوده في القصر الملكي ، وتقبل

الرئيس مضر بدران لتلك الأفكار .. ويمكن القول بأن الاختيار للسيدات الثلاث كان موفقاً جداً فقد ساهمن مساهمة جدية في حياة المجلس الاستشاري وفي إضفاء أجواء اكثر صحة على مختلف اجتماعاته ونشاطاته . وكان لكلٍّ منهن ميزات واهتمامات ، مما ساعد على تثبيت هذه القاعدة المتطورة، وانعكس تأثيرها على مختلف دوائر الدولة والمؤسسات العامة .

كان خطاب المرحوم عبد الله الريماوي يعبر عن مجمل قناعاته وخبراته وفهمه العميق لطبيعة المرحلة الوطنية والقومية التي يجتازها الاردن ، وبالرغم من عدم موافقة المجلس على بعض ما جاء في خطابه خاصة في ما يتعلق بموضوع الأحزاب السياسية ، إلا أنه استطاع أن يخلق جوّاً من اليقظة في الجلسات التي حضرها وتكلم فيها ، كما أنه شرح الكثير من الأمور الهامة التي كانت تواجهنا ، فساعد على تكوين الآراء الأكثر نضجاً لاسيما عندما طرحت فكرة إجراء تعديلات دستورية تعطي المجلس الاستشاري صلاحيات كاملة كصلاحيات البرلمان . وقد وجدت تلك الفكرة قبولاً عند الكثيرين ، وكان الريماوي يشير الى خطورة مثل ذلك الحلّ الذي يتلخص بالغاء الحياة الدستورية نهائياً إذا ما أتيح للحكومة أن تشكل مجلساً تعرف سلفاً أن بيده امكانية تعطيل قوانينها وخلق الصعوبات لها وربما حجب الثقة عنها . وقد تبين لنا من خلال التجربة أن أسلوب انتقاء المستشارين يختلف عن اسلوب انتقاء المشرّعين ، إذ أنه في الحالة الاولى تحاول الحكومة التباهي بانتقائها واختيارها لمستويات مرموقة في البلاد طالما أن المستشارين يقدمون لها الآراء والدراسات الجيدة . اما في الحالة الثانية فإن أسس الاختيار لا بد وأن تختلف حتماً ، بحيث تحرص الحكومة على اختيار الاشخاص الذين تحصل على ثقتهم الدائمة ، بشكل يعفيها من امكانية المعارضة الفعّالة فلا تضطر الى اتباع أساليب المراقبة والضغوطات .

وبعد أن تبين لنا أن فكرة التعديلات الدستورية قد أصبحت مقبولة جدياً ، استطعنا جمع عشرة من أعضاء المجلس الاستشاري واوضحنا رأينا المخالف للمرحوم عبد الحميد شرف ، وابلاغه رغبتنا بمقابلة الملك لشرح وجهة نظرنا . وفي نفس الوقت فقد نشرنا رأينا على مختلف المستويات التي اعتقدنا انه من المفيد أن تعرفه . ومن المرجح أننا بذلك

استطعنا أن نساهم في ايقاف ذلك التوجه . والحقيقة أنه كان للاستاذ الريماوي الفضل الأكبر في توضيح خطورة ذلك التوجه الذي قد يعرّض البلاد الى معارك سياسية دستورية متتالية .

ومما قاله الريماوي في خطابه « أن مناقشات المجلس لبيان الحكومة عن سياستها الداخلية خلقت تفاعلاً يبشّر ويدعو للأمل بأن نكون على بداية تجربة نعمل كلنا لنجاحها لأنها في هذه الظروف الوطنية والقومية تجربة تمسّ صميم كيان ومصير الأردنيين الوطنيين وتؤثر في المسار والمصير القوميين العربيين»... «واذا كانت المشاركة بمفهومها المباشر تعني مشاركة هذا المجلس للحكومة في تحمل المسؤولية، فإن المشاركة بمفهومها الأساسي والموضوعي والجوهري إنما تعني ويجب أن تعني مشاركة الشعب للسلطة التنفيذية وللمجلس الوطني في رسم المسار والمصير الوطنيين والقوميين ، بمنطق المبدأ الذي أكده التاريخ عبر مراحله ويؤكده دستورنا الذي أقسمنا بالحفاظ عليه » ... و « الأمة مصطلح ذو مدلول واقعي ، ولكنه بالاضافة الى ذلك مصطلح ذو بعد تاريخي يشمل الأجداد والتراث في الماضي ، ويشمل الأجيال والآمال في المستقبل الأمر الذي يفرض في كثير من الأحوال على الأجيال القائمة بأن لا تعبث بالقضايا الكبرى بزعم الواقعية متناسية أهداف وتضحيات أجيال مضت ومتجاهلة تطلعات وآمال أجيال صاعدة » ... وأضاف « فلا يستقيم لأحد أن يرفع صوته عالياً يطالب بالاقتصاد الحرّ ويؤكد الحوافز الشخصية ، ولكنه في الوقت نفسه يرفع صوته عالياً ضد مبادىء الحريات العامة والنظام السياسي الذي يلتحم بذلك النظام الاقتصادي » ...

«جدير بنا أن نقرر أن الدستور الأردني يفتخر به لدى مقارنته بدساتير الأقطار العربية بل دساتير بلاد العالم الثالث عموماً، فمن حقنا أن نطالب باحترامه وتطبيقه وعلى الأخص في باب الحريات بصورة نفخر بها كذلك ، وليس في الدستور الأردني نصاً وروحاً ما يجيز أن يكون القانون قناعاً لالغاء الحريات وتبرير الاستبداد » ... « إن الصحافة أصبحت في كل بلد متمدن بحكم سلطة رابعة تضاف الى السلطات التقليدية الثلاث وان هذا الوصف جدير بالمراعاة مهما كانت المآخذ على أية صحيفة أو صحفي » .

وقال الريماوي « لقد أكد الدستور حق الأردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون أما موقف الدستور من حرية تكوين الأحزاب السياسية فهو صريح ومتميز : لأنه يجعلها الحرية الوحيدة غير المقيدة بحدود القانون ، بحيث نصت المادة السادسة عشرة على أن للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور ولم ترد بعد ذلك عبارة في حدود القانون . ومعنى هذا أنه لا يجوز دستورياً وضع قانون يقيد حرية تكوين الأحزاب أو يحدُّ منها ، وكل ما هو جائز قانوناً ما نصّت عليه المادة نفسها وهو أن ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها » ... هذا هو الوضع الدستوري فما هو الوضع الفعلي تجاه هذه المسألة ؟... «إن الحياة السياسية تمارس في البلد من خلال الشلل السياسية وهي مجموعات تلتف كل مجموعة منها حول شخص مرشح ليكون رئيس وزراء يمارسون معه الحكم إذا حكم ويمارسون معه « الزنّ » (أو الطنين) إذا خرج عن الحكم انتظاراً للعودة وهكذا ... والى جانب هذه الشلل تقوم بعض الفئات الصغيرة التي تكون أحزاباً سرية أو غير مرخصة وكلها ليست بالحجم أو القوة المؤثرة. فهل هذه الصورة أفضل من صورة تطلق فيها حرية العمل الحزبي؟ إنني أجيب على هذا السؤال بكل الاقتناع أن حياة سياسية تقوم على أحزاب غاياتها مشروعة وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور ، أفضل بكل المعايير من حياة سياسية تصنعها الشلل والأحزاب تحت الأرض.

لا شك أن المستمع يميل الى قبول منطق ما جاء في خطاب الريماوي ولكنه في نظري لم يعالج الموضوع معالجة عملية . إذ أن تعليق مجلس النواب وقبول أسباب تعليقه ، وبالتالي قبول تجربة المجلس الاستشاري ، كل ذلك خلق وضعاً متميزاً لا يمكن معه تفسير مواد الدستور بتلك البساطة التي لجأ اليها الريماوي . وقد سبق ان أسلفت بأن الحياة الحزبية بالمعاني التي طرحها الاستاذ عبد الله هي بطبيعة الحال مرتبطة بالحياة البرلمانية نفسها . فكيف يمكن اعتبار أي حزب دليلاً على إمكانية الشعب للتعبير عن نفسه ، ما دام الشعب لا يمارس حق البرهان على تقبله لأفكار وشخصيات حزب معين وعدم تقبله لأفكار

وشخصيات حزب آخر ، وذلك من خلال الانتخابات، وليس عن أي طريق آخر. فإذا فرضنا قيام مجموعة من الأحزاب المرخصة التي تستكمل كل الشروط القانونية ، فماذا يمنع في وضع من هذا النوع وفي غياب الانتخابات البرلمانية ، وفي الحالة الذهنية التي تسود قطاعات المجتمع الأردني ، من أن يكون وراء كل حزب جهة سرّية أو شلة من الشلل ، دون أن يكون هناك أي مقياس لشعبية واحدة منها؟! ولقد سبق أن شهدت الساحة الأردنية تجارب من هذا النوع سواء في تعدد الأحزاب أو في محاولة الاكتفاء بحزبين أحدهما موال للحكومة والآخر معارض .

كانت المحاولات الحزبية بين أعوام ١٩٢٠ و ١٩٤٦ تعكس ما ظهر في شرقي الأردن من تيارات سياسية جاءت البلاد مع القادمين اليها ، اضافة الى ما ساد الوضع الداخلي من صراعات مع القادمين من الخارج وصراعات اتخذت الصبغة العشائرية في معظم الأحيان بين القوى الداخلية .

وعندما حاول الملك عبد الله بعد عام ١٩٤٦ ممارسة الحياة السياسية على أساس حزب الحكومة وحزب المعارضة ، كان الاقبال على كل منهما بالشكل المتوقع من مثل هذه التجارب ، بحيث سار مع الحكومة القائمة الذين أمّنت لهم الحكومة مصالحهم ، وسار مع المعارضة الآخرون ، وعادت الأوراق لتختلط في كل تشكيل لحكومة جديدة . وعندما دخلت الحركات العقائدية الى الساحة الأردنية بضفتيها عام ١٩٤٨ ملأت الأجواء ضجيجاً، وكانت نتائج انتخابات عام ١٩٥٦ قد أظهرت حقيقة ارتباط تلك الأحزاب بالناخبين .

كان للقضاء والقضاة نصيب كبير من نقاشات المجلس الاستشاري للسياسة الداخلية ، وارتبط موضوع القضاء بقضية الحريات العامة بالدرجة الأولى وبتقدم المجتمع الأردني بكافة مؤسساته. ولقد حدد الدستور الأردني موقفه من القضاء باعتباره إحدى السلطات الثلاث ، فاعتبر المفكرون والسياسيون ورجال القانون أن استقلال السلطة القضائية واحترام اختصاصها هما عنصران أساسيان لتأكيد معاني سلطة القضاء بالاضافة الى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية . ولقد كانت السيدة نائلة الرشدان من أكثر الأعضاء توضيحاً لهذا المفهوم ، فطالبت مع الكثيرين غيرها برفع مستوى المعيشة للقضاة بما

يتناسب مع أهمية وطبيعة المهمات الملقاة على عاتقهم ، كما طالبت باستبعاد أي تدخل للسلطة التنفيذية في شؤون السلطة القضائية ، بما في ذلك حق وزير العدلية في تنسيب تعيين القضاة أو تنسيب احالتهم الى المحاكم ، وتحصين اي قرار اداري من الطعن أمام محكمة العدل العليا ، والتوسع في صلاحيات المحاكم الخاصة والاستثنائية على حساب صلاحيات المحاكم النظامية .

أشار الاستاذ عبد الله الريماوي الى ضرورة النظر في أوضاع قضاة المجالس العسكرية ، بحيث يتمتع هؤلاء القضاة بالاستقلال والحصانة والامتيازات التي يتمتع بها القضاة المدنيون النظاميون ، وطالب بانشاء مجلس عسكري استئنائي يفتح مجال تمييز أحكامه أمام محكمة التمييز خاصة في القضايا غير المتعلقة بالضبط والربط والشؤون العسكرية . كذلك اعتبر الريماوي ان الاعتقالات الادارية للمواطنين هي من ابرز معاني تحدي سيادة القانون ، ورأى ضرورة تعديل جميع القوانين المتعلقة بهذه المسألة بحيث لا يجوز أن تزيد مدة اعتقال المواطن مهما كانت التهمة الموجهة اليه عن ثلاثة أشهر على أن يحال بعدها للمحكمة أو أن يطلق سراحه . إلا أنه أعلن في هذا المجال بالذات أنه ضد كل تحرك يستهدف بصورة مباشرة أو غير مباشرة تعريض الأردن تحت شعار الحريات إلى أوضاع شبيهة بأوضاع السبعينات أو شبيهة بأوضاع لبنان .

وقد لاحظ الاستاذ كمال الدجاني أنه أحيلت في الآونة الأخيرة صلاحيات المحاكم النظامية فيما يتعلق بعدد كبير من انواع الجرائم الى المحاكم العرفية، كما أحيلت صلاحيات المحاكم فيما يتعلق بتقدير تعويض بدل الاستملاكات للجان . واعتقد الاستاذ الدجاني أن هذين الأمرين مخالفان للدستور لأن المحاكم العرفية وضعت اصلاً لمعالجة الجرائم الخطيرة التي تمس أمن الدولة الداخلي والخارجي وسلامتها . غير أن عدم توفر صلاحيات للمحاكم لتقرير عدم دستورية القوانين وعدم وجود المجلس الاعلى لتقرير دستورية القوانين يضع على الحكومة مسؤولية إعادة النظر بها . وقد رأى أنه من الأجدر أن تبقى للمحاكم النظامية صلاحياتها أو على الأقل النص على استئناف قرارات المحاكم العرفية لمحكمة استئنافية تنشأ خصيصاً لذلك أو تميز أمام محكمة

التمييز ، اذ ان اتخاذ مثل هذا القرار يؤكد حق المواطن بالشعور بالثقة و الاطمئنان .

أكد رئيس الوزراء في رده الختامي أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال اتخاذ اي إجراء مع القضاة من شأنه التأثير على عملهم القضائي بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ولقد كانت الحكومة ولا تزال حريصة كل الحرص على مراعاة ذلك الاستقلال واحترامه ، فقامت بتنفيذ أحكام القضاء بدون تردد وبأمانة واخلاص ، كما أعادت الى المجلس القضائي صلاحية إحالة القضاة على التقاعد وتعيين أي شخص في الوظائف القضائية دون مراعاة لأحكام نظام الخدمة المدنية . وكذلك فقد تولى المجلس القضائي جميع الصلاحيات المتعلقة بترفيع القضاة ونقلهم ومنحهم الزيادات السنوية والعلاوات واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم ، والموافقة المسبقة على انتدابهم واعارتهم .

وذكر الرئيس بدران أن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها القضاء في الوقت الراهن تكمن في توفير الأعداد الكافية من القضاة من ذوي الكفاءات العلمية والخبرات الواسعة ، وقد تم تعديل قانون استقلال القضاء لاجتذاب مثل تلك الكفاءات ، ولا سيما من أوساط المحامين . وأما فيما يتعلق بأصول المحاكمات وتشكيل المحاكم فقد عدلت أكثر من مرة لمواجهة الصعوبات التي تواجهها المحاكم والمتقاضون . والحكومة على استعداد لدراسة المزيد من التعديلات اذا قدمت لها بصورة محددة ومدروسة وفيها ما يحقق فوائد حقيقية ومصالح عامة ملموسة .

الحقيقة أن اهتمام المجلس الاستشاري وحكومة بدران ثم حكومة الشريف عبد الحميد شرف بالقضاء كان سبباً رئيسياً في بلورة مختلف المسائل ذات العلاقة في هذا الموضوع ، وبدأت تتضح بعض الأفكار الأكثر تحديداً حول إصلاحات جذرية فيه تشمل توسيع صلاحياته واستقلاله وفعاليته . ولكن عوامل كثيرة أخرى شكلت العقبات في طريق الوصول الى نتائج سريعة ، إذ أن الخلاف في الاجتهاد بين وزارة العدل والمجلس القضائي حول أمور عديدة في العموميات والتفصيلات تحتاج الى وقت غير قصير لنضوج الأفكار حولها . يضاف الى ذلك مختلف الضغوطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تشكل صعوبات لا يستهان بها . ويبقى واضحاً أن الأردن يعيش وضعاً يتميز

به عن معظم الدول العربية ودول العالم الثالث في مؤسساته القضائية .

ألقت حكومة السيد مضر بدران بيانين حول السياسة الخارجية الأول في ايار من عام ١٩٧٨ والثاني في ايلول من عام ١٩٧٩ . ولقد كنت مع عدد من أعضاء المجلس مهتماً بالسياسة الخارجية بالدرجة الأولى . وعندما تشكلت لجنة الشؤون الخارجية ، من كل من السيد عبد الوهاب المجالي وعبد الله الريماوي وأمين شقير وآخرين ، تأجل إجتماعها كثيراً بسبب الحساسيات بين معظم أعضاء تلك اللجنة . وكان الرئيس أحمد اللوزي يتحسّب لمثل تلك الحساسيات، لا سيما وأنه كان عضواً في حزب البعث في فترة الخمسينات لمدة خمس سنوات ، وكان يعرف الأشخاص معرفة جيدة ، ويراقب تطورات وانقسامات الحزب وما رافقها من شكوك ومرارة وسلبيات أخرى . وبعد أن تهيأت الظروف النفسية الملائمة ، عقد اجتماع لجنة الشؤون الخارجية ، وكان الاتفاق مسبقاً حول تولي المراكز فيها ، فانتخب المجالي رئيساً لها ، وانتخبت مقرراً . والحقيقة لم تكن تلك اللجنة فعّالة بالدرجة التي كنا نتمناها ، اذ لم تجتمع الا ثلاث مرات فقط طيلة الدورة الأولى للمجلس الوطني الاستشاري ، كما أن تلك الاجتماعات لم تكن مفيدة جداً . وانحصر نشاطها على حضور بعض الاحتفالات ، واستقبال بعض الزوار من الخارج .

ويمكن القول أن مؤتمر بغداد كان منعطفاً هاماً في بلورة السياسة الخارجية للأردن على صعيدي القضية الفلسطينية وعلاقاته العربية والدولية . وقد عكس البيان الأول للحكومة حول السياسة الخارجية حقائق الجو المتوتر بالنسبة للقضية الفلسطينية، لا سيما أنه جاء بين زيارة السادات للقدس وقبل انعقاد مؤتمر كامب ديفيد. كذلك فقد بدأت العلاقات السورية الأردنية تسير نحو الفتور ، بينما كان العراق بعيداً عن مسرح السياسة العربية ، وقد وصلت العلاقات بينه وبين الأردن الى درجة كبيرة من التردي على أثر محاولة عملاء العراقيين اغتيال السيد نايف عبد الرزاق في فندق الأردن وثم مقتل طالب أردني في بغداد . وظل الأردن يحاول ايجاد الصيغة المعقولة لعلاقات عربية ، وكان مفتاح الوصول اليها من خلال التنسيق مع المملكة العربية السعودية والمحافظة على افضل العلاقات الممكنة مع بقية الدول العربية . وبالاضافة الى ذلك كله ، فقد كان على الأردن مجابهة

الضغوطات الأميركية ليحدد موقفاً اكثر ايجابية من السياسة المصرية الجديدة بعد زيارة السادات الى القدس .

في تلك الفترة الصعبة من أواسط عام ١٩٧٨ اتخذت الافكار المتداولة بين أعضاء المجلس الاستشاري إتجاهات مختلفة . فرأى الدكتور عيسى القسوس مثلاً أن الطريق الوحيد أمامنا هو في تحسين العلاقات وتنسيق السياسة الاردنية مع الاتحاد السوفياتي والحصول على الأسلحة من الدول الشرقية . ورأى الاستاذ عبد الله الريماوي العودة الى شعار ازالة آثار العدوان وايجاد الطوق العربي حول اسرائيل واكد على عدم ثقته بجميع الأنظمة والتنظيمات وبمنظمة التحرير الفلسطينية . أما الاستاذ أمين شقير فقد دعا الى الابتعاد عن جميع المؤسسات الدولية والدول الكبرى والدول العربية والاكتفاء باعلان الأردن مركزاً لحرب التحرير الشعبية بالتعاون مع العراق ومؤيديه في المقاومة الفلسطينية .

وتفاوتت الآراء بين التركيز على نقد جهة عربية أو أخرى ، والقول بالسير على طريق الاعتدال والانتظار . ولقد تلخص الرأي الذي اتفقت عليه مع الدكتور كارلوس دعمس وآخرين من المجلس وخارجه ، على الدعوة الى التضامن العربي خارج سياسة المحاور والتنسيق والحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وعدم إعطاء موضوع الاساءات العراقية اكثر من الحجم الذي تستحقه وذلك لأنه لا يمكن اعتبار اي حادث صغير سبباً كافياً للابتعاد والفرقة بين قطرين عربيين لهما دور أساسي في مواجهة اسرائيل والصهيونية العالمية . كما اكدت على أن الطالب القتيل كان ضحية الاجتهادات الأمنية والممارسات الخاطئة بقدر ما كان ضحية الطفولية السياسية في العراق .

وأثر مؤتمر كامب ديفيد ، وموقف الملك الواضح من نتائجه ، ودعوة العراق الى مؤتمر قمة بغداد ، واستجابة الأردن السريعة لتلك الدعوة ، انفتح أمام الأردن المجال لاتباع سياسة عربية ودولية تتناسب مع دوره وتطلعات قيادته وأبنائه ، وقد إنعكس ذلك على الوضع الداخلي من حيث الارتياح العام والتحسّن في الحالة الأمنية والاقتصادية . كما بدأ مع التحسّن السريع والمبالغ به ، بين العراق وسوريا ، التفتيش عن الصيغة المثالية لعلاقة الأردن ، بما طرح من أفكار وطموحات حول وحدة سورية عراقية على أساس وحدة الحزب ووحدة الدستور . وكان من الطبيعي أن

تنقسم الآراء حول ذلك بين متحمسين لدخول الأردن كلياً في تلك الوحدة المرتقبة ، وبين من قالوا بخطورة دخول العراق الى الساحة السورية العراقية الفلسطينية على الكيان الأردني بالذات . وأذكر أنني سألت أحد أعضاء المجلس الاستشاري الذي اشترك بحكومات سابقة عن رأيه في هذا الموضوع ، فقال بضرورة اندماج الأردن كلياً بالوحدة السورية العراقية . غير أن الوسط الذي تحركنا به كان يعي حقيقة نظامي الحكم ، وطريقة تفكير وحسابات كل منهما ، فطرحنا صيغة التقارب المقبول بين سوريا والعراق ، على أن تستطيع تلك الصيغة استيعاب الأردن ، وعلى أن لا تستفز السعودية ، وعلى أن يكون العمل الفلسطيني جزءاً من استراتيجية تتفق عليها الأقطار العربية الأربعة المذكورة ، وأخيراً دعونا الى بذل الجهود من أجل حل المشكلة اللبنانية .

وبالرغم من الحماس الشديد والضغوطات ونغمة التهديد والتحريض ضد الأردن التي سار بها البعثيون الأردنيون التابعون لسوريا والعراق ، وبالرغم من الاتهامات السرّية المتبادلة بين مسؤولي القطرين عن عدم جدية القطر الآخر ، والتلميح الى أن الأولوية في الأردن يجب أن تكون في القضاء على حركة الاخوان المسلمين ، وبالرغم من التقارير التي كانت تشير الى عدم ارتياح منظمة التحرير وليبيا وجهات عربية أخرى للحماس السوري العراقي، فلقد تكونت عندنا القناعة الكاملة بأن هذا الغزل المفاجىء لن يدوم طويلاً ، وبالتحديد لن تزيد مدته عن الستة أشهر . وهكذا كان ، فعندما بدأ الصراع من جديد بين سوريا والعراق ، كان لا بدّ للمسؤولين في الدولة ، وأعضاء المجلس الاستشاري والمهتمين بالحياة السياسية أن يوجهوا مركب العلاقات الأردنية بالاتجاه الذي يحافظ على أهمية الدور العربي للأردن ، والتماسك الوطني في الداخل . علماً بأنه كان لا بدّ من أن يواجه الأردن خيارات صعبة نتيجة الصراع السوري العراقي وبقية أنواع الصراعات العربية والدولية .

منذ إتفاقيات كامب ديفيد وعبر الأحداث المؤسفة في الصف العربي ، واجه الأردن ثلاث صعوبات كبيرة منها الضغط الأميركي والأوروبي والياباني المتواصل لدفعه الى التفاوض مع مصر واسرائيل والولايات المتحدة ومنها خطورة التفسخ في الصف العربي ، وأخيراً العناد السوري الذي لقي دعماً عند بعض الأقطار العربية كليبيا والجزائر واليمن

الجنوبي ، واستطاع أن يجر معه منظمة التحرير الفلسطينية الى حدٍّ ما . وبالرغم من التأثير المباشر لهذه الصعوبات على الساحة الأردنية ، إلا أن الأردن استطاع أن يقاوم الضغط الأميركي ، وأن يلعب دوراً كبيراً في منع التفسخ وانجاح مؤتمر قمة تونس في آخر عام ١٩٨٠ . ولكن السوريين بذلوا جهوداً كبيرة في محاولة لجر الأردن الى اتخاذ جانب محوري .

على أن كل تلك الصعوبات لم تؤثر فعلاً على الامكانات الأردنية الجديدة كما كان ذلك واضحاً في بيان رئيس الوزراء الذي ألقاه في المجلس الوطني الاستشاري في ايلول ١٩٧٩ . ومما جاء في ذلك البيان : «وتأكيداً لدورنا الدولي شارك الأردن بقيادة جلالة الملك حسين المعظم في مؤتمر القمة السادس لدول عدم الانحياز الذي عقد في كوبا في الثالث من هذا الشهر، وقد كان لاتصالات جلالته التي أجراها مع رؤساء وفود الدول المشاركة ولخطابه التاريخي أمام المؤتمر الأثر الايجابي والدولي الكبير في انجاح أعمال المؤتمر ، وبشكل خاص فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط وقضية فلسطين ، حيث كان من نتائجها ، ان اشتملت القرارات الخاصة بمشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ، تأكيد المبادىء الأساسية للسياسة الأردنية في الحل العادل والشامل ، وادانة اتفاقات كامب ديفيد ، واتفاقية الصلح المنفرد الاسرائيلية ـ المصرية ، وابراز مخاطرها واضرارها على القضية العربية » .

في تلك الجلسة أثار عدد من الأعضاء مختلف المواضيع ، وكان منها ما تحدث عنه السيد عبد الوهاب المجالي حول تعديل القرار ٢٤٢ بما يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحول حوار فلسطيني ـ اميركي محتمل . وقد تحدثت باسمي واسم السيد مروان حمود حول حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وعلاقة ذلك بشعار منظمة التحرير وتأييد انظمة عربية كثيرة له في القول بالدولة الفلسطينية على أرض فلسطين. وتساءلنا حول ما إذا كانت الحكومة تعتقد أنه من المفيد اجراء حوار عربي وفلسطيني لتوضيح وتقريب وجهات النظر حول هذه القضية ؟

أجاب الرئيس بأنه عندما نقول بحق تقرير المصير للشعب الفسطيني ، فان ذلك يعنى حقه في انشاء الدولة الفلسطينية ، ونحن

نحتاج هذا الموضوع من أجل التأييد الدولي ، ولا تستطيع أي دولة أن ترفض حق تقرير المصير لأنه مبدأ دولي .

وقد أثرت أيضاً باسمي والسيد مروان حمود موضوع جهود الملك لانقاذ وحدة الصف العربي ، كما طالبنا ببذل الجهود لتحسين العلاقات الاردنية السورية ، وتجنب العلاقات المحورية .

ناقش المجلس الوطني الاستشاري في دورته الأولى موازنة ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ، وقد افسح ذلك المجال للتطرق الى جوانب السياسة الخارجية والداخلية وفق التقاليد البرلمانية . وكانت دورة المجلس الأولى غنية في اثارة مختلف المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبعد يومين من اقرار موازنة عام ١٩٨٠ استقالت حكومة السيد مضر بدران ، وتشكلت حكومة المرحوم عبد الحميد شرف وضمت تسعة من أعضاء المجلس الوطني الاستشاري . ولقد كان من المؤمل أن ذلك الوضع سيقود الى المزيد من التفاعل بين الحكومة والمجلس . وبالرغم من أن حكومة مضر بدران كانت قد أخذت بمعظم تعديلات وتوصيات المجلس ، إلا أننا طلبنا من الرئيس الجديد اتباع مبدأ القبول بكل ما يأتي عن طريق المجلس ، بحيث لا تعاد قراءة مشاريع القوانين بعد اقرارها منه ، وأن ترسل مباشرة الى القصر ، ولقد نجحنا بذلك فعلاً .

غير أن تلاحق الأحداث خلال الأربعة اشهر الأولى من عام ١٩٨٠ ، وانشغال الحكومة الجديدة في وضع البرامج العملية لسياستها ، التي افترض ان تكون سياسة متميزة عن كل السنوات السابقة ، اضافة الى جو الترقب حول عضوية المجلس الاستشاري ، التي كانت ستعلن في شهر نيسان ، فقد خففت هذه القضايا زخم أعمال المجلس ، بالاضافة الى أن الوزراء التسعة الأعضاء في المجلس الاستشاري كانوا غير قادرين على المساهمة في النقاش ، إلا حول ما تتطلبه أمور وزاراتهم للرد على الاستيضاحات والأسئلة المتعلقة بها .

في شهر آذار بدأ التفكير بترشيح الأعضاء للدورة الثانية ، ولما كان حق تنسيب الأعضاء يعود الى رئيس الوزراء ، فقد سعى البعض الى ترشيح من يرونه مناسباً وتقديم أسمائهم للرئيس . وجرى بحث حول المبدأ والتفاصيل مع الأصدقاء داخل الوزارة والمجلس .. وكان الاتجاه السائد يدعو الى تطعيم المجلس الجديد بعدد لا يقل عن الربع من الوجوه

الجـديدة ، وأن يزيد قدر الامكان عدد الأشخاص الذين لهم صفات تمثيلية . كذلك اتجه الرأي الى تخفيض عدد الوزراء لفسح المجال واسعاً أمـام ظهـور قيـادات جديدة تثبت جدارتها من خلال أعمال المجلس الاستشاري . وبالفعل فعندما استدعاني رئيس الوزراء لمقابلة خاصة طرحت امامه وجهات النظر تلك ، وكانت لديه نفس القناعات . وذكر لي رئيس الوزراء في تلك المقابلة بأنه عهد لثلاثة من الوزراء بغربلة بعض الأسماء ، وقد فوجئت فعلاً باختياره لأولئك الثلاثة وزراء رغم انهم غير قادرين فعلاً على وضع المقاييس الموضوعية في اختياراتهم وتوصياتهم . وعندما طرح الرئيس شرف افكاره في مجلس الوزراء لم يعرض الأسماء المقترحة ، وانما اكتفى بشرح وجهات نظره حول الخطوط العامة .

انقسم الوزراء في الرأي حول طبيعة المجلس الاستشاري ، فمنهم من قال بأنه لا يجوز للمجلس ان يضم بين اعضائه اي وزير ، ومنهم من قال بضرورة الأحتفـاظ بعدد من الوزراء وربما زيادتهم كي تستطيع الحكومة ضمان قبول افكارها وتشريعاتها . وعلى كل حال فان انشغال رئيس الوزراء بالعـديد من القضايا المتراكمة لم يعط له المجال الكافي لبحث هذا الأمر بالعمق الذي يستحقه فكان هناك نوع من الاستعجال في الوصول الى الصيغة النهائية . وعندما اعلنت الأسماء اختلفت الآراء في أوساط الحكومة وخارجها حول تقييم نتائج التشكيل الجديد . ولا شك أنه كان هناك بعض السلبيات ، ولكننا اعتبرنا ان مجرد تشكيله يعتبر خطوة الى الأمام .

مضى على الدورة الثـانيـة للمجلس الوطني الاستشاري قرابة عام واحد ، وكان يصعب علينا إصدار الأحكام الدقيقة عليها لأسباب كثيرة ومن هذه الاسباب ما توالى من أحداث على تلك الدورة منذ تكوينها . فقد ساءت العـلاقـات الأردنيـة السورية الى القدر الذي كان يصعب على المجلس الجديد أن يساهم في تكوين الرأي المتكامل حولها . ثم انشغلت الحكومة بالمفاوضات العراقية الأردنية والتحضير لمؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب . وكان الحدث الأكثر أهمية هو الموت المفاجيء لرئيس الوزراء الذي كان مهنـدس تلك التجربة والمسؤول الأول عن تطويرها ودفعها بالاتجاه المفيد .

ثم جاءت حكـومـة الدكتور قاسم الريماوي فوجد الوزراء واكثرية

اعضاء المجلس الاستشاري انهم فقدوا الخط المشترك الذي اجتمعوا عليه في شخص المرحوم عبد الحميد شرف . فهل يصدق على تلك التجربة ما قاله أحد المفكرين العرب أن الناصرية ماتت مع عبد الناصر ، أم أن حكومة بدران التي اشتركت بصياغة تلك المعادلة قادرة على السير بها على طريق المساهمة في المشاركة الجدية باتخاذ القرار والموقف ، وخلق المجالات اللازمة لبروز القيادات الجديدة في مواقع المسؤولية المختلفة ؟



١١

حكومة عبد الحميد شرف



وصلت عمان في صيف عام ١٩٥٤ قادما من بريطانيا في زيارة للأهل ، وكـان يتـردد على شقيق لي في الدراسـة الثـانوية عشرات من الطلاب الثانويين الذين كانوا يتحدثون عن نتائج معاركهم الانتخابية في روابط الطلبة ، وعن نجاحات البعثيين والقوميين العرب في تلك المعارك . وكان يتردد على ألسنتهم أسماء المتنافسين من بين فصائل القوميين العرب . وكانت أسماء الطلبة البعثيين ، الاكثر بروزاً بينما كانت هناك تلميحات عن شاب نشيط آخر هو عبد الحميد شرف الذي نشط في أجواء الجامعة الأميركية في بيروت، حيث كان للقوميين العرب قوة طلابية ملحوظة.

وانفتحت أبـواب الثقـافـة الواسعـة أمام عبد الحميد شرف بحكم دراسته للعلوم السياسية ، مما كان سبباً في اغترابه التدريجي عن حركة القوميين العرب التي بذل فيها جهوداً كبيرة جداً ، حيث كان لفترة غير قصيرة ، المسؤول الوحيد عن تحرير جريدة الحركة .

عندما عاد الشريف عبد الحميد في عطلة صيف ١٩٥٧ الى عمان ، تم اعتقاله لبضعة اسابيع عاد بعدها الى بيروت وبقي هناك الى ان حصل على الماجستير ، وعندما تكونت لديه القناعة بضرورة العودة الى الأردن ، أبلغ جميـع أصـدقائه بذلك، بمن فيهم السيد عبد الحميد السرّاج في دمشق . ولا يشك أحد من الذين عرفوا عبد الحميد جيداً بأنه كان قد توصل الى تلك القناعة دون أي تأثير من أحد . لا سيما بعد ان حامت حوله كل الشبهات الممكنة ورفعت التقارير عن دوافعه والتزاماته وموارده المالية . ورغم ذلك فقد استقر في الأردن يفتش عن سبل العمل من أجل العيش الكـريم والمسـاهمة في الحياة العامة . وبالرغم من قبول الملك حسـين كعـادتـه لكـل الذين أرادوا أن يراجعـوا قناعاتهم ، فقد بذل الكثـيرون الجهـود المكثفة لابقاء عبد الحميد شرف في موضع الشبهة والنقمـة . وبـالرغم من رضـوخ رئيس الوزراء آنـذاك السيـد بهجت التلهوني لرغبة الملك في إعطاء الفرصة للشريف عبد الحميد كي يعمل في

مؤسسات الدولة ، إلا أن بعض الوزراء قاوموا تلك الرغبة وحذروا من تولي الشريف عبد الحميد وشقيقه الشريف فواز مناصب في الأجهزة الرسمية .

غير ان تلك الحملة لم تستمر ، لا سيما بعد أن أصبح المرحوم وصفي التل في مواقع النفوذ ، فبدأ عبد الحميد حياته داخل المؤسسة الاردنية بوضع الصيغ العملية لأفكاره التي آمن بها في حركة القوميين العرب وتعمقت مفاهيمها في دراساته الجامعية .

هنا لا بدَّ من القول بأن الشعارات العمومية التي طرحتها حركة القوميين العرب كانت تشكل عناوين تكاد تكون رومانسية بعيدة عن المعادلات القابلة للفهم أو التنفيذ أو ربما التماسك.

بدأ الشريف عبد الحميد العمل كموظف عادي في الدولة ، وتميز عمله بالجدية ، ثم عين وزيراً للاعلام في حكومة وصفي التل . وكنت في تلك الفترة قد بدأت بمشروع اقامة مؤسسة طبية تعليمية ودعوت عبد الحميد لأن يكون عضواً في مجلس امناء تلك المؤسسة ، فاستجاب لدعوتي دون تردد . ودعوت عدداً آخر من الشخصيات التي استجابت بدورها باستثناء شخص واحد رفض الاشتراك بأي مشروع يشترك فيه عضو يمت بصلة للعائلة الهاشمية ، وكان ذلك الشخص آنذاك من زعماء حركة القوميين العرب وسبق له أن اشترك معي ومع آخرين في تأسيس جمعية خريجي الجامعة الأميركية التي دعا الى تأسيسها أحد الأساتذة الأميركيين . وقد تعثرت الجهود من أجل اقامة مشروع المؤسسة الطبية كما سبق ان تعثرت من أجل اقامة جمعية الخريجين .

كان اسم عبد الحميد شرف يظهر بين الحين والآخر خلال نشاطاته السياسية ، لا سيما في المركز الذي شغله كمندوب للأردن في هيئة الأمم المتحدة . ولقد كانت فترة تواجده في الولايات المتحدة فرصة له استطاع من خلالها تكوين القناعات حول الأفكار القومية التي اعتنقها، وعلاقة تلك الأفكار بحقائق السياسة الوطنية الأردنية ومعطيات السياسات الدولية . كذلك اتيح له اللقاء بعدد من السياسيين العرب والأردنيين الذين زاروا الولايات المتحدة لأسباب رسمية أو شخصية ، وكان من أهم تلك الزيارات زيارة المرحوم سليمان النابلسي للاستشفاء . وبذل عبد الحميد شرف كل جهد ممكن لاحاطته بالرعاية التي تليق به ، وفي نفس

الوقت مناقشته حول تقييم تجربة الخمسينات والتجربة الأردنية على وجه العموم .

تسلم الشريف عبد الحميد منصبه كرئيس للديوان الملكي في صيف عام ١٩٧٦ ، فبدأت التكهنات حول تهيئته لاحتمالات المستقبل ، وكنت في نفس الوقت قد عدت للعمل السياسي .

اتصل بي عبد الحميد تليفونياً ليعبّر عن إعجابه بالأفكار التي طرحتها في مقال نشر لي في جريدة « الرأي » وبعدها بأيام قليلة زرته في الديوان وتبادلنا وجهات النظر حول قواعد العمل السياسي في الأردن والقضايا التي يجب أن تكون موضع الاهتمام . وبعد أن ظهر لي مقال آخر في ربيع عام ١٩٧٧ دعوت فيه الى اقامة المجلس الوطني المختار ، تواصلت اللقاءات مع عبد الحميد في المناسبات المختلفة .

في صيف عام ١٩٧٧ ألقى عبدالحميد خطاباً في حفل لتخريج طلبة الكلية الوطنية الأرثوذكسية في عمان ، وحضرت ذلك الاحتفال الذي كان مكتظاً بالمواطنين المعجبين بالأفكار التي طرحت في خطابه. وعندما قرأت الخطاب بامعان وتعليقات بعض الكتاب الآخرين عليه لم أجد فيه اسلوباً محدداً يمكن بواسطته تحقيق ما بشّر به من ضرورة التمسك بقواعد التربية الوطنية . وصحيح أنه توجه للقيادات الاجتماعية والتربوية من مسؤولين في الدولة ومفكرين وأساتذة وغيرهم ، ولكنه لم يتطرق لضرورة وجود القيادات السياسية التي تضع البرامج المحددة للوصول الى تلك الأهداف . لذلك كتبت مقالاً مطوّلاً لتوضيح هذا الأمر ردّاً على ما جاء في ذلك الخطاب .

كان عبد الحميد يلمّح بين الوقت والآخر الى عقلية وقيادات الخمسينات ، كما أن المفكرين والسياسيين اصروا على استعمال نفس المنطق في محاكمة القضايا الوطنية والقومية . وربما كنت أشارك عبد الحميد في الكثير من الآراء حول ذلك ، لكن عندما صدر مقال غير منصف للنضالات السياسية التي شهدتها الخمسينات كتبه أحد أصدقاء الشريف كتبت رداً قاسياً على ذلك المقال مؤكداً أن مراجعة الأفكار والأساليب شيء ، وشجب المحاولات النضالية وقياداتها شيء آخر . واشيع أن عبد الحميد شرف كان وراء ذلك المقال ، لكن ثبت فيما بعد أن ذلك غير صحيح .

عندما تأسس المجلس الوطني الاستشاري ، نمت علاقات من الثقة المتبادلة بيني وبين الشريف عبد الحميد ، والتقيت به عدة مرات في جلسات خاصة وعامة . وأستطيع القول أن مجمل أفكاره كانت موضع القبول لدى مدرسة معينة من اصحاب التفكير الذين اعتمدوا على صدق التعامل وتقبّل الرأي الآخر . وكان تقييم عبد الحميد للقضايا والأشخاص مقنعاً في معظم الأحيان . وكما أسلفت فقد رأى في تجربة المجلس الاستشاري مجالاً جديداً وجيداً للتعارف والحوار وتوفير المناخ لبروز القيادات، واللقاء على مجموعة من الأفكار والبرامج. ولقد كان ميالاً الى الاستماع في الجلسات الموسعة ، وبقيت صداقاته منفتحة الى حدٍّ بعيد في شتى الاتجاهات .

في أواسط عام ١٩٧٩ بدأ التفكير بحكومة بديلة لحكومة مضر بدران . والحقيقة أن نقاط الضعف في تلك الحكومة تلخصت في طول مدة ولايتها ، وتجاوز بعض أعضائها الحدود المعقولة في المسالك الشخصية والرسمية ، وأخيراً في الشعور القوي بالحاجة الى مواجهة الحقائق والمعطيات الجديدة على مسرح السياسة الأردنية والعربية ، لأن دور الأردن العربي قد بدأ يتخذ شكلاً أكثر حيوية وزخماً بعد مؤتمري بغداد وتونس ، كما أن صعوبات جديدة اخذت تحيط بالموقف الأردني بسبب تردّي العلاقات مع سوريا ، والضغوطات الأميركية المتواصلة ، وغموض العلاقات الأردنية مع المقاومة .

التقيت في أواخر ذلك العام بأكثر من شخص تكونت لديهم تلك القناعات ، وكان بينهم أشخاص قدموا نصائحهم لأعلى المسؤولين ورشحوا اسماء بديلة للسيد مضر بدران . وكانت قناعاتنا تنصب على الشريف عبد الحميد والسيد أحمد اللوزي كبدائل لفهم الحقائق الجديدة والتعامل معها ، وكنا نصرّ دائماً على ضرورة الابتعاد عن الاحتراف السياسي الذي يفتقر الى الحدود الدنيا من التوجه القومي وضرورة اجراء الاصلاحات الادارية .

في أوائل شهر كانون الأول من عام ١٩٧٩ وقبل تشكيل حكومة عبد الحميد شرف باسبوعين تم لقاء طويل بيني وبينه استعرضنا فيه المرحلة التي تمر بها البلاد ، وقيمنا الوضع السياسي والأفكار المطروحة والأشخاص . وبعد تحليل اعتمد الصراحة الكاملة تم الاتفاق على أن

الأردن أصبح يتمتع بوضع عربي ودولي جيد ، خاصة بعد مؤتمري بغداد وتونس ، وأنه كان للملك حسين الفضل الأول في تطوير السياسة الأردنية في هذا الاتجاه وتمتين العلاقات الاردنية العربية . وكانت البلاد آنذاك تعيش فترة من الاتفاق الكامل بين القيادة المتمثلة بالملك وبين الشعب ، وبالتالي فان الوقت كان مناسباً لترتيب الأوضاع الداخلية وإحياء الروح الوطنية عن طريق دفع حيوية الادارة الحكومية وبناء المؤسسات الديمقراطية . كذلك فقد اتفقت مع الشريف عبد الحميد على أنه من الطبيعي أن تختلف وتختلط الاجتهادات وان تكثر الشكوك والمرارة بين القياديين السياسيين بسبب تسارع الاحداث وعنفها خلال ثلاثين عاماً، ولذلك فإنه يترتب علينا أن نفتح صفحة جديدة لمراجعة كل الأفكار والعلاقات بين المواطنين ، وأن أمثالنا ممن مارسوا الحياة الحزبية السلبية واكتسبوا التجربة الطويلة اصبحوا مؤهلين لتقديم الجهد الايجابي المنتج . وأذكر أن عبد الحميد ضحك طويلاً وتمنى أن لا يبقى الماضي الحزبي لعنة تظل تلاحقنا . لكنني خالفته وجهة النظر هذه قائلاً ، أن العكس قد يكون صحيحاً ، لأن تجربة الخمسينات استوعبت معظم الناس ، وأن الذين كانوا خارجها ليسوا بالضرورة الذين أصابوا بينما نحن أخطأنا .

في تلك الجلسة تأكد لنا أن العلاقات العربية بشكل عام وعلاقات الأردن العربية لا بدَّ أن تكون متوازنة ، وانه ليس هناك مكان للعلاقات المحورية ، أو العلاقات التي تقوم على أساس ادعاء اي نظام حكم الوصاية على الفكر القومي الوحدوي . لأن تجربة الناصريين والبعثيين قد أثبتت أن الانتماء التنظيمي لأي نظام حكم عربي جعلت المنتمين بمثابة تابعين وأحياناً أدوات تنفيذية فقدت امكانية المساهمة الجدية في الحياة العامة . ورأينا انه من خلال تلك الصيغة يستطيع الأردن أن يقدم للأمة العربية نموذجاً في المشاركة والادارة وبناء المؤسسات المتقدمة على الأسس والمستويات المعاصرة .

اقترحت في سبيل ذلك أن يجري تعديل كبير في حكومة مضر بدران ، وتطعيمها ببعض العناصر الأكثر جدّية والتي تستطيع قيادة البلاد في ذلك الاتجاه، ولخصت وجهة نظري معتبراً ان التوجه السياسي وليس الاداري فقط يجب ان يكون هدف الوزراء المقترحين ، وأن لا تكون

الحكـومة الجديدة حكومة اختصاصيين في حقول الوزارات المختلفة . وبالفعل فقد اتفقنا على أن هناك العديد من مثل هؤلاء الأشخاص ، وأن امكـانيـة العمـل الوزاري السيـاسي ستـدفعهم الى صفوف القيادات السياسية الأكثر خبرة ونضوجاً . وتم في تلك الجلسة استعراض بعض الأسماء . والحقيقة أن مجموعتنا قد سبق لها أن ناقشت كثيراً في ذلك المـوضوع ، واعتبرنا أن ترشيح السيد أحمد اللوزي أو الشريف عبد الحميـد شرف لرئـاسة حكومة جديدة ينسجم مع أفكارنا وتطلعاتنا . وهكـذا كانت الأفكار واضحة وأبلغت عبد الحميد بأننا نعتقد في حال وجـود نية للتغيير أن أحدهما سيكون موضع ثقتنا الكاملة ، واننا على استعداد للتعاون دون أي تحفظ .

لم تكن صداقـات الشريف واسعة ، وذلك بسبب غيابه الطويل عن البلاد وبسبب طبيعته وعدم اقباله على تكوين الصداقات الواسعة . وقد تبين ذلك من الحديث معه في تلك الليلة ، إذ كان يذكر بعض الأشخاص الذين لا يعرفهم حق المعرفة . وعندما تساءل كيف يمكن أن تكون عملية الخيار اقترحت عليه دعوة عدد من المؤهلين للمناصب الوزارية الى لقاء عادي ربما نستطيع أن نستنتج من أحاديثهم وتعليقاتهم ما يساعدنا على مثل ذلك الاختيار . ولكنه فضّل أن نبدأ بجلسة صغيرة لا تتعدى عشرة أشخاص ، على ان ننطلق من ذلك ، وقد اتفقنا على دعوة بعض الأشخاص .

فوجئت عندما حاولت عقد تلك الجلسة ، بأن محاولات معاكسة كانت تجري لصالح بعض الأسماء البارزة من اجل تشكيل الحكومة المرتقبة ، وكان ذلك سبباً لتردد بعض المدعوين للقاء بالشريف عبد الحميد وبحدود ضيقـة جداً ربمـا بهدف استكشاف الأمور دون الدخول في أحاديث جديـة . والأكثر من ذلك كله فقد وجهت الي الشكوك واتهمت بمحاولة استقطاب شلّة جديدة لحساب عبد الحميد شرف .

ولقد سبق أن اتفقنا على ان التقاليد السياسية المتبعة في الأردن لم تصل بعد الى مرحلة العمل كفريق متكامل خارج السلطة يطرح نفسه بديلاً لحكومة متكاملة بما في ذلك رئيسها .

قبل يومين من إعلان تكليف عبد الحميد شرف أبلغني رسمياً رغبته في أن اشترك في حكومته ، وفوجئت الى حدٍّ كبير عندما اختارني لوزارة

الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

وهكذا بدأت تجربة من العمل السياسي فتحت لي آفاقاً جديدة ، ورغم ان فترة العمل كانت قصيرة ، إلا أنها كانت بالنسبة لي هامة جداً من حيث اكتمال الخبرة في العمل السياسي من موقع المسؤولية . ولقد أتيح لي معرفة الكثير من طرق تسيير ماكينة الدولة في كل مستوياتها ، والأكثر من ذلك فان تقييمي لأية قضية بعد انتهاء تلك الفترة في الحكومة ، كان لا بدَّ وان يتخـذ اسلوباً أكثر نضجاً ، لا سيما وأن الأبواب أمام أي مسـؤول سابق بقيت مفتـوحة اذا ما رغب في ولوجها من أجل تكوين الصورة الأكثر دقة وايصال الرأي ومناقشة المواضيع العامة .

***

كان رد الفعـل على اعـلان حكـومـة عبـد الحميد شرف جيداً على الصعيدين المحلي والعربي ، كما أن أوساطاً دولية أظهرت إهتماماً وربما حماساً وذلك لأسباب عديدة . فلقد تعاظم الشعور عند المواطنين بضرورة التغيير لا سيما وأن حكومة السيد بدران بقيت في السلطة مدة طويلة وأن بعض أعضائها فقدوا تأييد الناس لهم . كذلك فان الوضع الذي وصل اليـه الأردن في علاقـاته الخارجية وانجازاته الداخلية ، يتطلب وجوهاً وأساليب جديدة في العمل ، كان عبد الحميد شرف رمزاً كبيراً من رموزها .

وهكذا وبالرغم من أن كتاب التكليف السامي ، ومن ثم بيان الحكومة في المجلس الاستشاري لم يشر اي منهما الى امكانية تحقيق المعجزات السيـاسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل على العكس كانت البيانات والتصريحـات تؤكـد على الصعـوبـات التي تنتظرها البلاد ، وعلى أن الحكومة ليست الا امتداداً للحكومات السابقة وبالذات حكومة بدران . بالرغم من ذلك كله فقد وقف المواطنون موقف التأييد الكامل والمقرون بالتـوقعـات الكبـيرة . ولقد تداول المثقفون والمفكرون السياسيون في موضـوع الحكومة الجديدة. ومما سمعت من تعليقات حول ذلك ، أن الأردن شهد ثلاث حكومات جاءت بزخم كبير : حكومة سليمان النابلسي التي التف الشعب كله حولها ، ولكنها لم تستطع المحافظة على جسور الثقة المتبادلة مع الملك . وحكومة وصفي التل الأولى التي استندت الى دعم الملك ، ولكن معظم قطاعات الشعب كانت متحفظة تجاهها . أما

حكومة عبد الحميد شرف فقد حظيت بثقة الملك والمواطنين ، فكانت بذلك تعبيراً صادقاً عن الوحدة الوطنية الكاملة بين الملك والحكومة والشعب .

لكن بعض الفئات السياسية والسياسيين المنافسين فتحوا معركتهم ضد الحكومة منذ الأيام الأولى لتشكيلها ، وبوسائل ودوافع مختلفة ، كما وقفوا موقف التربص بها بانتظار الصعوبات التي قد تتعرض لها . وأذكر على سبيل المثال أن أحد الوزراء في حكومة السيد بدران زارني بعد اسبوعين من تشكيل الحكومة ليعلن لي بالكثير من الصراخ والاستفزاز بأنه لم يكن يتوقع بأن تفلس الحكومة الجديدة بهذه السرعة . وفي نفس الوقت قدّم الي قائمة بالمطالب الشخصية والعائلية التي لم يستطع تحقيقها خلال الحكومة السابقة بسبب مخالفاتها للقوانين والأنظمة .

كما زارني موظف كبير متقاعد تربطه صلة وثيقة بمسؤول كبير سابق ليحذرني ويحثني على الاستقالة الفورية من حكومة شرف حفاظاً على سمعتي الشخصية لأن البلاد أدركت خلال ثلاثة أسابيع انها كانت أحسن حالاً مع الحكومة السابقة .

وترددت هذه النغمة الهستيرية دون توقف بحجة أن هذه الحكومة جاءت لتزيد من مشاكل الفقراء ، وحجة أخرى معاكسة لذلك بأنها ذات اتجاهات يسارية متطرفة ستقضي على الفعاليات الاقتصادية ورجالاتها .

وأعلن وزير سابق شارك في اكثر من حكومة ، وهو عضو في المجلس الاستشاري، بأن الرئيسَ الجديد وزملاءه هم مجموعة من الشباب الذين تنقصهم الخبرة في فهم مسؤوليات الحكم ، علماً بأن ثلثي أعضاء الحكومة كانوا من الوزراء السابقين ومنهم من اشترك بعدة حكومات ، وكان أصغر الأعضاء سناً لا ينقص عمره عن الستة وثلاثين عاماً ، وقد حصل على الدكتوراه ، وتقلّب في مناصب حكومية كثيرة وكبيرة .

أما العقائديون فقد كانوا اكثر اعتدالاً ، ما عدا بعض العقد والسلبيات التي ترتبط عادة بالأحزاب العقائدية . وربما كان الشيوعيون أكثر موضوعية من الباقين، فقد رأوا بالفريق الجديد إمكانيات يمكن التعامل معها ، وخاصة الذين لم يتأثروا كثيراً بما كان يتردد في الأوساط البعيدة في طموحاتها عن هموم المواطنين في الضفة الشرقية . ووقف الاخوان المسلمون ومؤيدو فصائل المقاومة موقف التحفظ والترقب بانتظار السياسات العامة للحكومة الجديدة ، ومعتمدين على تواجد

الذين يحسبون الحسابات اليومية والذاتية في مختلف مؤسسات الدولة بما في ذلك الوزراء أنفسهم .

كان اعتقاد رئيس الوزراء بأنه يعمل مع فريق عمل موحّد مخالف للحقيقة والواقع ، اذ لم يكن الشريف عبد الحميد قادرا على معرفة حقيقة أفكار وطموحات ومخاوف الذين اشتركوا في وزارته . إلا أنه يمكن القول بأن أكثر من نصف أعضاء الوزارة بذلوا الجهود المخلصة لخلق الفريق الموحّد والنظرة المتناسقة . وإذ اعود بالذاكرة الى تلك الفترة القصيرة التي لم تتجاوز السبعة اشهر فإنني لا أستطيع أن أدّعي أنني كنت قادراً على استيعاب الصورة بكل أبعادها ، ولكنني استطيع التأكيد بأنني حرصت مع مجموعة من الوزراء على انجاح تلك التجربة .

وعندما بدأت حكومة عبد الحميد شرف بالعمل كنت من اكثر الوزراء قرباً منه ، فلم تنقض ثلاثة اشهر إلا وشعرت بحاجز بيني وبينه ، وبقي هذا الحاجز قائماً الى أيام قليلة قبل وفاته .

بعد مرور بضعة أسابيع على تشكيل الحكومة الجديدة التقيت بمسؤول كبير في الدولة ، ففوجئت بقوله بأن معلوماته تشير الى أن سمعة الوزارة الجديدة بدأت عالية جداً ولكنها تدهورت بسرعة عجيبة . لا سيما بعد أن اتخذت قرار رفع أسعار المحروقات . وبالرغم من كل الجهود التي بذلت لتوضيح الأسباب ، ووضع الحلول المعاكسة لتخفيف حدة النتائج من زيادة الرواتب ، وتخفيض النفقات الحكومية وتوسيع امكانات الدعم للمواد الأساسية ، إلا أن النغمة السائدة كانت تنصب على عدم تصديق التصريحات والبيانات الرسمية . ولقد تبين فيما بعد بأن بعض الوزراء ساهموا الى حد كبير في حملة التشكيك بسياسة الحكومة المالية والاقتصادية لدرجة ان احدهم ذهب الى حد إعلان براءته من الحكومة ، والى تسريب بعض المعلومات لأوساط قادرة على التشويش .

طرح رئيس الوزراء مجموعة من الأفكار الجذابة في مظهرها وربما في حقيقتها ، ولكنه في خضم الأحداث والمواجهات والحرص على الاسراع في وضع الصيغ القانونية لهذه الافكار ، لم يكن قادراً على تمتين قواعد القناعات والتأييد لها . ولم يكن ذلك من باب التقصير ، بقدر ما كان بسبب حداثة السن ، وعدم تمكنه من قيادة الفريق الوزاري بالسرعة

المكتبة . فكان هناك مكتب لقضايا المواطنين وكنت عضواً في اللجنة الوزارية التي أوكل اليها الإشراف عليه . كما طرحنا موضوع القضاء وضرورة اصلاحه ، ومشروع قانون محكمة النزاهة الادارية ، ومجلس التعليم العالي ، ومراجعة السياسة التربوية ، واللجنة الوزارية للادارة المحلية ، واللجنة الوزارية للتنظيم والعمل السياسي ، وسياسة الاعلام والزراعة والنشاط الديني ، وجهاز وزارة الخارجية واعادة النظر بدعم المواد التموينية ، وسياسة النقل وتحديث قوانين البيئة ، ولجنة تنظيم العقبة ومشكلة الأزرق والأغوار والاسكان والخدمات الصحية والاجتماعية ، وأجهزة الادارة والمؤسسات الحكومية ، الى غير ذلك من القضايا الكبرى والصغرى في العلاقات الفلسطينية والعربية والدولية .

باعتقادي أن عبد الحميد شرف نفخ الروح في عجلة الحكومة غير آبه بما يحتفظ له القدر أو بحقائق اللعبة السياسية . وهكذا كان باسلوب عمله يشبه الى حدٍّ بعيد وصفي التل مع فارق السن والتجربة والقواعد الاكثر صلابة التي استطاع التل أن يبنيها على مرِّ الزمن . ولعل عبد الحميد كان أكثر ادراكاً من وصفي لما خبأه له القدر وكأنه يتسابق معه في القذف الى الساحة بكل ما يمكن أن يقذف به من أفكار احتاجت الى عددٍ من الشهور لاستيعابها وترتيبها ولعدد كبير من السنوات لتحقيقها . وبالرغم من كل ما كان يشاع من تعديل أو تغيير مرتقب في الحقائب الوزارية ، إلا أن روحية الديمومة في المواقع المسؤولة ، أو استمرار الشعلة التي أطلقها على الأقل ، كانت سائدة في جو الفريق الحكومي بشكل عام ، بحيث خلفت في نفسي وبعض أعضاء الوزارة مزيجاً من الرومانسية والاجتهاد والشعور بالديمومة .

كان بين العناوين البارزة في اهداف حكومة عبد الحميد شرف وضع الصيغ الممكنة لتحقيق فكرة المشاركة في صنع القرار وتنفيذ الخط المتفق عليه . وقد اتخذت هذه الفكرة مجموعة من الاتجاهات للعمل من خلال المؤسسات الموجودة في البلاد ومن خلال التفكير بمعادلات جديدة ضمن واقع السياسة الأردنية . وتركز الاهتمام على تطوير المجلس الوطني الاستشاري وفتح الحوار مع التيارات الفكرية المتواجدة في البلاد ، والتفكير بقواعد العمل السياسي المنظم ، واخيراً في وضع التشريعات اللازمة للادارة المحلية . وأما بالنسبة للمجلس الاستشاري فقد كنا

نأمل أن يكون ميدانا لممارسة النقاشات العامة وإعطاء الفرصة لظهور الكفاءات وبروز القيادات السياسية والادارية لاستقطابها للمشاركة في تحمل المسؤوليات في مختلف المواقع . على أنه اتضح منذ الاشهر الاولى لتشكيل الحكومة بأن زخم المجلس الوطني الاستشاري قد بدأ في التناقص . ولعل ذلك كان لجملة من الأسباب منها إنشداد الاهتمامات العامة الى الحكومة نفسها ، وضعف الصلة الحيوية بين الحكومة والمجلس إضافة إلى الترتيبات الادارية التي نتجت عن تشكيل الوزارة والمجلس . كذلك فقد جرت بعض الاتصالات بالمؤسسات النقابية ، بينما لم يتضح بالضبط المقصود من التيارات الفكرية ، كما أنه كان هناك بعض التردد أو التخوف من الخوض بمثل هذا الموضوع .

عهد عبد الحميد إلى خمسة من الوزراء كنت واحداً منهم لتدارس جميع المشاريع المطروحة على ان يتقدموا باقتراحات محددة للعمل . لكننا لم نستطع أن نفعل الشيء الكثير ، وذلك بسبب تراكم المهمات من مختلف الوزارات واللجان الوزارية ولعدم الجدية الكاملة عند البعض ، وعدم الانسجام الكافي بين أعضاء اللجنة الخماسية . وعلى كل حال فقد تركز الحديث بالدرجةالاولى على مشروع الميثاق الوطني الذي تحدث البعض عنه في السابق . وطلب الرئيس إعطاء الرأي حوله . وبالرغم من انني سمعت الكثير عن ذلك الميثاق ، وكنت ألحّ على ضرورة الاطلاع عليه كوثيقة مكتوبة، إلا أنه لم يتسنَّ لي ذلك. فكان الدكتور سعيد التل يطرح موضوع الميثاق الوطني ليرسم الخطوط العريضة التي يتفق عليها الجميع ، ثم يفتح المجال للنقاش حول التفاصيل . وقد حاولت بجهد فهم المعاني الحقيقية لتلك الخطوط العريضة ، وكل ما استطعت أن أصل اليه ، هو أن المقصود بالميثاق الوطني محاولة استبعاد العقائديين الملتزمين باستثناء الاخوان المسلمين .

لم أكن قادراً على الاقتناع بأن أية فئة أو حكومة تستطيع أن تقول رأيها بفلسفة التربية أو الاقتصاد أو العلاقات العمالية دون أن تكوّن حزباً مهما اختلفت الاجتهادات داخله . ولذلك فقد فهمت موضوع الميثاق الوطني على أنه محاولة لتجميع الناس حول السلطة ، وبالتالي فان تلك المحاولة ليست الا شكلاً آخر من محاولة الاتحاد الوطني ، بالرغم من الخطوات التي اقترحت لبحث الميثاق الوطني في المجلس

الاستشـاري وطرحـه للنقـاش في الصـحف ، والاسـتفتـاء عليه . ولقد اشتـرك آخرون معي في القناعة بأن المطلوب فعلاً هو التباحث بقواعد العمل السياسي .

تداولت مع أحـد أعضاء تلك اللجنة ، وكان عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي ، في موضوع التيارات الفكرية . فاقترحت عليه أن نلتقي برموز البعثيين والشيوعيين والاخوان المسلمين فكانت وجهة نظره أنـه لا يجـوز الاعتراف بمبدأ الحوار مع جماعات اردنية تابعة لدولة عربية أو أجنبية . ولقد وجدت في ذلك الرأي الكثير من المنطق ، رغم انني كنت اعتقد أن هناك بعض الاشخاص الذين يعتبرون جزءاً فعلياً من الحياة السياسية الأردنية بالرغم من تبعيتهم . وهكذا فاذا نظرنا الى التيـارات الفكرية في البلاد لوجدنا أنها جميعاً بلا استثناء تشكيلات مرتبطة بشكل أو بآخر خارج حدود البلاد ، ودأبت على انشاء تشكيلات جبهوية استوعبت غير المرتبطين . فكان بذلك وصولٌ الى طريق مسدود آخر . ولم يبق أمامنا عملياً الا التفتيش عن مجالات أخرى لتحقيق هدف المشاركة الذي طرحته الحكومة واعتبرته شعاراً أساسياً من شعاراتها .

دعاني رئيس الوزراء بوصفي وزيراً للبلديات كما دعا وزير الداخلية وانضم الينـا الدكتور قاسم الريماوي وآخرون الى اقتراح التعديلات الممكنـة على قانون البلديات وتعليمات الادارة المحلية ، وذلك من أجل صياغة قانون موحّد أو قانونين متناسقين لتحقيق ما يمكن تحقيقه في المشاركة واللامركزية . والحقيقة أن الجلسات العديدة التي عقدت لهذا الغـرض أفـرزت الأفكار الموضوعية الجيدة على طريق بناء المؤسسات الديمقراطية في تلك المرحلة من حياة الاردن ، كما يمكن أن تكون صيغة جيـدة لبداية تجربة رائدة ، قد تنعكس على مستقبل الحياة البرلمانية عنـدمـا تتوفر الظروف الملائمة لعودتها . ولقد كان عبد الحميد شرف والدكتـور قاسم الريمـاوي أكثـر الأشخـاص اهتماماً بايجاد الصيغ الملائمة التي تحقق الأهداف المطلوبة . وأذكر أن أحد الوزراء الذي كان عضواً في حزب البعث قد حضر عدداً من تلك الجلسـات ، وطالب بما لا يمكن تحقيقه في تلك المرحلة بالذات ، مشككاً بنوايا الجهات العليا حول ذلك الموضوع ، وذلك بالرغم من أنه اشترك بعدد من الحكومات التي ساهمت في تقليص امكانيات الوصول الى خطوات جدية على طريق بناء

المؤسسات الديمقراطية ، بما في ذلك الفترة التي مارس فيها المجلس النيابي نشاطه .

تلخصت الخطوط العريضة لنتائج تلك الأبحاث في ايجاد خمسة مجالس تمثيلية للمحافظات الى جانب الهيئة التنفيذية التي تتكون من المحافظ الذي تعينه الحكومة ومدراء الدوائر ، على ان يكون المحافظ وهيئته مسؤولين أمام الحكومة المركزية بما يختص بها من قضايا ، وان يتقدموا لمجلس المحافظة المنتخب بمشروع الموازنة المحلية لاقرارها . ولقد قاوم المحافظون وكبار موظفي وزارة الداخلية ذلك الاتجاه اذ اعتبروه تعدياً على صلاحيات المحافظين الذين كانوا يطالبون بالمزيد من الصلاحيات تحت شعار اللامركزية . والحقيقة لم استطع الاقتناع بذلك المفهوم للامركزية ، إذ انه لا يمكن تعيين شخص مهما كان قديراً ثم تعطى له صلاحيات يتجاوز بها الحكومة التي عينته ، فيطبق بالتالي قناعاته الخاصة حول الأمور التي توكل اليه . ولقد رأيت بذلك خللاً بالنسبة لعلاقة الحكومة المركزية بالجهاز الاداري . وكان من المنطقي في تلك الحالة أن يصرّ كل وزير على أن يبقى مدير أية دائرة في المحافظة مرتبطاً بالوزارة وليس بالمحافظ .

وتم الاتفاق على ان يتشكل مجلس المحافظة التمثيلي من أربعة أخماس الأعضاء المنتخبين على الأقل ، على ان تحتفظ الحكومة بحق تعيين الخمس الباقي ، وذلك من أجل افساح المجال امام الكفاءات التي لا تصل عن طريق الانتخاب ، والاشخاص الذين يمثلون قطاعات اجتماعية وذلك للحفاظ على التوازن المطلوب في المرحلة الأولى من هذه التجربة على الأقل . وخاض الوزراء المشاركون في النقاش حوارا طويلا حول من يحق له ترشيح نفسه والاشتراك في الانتخاب ، واستقر الرأي على أن يعطى حق الانتخاب لجميع المواطنين من ذكور وإناث بعد السن الثامنة عشر ، كما تم الاتفاق على أن ينتخب المواطن في أي منطقة من المحافظة قائمة كاملة بعدد أعضاء المجلس المنتخبين ، بينما تنقسم المحافظة الى مناطق على أساس عدد السكان بحيث يمثل كل مدينة أو بلدة أو قرية عدد في المجلس يتناسب مع عدد سكانها .

كما تطرق النقاش الى الشروط التي يجب أن تتوفر لدى المرشح لعضوية المجلس ، فكان بالاضافة الى الشروط التقليدية شرط آخر هو أن

يكون قد فاز بعضوية أو رئاسة مجلس المدينة أو البلدة أو القرية . واستند مفهوم ذلك التوجه الى استبعاد الذين يخوضون المعارك الانتخابية لأسباب سياسية بحتة بالمفهوم السائد للسياسة . فاذا كان هناك نية لدى أي مواطن خوض المعركة الانتخابية توجب عليه أولاً الحصول على ثقة أهل مدينته أو بلدته أو قريته ، وأن يكون على استعداد أن يجلس على مقعد المجلس البلدي أو القروي ويساهم في حل مشاكل المواطنين اليومية ويفتح ابواب مكتبه وبيته للمواطنين . وبهذا نكون فعلاً قد بدأنا من الجذور . وكان على المرشح أن يجيب على تساؤلات المواطنين حول القضايا والهموم اليومية وأن يسهم في حلّها . فاذا ما حصل على ثقة المدينة أو البلدة أو القرية ، يصبح باستطاعته طرح نفسه على مستوى المحافظة ، فيكون بذلك قد وصل الى المستوى القيادي الذي يؤهله للزعامة الشعبية الحقيقية ، ولثقة المواطنين بمواقفه وآرائه حول القضايا السياسية .

رأى البعض أن ذلك الأسلوب قد يحجب على المواطن الذي لا يريد خوض المعارك البلدية أو القروية ، إمكانية الوصول الى مجلس المحافظة . والحقيقة أن مثل ذلك الرأي كان بعيداً عن مفهوم العمل السياسي كما تمارسه الدول البرلمانية. وربما كان متأثراً بالرغبة في تقديم الحد الأدنى من الجهد في المشاركة الحقيقية، وربما كان يفتح المجال للذين يخوضون المعارك الانتخابية لتسجيل المواقف السياسية التي ترتبط بالأوضاع العربية والدولية دون أن يكون لها مساس مباشر بحياة المواطن . فالناخب في بريطانيا مثلاً ، يهمه رأي المرشح المستقل أو الحزبي بأموره الحياتية بالدرجة الأولى . فاذا نظرنا الى أهمية حقيقة تأثر الأردن اليومي بالتيارات السياسية التي تجتاح المنطقة العربية ، لأدركنا أهمية التمسك بالجذور ، من أجل بناء المؤسسات الديمقراطية على أسس صلبة .

فاذا ما تحقق مثل ذلك الوضع الذي يتوفر من خلاله خمسة مجالس محافظات منتخبة ، استطعنا أن نتصور مساهمة مثل تلك المجالس في بروز القيادات الشعبية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بهموم المواطنين . كذلك نستطيع أن نتصور النتيجة الطبيعية للنقاش حول أي موضوع يطرحه المحافظ وهيئته التنفيذية ، بحيث لا بد وان ينقسم كل مجلس تمثيلي الى

اتجاهين أو ثلاثة اتجاهات : مع القرار وضد القرار والاتجاه المحايد . كذلك فإنــه مع مرور الزمن لا بد آن تتناسق الأفكار في البلاد من خلال عمليــة الحوار حول مختلف القضايا ، فلا غرابة أن يكون بذلك بذور الاتجاهين الرئيسيين في محاكمة الأمور كما يحدث في أي مجتمع متقدم بين اليمــين واليســار. وبالتالي تكون قد تهيأت الظروف بشكل طبيعي لنشوء الحزبين السياسيين.

بعد أن تم الاتفاق على تلك الخطوط العريضة ، تعاونت مع السيد علي البشــير لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون الادارة المحلية ، الذي وافق عليــه رئيس الوزراء ، بينمــا انصرفت من خلال وزارة الشــؤون البلدية والقروية والبيئة الى دفع مشروع القانون الجديد الذي اضاف تعديلات رئيسية على قانون عام ١٩٥٥ . وكان الهدف الرئيسي من وراء تلك التعــديــلات توسيــع القــاعــدة الانتخــابية واعطاء حق الترشيح والانتخــاب للمرأة ، ورفع مستويات الكفاءة الادارية بحيث يكون من أهداف الحكم المحلي تنمية القيادات الشعبية . ولقد شارك في الصياغة النهــائيــة عدد كبــير من موظفي الوزارة نفسهــا ، ووزراء البلديــات الســابقــين ، وبعض الشخصيــات العــامة من داخل المجلس الوطني الاستشــاري وخــارجــه . ومن المواد الهامة التي اضيفت الى مشروع القانون الجديد ، تقسيم مدينة عمان الى عدد من المجالس البلدية ، على أن يكون رؤساء تلك المجالس أعضاء في مجلس أمانة العاصمة ، اضافة الى عدد مماثل تعينه الحكومة على ان يختار رئيس الوزراء من بين هؤلاء أمينــاً للعــاصمــة . وبذلك تحتفظ مدينة عمان بوضع متميز من حيث الادارة الاستراتيجية لها ، بينما يمارس أهلها الانتخابات كبقية أنحاء البلاد . ولقد رفع مشروع القانون الى ديوان التشريع حيث تمت القراءة النهائية له والموافقة عليه ، على أن يرفع الى مجلس الوزراء ومن ثم الى المجلس الوطني الاستشاري .

من القضايا التي شغلت بال عبد الحميد شرف وبعض الوزراء قضية الاعــلام . فقــد كانت السيــاســة الاعلامية من حيث الخبر والتعليق والبــرامــج مدار نقاش في المجلس الاستشاري قبل تشكيل الحكومة . فكان بعض الوزراء الجدد يعتقدون أن وزارات الاعلام هي مظهر من مظاهر الحياة السياسية في دول العالم الثالث . ولم يكن هناك توجّه عملي

لالغاء دورها ، وقد توفرت القناعة عند الرئيس واصدقائه بضرورة تخفيف حدة سيطرة الوزارة على وسائل الاعلام لا سيما غير الحكومية . وباعتقادي أن ذلك قد حصل فعلاً وإلى حدٍّ بعيد . ومن الأفكار التي طرحت في ذلك الموضوع وضع نظام مجلس الاعلام الذي يمثل مختلف الجهات المعنيّة بتطويره ، بحيث تناقش السياسة الاعلامية على أوسع نطاق ممكن . كذلك فقد خفت حدّة التوجيه المباشر للوسائل الاعلامية الحكومية ، لدرجة أنه حصل بعض الخلل المقصود أو غير المقصود في إذاعة البيانات الحكومية أو خطابات وتصريحات رئيس الوزراء نفسه . وأما على صعيد القطاع الخاص فقد تمتعت الصحف والمجلات الخاصة بقسط كبير من الحرية . وأذكر على سبيل المثال أن وزيراً سابقاً نشر مقالاً قاسياً ، أبرزته جريدة « الرأي » بعنوان مثير ، وهاجم ذلك المقال بيان الحكومة وافترض نوايا لم تكن واردة فعلاً ، كما هاجم بعنف رئيس الوزراء وشكك في دوافعه وقدراته وقدرات الوزير المسؤول . والتقيت بعبد الحميد شرف بعد ذلك المقال الذي هزّ الأوساط الثقافية والسياسية ، ولاحظت أنه كان متألماً جداً وميّالاً الى موقف عدائي ، إلا أنه تراجع بعد أن شرحت له وجهة نظري بضرورة أن تكون صدورنا واسعة لمثل تلك المحاولات الاستفزازية لا سيما وأن الكثيرين من المثقفين والسياسيين خارج الحكومة لم يكونوا أصلاً مرتاحين الى ذلك المقال . والحقيقة يمكن القول بأن جهات معينة في أوساط الصحف كانت تخطط لاحراج عبد الحميد شرف بشكل خاص وحكومته على وجه العموم .

في تلك الفترة القصيرة كان السفراء المعتمدون في الأردن وبصورة خاصة العرب منهم يترددون على الصحف والمسؤولين للاحتجاج على خبر أو مقال أو تعليق ، وذلك بسبب الفكرة السائدة في المنطقة العربية أن الصحف لا بدَّ وأن تكون مراقبة من الدولة وربما تعكس وجهات نظرها ، ولكن مع مرور الزمن بدأت القناعة بأن الصحف الأردنية ليست كذلك بالضبط . وأذكر أنه عندما زار الأردن وفدٌ حكومي عراقي برئاسة نائب رئيس الجمهورية ، كنت عضواً في الوفد الأردني المفاوض وذلك بسبب وجود وزير الاسكان العراقي وكوني آنذاك رئيساً لمجلس ادارة مؤسسة الاسكان في الأردن . ولقد كانت المفاوضات والاتفاقيات موضع سعادة عظيمة عند الجميع ، ووصلت المشاعر الى حدودها القصوى يوم

التوقيع على الاتفاقيات المشتركة . في ذلك اليوم نشرت صحيفة كبرى في الصفحة الاولى بيان التنظيم الدولي للاخوان المسلمين الذي يشجب حكومة العراق ويؤيد ايران في عدائها له . وكان ذلك موضع دهشة الضيوف العراقيين والسفير العراقي ، إلا أن بعضهم استوعب حقيقة ان الصحف الأردنية تتمتع بمقدار معقول من الحرية . ولا أدري ما اذا كان نشر ذلك الخبر بالذات قد تم بالصدفة أو البراءة الظاهرة ، أم كان وراءه مقصد معين . وعلى كل حال فان فترة ما سمي بانفلات الصحافة قد إنتهت بعد استقالة حكومة الدكتور الريماوي .

بالرغم من الكلام حول إمكانات استمرار حكومة عبد الحميد شرف لسنوات عديدة ، إلا أن ذلك لم يكن مقنعاً لعدد غير قليل من الوزراء ، ولبعض الدوائر الرسمية والجهات الأخرى من مؤسسات وأشخاص . فكان الفريق الوزاري يبدو موحداً في ظاهره بينما الأجواء الحقيقية لم تكن كذلك ، فقد انصرف بعض الوزراء الى الاتصال بشخصيات خارج الحكومة للتعبير عن عدم الارتياح وطرح الاحتمالات والبدائل لرئيس الحكومة المقبل . وعندما اتطلع الى تلك الفترة يمكن القول بأنه لم يكن لعبد الحميد شرف مجموعة داخلية متماسكة ، تستطيع السيطرة على التيارات المختلفة داخل الحكومة وخارجها . ولا أدري ما إذا كان ذلك يصدق أيضاً على حالات رؤساء الحكومات السابقين . ولعلّ عبد الحميد شرف أحاط نفسه بأكثر من دائرة واحدة من الوزراء أو الاصدقاء خارج الوزارة ، ولم تكن مدة بقائه في الحكم كافية من أجل غربلة تلك الدوائر واعتماد مجموعة واحدة متفاهمة ومتماسكة .

ذكر لي صديق عن نشاطات أكثر من وزير في مجال تشكيكه بامكانات رئيس الوزراء . وبعد أن تأكد لي صدق ذلك القول ، تشاورت مع عدد من الوزراء الذين تربطهم بي صداقة ، فنصحوا بضرورة التحدث مع الرئيس حول هذا الموضوع في الوقت المناسب . وعندما فعلت ذلك على مضض ، اتفقت مع رئيس الوزراء على ضرورة تقريب أولئك الوزراء واستيعابهم في اطار الصداقة والثقة . ولكن الحسابات لم تعطِ النتائج المتوقعة ، إذ كانت النتيجة غير مرضية .

وفي جلسة مع سياسي أميركي عاش في الأردن لمدة طويلة وراقب الأحداث والأشخاص بالدقة الكافية ، ذكر لي بأن حكومة عبد الحميد

شرف لا تعـدو كونهـا محاولة محدودة ومؤقتة ، لأن البلاد مقبلة على تطورات تحمل في باطنها الكثير من المخاطر الأمنية . ولم تكن الحكومة مؤهلة لمواجهة تلك الأحداث لا سيما وأن الدلائل كلها كانت تشير الى عدم تمكن الأردن من مقـاومـة الضغوطات التي يتعرض لها . واعتقد ذلك الرجـل بأنـه لا بدَّ من أن يكون في الأردن حكومة تضع قضية الأمن والسيطرة على المواطنين في رأس قائمة الأولويات . ولا يمكن طبعاً الحكم على ذلك بالقـول أن وفـاة عبد الحميد شرف السريعة لم تعطه المجال لمواجهة المشاكل الأمنية الكبيرة . ولكن طبيعة الحكومة نفسها لم تكن من النوع الذي يعطيها تلك الصفة القوية لمواجهة الظروف السلبية . وكان عليهـا أن تعيش الأوضـاع المـرتاحة داخلياً وعربياً لفترة طويلة لكي تستـطيـع أن تلتحم بالمـواطنـين التحاماً كافياً ، يسهّل لها أن تواجه بالاشتـراك الكـامـل مع المـواطنـين ، ما تخبئـه الأحداث للاردن من احتمالات وصعوبات .

لم يستـطع عبـد الحميـد شرف العمل مع الفريق الوزاري كوحدة متمـاسكة كما لم يستطع أن يكوّن حلقة صغيرة متماسكة داخل ذلك الفريق . وربما كان من الانصاف القول بأن عبد الحميد وضع لنفسه برنامجاً مكثفاً ، وأن الأحداث والصعوبات قد تراكمت وتسارعت فحالت دون تنفيذ ذلك البرنامج . وأذكر أنه بعد تشكيل الحكومة بثلاثة اشهر أتيـح لي أن أقضي وقتـاً طويـلاً معه وان نستعرض مجريات الأمور ، واقترحت عليه ملحاً بضرورة وقفة قصيرة للتقييم ، اذ اعتقدت أن عملية التقييم بحد ذاتها قد تخلق الترابط بين أعضاء الحكومة ، بحيث يمكن اقـامة جسور مشتركة وتناسق في المواقف . وطرحت نفس الفكرة على بعض الوزراء الذين شعروا بالحاجة لمثل ذلك العمل ، وتم الاتفاق على أن ننـاقش في شهـر حزيـران العديد من القضايا الهامة وعلى رأسها موضوع العمل السياسي .

مضى شهر حزيران دون ان نتحدث في ذلك الأمر ، باستثناء جلسة عائليـة واحدة جمعت زميلين آخرين في أواخر ذلك الشهر . وفي اليوم الثاني من تموز وفي خضم التحضيرات لمؤتمر وزراء الخارجية العرب دعاني عبد الحميد شرف لمقابلته ، وكنت قد هيأت بعض النقاط الهامة المتعلقة بشؤون وزارتي للتداول معه بها . وعندما تطرق الحديث حول

تمويل بعض المشاريع ، تطلع اليّ عبد الحميد مبتسماً واحسست بالألم العميق الذي أحس به ، وكانت أقساط المعونة العربية قد تأخرت ، وكان على وزير المالية أن يحول كل ما لديه للأمور الأكثر إلحاحاً . على أنني أحسست أيضاً بأنه كان يحرص على اللقاء العام المنتظر وخرجت من مكتبه لآخر مرّة ليهزنا جميعاً خبر وفاته في صباح اليوم التالي .

خلاصة القول أن حكومة عبد الحميد شرف جاءت لدراسة كل القضايا معتمدة على الوضع الداخلي والعربي المرتاح نسبيا لما اعتقد الرئيس وبعض رفاقه على الأقل أن ذلك الوضع سيطول للدرجة التي يستطيعون بها كشف الحقائق ووضع العلاج ، كما ظنوا أنهم سيلاقون التعاون والترحيب من كل جانب . جاءوا ليضعوا المعاني الجديدة ومواصفات الأردن الجديد فنظروا في السياسة الاعلامية ، وراجعوا السياسة المالية ، وناقشوا الأسس الفكرية والثقافية والتربوية . وحركوا موضوع القضاء ، وواجهوا الحقائق التي كانت اكثر جبروتاً من طموحاتهم . وتطلعوا الى الوزارات والدوائر المستقرة المترامية ليهزوها ويعيدوا اليها ما امكن من الحيوية كوزارة الزراعة ووزارة الصحة والمواصلات . كما أعادوا النظر بعلاقة الدولة مع الفئات الواسعة المستقرة ولكن في أوضاع لم تعد مقبولة كمخيمات اللاجئين والمناطق المعتدى عليها في المجتمعات التي تكتظ بسرعة هائلة بسبب تقدم المشاريع وتكاثر السكان الوافدين . وأعادوا النظر بالفكر القومي وعلاقة المجتمع الأردني الجديد المطلوبة بالتراث الديني والاسلامي . وحاولوا تجديد النظرة لدعم المواد التموينية وغيرها ، ولنشاطات السلك الدبلوماسي ، ولنشاط العمل الاجتماعي وغير ذلك كله . ولا بدَّ من التأكيد على أن روحاً جديدة دبّت في البلاد ، بالرغم من ازدياد حدّة النقاش حول كل قضية طرحت للنقاش . وربما شعر بعض القريبين من الرئيس وحكومته بشدة الانتقاد من كل جهة ، ولكن ردّ الفعل الذي شاهدته البلاد لوفاة عبد الحميد شرف أظهر حقيقة مشاعر المحبة والاحترام التي تمتع بها طيلة تواجده على الساحة الأردنية كرئيس للديوان ورئيس للوزراء .

دخلت مكتب وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة ، لأدخل في عملية من التفاعل مع الأفكار والناس وعملية تثقيف للنفس كانت من

التجارب الغنّية في فترة اهتمامي بالعمل العام طيلة خمسة وثلاثين عاماً .
ولقد كان أول ما واجهته هو طلب من التلفزيون الأردني أن أتحدث عن الوزارة من حيث انجازاتها وتطلعاتها . وبالرغم من المعلومات المحدودة التي استطعت الحصول عليها أثناء عضويتي في المجلس الاستشاري ومن خلال قراءات سريعة لمدة يومين منذ أبلغني عبد الحميد شرف عن حقيبتي ، إلا أن ذلك لم يكن كافياً للتحدث لوسائل الاعلام . ولقد علمت بأن الرئيس طلب الى التلفزيون مقابلة عدد من الوزراء لاعطاء صورة حيـة للمـواطنـين عن الحمـاس الذي تميـزت به الحكومة الجديدة . وساعدني طبعاً بعض الموظفين في الوزارة ، واكتفيت بالتركيز على العموميات .

لقد أوضحت لي تلك التجربة بالذات طبيعة العمل الوزاري ، فعندما تشكلت الحكومة كما تشكلت معظم الحكومات الاردنية السابقة لم يكن لأي منها برامج متفق عليها سلفاً . وربما كانت شخصية الرئيس هي المفتـاح الوحيـد لما يمكن أن تتصف به الحكومة ، وربما كان انتقاؤه لأعضاء حكومته يستند الى حدٍّ معين على تمكنهم من استيعاب افكاره وطمـوحـاته . ولقد ساعد على مثل هذا الوضع غياب الحياة البرلمانية وضعفهـا حتى قبـل تعليق مجلس النواب ، فتناقصت بالتدريج قيمة المـوقـع الوزاري من حيث أنـه بالدرجة الأولى يرتكز الى نقل سياسة الحكومة الجديدة الى الاداريين ومراقبة تنفيذها . وحتى في حالة تسلّم ذلك الموقع من قبل شخصٍ من الجهاز الحكوميِ ، فان السياسة التي يسعى الى وضعها ، اذا فعلَ ذلك ، تكون تعبيراً عن قناعاته الشخصية بالدرجة الأولى . والأكثر من ذلك فان الصورة السائدة في الاردن هي غموض العلاقة بين الوزير ووكيل الوزارة ، مما تسبب مع مرور الزمن في ضعف دور ذلك المنصب الهام . ولقد زاد في تعقيد هذا الوضـع أن بعض صغار الموظفين تسلموا المناصب الوزارية ، وفي بعض الأحيان في نفس الوزارة التي عملوا فيهـا . كذلك فان نظام الخدمة المدنية الذي يعتبر الوزير مسؤولاً عن السياسة والوكيل مسؤولاً عن الادارة ، قد اعطى الصلاحية الكاملة للوزير لممارسة الادارة بنفسه واستثناء وكيل الوزارة أو تجاوزه في الأمور الادارية .

بالرغم من أن التقليد بدأ يترسخ خلال الأعوام الأخيرة في الاحتكاك

والتنافس بين الوزير والوكيل ، إلا أنني استطعت في وزارة البلديات أن أقلل ذلك الاحتكاك الى حدوده الدنيا ، وانصرفت الى محاولة فهم دور الاداريين لتطوير العلاقة بالاتجاه الصحيح . وكنت اعتقد أن مهمة الوزير يجب ان تنحصر في نقل افكار حكومته للجهاز الاداري ، ونقل افكار وطموحات الجهاز الاداري الى الحكومة . كذلك نقل ما يدور من اقتراحات وانتقادات في المجلس الاستشاري وبين المواطنين الى مختلف دوائر الوزارة ومؤسساتها . ويضاف الى ذلك كله دراسة مشاريع القوانين وتطوير الأنظمة السائدة وبث الروح الايجابية .

من خلال ذلك التوجّه تكونت لدي القناعات بأن أسباب ضعف دور وكلاء الوزارة تكمن في انخفاض الراتب ، وتطلع الوكلاء الى مبالغ تقاعدية أفضل ، وفي ما يتراكم عند كبار الموظفين بشكل عام من احباطات ، عندما يتكرر انتقال الوزراء من الأجهزة الادارية . وأخيراً غموض العلاقات الادارية بين الوزراء من جهة ووكلاء الوزارات من جهة أخرى . وهكذا فقد وصلت الى الاستنتاج بضرورة دراسة هذا الأمر ، لما له من أهمية كبرى تنعكس على أجهزة الدولة بشكل عام . وباعتقادي فان هذه المشكلة يمكن أن تحجم بربط وكلاء الوزارات ومدراء المؤسسات بشخصية ادارية رفيعة المستوى ترتبط بدورها مباشرة برئيس الوزراء ، وكذلك في تحسين رواتب وتقاعد الوكلاء وفي حجب المناصب السياسية عن كبار موظفي الدولة على أن تمر فترة عامين على الأقل بعد ترك الوظيفة الحكومية قبل الحصول على المناصب الوزارية .

حث عبد الحميد شرف وألحّ كثيراً على ضرورة إجراء الاحالات على التقاعد والتنقلات في مختلف أجهزة الدولة من أجل تحريكها ، وكان ذلك الالحاح ذا تأثير على البعض خاصة الوزراء الجدد . ولقد تكون مثل هذه الفكرة برّاقة للوهلة الأولى ، لا سيما وأن الصورة عن موظفي الدولة كانت مهزوزة في أذهان الكثيرين . ولكن تلك الفكرة لم يثبت جدواها كثيراً ، خاصة إذ كان المفروض أن تعالج بتلك السرعة الهائلة . وكان هناك العديد من الصعوبات والعوائق لتنفيذها . وبالرغم من أنني تحمست لها في بادىء الأمر إلا أنني عدت لأراجع الموضوع وأجد أن الحكمة تقتضي التمهل في هذا الأمر ريثما تتكامل الصورة الحقيقية . وكان من الأمور التي أحدثت شيئاً من الاحباط أن احدى الدوائر الهامة

طلبت تمديد وظيفة شخص اشتهر بالمخالفات الادارية الكثيرة ، وفوجىء معظم الوزراء عندما أسرع الرئيس نفسه بطلب موافقة المجلس على ذلك التمديد . وفي مناسبة أخرى زرت السيد مضر بدران الذي نصح بعدم التسرّع ، وشرح الصعوبات الكثيرة ومنها أن الموظف الحكومي يكتمل نضوجه في الوقت الذي يكون معرّضاً للاحالة على التقاعد ، ويكون أصبح ذا خبرة جيدة وقادراً على العطاء ، كما أن تعويضه يصعب كثيراً خاصة بسبب ضعف رواتب الدولة . وقد أكد لي عدد من الأصدقاء في أجهزة الدولة نفسها والذين كنت أحترم آراءهم وأخلاقهم ، هذا الكلام .

توفرت لدي القناعة خلال أشهر قليلة ، بأن موظفي الدولة لم يكونوا بالسوء الذي يتصوره الناس، من المستويات في المقدرة والخلق بالرغم من وجود بعض السلبيات . والحقيقة انني استطعت من خلال عملي في القطاع الخاص كطبيب أن ألمس بنفسي الكثير من جوانب التقصير والاهمال والضعف والفساد ، ولكن لا يمكن القول بأن هذه المظاهر موجودة في الاردن فقط ، بل على العكس ربما كانت أقل انتشاراً مما هي عليه في كثير من الدول العربية خاصة المحيطة بالأردن . وأذكر أنه بعد تشكيل الحكومة ببضعة أيام القت رئيسة وزراء بريطانيا خطاباً في مجلس العموم البريطاني ذكرت فيه أن الرشوة أصبحت من صفات العالم المعاصر ، وأن هدف أية حكومة يجب ألا يتعدى السعي الى تخفيفها ما أمكن . وفي زيارة قمت بها لبريطانيا والجمهورية الايرلندية ، استطعت أن أشاهد الكثير من جوانب الضعف والسلبيات في أجهزة الدولة ، مما زاد من قناعاتي بأن التحسين والتنشيط يحتاج الى دراسات أكثر عمقاً للقوانين والأنظمة وتطويرها بما يخدم الأهداف في هذا المضمار .

كانت وزارة البلديات مجالاً واسعاً لطرح الأفكار حول مختلف القوانين والأنظمة والمؤسسات التي تتعلق بها . ولما كان شعار المشاركة من القواعد الأساسية لحكومة عبد الحميد شرف ، ومن صلب قناعاتي الشخصية بحكم ايماني بتقوية كل الاتجاهات الديمقراطية ، فقد استطعت ترسيخ بعض المعاني والتقاليد الديمقراطية في معالجة كل ما يتعلق بوزارة البلديات . وقد بدأت أولاً بدعوة الوزراء السابقين للبلديات للاشتراك في بحث القضايا التي تواجه الوزارة وتتطلب اتخاذ القرارات

بشأنها ، وقد ابدى وكيل الوزارة وكبار الموظفين ارتياحهم لذلك ، فأقبلوا على تقديم المعلومات والآراء بحماس ملحوظ . كذلك فقد حضر بعض أعضاء المجلس الاستشاري الاجتماعات التي عقدت لمناقشة شتى المواضيع . وعندما طرح موضوع تعديل قانون انتخابات المجالس البلدية ، وعلاقته بالادارة المحلية ، دعوت الى اجتماعات موسعة حضرها بالاضافة الى الوزراء السابقين واعضاء المجلس الاستشاري بعض الشخصيات النقابية والسياسية من القطاع الخاص . وكان لمثل تلك النشاطات أثر كبير في اغناء النقاش حول القضايا العامة . وأذكر أنه في أحد تلك الاجتماعات جلس الى جانبي أحد الوزراء العاملين ، فكتب لي ملاحظة يعبّر بها عن مخاوفه من اشراك العديد من الاشخاص في تلك المناقشات وذلك بالرغم من توجيهات رئيس الوزراء وحثّه المتواصل على ضرورة إشراك المواطنين في مناقشات مختلف الأمور مع الأداريين في الوزارات .

وأما في داخل الوزارة فقد رأيت ضرورة تشجيع النقاش الجماعي حول القضايا المطروحة . ومن خلال تلك المحاولة لمست أوجه التنافس السلبي بين الأجهزة الادارية ، فكان البعض أكثر ميلاً الى الجلسات الانفرادية حيث يطرح بعد تلك الجلسات آراء تشكك بالآخرين وتتناسب مع طموحاته الذاتية . واستطيع القول بأن إشراك الآخرين في أي حديث كان يعطي نتائج أحسن ، وحماساً أكثر ، لا سيما بعد أن خفت حدة النظرة العدائية للأجهزة الادارية ، وهدأت موجة الطموحات في الانتقال إلى المواقع العليا بعد إزاحة من يشغلونها. وهكذا استطعنا طرح الكثير من الأفكار والتغلب على بعض الصعوبات . ولقد كان من أهم تلك الصعوبات تأسيس دائرة البيئة ، وترتيب الشكل المؤسسي لدائرة التخطيط الاقليمي ، واعادة النظر بالهياكل القانونية والادارية لجميع أعمال التنظيم ، واستكمال قوانين وأنظمة وأجهزة بنك تنمية المدن والقرى ، وعلاقة كل ذلك بدائرة الخدمات والأشغال الهندسية . كما تركز الاهتمام على تحديث مختلف الأجهزة .

ولقد كانت الخبرة في علاقة وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة بالمجالس المحلية واسعة وغنيّة . فقبل تشكيل حكومة عبد الحميد شرف بفترة قصيرة جداً ، طرحت حكومة السيد مضر بدران مشروع قانون

يسمح بتمديد ولاية اللجان البلدية لأكثر من عامين . وجرت مناقشة المشروع فرفضه المجلس الاستشاري ، والتزمت الحكومة بقرار المجلس ، ثم جرت انتخابات مدينة أربد التي أعلنت نتائجها قبل استقالة حكومة بدران ، وعين رئيس البلدية الذي حاز على اكثرية الأصوات كما حصلت كتلته على أكثرية المقاعد . فكان من الطبيعي أن انتهج سياسة عدم تعيين اللجان ، ومحاولة إنهاء أعمالها لأسباب مقنعة . وكان ذلك الموقف موضع قبول وترحيب الاداريين في الوزارة . وقد ساءني كثيراً تكرار محاولات الذين يفشلون في الانتخابات بعرقلة أعمال المجلس المنتخب ، وإثارة الضجة في محاولة لاقناع المسؤولين بضرورة حل ذلك المجلس وتعيين لجنة مكانه . وكان بعض الحكام الاداريين يحبذون مثل ذلك التوجّه ويبذلون الجهود لتأييد اللجان المعينة بدل المجالس المنتخبة .

أدركت بالتجربة اليومية سلبيات الحكم المحلي من حيث تأثير وظائف المجالس البلدية بالامكانات الانتخابية ، ولكن تبين لي مع مرور الزمن بأن تلك الوظائف كانت أكبر من أن تتحملها أية منطقة من حيث التمويل أو الكفاءة الادارية لاسيما بالنسبة لمشاريع التنمية أو الخدمات بالنسبة للكهرباء والماء والمجاري على الأقل . وكان قد شغل تفكيري ايضاً دور الانتخابات البلدية في تنمية روح الديمقراطية والمشاركة ، لذلك رأيت ان الاتجاه المنطقي هو بانتقال مسؤوليات الخدمات الكبرى الى مؤسسات الحكومة المركزية . وقد نجحت تلك الفكرة الى حدٍّ بعيد ، وبدأت بالفعل عملية نقل الصلاحيات بحيث تنحصر مهمات المجالس المحلية بالقضايا التي تستطيع ان تمارسها في مختلف المناطق .

قرع جرس الهاتف في الصباح الباكر من اليوم الثالث من شهر تموز عام ١٩٨٠، ليبلغني وزير السياحة الدكتور موفق الفواز نبأ وفاة عبد الحميد شرف . وبالرغم من أنني كنت أعتقد بأن الحكومة قد وصلت الى الطريق المسدود ، وان عليها قبل نهاية العام أن تذهب أو تجد المنفذ بشكل أو بآخر ، غير أنني أحسست أن فترة الشعلة التي أذكتها حكومة عبد الحميد قد انتهت ، وانه لا بدَّ من العودة الى ممارسة العمل الحكومي الروتيني ريثما تتضح خطوط وخيوط المرحلة التي تمر بها البلاد .

دعي مجلس الوزراء للانعقاد في صباح ذلك اليوم برئاسة الملك حسين

الذي أبلغنـا خبر الوفاة رسمياً وطلب إلينا الاستمرار في أعمالنا ريثما تتم مراسم الدفن على الأقل . وهنا نشأت مشكلة دستورية حول شرعية بقاء الوزراء ، اذ يعتبرون مستقيلين مع استقالة او اقالة الرئيس ومن باب أولى وفاته أيضاً . فكان لا بدَّ اذن من اتخاذ القرار الملكي في غضون ساعات قليلة . وانفض الاجتماع بانتظار ذلك القرار ، وعقدت مجموعات من الوزراء لقاءات صغيرة لمحاولة استقراء ما يمكن أن يحدث . وقدر البعض احتمال تكليف شخص من خارج الوزارة برئاستها ، .إلا أنني اعتقـدت بأن المنطق يفرض اختيار الدكتور قاسم الريماوي ، بصفته رجل سياسي مثقف ووطني عريق واكثر الوزراء اقدمية كما انه في حال اختيـاره ستسقـط الاستنتـاجات والاتهامات حول استثناء شخصية فلسطينية من ملء ذلك المنصب . وأذكر أن أحد الوزراء الفلسطينيين اعتبر ان موقفي هو من باب الرغبة . وحذر البعض من أن جهات شرق اردنيـة ستكون غير مرتاحة لتعيين الريماوي ، في حين تحدث البعض بضرورة اختيـار شخص مقرب من الملك أو عبد الحميد شرف لرئاسة الحكومة . والحقيقة أن قرار الملك اختيار الريماوي كان موضع ترحيب وتقدير كبيرين ، واشاع جواً ايجابياً في الأوساط الشعبية ، لا سيما وأن الدكتور قاسم الريماوي كان يعتبر رمزاً للتفكير الفلسطيني المقبول عند الشرق اردنيين ، اضافة الى قطاعات لا بأس بها من الفلسطينيين .

لم استطع أن أكون فكرة واضحة حول الوضع الجديد ، فرأيت أن التصرف المعقول هو باتخاذي الموقف الايجابي في أقصى حدوده . وقد ساعـد على اتخـاذي ذلك المـوقف الصـداقـة التي تربطني بالدكتور الريماوي والتي كانت قد بدأت قبل عشر سنوات عندما حاولنا تأسيس حركة سياسية تمارس العمل بالأساليب الموضوعية التي فرضتها تلك الظروف الصعبة . وقد قويت تلك الصداقة والثقة المتبادلة خلال عملنا المشتـرك في وزارة عبـد الحميـد شرف ، حيث كنا نتفق في تقييم اكثر القضايا والأشخاص . وقد ابلغت الريماوي بموقفي الايجابي من حيث التعاون والعمل معه على انجاح مهمته بالطرق التي يراها مناسبة . وفي أول جلسة للحكومة برئاسة الريماوي ، وجه وزير الصحة الدكتور زهير ملحس كلمة للرئيس الجديد عبر فيها تعبيراً دقيقاً عن مشاعري ومشاعر عددٍ من الوزراء . وقـد ركـز الدكتـور ملحس في كلمتـه على الجوانب

النضـاليـة في شخصيـة الدكتـور الريمـاوي ، وعـلى ثقافته وعراقته السياسية ووطنيته .

غير أن هذا الجـوّ الذي تفـاعل به البعض لم يكن حقيقيـاً . فظل الريمـاوي يعتقـد أنه واحد من ذلك الفريق الذي اختاره سلفه ، وأن القـاسم المشترك بين الوزراء هو صلاتهم بالرئيس السابق ، وانه تقع عليهم مسؤولية بذل الجهود اللازمة لانجاح الحكومة . ولعل الرئيس الجـديـد لم يبـذل الجهود اللازمة ، كما أن بعض الوزراء لم يكونوا متحمسين للاستمرار ، واخيراً فان البعض الآخر رأى المصلحة العامة والمصالح الذاتية في الإسراع في الحصول على تشكيلة جديدة مع رئيس آخر . وربما سعت جهات أخرى خارج أوساط الحكومة لتحقيق ذلك ، بحجة تأكيد الشعور بالديمومة والاستقرار ، وفهم طبيعة المرحلة التي يمكن أن تمر بها البلاد ، ولا تتوفر المواصفات الكافية عند الريماوي لمواجهتها .

عندما توفرت لدي القناعة بعدم امكانية تماسك الحكومة الجديدة ، وبـأن مشاركتي فيها تقتضي مراجعة المسلك الذي يتناسب مع نظرتي لهذا الموقع ، رأيت أن أركز الاهتمام على دفع الأفكار التي آمنت بها من خلال وزارة البلديـات واللجـان الوزاريـة التي اشتـركت بها ، وطرح قنـاعـاتي في شتى المجالات التي تتوفر لي سواء في مجلس الوزراء أو خارجه . وقد ساعدني على ذلك أن الدكتور الريماوي أشعرني بحرية كاملة في التصرف بالشؤون التي تتعلق بوزارتي . واعتقد أن تلك النظرة للأمـور كانت سبباً في عدم تمكن الريماوي من تحويل الفريق الذي اختاره عبد الحميد شرف لأن يكون فريق عمل متجانس .

كان موضـوع القـوانـين المتعلقـة بالادارة المحلية على رأس قائمة اهتمـامـاتي ، لاعتقـادي بأن إنشـاء مجالس المحافظات المنتخبة هو الطريق الوحيد لدفع عجلة الحياة السياسية الطبيعية في البلاد . وقد عقـد رئيس الوزراء جلسـة مشتركة لوزارة الداخلية ووزارة البلديات ضمت ايضا كبار الموظفين والمحافظين . واتيح لي في تلك الجلسة شرح وجهـات نظري الكـاملة ومفهـومي للمشـاركة وطبيعة العمل السياسي وضرورة افساح المجال لبروز القيادات الشعبية وايضا السماح بالادلاء بالآراء المؤيدة والمعارضة للقضايا التي تطرح أمام مجالس المحافظات ،

والتي لا بدّ ان تتطور الى مناقشة القضايا العامة ، التي ستفسح للحكومة فرصة واسعة لاختيار المجلس الاستشاري المقبل .

أبلغ رئيس الوزراء المجتمعين ترحيب الملك حسين بتلك الأفكار ، ورغم ذلك فقد سعى بعض موظفي وزارة الداخلية وبعض المحافظين الى معارضة ذلك الاتجاه ، ولم يستطع وزير الداخلية السيد علي البشير أن يلعب دوراً فعالاً بسبب قوة تأثير الموظفين والمحافظين عليه . وقد رأى البعض أن تشكل لجنة تسعى الى توحيد قانوني البلديات والادارة المحلية واعادة مناقشة بعض المواد فيهما ، وشعرت بأن ذلك الرأي الذي اتفق عليه معظم الحاضرين بما فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، كان عقبة كبيرة في سبيل انجاز تلك المهمة . وبالفعل لم تستطع اللجنة المكلفة أن تتفق على شيء ، وانقطعت اجتماعاتها ، فقررت مع بعض المتحمسين اعطاء اللجنة فترة محددة نعود بعدها الى رفع مشاريع القوانين لمجلس الوزراء ، ولكن استقالة الحكومة اوقفت كل تلك المساعي .

رأيت أنه لا بد من قضاء اجازة اسبوعين خارج البلاد ، من أجل الراحة ومراجعة الأفكار بعيداً عن دوامة العمل ، كذلك رغبت في زيارة بعض الدوائر والمواقع والمشاريع في الجمهورية الايرلندية والمملكة المتحدة للحصول على المعلومات والخبرات السياسية والادارية المتعلقة بوزارة البلديات . لا سيما وأن القيام بمثل تلك النشاطات وأنا في الموقع الوزاري ، تعطي الصورة الأكثر عملية وواقعية . وقد رتب لي صديق ايرلندي مقيم في عمان وسفير ايرلندا في المملكة العربية السعودية والسفير البريطاني في الاردن ، برامج غنية ومكثفة ، وكانت تلك تجربة غنية ومفيدة جداً . ونظراً لمعرفتي الشخصية برئيس وزراء ايرلندا لأكثر من ربع قرن ، فقد أتيح لي مناقشته ومناقشة وزير خارجيته وسياسيين ايرلنديين آخرين حول مختلف القضايا العامة . ومن الأمور التي استرعت انتباهي أن الادارة الحكومية في ايرلندا تواجه نفس الصعوبات والسلبيات التي تواجهها الادارة الحكومية في الاردن .

أجمع السياسيون الايرلنديون على الاهتمام الكبير في المنطقة العربية واشادوا بالصورة المشرفة التي يتمتع بها الأردن ، وأبدوا لي تقديرهم واحترامهم للملك حسين . كما ابدى رئيس وزراء ايرلندا اهتماماً خاصاً

بالعـراق وبالمسؤولين فيه، معتقداً أنهم قادرون على المساهمة الجدية في حل المشاكل الداخلية العراقية والعربية ، وكانت قد قامت بينه وبين المسؤولين العراقيين صداقات شخصية أظهر لي حرصه على تقويتها .
وأما وزير الخارجية فكان قد سبق له أن أدلى بتصريح في أثناء زيارته للبحرين ، أكد فيه على ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، والسعي الى دفع دول السوق الأوروبية المشتركة في ذلك الاتجاه . وقد تساءل ذلك الوزير أثناء حديثه معي عن حقيقة موقف الأردن بالنسبة للقضيـة الفلسـطينيـة ومنظمة التحرير ، وذكر لي بأنه علم من جهات فلسـطينيـة وعـربية بأن الموقف المعلن للأردن ليس بالضرورة الموقف الحقيقي . وقد أكدت له بأن ما قيل له غير دقيق ، وشرحت له مختلف جوانب علاقة الأردن بالقضية الفلسطينية ، وباعتقادي فقد كان ذلك النقاش مثمراً ومفيداً .

قبـل مغـادرتي دبلن بسـاعات قليلة في طريقي الى لندن ، ألح عليّ صحفي ايرلندي بالحديث معه خاصة وأن الساحة السياسية الايرلندية كانت قد شهدت جدالاً عنيفاً بعد تصريح وزير الخارجية اثناء زيارته للبحرين . وبالرغم من قلة عدد اليهود في ايرلندا إلا أنهم استطاعوا أن يحـركوا ذلك النقاش ، واعتبار موقف الحكومة الايرلندية غير اخلاقي لمحاولتها الحصول على حصة من الثروة النفطية العربية ، بالمزايدة على الاميركيين والأوروبيين ، لتكبير تلك الحصة . ذكرت للصحفي الايرلندي بأن الأمـم كالأفراد لا تحرّكها الأخلاقيـات أو المصالح فقط. وأن الأمة الناضجة تستطيع أن توازن المعادلات بين المبادىء والمصالح . على أن اليهود يدينون في كل مناسبة أي موقف لا يخدم مصالحهم باعتباره غير اخلاقي ، فهم اليوم يدينون العالم كله ، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بينما تستند شرعية اسرائيل الدولية على قرار هيئة الأمم ومجلس الأمن بتقسيم فلسـطين وانشـاء دولة اسرائيـل . علمـاً بأن التصويت على ذلك القرار عام ١٩٤٨ كان نتيجة الضغوطات والابتزازات الهـائلة التي مارستهـا الصهيونية العالمية بمساعدة الولايات المتحدة وغيرها بما في ذلك الاتحاد السوفياتي .

ثم تطرق الحديث مع الصحفي عن الأردن وتساءل عن سبب عدم انضمامه الى محادثات كامب ديفيد وعن حقيقة الضغوطات الاميركية

التي تعرض لها . وكان رأيي أن الأردن لا يؤمن أصلاً بأن كامب ديفيد هو الطريق السليم للتسوية العادلة والتي تؤمّن الحلول المطلوبة للقضية الفلسطينية . وأما بالنسبة إلى الضفة الغربية فليس هناك مجال أردني للمفاوضة ، بسبب التأكيدات الاسرائيلية المستمرة بعدم التخلي عن الضفة الغربية . ولو فرضنا جدلاً أن على الأردن أن يساير الولايات المتحدة فان المخاطر التي سيتعرض لها في حال اختياره ذلك الطريق ستكون خطيرة جداً . وقلت ايضاً ان الأردن يقوم أساساً على زعامة الملك حسين الوطنية والقومية ، وعلى المحافظة على الأمن والاستقرار الاقتصادي . وكل هذه المواصفات لا بدّ وأن تظل قويّة اذا ما أردنا أن نحافظ على الكيان الوطني الاردني كي يلعب دوراً ايجابياً في المستقبل . وأخيراً فان محاولة جرّ الأردن الى أية مغامرة ، يفتح المجال الى الحديث عن الوطن البديل في الضفة الشرقية ، وهناك جهات ليست قليلة في عددها أو أهميتها تتطلع الى مثل ذلك البديل .

أخبرني ذلك الصحفي الذي عمل في واحدة من أكبر الصحف الايرلندية والتي اشتهرت برزانتها وجديتها ، أنه تردد على مدينة بيروت ومكث فيها فترات طويلة ، كما أنه يختلط كثيراً بالعرب والفلسطينيين خاصة المتواجدين في ايرلندا . ومع ذلك فلم يخطر ببالي أن صحيفة من ذلك المستوى يمكن أن تسمح لأحد العاملين بها بكتابة مقال طويل يبالغ كثيراً ويحرّف كثيراً حديثي له . وقد فوجئت في لندن في اليوم التالي بنسخ ذلك المقال تتوزع في كل مكان بما في ذلك في جمعية الصداقة البريطانية العربية والسفارة الأردنية ، وكان العنوان المثير : وزير اردني يتهم الولايات المتحدة بالابتزاز . واحتوى المقال شتى الآراء والتحليلات والمعلومات التي استكتبها ذلك الصحفي لأصدقائه المتطرفين ونشرها كجزء من حديثي له . ومع ذلك فقد انقسمت الآراء بين الناس الذين التقيت بهم في لندن وبعدها في عمان ، بين مستائين من ذلك ، وبين من اعتقدوا أن مثل ذلك الكلام على علاّته مفيد في هذه المرحلة بالذات ، وكان من هؤلاء سياسي بريطاني عريق وشخصية اميركية كبيرة تتعاطف مع العرب وتشجب السياسة الأميركية ، وكذلك شخصية اردنية رفيعة .

لم أجد من المناسب الكتابة لتلك الجريدة مبدياً ملاحظاتي حول ذلك الموضوع ، خوفاً من استغلال مثل تلك الكتابة في المزيد من الكلام المثير .

إذ أنني عرفت الصحف البريطانية والايرلندية خلال عدة سنوات قضيتها هناك ، وعرفت أن الكثير من المقالات والتحليلات التي تنشر بها لا تعتمد على المعلومات الصادقة ، بل تتبع في كثير من الأحيان أساليب التضليل بهدف متعة القارىء أو خدمة بعض الجهات . وعندما عدت الى عمان أبلغني رئيس الوزراء ورئيس الديوان عن احتجاج السفارة الاميركية على ما ورد في المقال المذكور ، مع تأكيد المسؤول الاميركي على انه لا يعتقد بأن أسلوب الكتابة هو اسلوبي وذلك نظرا لما كان بيني وبينه من معرفة شخصية ولذلك فقد تصرف كبار المسؤولين بالحكمة والوطنية التي تليق بمثل هذا الأمر ، بينما أبدى آخرون مخاوفهم من استفزاز الولايات المتحدة في حين تحدثوا في مجالسهم الخاصة متفاخرين بنقد السياسة الأميركية واتهامها .

التقيت في لندن بالعديد من الرسميين والسياسيين والأصدقاء . ومن تلك اللقاءات جلسة مع أعضاء جمعية الصداقة العربية البريطانية ، حضرها السياسي البريطاني المشهور كريستوفر ميهيو والكاتب المعروف مايكل آدامز وعدد آخر من العرب والأميركيين . وكان الحديث يتجه الى التفتيش عن الصيغ الممكنة للعمل في خدمة القضايا العربية ، مع التركيز طبعاً على المسألة الفلسطينية . ومن الاحباطات التي كان يواجهها أصدقاء القضية العربية من البريطانيين عدم وجود موقف عربي واضح اضافة الى النزاعات العربية المتكررة . ولقد تساءل أحد الحاضرين عن المقصود بالجهاد المقدس الذي أعلنته ودعت اليه المملكة العربية السعودية ، مبدياً نوعاً من التفاؤل بذلك الاعلان وتلك الدعوة ، ورأى السيد كريستوفر ميهيو ضرورة تكثيف الحوار الأوروبي العربي غير الرسمي للوصول الى مطلب محدد يعمل الجميع من مختلف مواقعهم على التمسّك به واقناع الدول الأوروبية والأميركيين بضرورة الاستجابة له ، كما أنه لم يجد في المبادرة الاوروبية اختلافاً عن التوجه الأميركي .

بعد تلك الجلسة اختليت بالسيد مايكل آدامز الصديق الذي عرفته لأكثر من عشرين عاماً عندما كان مراسلاً هاماً بعدة صحف وإذاعات بريطانية حين كان مقيماً في بيروت وقد زارني في دمشق عام ١٩٥٩ وقمت بتعريفه إلى عدد من السياسيين الأردنيين والسوريين والعراقيين ، واستمرت علاقتي به عبر كل تلك السنين التي دفع فيها ثمناً غالياً

لعلاقاته العربية حيث استطاع الصهاينة في بريطانيا أن يحولوا دونه وأبواب التقدم أو حتى المعيشة . وقد استغربت أنه لا يزال متمسكاً بأن للعرب قضاياهم التي لا بد من دعمها وذلك بالرغم من فشل العرب أنفسهم في العمل لتلك القضايا . وبعقليته البريطانية المعروفة ، فقد ظل دائماً يحاول أن يجد الصيغة الملائمة للاستمرار في قناعاته وصداقاته . ورغم ان الأمور قد اختلطت عليه ، وتراكمت كل اسباب الاحباطات ، الا انه وجد أن مجال العمل الوحيد هو في تقديم العون الثقافي على الأقل لأهل فلسطين الذين يرزحون تحت الاحتلال الاسرائيلي ، ريثما يتضح الخط السياسي المقبول والمتفق عليه فلسطينياً وعربياً ، فيعود للعمل مع الآخرين على أساسه .

وعندما قمت بزيارة لاحدى بلديات مدينة لندن شاهدت تطور الوظائف لكل منها بحيث تطرح الأفكار ومشاريع القوانين التي تنبثق من الحاجة الى التحسين المستمر لتأدية مختلف الخدمات المتعلقة بكل منها . وشهدت الصراع المستمر والمتعدد الجوانب بين المصالح المحلية ، والصراع بين القوى الانتخابية واجتهادات المؤسسات الحكومية ، وأخيراً الخلافات بين وجهة النظر العمالية ووجهة النظر المحافظة حول مسؤوليات المؤسسات والأفراد . كذلك اطلعت على اساليب وقواعد المحافظة على البيئة والتنمية الصناعية والتجارية . وقد اضافت تلك الزيارة الى تجربتي السياسية خارج موقع المسؤولية ، الكثير .

وفي طريق العودة الى البلاد قضيت ليلة اضطرارية في بغداد ، حيث التقيت بعدد من المسؤولين بشكل غير رسمي ، وكانت فرصة للقاء عفوي مع وزير عرفته في بيروت قبل ثلاثين عاماً عندما كان عضواً في شعبة البعثيين التي كنت رئيساً لها ، كما كان سفير الأردن الذي عرفته في دمشق قبل أكثر من عشرين عاماً عضواً في شعبة البعثيين . وفي الطريق من بغداد الى عمان في الصباح التالي وبعد ليلة من الرعاية والعناية التي لقيتها ، عدت بالذاكرة الى الأحداث والمواقف خلال الأربعين عاماً الماضية ، فتأكد لي أنه لا بد من وقفة مراجعة . وعندما التقيت بالصديق والرفيق الدكتور كارلوس دعمس ، ذكرت له أنني ألاحظ أننا لو أخذنا أي قطرين عربيين وصلت الصداقة بينهما الى حدودها القصوى لوجدنا أن انفتاح أي منهما على الآخر لا يصل الى درجة انفتاح أي منهما على دولة

غير عربية . فبالرغم من التقارب الكبير الذي حدث بين العراق والأردن ، فان أي مسؤول في القطرين يجد امامه حاجزاً لا يستطيع اختراقه كما يفعل مع أي سياسي غير عربي مسؤولاً كان أم غير مسؤول . كذلك يمكن الملاحظة بأن العداء بين قطر عربي وآخر يكون عادة أشد كثيراً من عداء أي قطر عربي لدولة أجنبية بما في ذلك العدو المشترك الدائم للأمة العربية . فهل سبب ذلك في القيادات العربية ؟ أم في نظرية القومية العربية ؟ أم الحقائق الأقوى من اية قضية عربية مشتركة كالواقع القطري الذي تعيشه الأمة العربية ؟

بعد عودتي الى البلاد لم تسنح لي الفرصة للاستفادة من فترة التعرف الى طبيعة المهمة الوزارية ، للاستراحة بعيداً عن دوامات المهمات الوزارية . وفي غضون اسبوع من الزمن تبين لي أن حكومة الريماوي لم تعد حكومته ، فكان لا بد من اتخاذ القرار المنطقي في اجراء تعديل جذري أو تغيير كامل لهذه الحكومة . وقد انتقلت مع آخرين الى مواقع جديدة في العمل السياسي ، فطرحنا الاسئلة حول كيفية التعامل والتفكير داخل اللعبة السياسية الأردنية والعربية ، وخارج المواقع الرسمية سواء في الحكومة أو المجلس الوطني الاستشاري . وربما كان السؤال صعباً لكن الاجابة عليه صعبة ايضاً ولكنها ليست مستحيلة .

١٢

الخلاصة والمستقبل



في عام ١٩٥٥ دعيت الى جمعيـة طلابية في مدرسة لندن للاقتصاد لأتحـدث عن النزاع العربي الاسرائيلي . ولما كانت تلك الكلية من أهم الكليات الفكرية في بريطانيا ، ومركزاً من مراكز النشاط السياسي ، فقد قضيت وقتـاً طويـلاً في القراءة والبحث لتحضير تلك المحاضرة ، التي تحدثت فيها حوالي الساعة عن التاريخ والحاضر وعن الظلم الذي تعرض له العرب .

وخلال المحاضرة وقف أحد الحضور معلناً احتجاجه قائلاً بأنه جاء ليسمع رأياً عن الحلول التي اقترحها للمستقبل وليس للاستماع الى ما جرى في الماضي . ولا يزال المثقفون العرب حتى اليوم في كل لقاء لهم ، يتبـارون في وصف الصعـوبـات والسلبيات ، فاذا طلب احدهم طرح الاقتراحات والحلول الممكنة والتحدث عن المستقبل ، تطلع اليه الباقون بالاستغراب .

عنـدما وضعت هيكل هذه الملاحظات ، سميت هذا الفصل الأخير الخلاصة ، وقبل أن أبدأ كتابته بأيام قليلة التقيت شاباً مثقفاً حديث السن ، تحدثت له عن فصول الكتاب ، وعندما وصلت الى الفصل المتعلق بحكـومة عبد الحميد شرف ، سبقني بالقول بأن اسم الفصل الأخير سيكـون نظرة الى المستقبل ، فعادت بي الذاكرة الى سنوات المعايشة الفكرية مع البريطانيين الذين اعتبروا التحليل والتاريخ مقدمة لوضع الحلول وللنظرة المستقبلية . على أنني تذكرت أيضاً أن الذين كتبوا عن السياسة العربية واعتمدوا المصادر الدقيقة ختموا ابحاثهم بالتنبؤ عن المواقف والأحداث العربية دون أن تتعدى تنبؤاتهم في أحسن الحالات بضعة أسابيع ولكن حتماً ليس لبضعة سنوات .

لم تكن الغاية من كتابة هذه الملاحظات تأريخ الأحداث لا سيما تلك التي كنت على صلة مباشرة أو قريبة منها ، ومن هنا فقد تكون جانبتني الدقة الى حدود متفاوتة ، بسبب حدود الذاكرة البشرية ، وعدم محاولتي

توثيق الأحداث ومحاكمتها على الأسس التي يضطر المؤرخ ان يتعامل معها . وكذلك بسبب الميول الانسانية للدفاع عن النفس مهما حاول الكاتب أن يتجنب الدفاع أو التفاخر . وأخيراً لا أعتقد ان الكتابات التاريخية المتداولة منزهة تماماً . لذلك فان الاستعراض الذي قدمته للأحداث هو بمثابة وسيلة لرسم الاطار العام لمراحل من الظروف الواقعية والحالات الذهنية .

كذلك لم تكن الغاية في هذه الملاحظات التحليل السياسي الذي يعتمد منهجاً يربط التحليل بنظريات أو مسلمات محددة . وهكذا فمن خلال هذه الاستثناءات ، يمكن أن يتضح ان المقصود من هذه المحاولة استقراء حقائق ومعطيات الساحة الأردنية أولاً والساحة العربية بشكل عام لاستخلاص القواعد والنتائج التي يتوجب على العامل في الحقل السياسي اختيارها ، وله بعدئذٍ أن يختار بين أن يعيش في قوقعة اليأس والمرارة أو أن يكتفي بالانتماء الى صيغة محددة يتميز بها سواء كان عاملاً أو جامداً ويترك للظروف أن تقرر الوصول أو عدم الوصول ، أو أن يحاول المراجعة المستمرة للامكانات المتوفرة لوضع برامج العمل الذي يدفع بالمجتمع خطوة الى الأمام على طريق التقدم المتكامل في كل جوانب الحياة .

هذه النظرة البراجماتيكية المتحررة من قيود الحتميات ربما كانت الاستنتاج الرئيسي لتجربة متواصلة مع الأحداث والمواقف والأشخاص . وقد ارتبطت هذه النظرة بقناعات أساسية قد لا ترقى الى درجة المسلمات ، من حيث أن الاستنتاج ينحصر في النظرة التي تختلف عن النظرة التاريخية المستقبلية طويلة المدى . إذ أن السياسي كما قال العديد من المؤرخين وعلماء النفس لا بد وأن يضع في حساباته أن المستقبل السياسي المنظور لا يتعدى عقداً واحداً من الزمن وذلك عندما يكلف نفسه عناء وضع البرامج وتحقيق جزء منها .

ان العمر السياسي في نظري ، لا يختلف كثيراً عن مراحل العمر التي يمر بها الانسان العادي الذي يحقق لنفسه ما تفرض عليه مختلف مراحل عمره . فهو يبدأ منذ ولادته باستكمال بناء قوته الذهنية والجسدية ، ثم ينظر حوله ليرفض كل شيء وفي نفس الوقت يعارك عوامل الحياة ، فاذا ما استقر بالنهاية مع العلاقة المتوازنة بين قوى الدفع

والجذب ، صاغ لنفسه المعادلة التي يتعامل من خلالها مع الحياة ، الى أن يتقاعد عن النشاط المكثف الفعّال ويعطي للأجيال الجديدة المجال لتكرار الدورة الحياتية من جديد . وهكذا فمن الطبيعي ومن دلائل الصحة أن يرفض الشباب السياسي قواعد المؤسسة القائمة ، من أجل أن يكون قادراً على استنباط قواعد التغيير والتطوير ، الى أن يصل الى حيث يكون هو المؤسسة المتغيّرة المتطورة ويتحكم في ترسيخ قواعدها الجديدة المتقدمة .

باعتقادي وقناعاتي وخبرتي في الساحة الأردنية فان مرحلة الثمانينات تتلخص في اكتمال مواصفات الوطن الأردني . فلقد تجاوزت حقائق التفكير القومي اعتبار الأردن ممراً أووضعاً موقتاً أو موقعاً تصوب له الأمة العربية سهامها لتغطية عجز أو تبرير خطأ . وباعتقادي فإن عقد التسعينات يتطلب من السياسي الأردني بالضرورة إذن أن يختار العلاقات العربية أو الاسلامية أو الدولية على هذا الأساس ، على أنني شخصياً أعتقد أن العلاقات العربية للوطن الأردني اثبتت بالتجربة أولويتها بصرف النظر عن التوجهات العقائدية غير القومية ، ودليل ذلك أن الراسخين في التفكير الأممي أو الديني لم يستطيعوا بالرغم من المحاولات الحثيثة إلا أن يتعاملوا مع حقيقة الأردن العربية . كما أن طبيعة تكوين الوطن الأردني من قيادته وأهله الأصليين وأبناء فلسطين ، وطبيعة انتمائه الجغرافي قد فرضت على الجميع أهمية هذه النظرة الواقعية .

والاعتقاد الآخر هو أن العلاقات بين أبناء الوطن الأردني لا بدَّ وأن تقوم على الأسس الديمقراطية ، ليس لأن الديمقراطية قيمة إنسانية بحدِّ ذاتها فحسب ، ولا لأن غيابها عن المنطقة العربية لم يبرهن على جدوى هذا الغياب فقط ، بل لأنها الصيغة الوحيدة الممكنة التي يشترك من خلالها الجميع في رسم طرائق المحافظة على الكيان الوطني الاردني واستمرار تقدمه الذاتي ، ومساهماته الجدية في مواجهة القضايا القومية المشتركة وعلى رأسها القضية الرئيسية في فلسطين . على أن شعار الديمقراطية لا يمكن ان يكون شكلاً جامداً ، بل يلقي على المؤمنين به مسؤولية استنباط الأشكال التي تقود الى تحقيقه من خلال التجربة الأردنية والعربية بالتأكيد على القواعد الهامة الأخرى في صيانة الوطن

الأردني نفسه .

ولكي نضع أنفسنا على بداية الطريق السليم لا بد من الاتفاق على أن المواطن الأردني هو من يتمتع بالصيغة القانونية الواضحة وأن علاقة الأردن الخاصة بالقضية الفلسطينية لا تعني أبداً أن الوطن الأردني مسؤول عن توفير الوطن البديل لفلسطين خارج الأرض المغتصبة ، كما لا يعني أيضاً الطلب من المواطن الأردني الفلسطيني أن يقف عند حدود ولا يقف عندها المواطن الآخر بالرغم من المشاعر المشروعة للفلسطيني الأردني وربما مساهماته الخاصة في العمل من أجل التحرير . كذلك لا يعني أن يكون أبناء البلاد الأصليون موضع تشكك أو حرمان من المشاعر والمساهمات إلا ضمن قوالب حرفية من الصلة بالعمس الفلسطيني . وأخيراً فإنه اذا جاز للمواطن الأردني من أهل البلاد أن يتألم من تجاوزات أصحاب القضية وانتهاز المستفيدين من الانتماء العضوي لها ، فليس أمامه غير التمسّك بحقوقه القانونية وواجباته الوطنية والقومية .

اعتماداً على ذلك كله يطرح السؤال: كيف يمكن لأصحاب الرأي السياسي خارج المؤسسات الرسمية المساهمة في تكوين الخط السياسي للبلاد سواء بالنسبة للقضايا والعلاقات العربية أو بالنسبة للقضايا الداخلية ؟

باعتقادي ان نقطة البداية تكون بالارتباط ارتباطاً وثيقاً بادراك الحقائق التي يستند اليها الكيان الوطني الأردني ، ومعطيات السياسة الأردنية والعربية خلال عقد التسعينات. وإذا ما توفرت هذه الشروط، كان من السهل على العاملين في الحقل العام التشاور ووضع البرامج ، واستعمال كل الأقنية المفتوحة بينهم وبين المواطنين وصانعي القرار السياسي، ومن ثم تطوير وتقوية تلك القنوات، واستنباط الوسائل اللازمة لبناء المؤسسات الأكثر تقدماً وفاعلية .

الحقيقة الأولى هي أن الملك حسين هو الدعامة الرئيسية لوجود الكيان الوطني الاردني ، فلا مجال للسياسي الأردني أن يحيط هذه الحقيقة بأي شكل من أشكال التساؤل . وذلك كي تعود الحياة البرلمانية الى البلاد ، ويكون دور الملك الدستوري واضحاً من خلال الدستور نفسه ، ومسؤولاً عن اتخاذ القرار فيما يتعلق بالقضايا ذات العلاقة

بالكيان الوطني نفسه . وهذا لا يعني بالضرورة الاتفاق حول كل تفاصيل تلك القرارات ، ولكنه يعني أن أسلوب طرح الرأي البديل ، أو تطويره وتعديله بعد اتخاذه لا بد وان يكون من خلال التأييد والدعم الكامل للملك . اذ كيف يمكن ان يستوي المنطق القائل مثلاً بالدعم الكامل للملك ، مع توجيه النقد والتشكيك بالشخص الذي يختاره رئيساً لوزرائه حتى قبل أن يقول ذلك الرئيس كلمة واحدة أو يقوم بعمل واحد أو يعلن عن فريقه الوزاري أو بيان حكومته ؟! وكيف يعقل مثلاً أن ينصرف السياسي المسؤول خارج السلطة الحكومية الى تصديق كل ما يوجّه للملك من انتقادات وتشكيك من جهات سياسية خارج حدود البلاد أو داخلها ؟! وباعتقادي فان المرحلة التي يعيشها الأردن تفتح المجال لمناقشة كل سياسات الدولة بشكل فردي أو جماعي ما دام أسلوب المناقشة يستهدف تقديم الرأي وليس التجريح، وما دامت القنوات المختارة للتعبير عن الرأي تتناسب مع هدف المساهمة الجدية وليس تسجيل المواقف واستثارة العواطف السلبية أو الطفولية غير الصادقة .

والحقيقة الثانية أن تماسك الكيان الوطني الأردني ، وبالتالي توفر الامكانات له كي يلعب الدور البناء داخلياً وعربياً يرتبط ارتباطاً وثيقاً في توفّر الأمن السياسي ، بحيث تغلق صفحة الحوار المسلح أو الوصاية والتآمر تحت عنوان التحرير أو الوحدة أو أي عنوان آخر . ذلك ان اختلال الأمن لا يوقف عجلة العمل الداخلي والعربي فحسب ، بل يحمل في طياته تعميق شرخ الانقسام الوطني وربما الحرب الأهلية ، ليس على الأسس والقواعد الاجتماعية أو السياسية ، بل على الأسس الاقليمية المدمّرة . ولقد ثبتت هذه الحقيقة خلال السبعينات في الأردن أولاً ثم في لبنان ، كما ثبت معها أن تفكيك الكيان الوطني تحت أي شعار لا يقود خطوة واحدة نحو التحرير ، بل ان عكس ذلك هو الصحيح . كذلك فلقد برهنت الأحداث منذ طرح شعار الوصاية والتآمر من أجل تحقيق الأهداف القومية في الوحدة والتحرير والتقدم ، أن ذلك الأسلوب لم يعط النتائج الإيجابية المرجوّة، بل أدّى إلى ظهور الأنظمة والزعامات القطرية التي غرقت في سياساتها الأمنية القطرية ، وخلقت الصعوبات والحواجز على طريق العمل القومي الشامل حتى بين الأقطار العربية المتجاورة .

والحقيقة الثالثة هي أن قوة ومناعة الكيان الوطني الاردني وامكانية

مساهماته القومية تعتمد على امكانية تقديم النموذج من بناء المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والديمقراطية ، وفي العلاقات العربية المتزنة والمتوازنة . وكل هذه الوسائل مترابطة ومرتبطة في نفس الوقت بتوفير الاستقرار الاقتصادي وتوزيع ثروات الأمة العربية لتحقيق هذه النماذج ، وفتح المجال امام أصحاب الفعاليات الاقتصادية لاستقطاب جهود الأردنيين الناشطين في داخل البلاد وخارجها .

من خلال استيعاب هذه الحقائق فإن دور العمل السياسي في الأردن يرتكز في عقد التسعينات على طرح وتوضيح الأولويات الرئيسية في دراسة أشكال العلاقات العربية ، وبناء المؤسسات الديمقراطية ، ومراقبة خطط التنمية في مختلف مراحلها . وبذلك يكون من مهمات المفكرين وعلى العاملين في السياسة الأردنية بحث تلك المواضيع من مختلف جوانبها ، لا سيما ما يمكن أن ينشأ من صعوبات في دعوة المجلس النيابي المعلق من أجل التباحث باقتراحات تعديلات دستورية . فهل عادت الحياة البرلمانية على أسس جديدة تقتضي بعض التعديلات في مواد الدستور ؟ وما هي تلك الأسس والتعديلات ؟ أم هل يعاد تشكيل المجلس النيابي والأعيان بعد تقييم تلك التجربة ؟ وفي هذه الحالة ما هي الأفكار والتشريعات اللازمة لتطوير هذه التجربة بحيث تؤدي دوراً أكبر في المشاركة في صنع القرار وفي المناقشة والمراقبة لأفكار وأعمال الحكومة ؟ وأخيراً ما هو دور مجالس المحافظات إذا ما نفذت قوانين الادارة المحلية على الشكل المقترح ؟

إن ما شهده الأردن من تغييرات كبيرة في البنية الأساسية التي وصفتها عبر مختلف فصول هذه الملاحظات ، وما مارسه الأردن من التجارب العميقة والغنيّة على ساحته ، وعلى الساحة العربية بشكل عام ، والمنطقة المجاورة بوجه خاص ، أبرز قضايا كبرى وظروفاً موضوعية لا بدَّ أن يتصدى لها التفكير السياسي ليضع لها الآراء والحلول المحددة، لا سيما ما يرتبط بما ركزت عليه من حدود العمل الوطني ضمن المظلة العربية ، ومعطيات الفكر الانساني . كذلك فان جميع الدلائل تشير الى حالات من المخاض الذهني ومحاولات متعددة لا بدَّ وأن يصل المطاف الى بروزها والتفاف الواعين حولها ، فتكون مجموعة تلك الأفكار والمواقف والبرامج التيار الأكثر أثراً ، لا سيما وأن البلاد تعيش مرحلة من

الانفتاح والتطور في مختلف القنوات التي تصل إلى صانعي القرار وفئات المجتمع الأردني. فإذا ما نضجت الحياة السياسية باتجاه تنشيط وتطوير العلاقات الدستورية، سواء عن طريق البرلمان أو أي شكل متطور أو معدّل آخر، كان من الطبيعي أن يكون هناك برامج وآراء مختلفة حول القضايا الكبرى .

ان ترسيخ قواعد الكيان الوطني الأردني ، بما في ذلك علاقاته الدستورية القومية والدولية ، يجعل من الضرورة أن ترتبط الأفكار وقياداتها وبرامجها مع مختلف الفئات الاجتماعية التي تنشأ وتتكون طموحاتها ومصالحها وادوارها في الحياة الوطنية . فتكون ولادة كل تلك الفعاليات المتنافسة والمتناسقة ولادة طبيعية ، وتكون الأشكال القانونية لممارساتها بمثابة التكريس القانوني لحقيقة وجودها . ذلك أن وظيفة العمل والتنظيم السياسي هي من الوظائف الهامة في المجتمع المتقدم ، ولعلها في نظري ونظر الذين كتبوا التاريخ الانساني ، من أهم الوظائف التي يحتاج اليها المجتمع المتقدم ، إذ أنها تنصرف الى معالجة أموره من خلال النظرة الشاملة ، وتحديد مواقع الوظائف الحياتية التي تشكل بمجموعها قواعد الوجود الوطني .

عندما كان عدد القادرين على القيادة السياسية في العشرينات قليلاً جداً ، كان عليهم مواجهة مسألة الانتقال من أوضاع مفككة وبدائية تحت الحكم العثماني ، ومعالجة المتغيرات التي نشأت عن تعثر طموحات الثورة العربية الكبرى وما خلفته تلك المتغيرات من إحباطات وقضايا أساسية وثانوية متعددة ومتداخلة . وفي مرحلة الأربعينات طرحت قضية التحرر الوطني والعلاقات القومية ومواجهة الغزوة الصهيونية وكان عدد القادرين على قيادة الجماهير محدوداً أيضاً ، وكذلك امكانياتهم ، لكن العمل السياسي آنذاك كان قد استوعب ذلك العدد وامكاناته المحدودة من حيث الثقافة والتجربة أو تحمل الصعوبات المعيشية ، ولكن الذي شكل القوة والزخم كان وضوح الأهداف الوطنية والقومية . ومع ذلك كله فقد اغنى عقدان من حياة الأردن الساحة الأردنية والعربية بالصراع السياسي والفكري ، الذي وفّر عمقاً للتجربة واقترن بالتقدم السريع والمتواصل في بناء مختلف قواعد الوجود الوطني .

خلال مرحلة الستينات في الأردن رأى الكثيرون ان الفرصة قد

سنحت لمراجعات جديدة في أساليب العمل العام ، لا سيما بعد انهيار الوحدة بين مصر وسوريا ، لكن الساحة الأردنية ما زالت تتأثر الى حد بعيد بالأحداث العربية ، وما زالت هناك أفكار أخرى تصر أن يكون لها دور في التجربة التي لم يتح لها المجال الكامل لوضعها موضع الامتحان. واذا بالأمور تتلاحق وكل منها يخلق حالات ذهنية ونفسية جديدة على الساحة الأردنية . فجاءت أحداث اليمن وما رافقتها من خطأ الاجتهادين الأردني والمصري في معالجتها . ثم تتالت انقلابات عبد السلام عارف والبعثيين في العراق ، وانقلابات الناصريين والبعثيين في دمشق والصراعات بين مختلف الأطراف التي انعكست بشكل حاد على السياسيين الاردنيين . وكان أن انحسر البعثيون في العراق ، وانقسموا على أنفسهم في سوريا ، ثم جاءت حرب حزيران وحكم البعث في العراق ، ونشوء الكفاح المسلح وما رافقه من تفكك وطني في الأردن ، وثورة العسكريين في ليبيا ، وموت عبد الناصر ، وحرب تشرين ، وأحداث لبنان ، وابتعاد مصر عن المجموعة العربية ، وزيارة السادات للقدس ، وصلح كامب ديفيد ، ومؤتمر قمة بغداد ، وما تبعه من محاولات عراقية سورية وصلت الى نزاع خطير . وانهارت محاولات مؤتمري بغداد وتونس ، لايجاد الخط المعارض لسياسة السادات ، ثم اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية أدّت إلى انقسامات عربية خطيرة وكذلك إلى انقسامات متعددة الجوانب في الساحة الأردنية ، اضافة الى انعكاس ذلك على العلاقات الاردنية السورية .

لقد وصل السياسيون في الأردن الى نتائج متشابهة كثيراً في الأمور الأساسية حول الكيان الوطني الاردني ومتطلبات الحفاظ على امكاناته الداخلية والعربية . كما وجد السياسيون الاردنيون أن هناك قواعد للتعامل مع الدولة والمواطنين يمكن البناء من خلالها وتطوير الحياة السياسية .

وفي الوقت الذي تكاثرت فيه الانقسامات بين بقايا قيادات العمل العام التي بدأت قبل ثلاثين عاماً لتملأ الشوارع والبيوت كلاماً وضجيجاً ، وليعقد عليها المواطنون الآمال الكبيرة ، فقد انفتح المجال مجدداً لتقييم ومراجعة الأفكار ووسائل العمل السياسي المرتبطة بمصالح الناس وقناعاتهم مباشرة. ولقد تطرقت من خلال فصول هذه الملاحظات إلى سرد

الكثير من ملامح هذه القواعد التي يمكن الانطلاق منها والبناء عليها.

قد يكون صحيحا أن الأجيال المتلاحقة من الشباب أصبحت اقل استعداداً للثقة بما يطرح أمامها من شعارات وبرامج من قبل القيادات السياسية ، لا سيما ما يتعلق بالقضايا الكبرى التي توارثوا عن آبائهم تقديسها كقضية الوحدة وقضية التحرير ، ولكن الصحيح أيضاً أن هذه الأجيال التي تتسع قواعدها عاماً بعد عام وتتعمق ثقافتها وتجربتها ، أصبحت تكرّس جهودها للمساهمة في البناء المتين لمؤسسات الوطن. وفي الوقت الذي لا يسهل قيادة هذه الاجيال للتعلق بشعارات غير جدّية ، فإنها لا بدّ وأن تصغي الى الأفكار والبرامج التي ترتفع الى مستويات ما تتمتع به هذه الأجيال من المعرفة والتجربة . وهذا بدوره يلقي على عاتق القياديين السياسيين مسؤولية بذل الجهود لتوضيح الأهداف والوسائل من أجل الحصول على ثقة الجماهير من الأجيال المتلاحقة الأكثر وعياً . وفي نفس الوقت فإن الرأي الذي يطرح لها ويكون موضع ثقتها سيكون الرأي الأكثر حظاً في التأييد والاستمرار.

ملاحظة:

كتبت هذا الكتاب عام ١٩٨١، ولم تسمح الظروف بنشره في حينه، حيث كان اوفى بالغرض، واليوم بعد مرور ست سنوات على كتابة هذا الكتاب، قررت ان انشره حيث ان مضمونه لا يزال يشكل مادة غزيرة تصلح للمزيد من الكتابة والتحليل ولا تتناقض استنتاجاته مع تطور الاحداث خلال السنوات الست الاخيرة

جمال عبده الشاعر



فهرس الأسماء والهيئات

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

ـ ج ـ

ـ ح ـ

ـ خ ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

ـ ق ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -











جمال الشاعر

من مواليد مدينة السلط، حاز على بكالوريوس علوم وآداب من الجامعة الاميركية في بيروت (١٩٤٧) ثم تخرّج منها طبيباً سنة ١٩٥١.

ساهم في عدة نشاطات حزبية وسياسية حيث انتسب إلى الحزب القومي السوري ثم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي حيث استمر عضواً فاعلاً فيه من سنة ١٩٤٩ - ١٩٧٥ وكان عضواً في المؤتمر القومي وفي القيادة القطرية وأمين سر العمل البعثي الموحد عام ١٩٦٨ وعضواً في قيادة تجمع البعثيين في الأردن عام ١٩٧٣.

كان لاجئاً سياسياً في دمشق عدة سنين وتعرّض للسجن اكثر من مرّة.

ساهم بنشاط في الحركة الوطنية في الأردن حيث كان عضواً في التجمع الوطني ومقرراً للجنة المتابعة الوطنية اللتين تراسهما المرحوم سليمان النابلسي وهو مؤسس التجمع الديمقراطي الوحدوي وكان عضواً في المجلس الاستشاري الأردني ووزيراً للبلديات والبيئة في حكومة عبد الحميد شرف ووزيراً في حكومة قاسم الريماوي.

يترأس حالياً مجلس ادارة المستشفى الأهلي في عمان وهو عضو في الهيئة العامة للمنظمة العربية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٨٣.

£14.00 net
in UK only

سياسي يتذكر

تجربة في العمل السياسي

يتناول الكاتب تجربته السياسية منذ بداية الأربعينات حتى اليوم مشيراً الى انتماءاته الحزبية وعلاقته مع القوى السياسية المختلفة وخصوصاً في الأردن. كما يتناول بعض الشخصيات السياسية العربية المهمة التي عاصرها والتي لعبت أدواراً بارزة في صنع التاريخ السياسي في بعض الأقطار العربية.

ويحرص الدكتور جمال الشاعر على اعتبار كتابه نوعاً من الملاحظات في العمل السياسي من خلال «ذكرياته» حول النشاطات السياسية التي عصفت بالمنطقة العربية منذ الاربعينات حتى اليوم.

وميزة هذا الكتاب انه يستعرض مرحلة حديثة من التاريخ العربي ويتحدث عن لقاءات واجتماعات مع شخصيات سياسية مخضرمة ما يزال اكثرها على قيد الحياة.

ويكشف الكاتب، النقاب عن كثير من الخلفيات السياسية والحزبية والعلاقات الشخصية والتي كانت لها انعكاسات واضحة على مجرى السياسة العربية في العقود الثلاثة الماضية.

ويستخلص الدكتور جمال الشاعر من خلال تجاربه ملاحظات حول افضل سبل العمل السياسي من أجل ان يسترشد بها جيل الثمانينات

ISBN 1-869844-82-3